هاني الفكيكي

أوكار الهزيمة

تجربتي في حزب البعث العراقي

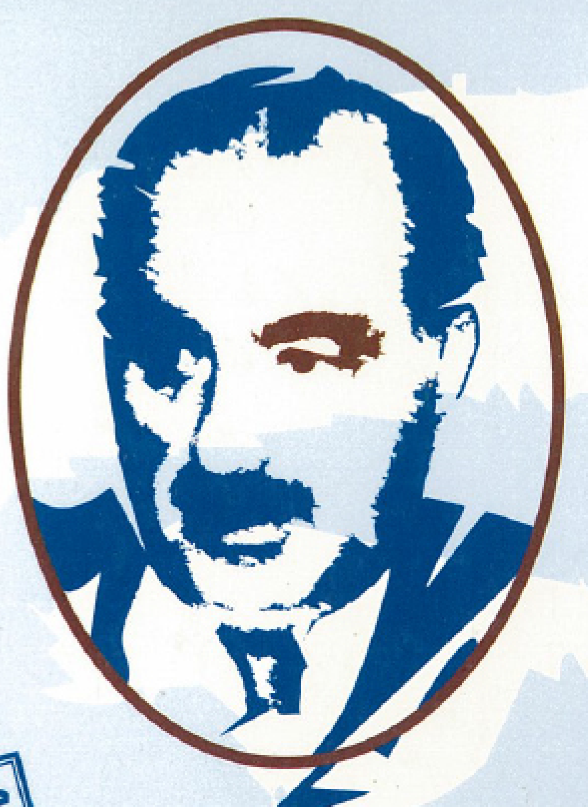




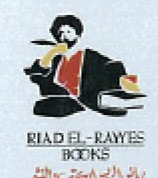
هـاني الفكيكي

أوكار الهزيمة

تجربتي في حزب البعث العراقي



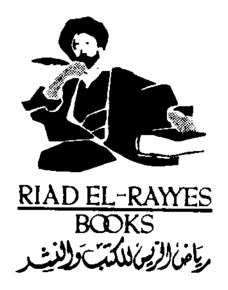
طبعة ثانية



هاني الفكيكي

أوكار الهزيمة

تجربتي في حزب البعث العراقي



RIAD EL-RAYYES BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر

DENS OF DEFEAT

My Esperience in the Iraqi Baath Party

BY

HANI AL-FKAIKI

First Published in March 1993
2nd Edition Published in April 1997

BEIRUT - LEBANON

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1- 85513 189 7

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: أذار/مارس ١٩٩٣
الطبعة الثانية: نيسان/أبريل ١٩٩٧

المحتويات



المقدمة

الغريب انني حين شرعت في تسجيل تجربتي في البعث العراقي، شعرت بخوفٍ مُبهم، هزّني من الاعماق. خوفٌ الفِتَةُ وتعايشت معه. إذ ترعرع معي منذ طراوة وعيي وافكاري، ونما في ليل الإستبداد الطويل، ماؤه من بئر الموروث الثقافي والتقليد المُر. وعلى رغم ماقدمته الاحزاب والحركات السياسية من فرصٍ للتمرّد، فإن الشعور المُزمن بالاتهام والمروق الممزوج بالاحساس الدائم بالدفاع عن النفس، بقيا يسكنان نفوس العاملين في حقول النضال السياسي والتحرر الاجتماعي.

ربما الجاتني هذه الاحاسيس، كما الجات غيري، الى نقد الذات وجلد النفس، مستجيراً بفضيلة الاعتراف بالخطا، معبراً وعُذراً، بدل نقد المجتمع وجلد ثقافته المهزومة.

ولقد ترددت كثيراً قبل الشروع في تدوين فصول هذا الكتاب، وابعدت القلم عن يدي مرّات عدة. وكنت اتساءل عن جدوى إزاحة الغبار عن دفاتر التجارب القديمة، خصوصاً تلك التي طوى النسيان احداثها، وتجاوزت وقائع الحياة تفاصيلها، فضلاً عن انني شاهد على بعض تلك الاحداث ولست صانعاً لها. ومازاد في ترددي ذلك الشعور بالمسؤولية تجاه النفس وامام الآخرين، الذي رافقني زمناً ورافقته، بسبب الجرائم والاخطاء التيَ ارتكبتها

الحركة السياسية العراقية واحزابها، ومنها البعث، سواء من موقع المعارضة أم الحكم، ودفع شعبنا العراقي وشعوبنا العربية، ثمناً لها، من دمها وتقدمها وامنها.

ومالاشك فيه ان حمل السلاح وانتزاع الحكم وفرضه على الآخرين، يحتاج الى قدرٍ من الشجاعة، لكنها تبقى دون مستوى شجاعة مواجهة الناس ومصارحتهم والاعتراف امامهم بالاخطاء والجرائم السياسية.

وليس غريباً ان الكثيرين من هؤلاء الذين عملوا في صفوف الاحزاب السياسية واوكارها، لايشاركونني ذلك الشعور بالمسؤولية، ولايعتقدون ان انتقال اوساط واسعة من الشبان والشابات العرب من الولاءات القومية والوطنية الى ولاءات قروية ومذهبية، كان بسبب الخلل في الفكر القومي والعقل السياسي العربي، فضلاً عن التعايش المَرضَي بين الحداثة والتقليد، وما افرزه من نهج انتهازي نفعي.

وربما سيتخذ البعض منهم هذا الكتاب مادةً للوم الآخرين وتبرئة النفس، بسبب ادمانهم الخوف من الحرية، وعجزهم عن نزع أسمال الماضي.

ولكن الهزيمة الكارثية التي بدأت بالحرب العراقية - الايرانية، وانتهت بحرب الخليج، ازالت عني التردد ورفعت الحواجز واستعادت كل مشاهد الهزائم التي عاشتها أجيال متعاقبة.

وهالني ان ارى التخلّف العربي يُجدد نفسه، ومعه حدّة التشابه والتطابق بين تفاصيل المشاهد القديمة وبين ردود فعل الجمهور العربي ورموز الفكر القومي. وكأن الزمن العربي ثابت مُتجمّد، بل كأننا، احزاباً وقيادات وجمهوراً، عشنا منذ خمسين عاماً خارج ذلك الزمن.

وعدت، كما عاد الكثيرون غيري، الى سماع ترانيم الفكر المهزوم، يبثها ويهوّم بها، نفرٌ من رموزه الذين مهّدوا للإستبداد وتعايشوا معه، ونظرّوا للحرب العراقية - الايرانية، واغمضوا العيون عن إستدعاء بعض الانظمة العربية الأساطيل الأجنبية والخبرات الاميركية، فيما انعقدت ألسنتهم خَرَساً حين أبادت الغازات الكيماوية السّامة بعض عرب العراق واكراده، ومزّقت إرادة شعبه في العيش المشترك. فأدركت ان تلك الدفاتر القديمة وقوانينها ماتزال دساتير مُقدسة لأوساط سياسية وثقافية عراقية وعربية غير قليلة.

واللافت اننا في بلدٍ متعدد الأعراق كالعراق، تضيء لياليه مشاعل نفطه، مانزال كما كنا أيام الخمسينات التي إعتدنا على تسميتها مرحلة العصر الذهبي الوطنية والقومية. نتحدث اللغة السياسية ذاتها ونفكر بالعقل نفسه، ونستخدم العُدّة إياها. ومازال سيّان عند الكثيرين، أأحرق لهيب الإستبداد والدكتاتورية نسل شعبنا وحرثه، أم جحيم النفط.

وحين بدأت في إستدعاء ما استقر في الذاكرة، وهو في آخر المطاف سيرة سياسية وحزبيّة لامذكرات شخصيّة، وجدت أن الزمن وتقادمه أضعفا الحافظة، الأمر الذي أعوزني الى التأني والتقصي الدؤوب، والإستعانة بالاصحاب والخلاّن ممن ساهموا في صنع أحداث تلك الفترة أو عاصروها. ولم يكن مُستطاعاً توفير المصادر والوثائق التي كانت ستعطي الكتاب وزناً علمياً ومرجعياً أفضل، غير أن تعاون الأصدقاء والحوار معهم ساعداني كثيراً على تقريب حوادث هذا الكتاب ووقائعه الى الحقيقة. فإلى حازم جواد وعبد الستّار الدوري وطالب شبيب وفيصل حبيب الخيزران وتحسين معلّه ومحسن الشيخ راضي وعبد الستار عبد اللطيف ومنذر الونداوي وطارق ابو الحسن وجمال الأتاسي وعبد الغني قنوت وعبد الرحمن منيف وجمال الشاعر وجلال الطالباني وابراهيم

احمد ومحسن دزه ئي وصالح دكلة وعامر عبد الله وباسم مشتاق ونوري عبد الرزاق ومجيد الراضي وغيرهم ممن اقدم شكري وامتناني على تجاوبهم وإسنادهم.

ولابد هنا من التاكيد، على أنني لم التزم تماماً تفاصيل هذه الرواية أو تلك، لهذا الحدث أو ذاك، بل حرصت على تقديم ما اعتقدت انه الأقرب للواقع والصواب، والأكثر تعبيراً عن نهج تلك المرحلة وصراعاتها، الأمر الذي يجعلني وحدي مسؤولاً عمّا ورد في هذا الكتاب، والصيغ التي عَرضَتُ فيها الأحداث. غير أن هذا لايُبعد الكتاب عن الأخطاء والعثرات بل يُضاعف الحاجة الى أن يدلو غيري بدلوه أيضاً، فيضيف الى خزانة الفكر السياسي معارف جديدة، فضلاً عن تصويب ماكتبته أو مناقشته.

كذلك لابد من الإشارة الى تغير مواقف الكثيرين وقناعاتهم، ممن ساهموا في أحداث تلك المرحلة. ولئن أفصحت طبيعة الاصطفافات والصراعات آنذاك، عن غياب القُدرة على العمل المشترك والتعايش مع الرأي الآخر، فضلاً عن فن الاختلاف وآدابه، فإن ماورد في هذا الكتاب لايهدف الى الإدانة والتجريح، بل حرره الحرص على الإشارة الى مستوى وعينا جميعاً ونضج العقل السياسي العراقي.

ولو أن الذين شاركوا في صنع أحداث العقود الماضية، أو كانوا شهوداً على أسرارها، يتفقون معي أن القصص والأمثال أبقى في ذاكرة الناس ووجدانهم، وأعمق أثراً في حياتهم، لاستجابوا إلى ظمأ الجيل الحالي والأجيال الصاعدة لمعرفة أسباب الهزيمة ومقدماتها.

والواقع فإن التعلّم من ابنائنا والإستفادة من قيمهم الحديثة ومعارفهم الجديدة، سيكون صعباً من دون وضع تفاصيل تجاربنا، كما هي دون إستحياء أو إخفاء، بين أيديهم.

وختاماً، لابد من الاعتراف بفائدة النقاشات التي دارت على هامش الكتاب مع الصديق حازم صاغيه، إذ كان أول المُشجعين على إصدار هذه الصفحات.

أما مُنى علوش فتستحق الشكر والثناء مرّات عدة، لطبعها وإعادة طبعها مسوّدات هذا الكتاب، وكانها طبعت أكثر من كتاب، لكثرة ماغيّرتُ في النصوص والصياغات وبدّلت. وعُذري معها انه أوّل كتاب وأملي انه ليس الأخير.

هاني الفكيكي

لندن ١٩٩٢/١١/١١



الفصل الاول

الطريق المتعرج الى البعث

ولدت العام ١٩٣٦ في كرخ بغداد، ونشأت في مدينة الاعظمية التي هي الحي الشمالي الكبير من العاصمة العراقية. والاعظمية سنيّة كلها، فيها قبر الإمام أبي حنيفة الذي يتبع مذهبه أغلب السنّة العراقيين.

أما والدي توفيق فعمل فيها أواخر العام ١٩٤١ قاضياً، أو «حاكماً» كما يقول العراقيون. ومع الوالد دخلت العائلة في عداد الطبقة الوسطى. فهو في نهاية العام ١٩٤٤ استقال من القضاء وتفرّغ للمحاماة كنشاط حرّ مزدهر يومذاك، الشيء الذي أتاح له ثروة متواضعة جعلته يشتري بيتا كبيراً وسيارة، وينصرف من ثم الى السياسة والصحافة.

يعود الوالد في اصله الى عشيرة الفكيكات، أو الفجيجات كما يقول العراقيون، وهي عشيرة شيعية في محافظة العمارة (ميسان) جنوب العراق، وفرع من فروع ربيعة. ولئن نزل الجد الرابع لي الى كرخ بغداد، فإن جدي المباشر تعاطى التجارة على نطاق ضيّق، فعمل وسيطا يشتري الحبوب من المزارعين ويبيعها للتجار في العاصمة. وبدوره كان يلّح على ابنه، والدي، ان يعمل في «العلوة»، وجمعها العامي «علاوي»، وهي مخازن الحبوب ومحالّه. إلا أن والدي كان يهرب ويلجأ الى المدرسة أو «الملاّ»، الكلمة

العراقية التي ترادف «الكتّاب» عند اللبنانيين والسوريين.

هناك درس القرآن وتعلّم القراءة والكتابة حتى اتمّ المرحلة الابتدائية في المدرسة الباروديّة، وذلك كله من غير مباركة أبيه ورضاه. فإتقان الصنعة كان يفوق العلم اهميّة عند جدي، تؤيده في ذلك جدتي خصوصاً ان حاجة العائلة في العهد العثماني لعمل ابنها وإعالته كانت ضاغطة قاهرة.

■ اديان ومذاهب

ربما رغب الوالد، وهو صغير، في المدرسة طريقا الى الوظيفة، علماً ان العهد المذكور درج على توزيع المناصب الرسمية على خاصته السنيّة، بحيث اتجه الشيعة والمسيحيون الى الاعمال الخاصة. أما اليهود فكنت تجدهم في ادارة الدولة ودوائر الترجمة والبنوك وغيرها لانهم لم يكونوا يشكّلون اي خطر على الوضع القائم والمعادلات العددية التي يستند اليها، كذلك لأن معظم دوائر الدولة كالسكك والموانئ والبنوك الرسمية والنفط كانت في عهدة البريطانيين. واذكر انني ظللت حتى سن الخامسة عشرة القى في بغداد اماكن وحمامات عامة ومطاعم يمنع دخولها على من هم غير مسلمين.

و في ما يتصل بالموقف العثماني المعادي من عرب العراق الشيعة فهو ما لم ينجم عن مذهبهم الجعفريّ ومركزهم الثقافي المستقل في النجف فقط. فقد صدر هذا الموقف ايضا ردا على هواهم العربي ومقاومتهم سياسة الاستبداد والتتريك وخروجهم الدائم على سلطة الولاة وامتناعهم عن دفع الضرائب أو تزويد الجيش العثماني بالمقاتلين. وكان مجتهدو الشيعة وجمهورهم مع «المشروطية»، اي الدستور، وتبلور موقفهم هذا لاحقاً الى نهج وطني ثابت، إذ اشترطوا لمبايعة فيصل ملكاً على العراق تقيّده

بدستور دائم، وحين اسقط الامام الخالصي بيعته لفيصل علّلها بخروج الملك على احكام الدستور. كما رفعوا رايات الاستقلال وقدّموا الشهداء في النجف والحلّة والكوت بينما كان جمال باشا السفّاح يعدم بعض رفاقهم في بلاد الشام. وبرغم التوتر الدائم بين الشيعة والسلطنة، فان مجتهديهم اعلنوا الجهاد ضد المحتل الانكليزي وقاتلوا الى جانبها، في حين دخل المشروع القومي للدولة العراقية مع الجيوش البريطانية الزاحفة وتحت رايات الشريف حسين وفيصل ولورانس.

وكان يهود العراق اقلية صغيرة لهم احياؤهم السكنية الخاصة وحاراتهم، وكانوا يتمتعون بنفوذ مالي وتجاري تضاعف بعد احتلال بريطانيا العراق، كما عرفوا بإتقان الغناء والموسيقى ولعبوا دوراً مهماً في تطوير المقام العراقي. وكانت سليمة مراد من اشهر المغنيات العراقيات ولقبها العراقيون «سليمة باشا». ورحت ألمس، وأنا صغير السن، مشاعر العداء والكراهية لليهود من دون ان أعي أسبابها. فلم أكن آنذاك قادرا على الربط بين شارات الصلبان المعقوفة النازية المنتشرة على جدران الازقة في كرخ بغداد ورصافتها وبين تلك المشاعر حيال اليهود، ولا كنت مدركاً طبيعة المشكلة الفلسطينّية ومايتصل بها من مشكلة يهوديّة.

وعلى ضوء الفانوس في دار عمنا الحاج محمود في محلة الفلاحات في الكرخ، كنا نستمع الى قصص «الفرهود»، والفرهود تسمية عامية للسلب والنهب اللذين تعرضت لهما بغداد بعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني والضباط الاربعة في ١٩٤١. فقد اتفق ان يكون يوم عودة الوصي عبد الإله بالحراب البريطانية يوم ٣١ أيار (مايو) من ذاك العام، هو يوم عيد ديني للطائفة اليهودية.

هكذا ساد الانطباع بان فرح اليهود وملابسهم الزاهية تعبير عن سرورهم بانتصار الانكليز وعودة الوصي، خصوصا ان قسما

منهم كان في عداد مستقبليه على المطار. وتحركت مفارز عدة من الجنود المسرحين والهاربين لتهاجم في ٢ حزيران (يونيو) اليهود في الشوارع وتقتل وتجرح اعدادا منهم. وسرعان ما التحقت بهؤلاء الجنود جموع من سكنة الاكواخ، أو «الصرائف» المحيطة بالعاصمة، ، وهي ضواح يقطنها فقراء الشيعة الهاربون من ظلم الاقطاع وقسوته في أرياف الجنوب.

وعلى مدى يومين استبيحت الاحياء المترفة في بغداد والبصرة و مدن اخرى، واستبدّ القتل ونهب المحالّ والمخازن والاسواق، فقضي على عشرات من اليهود وجرح آخرون، كما تم التطاول والاعتداء على مسلمين دافعوا عن جيرانهم واصدقائهم اليهود، أو تعرضوا هم ايضاً للغزو والعدوان. يومها أفتى السيد أبو الحسن الاصفهاني، إمام الشيعة ومجتهدهم، بتحريم الاعتداء على اليهود، داعيا الناس لحمايتهم والدفاع عنهم، لكن جموع الجنود وسكنة الاكواخ وفقراء بغداد لم تكن ترى فيهم غير طائفة ثرية تسيطر على البنوك وتمسك بشرايين المال والتجارة.

أما المسيحيون، فمدينة الموصل، مثلا، كانت تضمّ تجمعا واسعاً منهم، وقد تعرضّوا للمضايقات في هذه المدينة المتعصبة دينيا وقوميا فنزحوا الى بغداد، خصوصا بعد هجرة اليهود وتهجيرهم في ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ثم بعد حركة الشواف في ١٩٥٩، فضلاً عن تعاظم فرص العمل أمامهم في العاصمة. فالموصل صافية سنيًا وقريبة من الدولة العثمانية وسورية، فيما تتوزع اريافها بين المسيحيين والأكراد، الأمر الذي جعل المدينة تزداد استعلاء عليهم، وجعلهم، وهم الفلاحون، يحقدون على المرابين من اهل المدينة. كذلك كان للمذابح التي انزلها الملك غازي في الثلاثينات بالآثوريين -وكان لم يزل نائباً للملك- ان ضاعفت المرارة عندهم، والموصل ليست بعيدة عن مناطق الاثوريين وما اصطبغ بحركتهم من طابع قومي. وكانت في بغداد كثافة

مسيحية غير قليلة، وفيهم عوائل عربية عريقة.

وكانت احياؤهم في جانب الرصافة احياء نظيفة وجميلة برغم ان بعض المتدينين المسلمين كانوا يتحاشون الأكل عندهم أو كانوا يغسلون اي شيء تلامسه يد المسيحي أو غير المسلم، استناداً لمفهوم الطهارة. كانوا يهتمون بالنظافة لا في مظهرهم فحسب بل في بيوتاتهم واحيائهم و كانوا في مفهومهم للطهارة والنظافة والصحة أكثر تحضراً من المسلمين. وفي البصرة، ثغر العراق، كان للمسيحيين دور أساسي في التجارة والنقل والجهاز الاداري للموانيء وشركات النفط. وأذكر أن الوالدة كانت تقصّ على زائراتها كيف أن "أم زبّالة"، التي تعمل في بيتنا، أصبحت تغسل الأواني والصحون ثلاث مرات بعد مغادرة الجدة ماري. والجدة، في عاميّة العراقيين، هي القابلة، أما جارتنا الجدة ماري فهي الأم الثانية للكثيرين من أبناء الأعظمية وبناتها يومذاك. فهي أشرفت على ولادتهم وحضانتهم ولم تكن قد انتشرت الخدمات الصحية والمستشفيات.

■ الجنوب، قيمه وثقافته

كان لتخرّج الوالد من كلية الحقوق، وتبوئه اللاحق مناصب هامة، ان حالا دون اصطدامنا المباشر بالمسألة الطائفية السنيّة – الشيعيّة. فأنا و اخواني كنا نلقى كلّ حفاوة واهتمام في دوائر الدولة، وهو ما لا يصحّ في أبناء الجنوب الشيعيّ الفقير ممن يفدون الى بغداد. كان من يحمل اسم «عبد الحسن» أو «عبد الحسين» وتلوح عليه امارات البؤس، يلقى التمييز الواضح ضده في المدينة والادارات. أما بيتنا فكان غريبا عن هذا العالم. فأمي سنيّة تعود في اصلها الى مدينة حديثة في منطقة الدليم على الحدود مع سورية. والدها، مثل والد ابي، كان دون المتوسط في

دخله ويساره، وجدّها الملاّ محمد وحيد أمين هاجر الى مدينة السليمانية في كردستان العراق واشتغل معلما للدين وأصول العلوم الاسلامية في احد جوامعها، فلقّب هناك بـ «المعلم» ومات في السليمانية ودفن فيها.

وعن والده ورث جدي لأمي الملاّ عارف تعليم أصول الدين، فهبط الى الكوت حيث عاش وعلّم، وتزوج بابنة الحاج عزاوي الحديثي الذي كان «بزّازاً» يبيع الاقمشة. وقد توفي جدي مبكراً مما عرّض الوالدة لليتم فعاشت في بيت خالتها زوجة ابراهيم الدرّه، والد إسماعيل ومصطفى وخالد الدره، الصحافي المعروف، وعمّ محمود الدره.

والوالدة كانت نصف أميّة تقرأ القرآن وتحفظه حدوداً للعلم، ومثل نسوة زمنها كانت مستكينة لا تتدخّل في الشأن العام. وبرغم ان الوالد كان مثقفا، بدا من العيب ان تدرس الفتاة ما يتعدّى المرحلة الابتدائية، وهذا ما حصل لشقيقتي الكبرى، فيما اكملت الشقيقات الأخريات الاصغر سنّاً دراستهن بعد ان انكسر العرف السابق.

لم أكن أعرف الجنوب الاّ قليلاً، لكنها معرفة نمت واتسعت. كان الوالد يصطحبني معه احياناً في زيارات تقليدية لمناطق الكوت والعمارة حيث تمتد عشائر ربيعة التي نتفرّع عنها. هناك كنا نشاهد مجتمعا آخر هو مجتمع الريف وقبائله وينتابني الاحساس بجذور قوتنا في العراق.

كنت اسمع روايات اعمامنا هناك عن ثورة العشرين ورجالاتها من ابناء العشائر وقصص بطولاتهم، ومازلت أستذكر أهازيجهم «الطوب احسن لو مكواري» مفاخرين بعصيّهم ومفاضلين بينها وبين المدافع البريطانية. كانت شكواهم واضحة صريحة من تدهور الحال وضياع القيم بعد ثورتهم، ومن امعان الحكومة في إرضاء

الانكليز على حسابهم. كذلك كنت أصغي، وأنا في الثالثة أو الرابعة عشرة، الى القصص التي تتناول مشاكل الاراضي الزراعية وشحة المياه وضعف الخدمات بل انعدامها، فضلا عن «القتول» والنزاعات العشائرية وقوانين العشائر واعرافها و سطوة الاقطاع ومظالمه وتواطؤ السلطة معه.

إلا أن شعور الإحساس بالقوة كان يخونني أحياناً عندما كنت أرافق الوالد ونحلّ ضيوفاً عند آل كمونة في كربلاء، أو آل شمسة في النجف، أيام عشرة عاشوراء. كانت تنتابني، وأنا أبن بغداد، مشاعر حيال الظلم الذي يتعرّض له الآخرون، وكنت أراقب مشاهد عاشوراء السوداء والتشابيه ولطم الصدور والضجيج الحزين لطبول ذاك الجيش المسكون بالهّم، دون أن أحسّ بثقل الحزن المتوارث عند هذه الجموع التي لم تنسحب، منذ أكثر من ألف عام، من كربلاء.

ورغم جودة الطعام، والمبالغة في كرم الضيافة، وفرحة الابتعاد عن المدرسة أياماً عدة، كنت أعود إلى بغداد كسير القلب، مملوءاً بالحزن المبهم، الشعور الذي يلزمني أيام كي أبرأ منه وأتعافى.

هناك لمست الحبّ العميق والولاء المطلق لآل بيت محمد من أبناء فاطمة وعلي، والخوف من غضبهم، خصوصاً غضب العبّاس، أبي فاضل، ابن البدوية. كنت أستمع من دون استيعاب حقيقي، لكن القلق والتساؤل كانا يتسللان اليّ في صدد الخوارق التي نسجها خيال العوام وتداولتها الاجيال كمسلّمات. وفي المقابل أحسست ايضاً بذاك التقدير، المشدود بالأمل في التحرر من الظلم، الذي يكنه ابناء الجنوب للقضاء ورجاله وللمحامين، وهو ما رحت أراه كذلك عند مرافقة الوالد لمتابعة قضاياه ودعاويه في محاكم الجنوب.

وحينما اعتنقت في وقت لاحق افكاراً تقدمية تناهض القبلية

والعشائرية، بقيت في الاعماق اشعر بالاعتزاز لدى زيارة قبيلتي، فأرجع الى بغداد مليئا بالزخم والقوة برغم الأحزان. فحين انتمي الى حزب أحس انني أملك وسائل قوة تتيح لي الاعتداد والتباهي. ذلك ان المدينة العراقية بطبقاتها الوسطى والعمالية، لم تنجح في ان تشكل مصدر قيادة فكريا وسياسيا عصريا يحل محل القيادات التقليدية القائمة. فاستمرت ظاهرة «التصحّر الثقافي» في المدينة برغم برامج الاحزاب ودساتيرها وايديولوجياتها. ومع الزمن اكتسب التصحّر هذا طابعا آخر ظل يتجدد مع اتساع المدن وتضخّم الهجرة الفلاحية، من دون ان يحدّ منه الصراع الظاهر حيناً والضامر أحيانا، بين المشروع القومي «المنتصر» والمشروع الاسلامي «المتراجع».

فقد تسابق الطرفان على كسب ودّ كبار ملاكي الارض، فعمل الرعيل الفيصلي القومي الاول على تكريس نفوذهم وتقاليدهم وتدعيم موقعهم المالي والسياسي مع تشريع القوانين الخاصة بذلك. أما القيادة الدينية، أو «حوزة» النجف وسامراء ففي محاولتها اسقاط الشرعية عن الحكم وعزله عن الناس، اقامت أمتن العلاقات مع كبار الملاكين والقيادات العشائرية الشيعية، والسادة منهم خصوصاً، مسبغة عليهم وعلى مصالحهم الاقطاعية شرعية أكسبتهم قوة سياسية ودينية.

ومما افقد المدينة العراقية، وربما العربية، دورها القيادي التحديثي، فقدانها التلاحم الاجتماعي، والبنية البشرية الموحدة، فانك تجد أن للشيعة احياء خاصة بهم وللسنة احياء خاصة. وهكذا الأمر مع الاكراد و الارمن والمسيحيين واليهود، فأحياء كالكاظمية والشواكة والكرادة ومدينة الثورة (سكنة الصرائف) هي احياء شيعية خالصة. والأعظمية حي سنّي خالص. وعقد النصارى والعلوية مناطق مسيحية وتل محمد والدورة مناطق الآثوريين وهناك حي للاكراد. اكثر من هذا، تجد التشرذم داخل

الاحياء ذاتها، فمثلا في الكرخ محلات للدوريين والسوامرة والتكارتة نسبة الى قراهم وقبائلهم. والتواصل والانشداد الثقافي مع الجذور خارج المدينة، يبقى متينا، ويبقي الريف والبداوة مناهل ترفد المدينة.

ومازلت أذكر "الكسَار" بين الحارات أو المحّلات، سواء في الكرخ أو في الأعظميّة، وقد شاركت في بعضها من دون أن أدرك معناها. والكسار هو مهاجمة محلّة لمحلّة ومقاتلتها، وفيه تستخدم العصيّ والحجارة، والسكاكين أحياناً. وهو، في أغلب حالاته، صدى واستئناف لمنازعات عشائريّة ومذهبيّة ضاربة في الأصول الريفيّة.

هناك انشأ الوالد علاقات أدبية وفكرية وشخصية ظل حريصا على ادامتها بعد ترك النجف، فبقي بيتنا في بغداد يستقبل زوّارا يأتون الى العاصمة فينامون عندنا كما ننام عندهم حين نتوجه جنوبا. وما زلت اذكر السيد محمود الحبوبي وشاعريته وهو يصف ارتجالاً الوصيّ على عرش العراق عبد الاله وفرسه العربية بأكثر من خمسين بيتا شعريا، فيهوّن على الفرس ويمنّيها بالصبر على الضيم في ان يمتطي صهوتها عبد الاله. أما محمد مهدي الجواهري، أبو فرات، فكان يدخل دارنا كالرعد صاخبا يشتم الحكم والحاكمين، وبعد ان يهدأ بفنجان شاي يرسل أحدث شعره الجزل. وأذكر ايضا الشيخ اليعقوبي، الشاعر والخطيب والُمحّرض، الذي ائتمن الوالد على صندوقه، «صندوق اليعقوبي»، وما أثير حوله من نقاشات ومساجلات أدبية. وكان الشيخ قد جمع وترجم جمهرة من شعراء الحلة ووسمها بـ «البابليات» وأعار مخطوطته تلك للوالد للاطلاع عليها. لكن الوالد أعارها بدوره، ولليلة واحدة، إلى الشيخ الخاقاني من دون استئذان اليعقوبي، فنسخها الخاقاني وطبعها بإسمه تحت عنوان «شعراء الحلة».

واذكر آخرين من الاعلام كالبلاغي والشيخ صالح الجعفري وكاشف الغطاء وبحر العلوم والخالصي والصدر وصادق القاموسي وغيرهم.

عبر هذا الاحتكاك بدأت اشعر بالمسألتين المذهبية والطائفية، وعرفت بعد مسألة الوالد وغيره ان المذاهب والايمان بها والتزام أحكامها مدارس فكرية واجتهادات في التفسير. أما الطائفية فاضطهاد سياسي واقتصادي وسلاح للحكام كثيرا ما استعمل في العراق لابعاد الشيعة عن مراكز القرار.

أما أنا فلم أكن في صباي من ضحايا التمييز الطائفي، وتكويني السياسي اللاحق كان ضد الطائفية حيث سعيت وراء حزب ذي نطاق وطني، وكنت معجبا برأي الخوارج في الحاكم وبآراء معتزلية عقلانية، وها أنا أشعر اليوم وبعد نصف قرن انني وصلت حيث ابتدأ جيل والدي وجماعة «الاهالي» حين حاولوا منذ الثلاثينات بناء وطن موحّد، ولم ينجحوا.

■ العروبة و"الشعوبية"

لم يكن «الراعي والرعيّة»، وهو دراسة مقارنة بين النظرة الاسلامية للحكم والدساتير المعاصرة، كتاب أبي الوحيد. فقد ألّف ما يقرب من عشرين كتاباً في القانون والفقه والأدب، وهكذا اشتهرت عائلة «الفكيكي» تبعا لذيوع إسمه، برغم ان العائلة لم تخلُ من شعراء كأبن عبد الجبار الفكيكي الذي عاش في القرن التاسع الهجري وغيره.

ولئن كتب الوالد «الراعي والرعيّة» بالاستناد الى رسالة الامام علي ابن ابي طالب الى مالك الاشتر حين ولاّه على مصر، فان كتابه اللاحق «دفاع عن شعراء» كان واسعاً في نطاق تناوله، أكدّ فيه

على شاعرية أحمد شوقي في وجه نقّاده العراقيين، كما دافع عن أبي العتاهية وردّ تهمة الزندقة والشعوبية عن أبي نواس ودعبل الخزاعي وغيرهما. فمن حقّ من هو غير عربي ان يفخر بأصله كما يفخر العربي بأصله، وهذا، في عرف الوالد، لايجعله شعوبيا بل يضيف غناه اللغوي وثراءه الادبي الى العرب وأدبهم. ولم يكفّ الكتاب عن اظهار الدوافع السياسية والطائفية الكامنة وراء سحب الهوية العربية والاسلامية عن هؤلاء الشعراء، وتكريسها للبعض الآخر.

كذلك وضع الوالد كتاب «المتعة في الاسلام»، وزواج المتعة على رأي الشيعة زواج مؤقت، ويضيف بعض فقهائهم الاضطرار شرطا من شروطه، وفيه ما في الزواج المعروف من احكام وشروط والتزامات الاّ انه محدود بأجل مسمّى، والغاية منه، على رأي هؤلاء الفقهاء، حماية المجتمع من البغاء والزنى، هذا مع العلم ان شيعة العراق ممن بقيت البداوة وتقاليدها طاغية عليهم، لم يمارسوا زواج المتعة مع نسائهم العربيات اطلاقا.

وبين كتبه الاخرى «دفاع عن سكينة بنت الحسين» التي اتهمت «بمخالفة» الاسلام لانها اقامت منتدى للحوار والنقاش والتحكيم في الشعر والغناء والطرب من وراء حجاب، فردّ الوالد هذه التهمة وأرجعها الى دوافع سياسية اموية، والى موقف عدائي تجاه المرأة، مشيرا الى ان مجالس سكينة كانت مجالس أدب وعلم وحوارات، وليس في الأمر مخالفة للاسلام.

بكلام آخر، كانت اعماله تتسم بتوجه ديمقراطي ومسحة قومية عربية تناهض الطائفية، وإن كانت تعتزّ بشيعيّتها وتدافع عن عروبة الشيعة، وهو ما يتضح في دفاعه عن شاعرية المتهمين بالشعوبية، وقوله ان شاعريتهم فخر للعروبة وغنى للغتها، كما في مجمل عطائه الفكري ومواقفه.

كان الوالد يعشق الكتب ويقيم في السنة «حفلتي تنظيف» يشارك فيهما جميع افراد العائلة والأقارب، حيث نتولى تنظيفها كتاباً كتاباً، مستعملين الادوية ومواد التعقيم في ذلك. ومازلت اذكر كيف كان في أخريات سنوات عمره، يبيع كتبه ليعيش ويساعدني ماليا، فكان يتصل بحسين فلفلي، وهو صاحب مكتبة في سوق السراي، ليأتي الى دارنا في الاعظمية ويأخذ ما يشاء من كتب نادرة يدفع فيها أبخس الاثمان. وكان الوالد يكظم ألمه ويدمدم أبياتاً من الشعر لم اكن اميّزها، الاّ انه من دون شك كان ينعي فيها الأدب والأدباء.

وكنت كلما رأيت أبي ينعي حال الأدباء، تذكرت صوراً كدت أنساها للشاعر معروف الرصافي حين كنت أراه جالسا في مقهى شعبي الى حد انه لم يكن له أسم، مقابل مقبرة الامام أبي حنيفة. كان يجلس وحيداً بثيابه العربية الرثة وكوفيته وعقاله، فيقترب منه بعض روّاد المقهى ويعبّرون عن احترامهم له ويدفعون ثمن الشاي الذي احتساه. كذلك شاهدت يوم تشييعه في الأعظميّة، وهي الجنازة التي اقتصرت على قلّة قليلة من الناس، برغم دور الرصافي لا في الشعر فحسب بل في السياسة العراقية والعربية ايضاً.

في ١٩٧٠ توفي الوالد تاركا مكتبة تضمّ ٢٥ ألف كتاب، قدّمتها هدية للدولة من خلال وزير الاوقاف يومذاك الدكتور أحمد عبد الستّار الجواري. وقد نقل الجواري، الذي كان صديقا أحبه وأحترمه، الكتب الى المكتبة العامة للاوقاف وأمر بترتيبها تحت عنوان جامع هو «خزانة الفكيكي»، فكان للدكتور عبد الله الجبوري جهد مميز في هذا الترتيب.

ولابدّ من الأعتراف، الآن، بأنني قدّمت مكتبة الوالد إلى الأوقاف لأبعد عن نفسي تهمة التحزّب الطائفيّ، برغم ثقتي بنقاوة توجّهي الوطنيّ غير المتحزّب. فمكتبة جامع "براثا" ومكتبة "الخلاّني" أحوج

للمكتبة وأعمّ نفعاً بها. لهذا طالبني بها السيّد الحيدري والشيخ علي الصغير لكن مطالباتهما لم تنجح في تبديد خوفي من الاتهام. واقع الأمر أن هذا الخوف متوارث، شاركني إياّه الكثيرون من أبناء جيلي، وأغلب الظنّ أنه تزايد عند الأجيال التالية. فسيف الإتهام بالطائفيّة بقي مسلّطاً على رقاب مثقفي الشيعة ومتعلّميهم على اختلاف ولاءاتهم واهتماماتهم.

لقدشكّل الكتاب والقراءة جزءا من طفولتنا وحياة بيتنا، فدرج الوالد ونحن صغار ان يحضّنا على القراءة، وكان يعطي «اكرامية» لمن يكمل قراءة كتاب أو يحفظ قصيدة بأكملها، وهو ما خلق لدينا حافزا وأوجد بيننا تنافسا على المعرفة. وكان من آثار هذا التكوين البيتي ان شقيقي الذي درس الطبّ، ألّف كتبا عدة فيه، بينما اتجه شقيقي الثاني الى الكتابة في الصحافة.

أما ابنا عمّي اللذان عاشا في بيتنا، عبد الهادي ومصطفى، فاستقرّ اولهما على الكتابة والثاني على الصحافة. ذلك ان الوالد اهتمّ ايضا بالصحافة فأصدر في ١٩٢٧ جريدة «النظام»، وفي ١٩٤٨ يومية اسماها «الرعد» عمل فيها مصطفى محرّرا. كانت «الرعد» قومية عربية مستقلة لكن السلطة اغلقتها بسبب حماستها في الموضوع الفلسطيني من دون ان يكون الوالد معارضا. فالقيّمون على الحكم لم يكونوا يتحمّلون الاختلاف، ولهذا كانوا يسحبون امتياز الصحيفة الفردية، التي لا يملكها حزب ولا يثير تعطيلها ضجيجا، ليعاودوا اعطاء صاحبها امتيازا بإسم آخر، بحيث لا يكون للصحيفة كيان واستمرارية. ففيما استمرت صحيفة «الاهالي» المعارضة طويلا من دون انقطاع، كتب على محمد مهدي الجواهري وخالد الدرّه وعبد القادر البرّاك وسلمان الصفواني وغيرهم، ان يصدر واحدهم صحفاً عدة. وبالمعنى نفسه سحب امتياز «الرعد» من الوالد واعطي امتيازاً آخر صدرت بموجبه صحيفة «القبس» في ١٩٥٢.

■ الانتخابات والسياسة

في ١٩٥٠ خاض الوالد العمل السياسي من بابه البرلماني، فرشح نفسه للنيابة عن الاعظمية برغم انه شيعي والدائرة سنية كاسحة. واعتقد انه لم يكن غريبا عن ذاك التكوين الاجتماعي والطائفي، الاّ انه اراد بعمله هذا ان يتحدّى الواقع السائد، محاولا ان يبث فيه بعض قيم جديدة.

آنذاك لم يكن قد انتسب بعد الى حزب نوري السعيد والسلطة، وبصفته مستقلا نافس اسماعيل غانم مرشح «حزب الاستقلال» القومي المعارض، فكان الفشل نصيبه. والانتخابات لم تكن مباشرة آنذاك، فكانت تتم على درجتين: في الاولى تتولى كل ادارة انتخابية «توكيل» مجموعة قليلة من وجهائها ومتنفذيها، ويسمى هؤلاء الموكلون «الناخبين الثانويين». وفي الثانية يقوم الاخيرون بانتخاب النوّاب بما يسهل للسلطة التأثير في النتائج.

على ان الوالد تعلّم من فشله في انتخابات ١٩٥٠، التي كانت تكميلية أو فرعية بسبب استقالة عدد من النواب، ان للبرلمان طريقا أخرى. وهذه الطريق إمّا ان تمر عبر البلاط أو عبر نوري السعيد وكتلته وإلا فعبر المعارضة واحزابها.

لكن المعارضة لم تكن ضمانا للعضوية الاّ حين تتوافر في المرشح أسباب اخرى للفوز كالعائلة الكبيرة او النفوذ المذهبي والقبلي او القدرة المالية الطائلة. فالجادرجي والجميل وحديد وكبة وشنشل والچلبي وكنّه والشبيبي والهاشمي والمنتفجي، هي اسماء لعوائل غنية في المال او السطوة الاجتماعية او القبلية او المذهبية، وكان هذا النوع من الولاء سبباً ليس في تقوية هذا الحزب المعارض او ذاك، بل في تأسيس احزاب معارضة ايضا. وحدهم الشيوعيون والبعثيون، قدموا مشروعا مختلفاً يستهدف تسييس المجتمع وتوحيده، وهو ما تعثر في المعارضة وسقط بعد تسلّم السلطة.

وهكذا اعاد ترشيح نفسه عام ١٩٥٤ عن كتلة نوري السعيد، إلاّ أن تلك الانتخابات التي اسفرت عن وصول مجموعة صغيرة من النواب المعارضين الى البرلمان، حملت السلطة على حلّه والغاء نتائج الانتخابات في عمل لا دستوري صريح.

فالانتخابات ترافقت مع نشأة «حلف بغداد»، وهو ما كان يستدعي سيطرة السلطة والعرش الكاملة على برلمانهما، خصوصا ان نوري السعيد كان يومها يعاني بعض الازعاج من داخل الدائرة السلطوية نفسها. فقد أحتضن الوصي على العرش عبد الاله، في محاولة للحدّ من نفوذ السعيد، كتلة الشبان التكنوقراطيين ذوي التكوين الثقافي الأميركي والغربي، حتى سميت الكتلة المذكورة التي ضمت فاضل الجمالي وعبد الغني الدلّي وعلي الصافي وحسن عبد الرحمن وعبد المجيد عباس وآخرين «كتلة الشباب».

قصارى القول ان نوري السعيد كان الاكثر اصراراً على حلّ المجلس، فجاء الى فرنسا كأنه يعتكف، ولم يعد الى بغداد الاّ بعد صدور ارادة ملكية تقضي بالحلّ.

وما أذكره أنني شاركت أصدقائي البعثيين في آذار (مارس) ١٩٥٤ في إسناد اسماعيل غانم ضد مُرشح الجبهة الوطنية مهدي نجيب الريّس، وكان البعث اعتذر عن المشاركة في الجبهة الوطنية التي قامت آنذاك بين الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، والحزب الشيوعي، إدراكاً منه لطراوة عوده وحداثة جذوره، فأصدر تعميماً داخلياً طلب فيه اسناد الغانم وعبد الكريم كنّة ضد الريّس ومظهر فهمي العزاوي. وكانت تلك باكورة أعمالي مع البعث التي واكبتها حتى ذلك الحين صلة قلقة بالشيوعيين.

وبعد حل البرلمان والاحزاب والغاء الصحف أعيد اجراء الانتخابات، ومع الاعادة طلب نوري السعيد من الوالد ترشيح

نفسه عن قضاء الشطرة في جنوب العراق، والذي ربما اكتسب أسمه من انشطار نهر الغرّاف فيه. هناك اعلن فوزه بالنيابة كعضو في كتلة نوري السعيد.

والوالد كان قد خدم في الشطرة قاضياً عام ١٩٤٠-١٩٤١، وعندما حصلت حركة ضبّاط "المربّع الذهبيّ" في آذار ١٩٤١ كنا لانزال هناك، ولاأزال أحمل في ذاكرتي صوراً باهتة عن نزول أبناء العشائر بسلاحهم وأهازيجهم تأييداً للحركة فيما الطائرات الانكليزية تحلّق بين الفينة والأخرى لاستطلاع المنطقة والإيحاء بالقوة والبأس، الأمر الذي حمل الوالد على إرسالنا مع الوالدة إلى بغداد خوفاً من تدهور الموقف.

على ان الانتخابات لم تكد تنتهي حتى عاشت بغداد في نيسان ١٩٥٤ رعباً حقيقياً وحّد بين أهلها وشدّ من تكاتفهم وأنساهم، لفترة، خلافاتهم. فقد هدّد دجلة باجتياح بغداد وارتفعت مناسيب المياه حتى أصيب الجميع بالهلع، واستنفرت الحكومة الجيش والشرطة والطلاّب والأهالي لحماية مدينتهم ومعالمها وآثارها. لقد أحاطت المياه بالعاصمة من كلّ جانب بعد إحداث كسرة في السدّاد الواقع شمالها مما أدّى إلى إغراق مساحات واسعة من المزارع والبساتين والقرى وتشريد أهلها كما غرق البلاط الملكيّ ومرافق حكوميّة أخرى. وكان لموقف وزير الداخليّة الكردي سعيد القزّاز دوره في الصمود أمام الفيضان بعد أن أبدت أوساط حكومية واسعة رغبتها في مغادرة العاصمة وإخلائها. لقد عشنا على مدى عشرة أيام تلاحماً فعلياً، نساء ورجالا، عسكريين ومدنيين، معارضين وموالين، فيما راح الوصيّ عبد الإله يتجول في بغداد ويزور الساهرين على السدّاد ويشاركهم في ملء أكياس الرمل.

في تلك الفترة درج بيتنا على إقامة "القَبولْ" كل يوم أحد، وهو

مايسمونه في الكويت "الديوانية" وفي بلدان أخرى "الديوان" أو «المجلس»، فكنّا نستقبل الادباء والشعراء والسياسيين في حديقة مساحتها ٥٠٠ متر مربع نملأها بالكراسي. وفيما كنت اقدم الشاي والقهوة للزوّار كنت اسمع النقاشات والآراء والقصائد.

وتقليد "القبول" هذا كان عْدلاً للأندية والمقاهي والمرابع الثقافيّة والسياسية والأدبية، شجّعه الميسورون من الأدباء والسياسيين والمثقفين، وأحياناً الأغنياء من طلاّب الوجاهة والشهرة. وقد ساهم هذا التقليد في إغناء الحركة الثقافية في بغداد، فكنت ترى القبول حاشداً بالأدباء والشعراء والصحافيين، شباناً ومخضرمين، وضاجاً بالحوارات والمساجلات. وبدوره كان الوالد حريصاً على المشاركة يومياً في واحد أو أكثر من هذه المجالس فضلاً عن المجلس الأحدي في بيته.

عرفت، عبر هذه الجلسات، ان الانتخابات تخضع للتزوير، وان الصراعات ناشبة منذ الاربعينات في الدائرة الداخلية للسلطة، كما عرفت ان هذه الصراعات ترتبط بمشاريع «الهلال الخصيب» و «سورية الكبرى» والعلاقات مع الاردن وسورية، ارتباطها بطموح كل من عبد الاله ونوري السعيد. وسمعت يوما احدهم يهمس في أذن والدي عن زيارة سامي الحنّاوي السرية الى بغداد واتفاقه مع بعض القادة العراقيين حول تدبير انقلاب في سورية وتهيئة العرش لعبد الإله.

كان الشعور، الذي استطيع صوغه بلغة اليوم، ان الرعيل العسكري البورجوازي الاول الذي انشأ البرلمان، مستعد للتخلي عن البرلمانية وأي شكل من اشكال الحريات الدستورية. فالهم الاول في حسابات الوصي ونوري تقريب البطانة واستبعاد الخصوم وغير المحسوبين. وكان إحساسي انهم يريدون شراً بسورية بعد أن كان توحيدها مع العراق هدفا قوميا في عهد

فيصل الاول. فنوري أراد إبعاد عبد الإله عن العراق بتنصيبه ملكاً في دمشق، والبريطانيون والأميركان لم يكونوا بعيدين عمّا يجري، كما لم يكن الصراعان السعودي - الهاشمي والهاشمي - المصري بعيدين. وبعد سنوات متأخرة، اكتشفت بعض الابعاد الجغرافية - السياسية لتلك الصراعات. فالعراق منذ تأسيسه، طوّقته واثقلت دوره الاستراتيجي معاهدة سايكس - بيكو وشعب العراق خليط من عرب واكراد تشدهم طموحات مختلفة، ويمثلون امتدادات بشرية وثقافية تتعدى حدود هذا الوطن الجديد، هذا الى جانب «موزاييك» من السنة والشيعة والمسيحيين وطوائف وقوميات صغيرة اخرى.

وامام احتكار الاقلية السنية العربية السلطة، وفشل المشروع الفيصلي - السعيدي في إقامة حكم دستوري ديمقراطي يوّحد المجتمع ويُلبي طموحات ابنائه ويرسي أسس مواطنه عصرية، بقيت حكومات بغداد فاقدة الشرعية وضعيفة عاجزة عن توظيف ثقل العراق الاستراتيجي. والعراق تحاذيه ايران شرقاً وتحاذيه شمالاً تركيا فلم يكن أمامه إلاّ الاتجاه غربا نحو الهلال الخصيب ليواجه مصر وزعامتها، أو جنوبا نحو الخليج ليواجه السعودية وزعامتها الصغرى والغرب ومصالحه الحيوية، وبعد قيام اسرائيل ازدادت اشكالية الدور الاستراتيجي للعراق تعقيداً.

في هذه الفترة بدأ وعيي السياسي بالتبلور، وكنت قد غرفت من مكتبة الوالد ثقافة عامة ومعرفة متواضعة بالادب والتراث الاسلامي. ومنذ البداية لم تشب وعيي السياسي شائبة طائفية كما سبقت الإشارة. فالوالدة سنية والاعظمية سنية، واذكر ان اخواني حين كانوا يصلّون على الطريقة الحنفية ويكتّفون ايديهم، ما كانوا يجدون عند أبي اي تدخل او أحتجاج، ولم نسمع منه يوما تعريضا بالمذاهب الاخرى وهو الذي كان دائم الاتصال بصفوة رجال الدين السنّة في الاعظمية وبغداد، كالحاج حمدي الاعظمي والشوّاف والواعظ وغيرهم.

■ المدرسة وتظاهراتها

بدورها كان للمدرسة اسهامها في تكويني، أو في التهيئة لهذا التكوين. فلقد أمضيت عاما تمهيديا في روضة الراهبات الكلدان في الاعظمية تعرفت خلاله الى بعض الطقوس المسيحية والرهبنة، كما لمست للمرة الاولى رهبة السلطة الدينية في شخص الكاهن الأب الذي كان يزورنا اسبوعيا.

بعد ذلك أُدخلت «مدرسة التطبيقات» الرسمية في الاعظمية، ولم يكن في بغداد من المدارس الاهلية الخاصة غير اثنتين أو ثلاث. كانت المدرسة تقع في شارع المقبرة الملكية الحالية، وفي نهاية الشارع وُجِدتْ «كلية الملك فيصل» وهي ثانوية سميت كلية لاعطائها اهمية مميزة.

بناية الكلية كانت جزءا من مبنى أكبر اقيم في ١٩٢٤ وسمّي «جامعة آل البيت» التي نشأت بمباركة من فيصل الاول على ان تقوم بتدريس الأدب العربي والفقه الاسلامي بما فيه الشيعي الجعفري، وكان من اساتذة هذا الفقه الدكتور محمد مهدي البصير أحد رجالات ثورة العشرين وشعرائها. إلاّ ان نوري السعيد ألغى هذه الجامعة وحوّل مبناها الى غرضين. ففي احدى البنايات اقيمت «كلية الملك فيصل»، فيما جعلت الثانية داراً للمعلمين.

كانت كلية الفيصل اشهر الاماكن البغدادية التي تنطلق منها التظاهرات الطلابية ويسود الشغب وتحصل صدامات مع رجال الشرطة. ولما كانت مدرستنا لا تبعد عنها اكثر من مائتي متر، فإننا كنا نرى ما يحدث ونسمع ما يقال ويُهتف تاركا عند جيلنا اسئلة تبحث عن جواب.

وفي ١٩٤٧ – ١٩٤٨، وكنت في الخامس الابتدائي، انطلقت من كلية الفيصل ودار المعلمين تظاهرة كبيرة لنصرة فلسطين كانت

التظاهرة الاولى التي اشارك فيها. اصبت بطلق ناري احدث جرحاً بسيطاً في رجلي اليمنى ونقلت الى المستشفى، فيما ادّت التظاهرة التي رفعت شعار «فلسطين عربية. لتسقط الصهيونية»، الى الغاء الكلية بقرار من الدولة، وتوزيع طلابها على مدارس بغداد الاخرى. وكان للشيوعيين تأثير كبير على طلبة الكلية التي تخرّج منها بعض قادتهم اللاحقين كعامر عبد الله ونوري عبد الرزاق، فنظّم الاخوان المسلمون والقوميون بالتعاون مع الاجهزة الامنية هجوما على طلبة الكلية وردهاتها واشبعوهم ضرباً وهم يهتفون «الله غايتنا».

وكانت الاعظمية بدأت في أواخر الاربعينات تشهد نمو الاخوان المسلمين بقيادة الشيخ محمد محمود الصوّاف حيث اقتصروا على الجمهور السنّي في مدن محدّدة كالموصل والرمادي والاعظمية. كان الصوّاف، المقيم الآن في السعودية، يوجّه احاديث دينية من اذاعة بغداد الرسمية داعيا الشباب الى الاسلام، في الوقت الذي كان فيه «حزب الاستقلال» يقود التظاهرات القومية الكبيرة ضد معاهدة جبر – بيفن وفي سبيل فلسطين. وبعد صدور قرار التقسيم في ١٩٤٧ الذي ايدّه الاتحاد السوفياتي، والحزب الشيوعي العراقي تالياً، راحت تظاهرات القوميين والاستقلاليين تضرب الشيوعيين وتلاحقهم اينما وجدوا.

حدث آخر شهدته الاعظمية كان له تأثيره المبكر والغامض عليّ. ففي أواخر ١٩٤٥ سلّمت تركيا الى العراق صلاح الدين الصبّاغ أبرز ضباط حركة مايس ١٩٤١. وبعد التخلص من رفاقه الآخرين في فترات سابقة، اعدم الصبّاغ علنا وظلّت جثته معلّقة ثلاثة ايّام نزولا عند رغبة الوصي والانكليز، وكانت نزعة التنكيل هذه سبباً في الانفلات اللاحق لعواطف الجماهير الثأرية فعلقوا جثة الوصي او النتف التي بقيت منها امام وزارة الدفاع يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.

لقد اقيمت في الاعظمية جنازة رمزية للصبّاغ ورفاقه ما لبثت ان تحولّت تظاهرة حاشدة تهتف ضد السلطة والانكليز والصهيونية والتخلي عن فلسطين. وفي وقت لاحق لاحظت ان ما رأيته وسمعته، وأنا في حداثة اظفاري، لم يمّر على وعيي مرور الكرام.

وكان لـ "وثبة" كانون ١٩٤٨ وتظاهراتها أثرها عليّ وعلى أبناء جيلي أيضاً، خصوصاً لجهة القسوة التي استعملتها السلطة تجاه أبناء الشعب. فقد أخفت الأسلحة الرشّاشة في أعالي مآذن المساجد المطلّة من جانب الرصافة على جسر المأمون، وضربت بالنار الجموع الزاحفة من كرخ بغداد فسقط الكثيرون ورمى بعضهم بأنفسهم في النهر هرباً من رصاص الشرطة.

■ الشيوعيون

بيد أن البيت ظلّ مصدر التأثير الفعلي في بناء تكويني الثقافي والسياسي حتى ١٩٤٩ حين دخلت الى ثانوية الاعظمية لأكتشف وجود الاحزاب عن قرب، من شيوعيين واستقلاليين الى احرار وجماعة الاهالي.

ولابد من الإشارة هنا الى بعض مارافق انتخابات المجلس النيابي عام ١٩٤٩، ففي الكرخ قَتلَ ازلام مُرشح الحكومة شاكر الوادي، قريبنا الشاب القومي سليم الدرة، وخيّم النواح والحزن على بيتنا الذي تحولّ الى مجلس عزاء لنساء العائلة والاقارب والاصدقاء، وكنتُ اراقب النسوة يلطمن الصدور والرؤوس. ويُطلقن الدعوات بسقوط حكم القتلة، وملأني آنذاك شعور دافقٌ بالثأر والانتقام، فسليم الدرة كان مثل اخٍ كبيرٍ لي ولإخوتي، وحين كنّا نتردد على اهلنا واقاربنا في الكرخ كان سليم الاكثر رعايةً لنا والاقرب لنفوسنا.

كان هناك طلاب يقودون التظاهرات ويطرحون الشعارات، الاّ ان الانشط بينهم كانوا الشيوعيين. فحزب الاستقلال، وهو الحزب القومي الاول يومذاك، ضمّ تيّاراً من افراد غير منظّمين تمرّ ولاءاتهم القومية عبر زعماء الحزب كمحمد مهدي كبّة و صديق شنشل وفائق السامرائي واسماعيل الغانم. أما برامجهم فلم تكن جذابة إذ اقتصرت على التنبيه الى وجود الامة العربية وعروبة فلسطين والاصلاح الدستوري، من دون ان تظهر لهم مواقف ثورية وجذرية. وما ضاعف هذه الصورة غير الباعثة على الارتياح، مشاركة الحزب في حكومة السيد محمدّ الصدر بعد وثبة ١٩٤٨، واصداره بيانا الى الشعب يدعوه إلى تأييد الحكومة والكفّ عن التظاهر.

ولئن كان جمهور الاستقلال مسلما، سنيا وشيعيا، مع غلبة الطرف الاول، بدا الشيوعيون خليطا من مسيحيين ويهود وأكراد فضلا عن المسلمين العرب سنة وشيعة. ومع وجود أسماء يهودية في قيادة الحركة الشيوعية كيهودا صديق وساسون دلاّل، وهو ما كان مبعث خوف وتردد ومآخذ عندي، بقي تكوين الحزب الشيوعي جذاباً في نظري لانه يشبه تكوين الشعب العراقي وتعدده.

لقد ركّز الشيوعيون في احاديثهم معنا على المسائل السياسية الراهنة والملحّة، إلاّ ان سياستهم الفلسطينية معطوفة على الوجود اليهودي بينهم، ظلت عنصرا منفّراً لي. ولم يكن ذلك تأثرا بالدعاية الموجّهة ضد الشيوعيين من خصومهم الاستقلاليين وغيرهم. فبياناتهم وصحفهم كانت طافحة بالموقف الجديد الذي اعتمدوه بعد قرار التقسيم، إذ بعد ادانة الصهيونية والمناداة بفلسطين المستقلة، راحوا على أثر القرار المذكور والموقف السوفياتي المؤيد له، يناصرون حق اليهود في فلسطين ويشجبون ارسال الجيوش العربية اليها. ولم يتردد الشيوعيون في تسمية الحرب العربية حربا قذرة، وفي الحديث عن الشعب الاسرائيلي الشقيق، وليس

اليهودي وهو ما كان يمكن أن يجد له بعض التفهم. وكان لهذا الموقف ان كلّف الحزب الشيوعي العراقي كثيرا، فيما استغرق تعديله ومعالجة آثاره جهداً ووقتاً طويلين. وهذا النوع من الأخطاء سبق أن ارتكبه الشيوعيّون في آذار ١٩٤١، فقد أيّدوا حركة الضبّاط في البداية ثم أداروا لها ظهورهم مع تغيّر العلاقات الهتلرية-السوفياتيّة وراحوا يعتبرونها مجرّد حركة نازيّة لاتمثّل رغبات العراقيين في التحرّر من بريطانيا.

واقع الامر ان سياسة الحزب الشيوعي الفلسطينية كانت بعيدة عن التأثيرات الصهيونية حتى اعتقال فهد عام ١٩٤٧. ففي المقدمة التي كتبها فهد (يوسف سلمان يوسف) لكتاب حسين محمد الشبيبي حول "الجبهة الوطنية الموّحدة" طالب بالتضامن والنضال المشترك لتحقيق الوحدة العربية، وعارض بشدّة قرار تقسيم فلسطين داعياً الى إقامة حكومة عربية واوضاع ديمقراطية هناك، ولكن بعد اعتقال فهد وتسلّم "يهودا صديق" سكرتارية الحزب، وصلت الى بغداد وثيقة موسومة بـ "اضواء على القضية الفلسطينية" أعدها الحزب الشيوعي الفرنسي، وحملها يوسف اسماعيل، طالباً اعتمادها نهجاً سياسياً للشيوعيين العراقيين، وهي الى جانب تأييدها للتقسيم وتأكيدها حق اليهود في فلسطين، دعت الى دعم واسناد نضال الشعب الاسرائيلي في إقامة دولته. غير ان فهد وهو في سجنه تردد في التسليم بطروحاتها وتمنّع عن قبولها كسياسة للحزب، تاركاً القرار في الوقت ذاته ليهودا صديق ومالك سيف اللذين اقرا الوثيقة. واللافت انه بعد اعدام "فهد" ترددت شائعات تناقلها بعض رفاقه في السجن، تقول انه كان حريصاً على تسليم سكرتارية الحزب الى قائد عربي مسلم تفهماً وتقديراً للخصوصية العراقية، ولكن استعراض اسماء القادة الذين تبوءوا السكرتارية بعد اعتقاله واعدامه يشير الى شيء مختلف تماماً، فيهودا صديق (يهودي) ومالك سيف (صابئي)

وعزيز الحاج (كردي فيلي) وساسون دلاّل (يهودي) وبهاء الدين نوري (كردي) وكريم احمد (كردي) وحميد عثمان (كردي) وحسين الرضي (سلام عادل) نجفي من اصول (فارسية) وعزيز محمد السكرتير الحالي (كردي).

علىٍ أية حال اقتصر نشاطي الاولّي بين ١٩٥٠ و ١٩٥٣ على العمل معهم من ضمن صيغة الاتحاد الطلابي، وكنت اصبحت عنصرا نشطا في ثانوية الاعظمية وعضوا في قيادة الاتحاد التي ضمّت ايضا ثلاثة من الشيوعيين أذكر منهم فيصل حجّاج وحسام خالص.

واستمر ولائي الناقص ناقصاً، فلئن جمعني بالشيوعيين تركيب الحزب المتعدّد وموقفهم الراديكالي من السلطة والصراع الطبقي، برغم هدنة الحرب الثانية والسنوات القليلة التي تلتها، ظلّت تفصلني عنهم مسائل العروبة والقضية الفلسطينية، ناهيك عن تحفظي على اليهود الذي لم انجح في التغلّب عليه حتى الآن.

خلال تلك الفترة قرأت الكتب التي يوزّعها الشيوعيون وكانت متوافرة في المكتبات بشكل لافت للنظر وبأسعار زهيدة جدا. فبسبب التحالف السوفياتي - الغربي في الحرب العالمية الثانية وهو ما استمرت بعض مفاعيله حتى اواخر الخمسينات، عرف الشيوعيون تسهيلات ترافقت مع تعاون وثيق بينهم وبين احزاب وشخصيات موالية للحلفاء. وكان من تعابير هذا التعاون اقامة ما عرف بـ «نوادي اخوان الحريّة» التي ضمت شيوعيين وبورجوازيين عراقيين مؤيدين للانكليز، وقد اسست هذا النادي بتوجيه من السفارة البريطانية فريا ستارك الموظفة في السفارة آنذاك، وكان من اعضائه ذو النون ايوب، ناظم الزهاوي، محمد علي البغدادي ، الصديق الشخصي لعبد الكريم قاسم، والذي الحقه بالوفد الاقتصادي الذي سافر الى موسكو عام ١٩٥٩، كذلك أنشئت

«عصبة مكافحة الصهيونية» التي تأسست في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥. وقد أتيح لي ان اعرف في وقت لاحق يعود الى أواخر الخمسينات، بتعميم الى الشيوعيين وقّعه «فهد» امينهم العام، يطلب فيه من رفاقه حماية المطارات وطرق المواصلات التي تستخدمها القوات البريطانية ودعم الحلفاء والاخبار عن اي "جاسوس نازي".

ومن الكتب الكثيرة التي قرأتها حينذاك رواية «الأم» لمكسيم غوركي، و «اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة» و «انتي دوهرنغ» لفردريك انغلز، وحول «المسألة القومية» لستالين، كما قرأت لداروين وأندريه مالرو وسلامه موسى فأضيفت هذه المعارف الى ما كنت قرأته من تراثيات اسلامية وأدب عربي كأعمال طه حسين والعقّاد وغيرهما.

■ تواطؤ الاهل

بين ١٩٥٠ و ١٩٥٤ ظلت الصلة بالوالد جيدة تنطوي على معارضة هادئة داخل البيت وحوار لا يحتدّ الاّ قليلاً. كان يقول لي دائما «أكمل دراستك اولاً ثم اهتّم بالعمل السياسي»، أو ان «السياسة لها اربابها»، كما كان دائم التحذير من الشيوعية والشيوعيين اذ درج على الربط بينهم وبين الكفر والالحاد والارتباط بالاجنبي.

الاّ ان العلاقة بالوالد تفجّرت في ١٩٥٤ مع طرح «حلف بغداد» وانخراطه المباشر في العمل السياسي كعضو في كتلة نوري السعيد، حتى انه راح يردّ اليّ والى نشاطي سبب كل مشكلة يواجهها معه.

في تلك الفترة ظهر تأثير مباشر عليّ من ابني عمي اللذين كانا يعيشان معنا في البيت، كما سبق القول: احدهما عبد الهادي

الفكيكي الذي يكبرني بعشر سنوات وقد تحوّل لاحقا الى كاتب متحمس للعروبة والدفاع عنها، والثاني مصطفى الفكيكي الذي يكبرني بعشرين سنة وهو الآن صاحب جريدة «الراصد» شبه الرسمية في بغداد.

كان مصطفى نتاج تأثيرات عروبية شتّى. فوالدته كانت لبنانية، أما والده عبد اللطيف الفكيكي فكان من ضباط فيصل القدامى الذين دخلوا معه الى دمشق ليستقر في لبنان بعد توجّه فيصل الى العراق.

وبعد عودته الى العراق بائسا ومحروما، كان العمّ عبد اللطيف يروي لي قصصا عن تجاربه بينها ان لورانس وبعض ضباط فيصل الكبار كنوري السعيد، رفضوا طلب الضباط الصغار، وهو منهم، بدخول فلسطين بعد وصولهم الى دمشق، وكانوا يردّون رفضهم هذا الى رغبة الانكليز الذين ضمنوا وضع فلسطين بحسب ما يقتضيه «وعد بلفور».

أما عبد الهادي فذو نشأة استقلاليّة، عمل على تأسيس تنظيم قوميّ مع عدنان الراوي وعدنان السامرائي ونعيم العزاوي وآخرين، وكان متأثراً إلى حدّ كبير بجمال عبد الناصر. هرب من العراق عام ١٩٥٧ إثر فشل محاولة لاغتيال نوري السعيد كان له فيها دور أساسيّ بالتعاون مع عبد الحميد السرّاج وأجهزة "المكتب الثاني" السوري، وقد نجحوا فعلاً في إدخال أسلحة ومتفجرّات إلى بغداد عبر الحدود السورية، وفي زرع متفجّرات في إحدى السيارات العائدة إلى رئاسة الحكومة، غير أن الأجهزة الأمنيّة نجحت في اكتشافها.

كان مصطفى وعبد الهادي يؤكدان على فلسطين والمسألة القومية من دون ان يكفا عن تنبيهي الى مغبّة العمل مع الشيوعيين، فيضخّمان عيوبهم ويستنتجان شتى الاستنتاجات من وجود

قيادات شيوعية يهودية. وبدوري كنت اؤكد لهما انني لست عضواً في الحزب وانني على خلاف دائم مع الشيوعيين في ما يخص فلسطين والوحدة العربية والتراث العربي والاسلامي. لكنني لا اجد في ساحة العمل السياسي المنظّم غيرهم، ومع هذا فكل ما افعله محض نشاط طلابي.

وراحا يدفعانني، بتنسيق خفيٍّ مع الوالد، الى قراءة الكتب القومية خصوصاً منها اعمال ساطع الحصري، حيث لم تكن لدى «حزب الاستقلال» كتب أو طروحات يمكن ان تغريني.

هذا كله لم يحل دون احتدام الخلاف مع الوالد في ١٩٥٤ وصاعدا، حيث جعلت أُكثر الخروج من البيت والالتجاء لفترات تطول او تقصر، الى بيت عمّي الحاج محمود، والد عبد الهادي، الذي كان حِرفيّا يعمل بيديه، أو الى بيت خالد الدرّه قريبنا من جهة الأم.

وقد احببت عمي الحاج محمود ذا الزيّ البغدادي القديم والمتميز بذكاء وقّاد وحافظة لا تنضب من الشعر والقصص والامثال والنكات برغم انه لم يعرف القراءة والكتابة. واذكر انني زرته عام ١٩٦٣ للاطمئنان الى صحته إذ كان طريح الفراش لعجز في قلبه، وكنت آنذاك عضوا في مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية للبعث فبادرني سائلا: هل اتفقتم، يا ولدي، جيداً مع الاميركان أو الانكليز قبل ان تطيحوا بعبد الكريم قاسم؟ فاستنكرت منه هذا السؤال وهو العالم بوطنية ابن أخيه وعروبته، وإذا به يفاجئني بالقول: أعلم ذلك يا ولدي، فهو مما لاشك عندي فيه، غير ان الذين خسروا هم المسقوف (الروس) وليس قاسم والشيوعيين فقط. وفي هذا كان يلمح إلى الصراع الدولي في العراق وعليه، وكون العمل السياسي لايتم خارج لعبة النفوذ والمصالح.

كان الحاج محمود نموذجا للمواطن العراقي البسيط الذي زوّدته

تجارب الحياة وعياً عفوياً وحساً سياسياً مرهفاً، ولم يكن متعاطفا مع والدي في مسايرته النظام الملكي وحكوماته.

على انه ما كادت الشيوعية تضمر كسبب للخلاف البيتي، حتى شكّل البعث وجمال عبد الناصر سبباً آخر. ففي اواسط الخمسينات بدأ يتبلور عندي اعجاب بعبد الناصر، علماً ان الجوّ الرسمي السائد في العراق كان يقطع في اميركيّة الرجل وحركته، إذ كانت مواقف البعث والجزب الشيوعي وبياناتهما تتهم ثورة مصر بالدكتاتورية العسكرية والعمالة للولايات المتحدة، هذا فضلاً عن الموقف الرسمي للحكومة العراقية. فحين زار صلاح سالم بغداد في ١٩٥٤ كان موضوعا للتهكّم والسخرية في الاعلام الرسمي وشبه الرسميّ.

وبينما اراحنا اتضاح الموقف المصري المعادي لـ «حلف بغداد»، ومن بعده صفقة الاسلحة التشيكيّة في ١٩٥٥ وتأميم قناة السويس، ألهب «العدوان الثلاثي» مشاعرنا القومية والوطنية وعزز في نفوسنا وحدة النضال والمصير العربي.

أما الوالد فكان مناهضا لعبد الناصر حفاظا على صلته بالسلطة العراقية وكرسيّ النيابة ولتشبّعه بمفاهيم الحكم الملكي. وربما لعبت مصريّة عبد الناصر دوراً في هذا، بفعل التشكيك السائد بعروبة مصر والاعتزاز بالزعامة العربية للعراق، وهي الفكرة التي عزّزها نوري السعيد ومدرسته. إلاّ أنني أعتقد، مع هذا كله، ان الوالد كان متناقضا مثل الكثيرين من ابناء جيله. فعواطفه كقومي عربي لم تكن مضادّة لعبد الناصر بالقدر الذي بدا مضطراً لاعلانه، تبعاً لصلته بالنظام.

بدورها بدأت علاقتي بالشيوعيين يعتريها الوهن والفتور. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ وابان الانتفاضة التي كان محركوها الاساسيون الحزب الشيوعي وصدى الثورة المصرية،

وبدرجة اقل حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الجبهة الشعبية وحزب البعث، تكررت لقاءاتي اليومية مع العناصر الشيوعية والطلابية من كليات وثانويات ومناطق مختلفة، مما شكل مناسبة جيدة للتعرف اكثر على التعبئة الفكرية والنفسية ضد كل ما هو قومي وتراثي. وبدأت انزعج واتبرم من شعوري الداخلي بالغربة عنهم.

وكانت مشاركة البعث في هذه الانتفاضة لأول مرة كحزب سياسي، حيث انطلقت مجاميع البعثيين من دار المعلمين العالية الى كلية الهندسة وكليات الآداب والصيدلة ثم عادت لتشق طريقها الى شارع الرشيد وهي تحمل شعارات سياسية معادية للسلطة ومُذيّلة باسم حزب البعث. وعلمت لاحقاً ان اجتماعاً عُقد عشية الانتفاضة في مكتب اسماعيل غانم في الاعظمية، حضره شباب من الحزب ومن اعضاء حزب الاستقلال وباقتراح من فؤاد الركابي أقرّ المجتمعون التظاهر ضد السلطة والتصدي لها في الشوارع.

وكنت ارى بعض زملائي في الثانوية والذين شاركوا في تلك التظاهرات، كزهير القادري وفائز عوني وحازم سعيد ووليد الغزالي، يوزعون بيانات موقعة باسم «الشباب العربي»، فلم تسترع انتباهي يومها ولم اعرف اي لون حزبي لونهم، حيث ان اسم حزب «البعث العربي» لم يظهر على الجدران والنشرات والبيانات الا في عام ١٩٥٢، حين اكتشفت ان أولئك الزملاء الاصدقاء بعثيون.

وعندما طرح مشروع «حلف بغداد» تحرك الشارع العراقي وعمت التظاهرات والاضرابات، وكان للبعث كحزب دور فاعل ووجود ملموس في هذه الاحداث. وسط هذه المعمعة طلب مني مسؤولي في الاتحاد الطلابي ان أوزّع بيانا بإسم الاتحاد تخليداً لذكرى

انتفاضة الطلبة في تشيكوسلوفاكيا ضد الاحتلال النازي، فرفضت ذلك لاننا نعيش مشكلة حلف بغداد فيما المزاج الشعبي معبأ ضده، فضلا عن قضية فلسطين المثارة دائما.

وحين اعلنت رفضي وقلت ان بيانا كهذا سيفقدنا جمهورنا الطلابي ويظهرنا في مظهر الغريب عن البلد، احالوني الى التحقيق جزاء رفضي وتمردي، ثم دعوني الى اجتماع استثنائي عاجل ظننت انه لغرض التحقيق معي ليتبين انه لمناقشة دعوة إلى إفشال اضراب طلابي ضد حلف بغداد وجهها حزب البعث العربي.

واتفقت القيادة الطلابية في الثانوية على العمل لافشال الدعوة ومنع الاضراب، بهدف الحؤول دون تطوّر البعث وإبقاء العمل الوطني حكراً على الشيوعيين، وفعلاً نفّذت القيادات الطلابية في الثانويّات والكليّات قرار الحزب الشيوعي الذي برره الشيوعيون لاحقاً بخلافاتهم وانشقاقاتهم الداخلية.

أما أنا فوجدتني ارفض هذا الموقف رفضا قاطعاً، مؤكدا على ضرورة تقديم المساندة لأي عمل يناويء حلف بغداد بغضّ النظر عن مصدره واصحابه. وهكذا جوبهت مرة ثانية بتهمة التمرد، فاعلنت في الجلسة نفسها قطع صلتي باتحاد الطلبة.

في اليوم الثاني، وهو اليوم المقرر للاضراب البعثي، ذهبت الى ثانوية الاعظمية وكنت من «قبضايات» الثانوية الفاعلين في الجو الطلابي. هناك وجدت البعثيين الذين لا يزيد عددهم عن سبعة طلاب، يتجمعون ويحاولون بجرأة واقدام إخراج الطلبة من صفوفهم لانجاح الاضراب، فيما يجهد اصدقائي الشيوعيون لافشاله.

انضممت الى البعثيين وجمعت طلاباً آخرين، ورحنا بالقوة ندخل الصفوف صفاً صفاً ونطلب من الاستاذ المغادرة، ومن الطلبة

المشاركة في الاضراب. وبعد مرور اقل من ساعة كان طلبة الثانوية الذين يتراوح عددهم بين ٦٠٠ و ٧٠٠، خارج مبنى الثانوية في الشارع العام.

في اليوم نفسه، وبعد نجاح الاضراب بالقوة، اعتقلتني شرطة الامن وقامت بنقلي مع بعض الزملاء الى مدينة البصرة. هناك اودعنا معسكر اعتقال للجيش العراقي هو كناية عن ردهات مهجورة اخلاها الجيش البريطاني، فطلب منّا العمل على تنظيفها.

كانت في المعتقل مجموعة كبيرة من المساجين السياسيين من مختلف انحاء العراق، غالبيتهم من الشيوعيين وقلتهم من البعث الناشيء اذكر منهم معاذ عبد الرحيم وزهير القادري وعبد الجبار قدو وفائز عوني وحازم سعيد. ومن الطريف ان احد الشيوعيين المعتقلين كان اسمه نوري السعيد، فدرج رفاقه على مخاطبته «نوري السعيد الوطني».

هربت مع رفيق لي هو سيف الدين الاعظمي من المعسكر في اليوم الأول لإلتحاقنا ولجأنا الى بيت شقيقه، الحاج عطا حمدي الاعظمي، وكان احد قضاة المدينة.

ومكثنا هناك شهرين متخفيين لا نغادر الدار مطلقاً. وكنّا إذا ألمّ بنا الضيق صعدنا إلى سطح الدار، ومن حسن الحظّ أن دار الحاج عطا كانت تطلّ على ساحة مفتوحة تضجّ بالمارّة. ولئن راقبنا من هناك صوراً من حياة البصريين فإننا آثرنا متعة أخرى هي مراقبة بنات الجيران اللائي كن يطفن السطوح المجاورة وهن يراجعن دروسهن فيما حركات رؤوسهن تشبه حركات متديني اليهود أمام حائط المبكى.

وخلال أسابيع قليلة تطوّر الأمر إلى ودّ وأحاديث، لكن المفارقة المضحكة أننا لم نكن نجرؤ على أن نطلب إليهن اللقاء خارج الدار، أو الذهاب إلى السينما مثلاً. فخوفنا كان يفوق حياءهن، وربما

تصورن أن ترددنا من قبيل أدب الغزل البغدادي.

في صباح أحد تلك الأيام وصل إلى البصرة من بغداد عبد الملك الأعظمي الأخ الثاني لسيف، حاملاً معه صيغة براءة من الحزب الشيوعي العراقي طالباً منا توقيعها كشرط لإعادتنا إلى الدراسة وإلغاء الملاحقات القانونيّة بحقنا. ورفضنا ذلك، سيف وأنا، من دون أن تجدي محاولات الحاج عطا وعبد الملك خصوصاً اننا لم نكن شيوعيين ولاصلة لنا بالحزب الشيوعي.

ويبدو أن حراجة موقع والدي السياسي، وشعور الحاج حمدي باهتزاز هيبته كمرجع ديني بارز، دفعاهما لعرض حبل الخلاص هذا علينا.

والمعروف أن السلطة آنذاك اشترعت بضعة قوانين لإجبار الشبان والشابات على تحرير "البراءات" من الشيوعية وحزبها، وإلزامهم الحصول على شهادة حسن سلوك من مديرية الأمن العامّة عند الدخول إلى الكليات أو الالتحاق بوظيفة حكوميّة.

بعد أسابيع على زيارة عبد الملك قررنا العودة إلى بغداد وتسللنا إلى قطار الليل المتجه إليها. ويظهر أن سيف استكثر ذلك على حاله فأبى إلا أن يقيّد نفسه بخاتم الخطوبة مع ابنة الجيران.

في بغداد وجدت ان الوالد أوعز إلى ابن عمي مصطفى أن يقدم بأسمي كراساً للنشر كان الأخير أعدّه حول "حركة أنصار السلم"، مع مقدمة تعرّض بـ "الحركات الفكريّة الهدّامة" في التاريخ العربيّ كالمزدكيّة والمانويّة، وتهاجم الشعوبيّة وأعداء العروبة. وقد استكبرت استخدام إسمي من دون علمي في الحملة الرسميّة والغربيّة ضد الأتحاد السوفياتي والمنظمات التي تشكّل واجهة لنشاطه. واستقرّ بي الحال، ثانية، ولمدة طويلة هذه المرّة، في بيت العم الحاج محمود، وتوترت العلاقات مع الوالد كما أنقطعت لفترة غير قصيرة مع مصطفى.

آنذاك، وكنت فُصلت من الدراسة، وجدت نفسي موضوعياً وفي صورة مفاجئة الى جانب البعثيين في الموقف اليومي، فتشجعت على دراسة أفكارهم وكتبهم بجديّة أكبر، وأصبحت صلتي بهم منظّمة وفعّالة.



الفصل الثاني

النظام الملكي يتداعى

منذ قيام اسرائيل في ١٩٤٨ انطلقت عملية بلغت أوجها في اواسط الخمسينات، تاركة أبلغ الأثر على السلطة والاحزاب سواء بسواء. فمنذ ١٩٤٦ كان «حزب الاستقلال» القومي العربي سيد ساحة العمل القومي في العراق، وهو حزب إصلاحي تقليدي تزعمه اقطاب يدعون للوحدة العربية كمحمد مهدي كبّه وصديق شنشل وفائق السامرائي واسماعيل غانم وسلمان الصفواني.

وكحزب يربط بين العروبة والاسلام ويرى في الدين الاسلامي مصدراً من مصادر التشريع، كانت اوساطه الشعبية اوساطا مؤمنة جمعت بين استبعاد العلمانية والتوكيد على البرلمانية الدستورية.

كانت صحيفة الحزب الرسمية «الاستقلال» وصحيفة «اليقظة» المؤيدة له شديدتي التركيز على القضية الفلسطينية، والنقد لسياسة السلطة والانظمة العربية حيالها، وهو ما عزز الحزب وقوّاه. أما مواطن بأسه، التي ورثها البعث لاحقاً، فكانت نقاط السكن السنّي في الاعظمية وسامراء والموصل والرمادي مركز محافظة الدليم. كذلك نجح الحزب في ان يوجد جمهورا له في النجف وبعض اطراف الجنوب بفعل الشخصية النزيهة والقويمة

لمحمد مهدي كبّه، وهو شيعيّ، فضلاً عن قيادات نجفيّة وجنوبيّة كأحمد الحبوبي وعبود جايد. لكن حزب الاستقلال برغم معارضته النظام، ظلّ حريصاً على نشاطه العلنيّ ومن خلال مؤسسات النظام الدستوريّة، وكانت أمام هذا الحزب فرصة تاريخيّة لأن يكون سيّد الساحة في الوسط القوميّ العربي على الأقل.

فهو وريث "نادي المثنّى" وأفكاره القوميّة، وشريك في حركة آذار ١٩٤١ ضدّ البريطانيين، إلا انه افتقد القيادة الشعبيّة والقدرات التنظيمية والثقافيّة.

وكانت الحال نفسها حال "الحزب الوطني الديمقراطي" الذي تزعمه كامل الچادرچي ومحمد حديد وحسين جميل. فلقد التّف حول هذا الحزب عدد من المثقفين ونخبة من ابناء الطبقة الوسطى مدفوعين بتبشيره الديمقراطي وبكونه امتدادا لجماعة «الاهالي» التي رعاها جعفر أبو التمن منذ الثلاثينات.

بيد أن الوطني الديمقراطي برغم نجاحه في انشاء تيار جماهيري فلاّحي واسع، انحصرت قوته بقوة زعاماته، خصوصاً الچادرچي كارستقراطي من كبار ملاّكي الارض حيث يملك مقاطعات زراعية وبساتين في الحلة، وجميل ابن العائلة البغدادية الغنية، وحديد الوجيه الموصلي.

وهو لئن لم يطرح الوحدة العربية هدفاً، إلاّ أنه أيّد التضامن العربي مع التركيز على طابعه العراقي الديمقراطي، وهذا ما قاده الى التعاون مع الحزب الشيوعي بما ساهم في الحد من انتشاره الجماهيري في الاوساط العروبية والاسلامية، وكذلك في الوسط البورجوازي الصغير. أما الشيوعيون فافادوا من التحالف إذ عملوا على استعماله وسيلة مشروعة للاتصال بالجماهير والتبشير بافكارهم وتحسين صورتهم السياسية وجعلها مقبولة.

قصارى القول ان هذين الحزبين الاصلاحيين (الاستقلال والوطني

الديمقراطي)، الداعيين الى التغيير من ضمن النظام ومع الحفاظ على المؤسسات، شرعا يواجهان تغيرات لا قدرة لهما على استيعابها. فقد تفاقمت عزلة العراق عربياً، وتوثقت صلته بالغرب سياسياً ونفطياً، وتعمّقت الفوارق الطبقية، واتسعت الطبقة المتوسطة ودون المتوسطة والعمالية بشكل ملحوظ. وبسبب انتشار التعليم والمدارس والكليات برز الطلبة والمتعلمون كقوة مُتعطشة للتغيير والتحديث والمشاركة في ما يجري عربياً ودولياً.

اما الحزب الشيوعي فقد كان منهكاً بانشقاقاته الداخلية وصراعاته، خاصة بعد اعدام قائده «فهد» وما عزاه البعض الى سيطرة العناصر اليهودية على قيادته في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، فكان لموقفه من القضية الفلسطينية، نسجاً على منوال الموقف السوفياتي، أثر مدمر على شعبيته وسمعته.

وفي الحملة القمعيّة للنظام، أستخدمت تهم الشيوعية ونشر الأفكار الهدّامة ضد كل معارض وداع إلى الإصلاح، الأمر الذي ساهم في تشجيع العمل السريّ والتنظيمات الإرهابية.

ومع "العدوان الثلاثي" في ١٩٥٦ تسرّبت أخبار عن تشجيع نوري السعيد البريطانيين كي يضربوا عبد الناصر، بينما راحت إذاعة بغداد تذيع أغاني القصد منها التشفّي كـ "الليلة عيد" و"البوسطجية أشتكوا" في إشارة سخيفة لمهنة والد عبد الناصر. وفي المقابل كان البعث يبدي فعالية في التظاهر والدفاع عن مصر دفعته إلى صدارة القوى المعارضة.

■ البرلمانية الناقصة

صحيح ان النظام كان برلمانيا وانه اتاح للمعارضين المشاركة في اللعبة السياسية، لكن الصحيح ايضا انه اصطبغ بلون عسكري

حاد يرقى الى تجربة فيصل الاول وضباط «الثورة العربية الكبرى» في العشرينات. ففيما كان السياسيون الذين تعاقبوا على رئاسة الحكومة ضباطا في اغلبيتهم الساحقة، راحت الشراكة بين الدستورية والعسكرية تتفكك لصالح الثانية تحت وطأة التحديات الاقليمية المتعاظمة، فضلاً عن التحديات الداخلية المُتمثلة بتنامي الحركة السياسية وتعاظم نفوذ العشائر الشيعية المسلحة ومخاطر اليقظة الكردية المتوثبة. الامر الذي دفع القيادات الحاكمة المُنحدرة من صلب وزارة النقيب الاولى الى الاحتماء بمؤسسة عسكرية مُسلّحة، عربية وسُنية، كانت عقيدتها القتالية، ومازالت، قمع الانتفاضات في الشمال والجنوب واعتبار إيران والاكراد عدوّين أبديين. فتكاثر القمع وتزوير الانتخابات وتكاثرت الألاعيب التي يديرها الوصي ونوري السعيد، حتى تراءى ان الاصلاح مستحيل من داخل النظام. وهذا ما يساهم في تفسير لجوء السياسيين المبكر الى الاستعانة بالجيش في صراعاتهم. ففي ١٩٣٦ لجأ حكمت سليمان، السياسي العراقي ذو الاصول التركية، الى بكر صدقي قائد الجيش للاطاحة بحكومة ياسين الهاشمي حيث قتل جعفر العسكري رفيق نوري السعيد وقريبه الذي كان آنذاك وزيرا للدفاع، وفي عام ١٩٤٠ إستعان نوري بالجيش لإسقاط خصومه وتشكيل حكومة جديدة، وفي ١٩٤١ استعان خصومه بالجيش للاطاحة به وبعبد الاله، ليعودا بقوة البريطانيين الى السلطة، وفي ١٩٥٢ لجأ القائمون على الحكم الى الجيش لضرب انتفاضة ذاك العام، وشكلوا وزارة وضعوا على رأسها قائد الجيش آنذاك الفريق نور الدين محمود. وقد حرص السعيد دائماً على توثيق صلاته بالجيش وضباطه ورعايتهم لدعم نفوذه السياسي وحماية الهوية الطائفية للسلطة. غير ان رعاية الجيش ونموه واتساعه، ضمن هذه المعادلة الطائفية، ماكان ليتم دون فتح الابواب امام ابناء الطبقات المتوسطة ودون المتوسطة والفقيرة ايضاً في الريف والمدن، الأمر الذي أوقع السلطة لاحقاً في مأزق المواجهة مع ابناء

هذه الطبقات من العسكريين وطموحاتهم في التغيير، والتعبير عن مصالح طبقاتهم السياسية والاقتصادية، ولم يعد بمقدور السلطة آنذاك الاحتفاظ بالموازنة الطائفية والطبقية في آن واحد.

هكذا رحنا نشعر ان النظام دخل طور الهرم والشيخوخة، وجعل الحكم يفقد مواقع داخلية متزايدة. ففي البيت، وكان الوالد عضواً في البرلمان، كنت أسمع ما يدلّ على اشتداد الصراع بين البلاط ونوري، وتوجه عبد الإله الى اميركا واستعانته بها لمواجهة نوري المحسوب على الانكليز. وتصاعد الخلاف بينهما الى الحد الذي دفع السعيد عام ١٩٥٦، وبعد ان يئس من سورية، ان يطلب مغادرة عبد الاله للعراق سفيراً الى الولايات المتحدة، او انكلترا، إلا ان عبد الاله رفض ذلك واصر على ان يكون مُفتشاً عاماً للجيش، الطلب الذي رفضه السعيد بدوره. كذلك بدأت ألمس برم السياسيين بتفردّ نوري، وفي ١٩٥٧ توفي صالح جبر، الذي اسس بتشجيع من الوصي عبد الاله حزباً للشيعة اسماه "حزب الامة الاشتراكي"، ضمّ الى جانبه شخصيات شيعية واقطاعية من رؤساء القبائل، لمواجهة نوري السعيد وطائفية حكوماته، وكان هذا الرد الطائفي على الطائفية معززاً لعزلة النظام، ولم يحقق للشيعة غير المزيد من الاضطهاد والابعاد عن مراكز القرار والقوة. وبوفاة صالح جبر، الذي وقّع معاهدة جبر-بيفن عام ١٩٤٨ انتهى حزبه وبقيت الطائفية.

وفعلاً راح الكثيرون من السياسيين يعتكفون في البيوت. أما الاجهزة الامنية والبوليسية فانعكس الوضع عليها ايضاً، وهكذا شرعت تتواطأ مع المعارضين بان تسرّب لهم الاخبار عن نوايا السلطة بمداهمة بيوتهم أو اعتقالهم. وبدل العمل على توسيع القاعدة السياسية تزايد التضييق يوما بعد يوم فلا أتيح للطبقة الوسطى ان تمارس دورها ولا اعطيت للانتخابات والبرلمان اية مصداقية. أما جماعة فاضل الجمالي من التكنوقراطيين الشبان

ذوي الهوى الاصلاحي فلم يلقوا غير المحاصرة والتضييق.

وفي عشية الانتفاضة الشعبية عام ١٩٥٢ قدمت مجموعة من الشخصيات السياسية والوطنية مُذكرة الى عبد الاله، يطالبون فيها بالاصلاح الدستوري واجراء انتخابات برلمانية حرة نزيهة والغاء القواعد الاجنبية واطلاق سراح المعتقلين وتخفيف الضائقة الاقتصادية عن كاهل الشعب، وكان في مقدمة الموقعين عليها الشيخ محمد مهدي كُبّة وطه الهاشمي وكامل الجادرجي وحسين جميل وصديق شنشل وآخرين، غير ان عبد الاله، الوصي على عرش العراق، استدعى هؤلاء وعنّفهم وتهجم عليهم، الامر الذي حمل الجادرجي على مغادرة القصر الملكي، وقيل آنذاك ان الوصي كان ثملاً عند لقائه بهم.

هذا الاختناق السياسي هو ما حمل الطبقات الوسطى ودون الوسطى، وحتى الشرائح المتعاونة مع النظام على ان تتقبل فكرة الانقلاب العسكري التي لم تعد من المحرّمات عند العسكريين المحسوبين على النظام. فهي فضلاً عن حساسيتها حيال "حلف بغداد" وتوجهات الحكومة، اكتشفت أن الصراع على سورية قد حسم لمصلحة مصر فيما تعّمق مأزق بغداد وموقعها. فليس سراً، مثلا، ان رفيق عارف، الضابط الكردي الذي رأس أركان الجيش، كان على علم بتحرك بعض الضباط ومعارضتهم للنظام من دون ان يتخذ اي اجراء ضدهم. وحين اعلم الملك حسين العراق رسميا بان معلوماته تشير الى ان ضبّاطا عراقيين يعدّون لانقلاب عسكري، ارسل نوري رفيق عارف نفسه الى عمان لطمأنة الملك.

كذلك توجهت الانظار الى غازي الداغستاني الذي عرف بنزاهته وكفاءته العسكرية وكونه احد رجالات النظام في الجيش، آملة قيامه بانقلاب عسكري بالتعاون مع صالح زكي توفيق ورفيق عارف وجهات اخرى، مما اثار حفيظة المعارضة الراديكالية

وخاصة الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي، وقد حذرت جريدتا «القاعدة» و «العربي الجديد» السريتان من ذلك الانقلاب. وبدوره نصح الداغستاني سائليه أن يبحثوا عن عسكري ذي أصل عربي، إذ هو من داغستان كما يدل اسمه.

وعلى أثر صدور جريدة الحزب السرّية مُحذّرة من الانقلاب المشبوه، واضعةً اياه في سياق الخطط الامريكية، اتصل بالحزب الضابط جاسم العزاوي طالباً لقاء من اسماهم ممثلي الضباط الاحرار، مع ممثلي الحزب. وفعلاً التقى شفيق الكمالي وتحسين معلة في دار فيصل الخيزران، مع جاسم العزاوي وصالح عمّاش وصبحي عبد الحميد وحسن مصطفى النقيب. واوضح هؤلاء الضبّاط نواياهم في القيام بثورة وطنية، وطلبوا الى الحزب الكف عن تسويد وجه أي انقلاب عسكري، فضلاً عن تعبئة الناس ضد تحرّك الجيش.

لقد بدأت تترسخ في العقل السياسي العراقي مشروعية الاستعانة بالجيش ولم تعد مؤسسات النظام وبرلمانه موضع حرص من احد. وبدوره لعب الوضع الاقتصادي دوراً في الاتجاه نفسه. فموارد العراق كانت محدودة تعتمد على النفط اساساً من دون ان تكون اسعار النفط يومذاك كأسعارها اليوم، خصوصا إذا ما وزّعت على عدد سكان كبير نسبيا كالعدد العراقي. واذكر، مثلا، ان مفاوضات ١٩٥٢ الشاقة والطويلة مع «شركة نفط العراق» (I.P.C.) لم تؤدّ الى اكثر من رفع العائدات المالية العراقية الى ٥٤ مليون دينار.

كذلك بقي وضع الريف ضاغطا لجهة انتشار الملكيات الكبيرة وشيوع حالات الظلم والتعدّي من الملاكين، بينما كانت خدمات الدولة الصحية والتعليمية وغيرها لا تزال بالغة الاولية والتخلف. وبرغم كل المناشدات لاصلاح الريف والحدّ من هجرة ابنائه الى

المدينة، وقع الكلام على اذن صمّاء هي اذن نوري السعيد الذي بشّر بـ «فلسفة» عجيبة هي «الوفاة والتركة» مؤداها ان الملكيات الكبيرة لابد ان تتفتت بعد موت الملاكين وتوزيع تركتهم على الورثة.

مع هذا، خطا السعيد، باعلان الاتحاد الهاشمي مع الاردن، خطوة مهمة في اتجاه تحسين الوضع الاقتصادي، الامر الذي تمثل في محاولة ضم الكويت سلماً الى الاتحاد المذكور. فقد هيأ نوري وثائق كاملة وصيغة دستورية للانضمام، كما دخل في مفاوضات جدية مع بريطانيا والولايات المتحدة ومشيخة الكويت حينذاك، وتمكن من تذليل مخاوف هذه الدول ومعارضتها. وهكذا استحصل على الموافقة على الانضمام وتوحيد التمثيل الخارجي والجيش والمالية، وكان من المفترض ان يعلن هذا الحدث في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، لكن الثورة حالت دون ذلك.

■ الوحدة والاتحاد

لم تكن الوحدة المصرية - السورية التي اعلنت في ٢٢ شباط (فبراير) قليلة الأثر على النظام العراقي وعلى الشارع والمنظمات والاحزاب السياسية. فالشعب العراقي استقبل اعلانها بحماسة، فيما اصدر البعث بيانا يرحّب بالوحدة ويتمنى مجئ اليوم الذي ينضمّ فيه العراق الى دولتها الجديدة. كذلك اصدرت الاحزاب والتنظيمات القومية بيانات مماثلة، فيما اتسم موقف الحزب الشيوعي العراقي بالتحفظ والتشكيك.

اما السلطة فكان موقفها معاديا اشدّ العداء معتبرة ان الوحدة موجهة ضد العراق، واذكر ان الوصي عبد الإله دعا الى اجتماع عاجل في قصر الزهور لرجالات العهد الملكي كي يبحثوا التطورات على الحدود الغربية للعراق، وتم التداول السريع مع

السفيرين البريطاني والاميركي، كما طرحت منذ البدء خطط لفصم عرى هذه الدولة الوليدة ولاقامة وحدة هاشمية تضم العراق والاردن، فضلاً عن تحسين العلاقات مع السعودية.

ولهذا الغرض أُرسل الى عمّان توفيق السويدي، وكان من اقطاب النظام، لمفاتحة الملك حسين في هذه المسألة والوقوف في وجه العربية المتحدة. وبسبب الوحدة ظهر الارتباك جليّاً على موقف الحكم واهله، واشتدت المعارضة في الشارع والمجلس النيابي وتغيرت لهجة الصحف واعتذر الكثير من الوزراء التقليديين عن المشاركة في حكومات العهد وبدا الحكم في حاجة الى زمن طويل كي يستعيد توازنه.

لقد بقيت معارضة النظام والافادة من الوحدة لتأجيج هذه المعارضة طاغيتين على تأييد الوحدة بذاتها، إذ تفاوتت المواقف هنا بين البعثيين المؤيدين تأييداً مطلقا وبين غيرهم. وفي الوقت نفسه وبرغم الشكل الكاريكاتيري الذي ارتداه الاتحاد الهاشمي وقناعة الناس كلهم بانه عمل مصطنع بلا مستقبل، بدأت تظهر في صحف السلطة واوساطها تعابير تنمّ عن متاعب الاتحاد العتيد. فهو، بحسب اتفاقه، يقضي بان يتحمل العراق ٨٠ في المائة من مصاريف مؤسسات الدولة الجديدة وجيشها. إلاّ ان الاردن الذي كان آنذاك يتلقى مساعدات غربية لبناء قواته المسلحة، اعتذر حتى عن دفع الـ ٢٠ في المائة الباقية، طالبا ان يتحمل العراق الاعباء كافة.

ولئن لم تترك هذه المسألة وقعا حسنا على العراقيين، فان ارتباطات البلدين مثلت، بدورها، عقدة اخرى. فالعراق، على عكس الاردن، لم يكن مرتبطا باتفاق الهدنة مع اسرائيل، بينما كان عضوا في حلف بغداد الذي امتنع الاردن عن الانضمام اليه.

وفي مواجهة اسئلة الشارع الرافض لهزيمة ١٩٤٨ و «حلف

بغداد»، و «الاتحاد الهاشمي» تالياً، وُضِعت قيد الاختبار قدرة الحزبين، الاستقلال والوطني الديمقراطيِ، على توفير الاجابات المرغوبة حينها.

في الوقت عينه كانت التجربة العسكرية المصرية تعزّز في العراق مفهوما خطيرا هو ان تطوير المؤسسة القائمة سلمياً مضيعة للوقت والجهود. فعلى العكس من الانقلابات السورية منذ ١٩٤٩، والتي لم تخلّف عند العراقيين اثراً يتعدّى القرف من مداخلات الحكم العراقي في تلك الانقلابات، أطاح الانقلاب المصري تجربة برلمانية لها عراقتها وأحزابا كحزب الوفد الضارب في جذور التاريخ المصري الحديث. وإذا كانت الانقلابات السورية قد انتجت رجالات كحسني الزعيم وسامي الحنّاوي وأديب الشيشكلي، فان الانقلاب المصري اعطى زعامة جمال عبد الناصر التاريخية.

هكذا، ومع كل صعود كان يحققه الاخير، راح العراقيون يكتشفون ان الانقلاب شرط لابدّ منه، فاذا صح الامر في مصر فلماذا لا يصح في العراق، علماً ان شأنه في الاحزاب والمؤسسات اقلّ من شأنها؟

هذا ما أفاد منه حزب البعث فبنى على أساسه جمهورا وقاعدة بدأت ألمسهما مع عودتي الى بغداد من البصرة في ١٩٥٤. آنذاك توثقت علاقتي بالبعث فشرعت أقرأ مقالاته وكراريسه، وكان مما قرأت وأعجبت كثيرا به وبلغته السحرية كرّاس «ذكرى الرسول العربي» لميشيل عفلق، وكراريس اخرى له عن الاشتراكية والعروبة، فضلا عن كرّاس «القومية العربية وموقفها من الشيوعية» الذي كتبه عفلق وصلاح البيطار، وكثيرا ما استعمل هذا الكراس لاحقاً في تعبئة شبّان الحزب ضدّ الشيوعيين. كذلك كان تسلم محمد مصدق رئاسة الحكومة في طهران وتأميمه النفط، ومن ثم انقلاب الجنرال زاهدي عليه بدعم المخابرات

الأمريكية في ١٩٥٣، وماترتب عليه من عودة الشاه وإعدام الوزير حسين فاطمي، أن زاد القناعة بلا جدوى البرلمانية، خصوصاً في الوسط الشيعي الذي يتأثر بالحدث الإيراني، ووسط الحوزات العلمية التي جذبها وقوف اية الله كاشاني إلى جانب مصدق رغم اختلافه اللاحق معه.

■ الانتساب

قضيت سنة في بغداد خارج المدرسة فتوطّدت صداقتي بوليد الغزالي وهو من اوائل البعثيين في العراق ومن نسّاكهم إذ قضى حياته موظّفا صغيرا ولا يزال. وفي غضون ذلك دخلت في حوارات جدية مع البعثين خصوصا انني مسلّح بثقافة لا بأس بها سواء في شقّها الماركسي - الطبقي أو في شقّها العربي - الاسلامي.

وقابلني البعثيون باهتمام مشوب بالحذر بسبب سعة المسائل التي اطرحها، كما بسبب حرصهم عليّ تبعا لنشاطي وموقعي العائلي. وما احسّه الآن ان انخراطي لم يكن نتيجة اقتناع فكري بقدر ما كان حصيلة رغبة في العمل من موقع عروبي ضد الحكم القائم، وهي الرغبة التي لم اجد عندالشيوعيين ما يلبّيها. فالبعث حركة قومية تختلف في هذا عن الشيوعيين والوطني الديمقراطي، من دون ان تكون عاجزة بفعل افكارها وعناصرها الشابة عجز الاستقلال. وهي تطرح العمل الشعبي والاشتراكية التي كانت، برغم ضبابيتها، تستهوينا وتعوضنا عن الماركسية، كما تختلف عن الاستقلال، كتنظيم عراقي، في ان تنظيمها قومي وقياداتها العراقية شبان لا صلة لهم بالزعامات التقليدية والوجهاء الكبار. انهم «القيادة القطرية» التي لا نعرف من هي ومن تضم.

وكان لسرية التنظيم وطقوسه جاذب سحري على الشباب، إذ

لعبت السرّية، في البعث وغيره من الاحزاب، دوراً هاما في تكوين الاعضاء نفسيا وسياسيا وثقافيا. ومع سيادة مفاهيم «المركزية الديمقراطية» وغيرها، تغلّبت مواصفات معينة في المنتسب اهمها النضالية والصدامية والصمود والكتمان والطاعة العمياء. فلو استعرضنا الاسماء السرية لبعض قادة الحزب الشيوعي العراقي مثلا لوجدنا: «فهد»، «حازم»، «صارم»، «صامد»، «مقدام»، «ضرغام»، اما البعثيون فاعتمدوا نظام الارقام بما جعل البعثي رقما.

لقد نجح الحزب الموصوف بالطليعية في ان يختزل مصلحة الامة او الطبقة بتنظيمه، ويختزل تنظيمه بقيادته، وقيادته بشخص أمينه العام. وفي وقت متأخرّ لمست الآثار المدمّرة لسرية العمل الحزبّي على الكثيرين من المناضلين المحترفين. ففي الأحزاب السريّة تذوي شخصيّة الفرد وتختنق الحريّة ويتضخّم الخوف من العدو والمؤامرة كما تتضاعف القدرة على خلق أعداء موهومين. والتنظيم السريّ تسوده قيم استبدادية بذريعة أمن الحزب ووحدته، فنادراً ماتظهر آراء متباينة، وكثيراً ما يفضي الخلاف إلى تكتل، والتكتل إلى إنشقاق، والانشقاق إلى مؤامرة. والقادة الحزبيون المحترفون لا يتداولون السلطة إلا في حالة الوفاة، اللهّم ما خلا الطرد أو العزل أو الإتهام بالخيانة.

وبسبب الإرهاب وحياة الأوكار السريّة والسجون والحرمان الجنسيّ والإحباط النفسيّ، تزداد علامات التوتر والشكّ بالآخر والميل إلى العنف والعدوانية. ومع الزمن يتحول الحزب هدفاً بذاته، فهو الملجأ الأمين، ومصدر العيش والرزق، والسلاح الايديولوجي ضد الآخرين.

لقد بدأت رحلتي نحو الحزبيّة في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ حين تعرفت على علي صالح السعدي الذي يكبرني بسنوات،من دون أن

اعرف موقعه الحزبي آنذاك. كان اللقاء في «مقهى النعمان» في الاعظمية حيث يلتقي شيوعيون وبعثيون واستقلاليون ورجال أمن، ولكل طرف ان يقول قوله او ينفذ ما طلب اليه تنفيذه. هناك سألني عليّ ان نتمشى معاً، فرحنا نسير ونناقش قرابة خمس ساعات ظل خلالها يطرح الاسئلة أو يوضح لي أهداف الحزب وأفكاره وأساليبه وضرورة وجود تنظيم قومي، مع الاصرار على ان البعث اول تنظيم قومي ينسّق نضالاته في سائر الاقطار العربية.

وما لبث عليّ ان اخبرني انه عضو قيادي في الحزب بعد أن ترك اللقاء انطباعا بالغ الايجابية عندي، إذ شعرت برعاية واهتمام خاصّين بي من البعث، الأمر الذي شجعني ان اطلب الانتساب في أواخر ١٩٥٤، ففرح بهذا صديقي وليد الغزالي الذي بات مسؤولي في حلقة حزبية استمرت حتى منتصف ١٩٥٥.

كان افراد الحلقة كلهم مسلمين سنّة باستثنائي أنا المسلم الشيعي. فوليد الغزالي سنّي أمه تركية، وسيف الاعظمي سنّي وابن احد كبار علماء الدين السنّة في الاعظمية والدته تركية ايضا، وحازم سعيد سني من الاعظمية وهناك آخر لم اعد اذكر اسمه.

اقتصرت اعمال الحلقة على قراءة النشرة وتفسير ما ورد فيها، فكنت الوحيد الذي يناقش ويمضي في النقاش طارحا التساؤلات في صدد «الاشتراكية العربية» التي يقول بها البعث، ومعانيها ومضامينها. ولم اكن اتردّد عند الحديث عن العلاقة بين «الاشتراكية العلمية» الماركسية و «الاشتراكية العربية » في القول ان الثانية ليست نظرية بل مجرّد ردّ على الاولى. فاشتراكيتنا تكتفي برفض صيغ وطروحات من دون ان تكون لديها صيغ وطروحات. نحن نرفض الصراع الطبقي وديكتاتورية البروليتاريا والالحاد ونتحدث عن الاشتراكية كـ «ثمرة الحياة»، آخذين من الماركسية – اللينينية نظرية الحزب الطليعي وحدها.

وربما لكثرة مجادلتي نقلت الى عهدة مسؤول آخر هو جعفر قاسم حمّودي الذي عرف بتعصّب سني دفعه لاحقا الى الايغال في شؤون الفرق والتصوّف. واذكر ان جعفر قال لي في احد الاجتماعات حيث احتدم النقاش، ان افكاري الماركسية قد تحد من صعودي في الحزب.

أزعجني هذا التخلف الثقافي لمسؤولي، إذ اقتصرت ثقافته على بعض نصوص دينية وتراثية وجمل ومقاطع من ادبيات البعث معطوفة على وله رومنسي وصوفي بالحزب، لكن ما لم أكن اعرفه انني سأواجه خلال السنوات التالية، وخلال تدرجي في الحزب، الكثيرين من امثاله.

كان جعفر يدعو إلى الانقلابية ويدافع عن قيم المجتمع التقليدية والمتوارثة. ومن دون ان يكفّ عن ترداد عبارة ميشيل عفلق «نحن حملة رسالة لا سياسة» كان يعتبر السياسة ضربا من الانتهازية وعدم المبدئية. وقبل سنوات قليلة اخبرني احدالمسؤولين الحزبيين الحاليين ان جعفر حضر مجلسا قوميا طارئا في العراق حيث ارتؤي اعتماد نظام الاسماء المستعارة لحماية المندوبين الوافدين من خارج العراق واخفاء شخصياتهم الحقيقية. لكن في الدقيقة الاولى من الاجتماع وقف جعفر مطالبا بتغيير الاسم الذي سحبه بالقرعة، لانه يرفض ان يكنى بـ «حنا».

وقد لمست لاحقاً تأثير القول بأننا «حملة رسالة لا سياسة» علينا جميعاً، وعلى مواقف الحزب وسياساته، وتطوره باتجاه نخبويّة تجمع الانتهازية إلى التآمريّة وترفض الآخرين دائماً.

والحقّ أن أحاديث عفلق وكتاباته عن ماضي الأمّة وتراثها تركت آثاراً مدمّرة على ازدهار المعرفة ونمّو عقل سياسي داخل الحزب. فهو اكتفى بتصوير ماضي الأمّة كلّه لامعاً مشعّاً يدعو للفخر بالإنجازات الحضارية والبطولات. والأمة، لولا الاستعمار والرجعية

والمؤامرة، بألف خير في عرفه، فإذا ما دعا البعث إلى الانقلابية كان يدعو، فقط، إلى استنطاق الماضي وجوهره، بحيث يجري العمل على بعث ما كان قبلاً دون المعرفة والجهد والاستشراف للجديد والمستقبل.

الى جعفر هذا، كان بين من ضمتهم الحلقة الجديدة طالب الحقوق فاتك الصافي ابن شقيق الشاعر احمد الصافي النجفي. ولئن كان الصافي شيعيا نجفيا، كما يدل الاسم، فقد ضمت الحلقة ايضا طالب التجارة صلاح مراد، وهو سني من الاعظمية يتفرع عن اصول تركية، وطالب الحقوق السني البغدادي رياض العزاوي.

كان مستوى هذه الحلقة، برغم كل شيء، أرفع من مستوى الحلقة الاولى، والنقاش فيها كان مستمرا. إلاّ ان ابرز مفارقاتها تمثلت في الرغبة الدائمة عند فاتك الصافي في الاطمئنان الى ان البعث يؤمن بالخالق، وان افكاره لا تتعارض مع الاسلام.

وقد استمر هذا الالحاح طويلا عند فاتك. واذكر انني التقيت به في ١٩٥٩ في بيروت، فأصرّ على ان اجمعه بميشيل عفلق لينقل اليه قلقه ويطمئن الى جوابه، فتولى الاخير تبديد قلق فاتك مؤكدا على صلة البعث بالاسلام والتقوى، ويبدو ان عفلق لم يكن قد توصّل آنذاك الى ما اعلنه قبيل وفاته من ان «الرسالة الخالدة» هي الاسلام نفسه.

■ أجيال البعث

بيد ان نموذج فاتك لم يكن مجرّد نموذج فردي في العراق. ولهذا كانت مسيحية ميشيل عفلق تستوقف الكثيرين وتستعمل ضد الحزب في اوساط المحافظين، علماً ان الحساسيّات بين الشيعة

والسنّة ظلت تتسم بحدة أكبر تبعاً لنهج السلطة الطائفي وتجربة الشيعة مع المشروع القومي الاول. وحدهم الذين كانوا على دراية بتاريخ الحركة القومية المشرقية ودور النهضويين المسيحيين في مكافحة الاتراك، هم الذين لم تتحرك حساسيتهم تجاه مسيحية مؤسس البعث.

أما أنا، فعلى عكس فاتك، ظللت أناقش البعث من زاوية اخرى، مثابرا على طرح مسائل الصراع الطبقي والاقتصاد والاشتراكية والعلمانية والموقف من الاقليات الدينية ومن الطوائف غير الاسلامية وغير العربية، رافضا موضوعة «الشعب» كما يطرحها البعث ومؤمنا بقيادة الطبقة العاملة تأثرا بماركسية كلاسيكية تتحفظ على الدور القيادي للفلاحين.

كذلك كنت اناقش الموقف من الديمقراطية البرلمانية التي يؤكد عليها دستور الحزب. فقد كنت أرى، ويرى الكثيرون من البعثيين رأيي، ان النظام البرلماني لا يمكن ان يلبّي طموحات الأمة كما صاغها البعث وعبّر عنها. واعترف الآن ان موقف ميشيل عفلق في هذا الجانب كان افضل من موقفنا آنذاك. فأنا، الى تأثري بالشيوعية ومعرفتي بفساد اللعبة السياسية وتزوير الانتخابات، عانيت ما عاناه غيري من ضعف التربية السياسية الفعلية. فالاحزاب كلها، بما فيها تلك المؤمنة بالبرلمانية، لم تعمل على تأسيس تربية كهذه، ولم تبذل جهودا للتمييز بين عيوب الممارسة الديمقراطية القائمة وبين الديمقراطية نفسها. لهذا فبعد ١٤ تموز ١٩٥٨ لم يرتفع غير صوت كامل الجادرجي وقلّة نادرة من الناس ضد الديكتاتورية والغاء البرلمان والمؤسسات. ولابد الآن من الاعتراف بان الجادرجي تميّز عن كل الآخرين سواء أكانوا أحزاباً تقليدية أم أحزابا يسارية وتقدمية. فهو تعلّم من تجربة مشاركته في حكم بكر صدقي العسكري بعد انقلاب ١٩٣٦ أن العمل مستحيل مع العسكريين، وهو المبدأ الذي بقي أمينا له طوال

حياته اللاحقة. وبغض النظر عمّا تردد في بعض الاوساط وخاصة في حزب الجادرجي نفسه حول فرديته وحبه للتسلّط، إلاان ما يبقى تمسكه بالبرلمان والتعدد السياسي ورفضه التعاون مع الدكتاتورية.

سبق القول ان البعث ورث حزب الاستقلال، فراح ينمو في المناطق التي شهدت نمو الاخير قاضماً مواقعه الواحد تلو الآخر، ومالئاً الفراغ المستشري بين الشبان القوميين المتحمسين. وهكذا وجد القومي التقليدي، والعروبي ذو التلاوين الاشتراكية أو الماركسية، والعروبي الاسلامي، والاسلامي العروبي، مكانا لهم في البعث. وتبعاً لذلك بدأت تتشكل السيماء السياسية والاجتماعية للحزب.

لقد تركّز البعث اساساً في الكرادة الشرقية والاعظمية وفي سامراء والرمادي والحلة وبدرجة اقل في الموصل والنجف، علماً انه بدأ كتنظيم حزبي في بغداد، وتحديداً في الوسط الطلابي، الثانوي والجامعي. يومها كان يدرس في بغداد بعض البعثيين السوريين كـأدهم مصطفى والشاعر سليمان العيسى وفائز اسماعيل الذي لعب دوراً مهماً في نشأة البعث في العراق.

وأتيح لي أن أعرف لاحقاً بعض البعثيين الذين انتموا قبلي، وكان انتماؤهم من ثمار ذاك اللقاح مع زملائهم السوريين.

فقد ضمّ الرعيل البعثي الاول الذي انتسب افراده مع وصول الحزب الى العراق، طلابا يدرسون في بغداد وإن لم يكونوا كلهم بغداديين بالضرورة. فكان هناك طالب الهندسة فؤاد الركابي، وطالب الطب تحسين معلة، وطالب الكيمياء حازم جواد، وفخري قدوري وستّار الدوري وعبد الله سلوّم ودحام الآلوسي وصالح شعبان وشمس الدين كاظم وطه الرشيد وعبد الرحمن الضامن وجعفر قاسم حمودي وسعيد اسود. واذا اعتمدنا التقسيم المذهبي قلنا ان فؤاد الركابي، وحازم جواد، وسعيد أسود،

وتحسين معلة، وشمس الدين كاظم كانوا من الشيعة.

أما بحسب المناطق، فيعود الركابي الى الناصرية في الجنوب، وكذا حال حازم جواد الذي تربطه بالركابي صلة نسب قوية من جهة الأم، ولئن عاد تحسين معلة الى النجف، فان شمس الدين كاظم وسعيد اسود يتفرعان عن عوائل بغدادية تعمل بالتجارة، وإذا أستثنيناهم فان الآخرين صدروا عن عائلات تتدرج في ما دون متوسط الحال.

ويعود فخري قدوري الى عائلة تتعاطى التجارة، وتتوزع السكن بين بغداد و أبو كمال في سوريا، وعبد الرحمن الضامن ابن الاعظمية وكذا جعفر قاسم حمودي اما دحام الآلوسي وصالح شعبان فهما من محافظة الرمادي المحاذية لسورية.

بيد أن الرعيل الثاني الذي شرع أفراده ينتسبون الى الحزب بعد انتفاضة تشرين ١٩٥٢ فكان أوسع عددا، وقد ضمّ من الطلبة السنّة علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد وزكي الخشالي ورشيد الحيالي وأياد سعيد ثابت وخالد علي الصالح وخلدون درويش لطفي وعدنان جمعة ومدحت ابراهيم جمعة وكريم شنتاف وفيصل حبيب الخيزران، كما ضمّ من الطلبة الشيعة سعدون حمادي وحميد خلخال ومحسن الشيخ راضي وغانم عبد الجليل. ومع هذا الرعيل انتسب الى البعث الاديب اللاحق عبد الرحمن منيف، السعودي الاصل الذي كان يدرس في العراق.

كان علي صالح السعدي الطالب في كلية التجارة وذو الاصول الكردية، ابن فلاح من محافظة ديالى، التي تسمى بعقوبة ايضا، شرقي بغداد. ومثله فيصل حبيب الخيزران وهو ابن شيخ عشيرة يملك اراضي شاسعة في ديالى. وتبعا لهذا التفاوت بات السعدي يقول بعد سنوات وكان قد اكتسب حساً طبقياً: هل يعقل ان يجمعني حزب واحد بفيصل الخيزران الذي كان أبي يشدّ حذاء أبيه ويربطه؟

وفيما انتسب حمدي عبد المجيد الى عانة التي تصدر عنها أصول عائلتي جعفر قاسم حمودي وكريم شنتاف البغداديتي السكن، جاءت عائلة مدحت ابراهيم جمعه من تكريت لتستقر في العاصمة. وبدوره عاد طالب الآداب عبد الستار الدوري الى الدور وهو قضاء صغير شمالي بغداد، وشفيق الكمالي، الذي انشطرت عائلته بين سورية والعراق، الى البوكمال، ورشيد الحيالي الى بغداد، وخلدون درويش لطفي الى كركوك، ومحسن الشيخ راضي الى النجف، وخالد علي الصالح الى سلمان باك جنوبي العاصمة، وحميد خلخال الى الحلة، وسعدون حمادي، الذي انتسب الى الحزب فيما كان يدرس في الجامعة الاميركية في بيروت، الى كربلاء. أما اياد سعيد ثابت الذي كان والده السوري احد ضباط فيصل، فجاءت عائلته مع الملك الى العراق واستقرت في الموصل.

ولئن نشأ عبد الستار الدوري في أسرة فقيرة حيث كان والده عاملاً في سكك الحديد، فان حمدي عبد المجيد وشفيق الكمالي ورشيد الحيالي وتحسين معلة وخالد علي صالح ومدحت ابراهيم جمعه وكريم شنتاف وحميد خلخال لم يكونوا أرفع كعبا في منشئهم الاقتصادي، كما ان محسن الشيخ راضي كان ينتسب الى عائلة دينية لها نفوذ لا يقارن به وضعها المادي المتواضع.

وما بين الحدّين الاقصيين، كفيصل حبيب الخيزران في جانب وعلي صالح السعدي في جانب آخر، انتسب اياد سعيد ثابت وخلدون درويش لطفي وجعفر قاسم حمودي وفخري قدوري، وهو أبن عم شفيق الكمالي، الى الطبقة الوسطى في نحو أو آخر.

أما ابرز الذين اذكرهم ممن انتسبوا معي في ١٩٥٤ وقبيلها وبعيدها، مشكّلين الرعيل الثالث للحزب، فكانوا ابو طالب الهاشمي الشيعي الذي اقامت عائلته في العاصمة بغداد برغم اصلها في مدينة العمارة الجنوبية، وعدنان عبود القادم من عنة،

وحمدان الراوي وعبد الكريم الشيخلي وفائق البزاز وسامي حميد ومقداد العاني، وطه السامرائي وعبد الخالق السامرائي وغيرهم.

بدوره فإن طارق عزيز، وهو مسيحي من تل كيف احدى قرى الموصل، ينتسب الى عائلة بائسة الاصول هاجرت مبكرا الى بغداد بعد ان فقدت معيلها، وقد نجح خاله الذي تولى تربيته في احراز درجة من الترقّي الاجتماعي والطبقي. لقد بقي طارق صديقاً للحزب من خلال علاقته بكريم شنتاف ولم ينتسب الا في عام ١٩٦٠، وبسبب امتلاكه نباهة مميّزة تذهب بعيداً وتبلغ حد القدرة على اخفاء قناعاته، بقي طيلة الفترة ١٩٥٨-١٩٦٣موظفاً في الاذاعة العراقية.

وبعد ١٤ تموز ١٩٥٨، واشتداد الخلاف مع الشيوعيين، استقبل الحزب الجيلين الرابع والخامس في خضم انعطافة شعبية نحوه، مثلت خليطاً من حملة مشاعر الايمان بالوحدة العربية، ومشاعر العداء للشيوعية والشيوعيين، ونزعات اسلامية ومحافظة.

■ حياة الحزب

بين ١٩٥٤ و ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، كان الحضور السياسي للبعث أكبر بكثير من حجمه التنظيمي. وكان بين أسباب ذلك جرأة اعضاء الحزب وشجاعتهم، والمزاج السياسي الشعبي الملائم، خصوصا ان البعث كان في نظر الكثيرين حليفاً لعبد الناصر.

واقع الأمر ان الوجود المحدود لـ «حركة القوميين العرب» من خلال وجوه كباسل الكبيسي ومصطفى شنشل وغازي القصاب وهم من عائلات سنية ثرية، هو الذي سمح بالتميز بحيث بدا الحزب مؤيدا وحليفا لمصر الناصرية وبدت الحركة تابعا لها.

ومنذ ١٩٥٦ بدأ يظهر لون من التداخل بين البعث وجمهور عبد

الناصر، خصوصا في الموصل والرمادي وفي الكرخ والاعظمية، حيث التفّ حول الناصرية بعض فقراء السنة وبعض "قبضاياتهم" ممن عمل البعث على الوصول اليهم وتنظيمهم.

واستطاع الحزب ان يحرز نجاحا في هذا الميدان، بينما ابدى حرصا ملحوظا على عدم ابراز الجوانب الفردية والديكتاتورية لنظام عبد الناصر.

كان تركيزنا يقتصر على نضاله ضد الاستعمار وعروبته وشجاعته، فلم نطرح اي تقييم موضوعي له. واعتقد ان الرغبة في كسب جمهوره والتأثر بأجواء البعث في سورية عشية الوحدة مع مصر هما اللذان منعا مثل هذا التقييم، فضلا عن الشكّ بوجود القدرة النظرية عند البعثيين يومذاك على اجراء تقييم كهذا.

وكانت قيادة فؤاد الركابي، أول أمين عام قطري للحزب في العراق، أحد العناصر المهمة التي جعلت حضورنا السياسي يفوق وجودنا التنظيمي، حتى اننا رحنا نقود تظاهرات تضم الآلاف، وعددنا يقلّ عن ثلاثمائة عضو. ولم يتعارض هذا الحزام الجماهيري الواسع الذي احاط بالحزب مع السياسة التنظيمة التي اعتمدها الركابي، جاعلا العضوية الكاملة محطة اخيرة تسبقها محطات. فهناك «المؤيد» و «النصير» و «النصير المتقدم» و «المرشح للعضوية» ثم «العضو العامل» الذي يحق له ان يتمثل أو يشارك في المؤتمرات ورسم سياسات الحزب.

كانت القيادة متشددة في العضوية وانتقائية الى حدود الحنبلية، ولم يقتصر التشدّد على المراتب الحزبية إذ تعداها الى ضوابط اخلاقية وتقليدية، دينية وقبلية، كأن يكون الحزبي مقبولاً في وسطه، غير معروف بالاسراف في الشراب، وكان التدخين ممنوعا علينا في بعض الاجتماعات الحزبية.

واذكر انني في ١٩٥٦، وكنت اصبحت طالبا في كلية الصيدلة،

طلبت من رفيقة ترتدي تنّورة ضيقة ان تذهب الى البيت وتبدلها، حرصا على سمعة البعث. مع هذا لم يخل الحزب في تلك السنوات من وجود نسائي طفيف. واذكر من البعثيات الاوليات سعاد خليل اسماعيل وشقيقتها سلمى ونوار حلمي ومعينة نايف وآمنة مهدي خضر، وكلهن كنّ طالبات. أما الثلاث الاوليات فهن سنيات بغداديات، و تعود معينة نايف الى سنة الموصل.

إلاّ أن التنظيم النسائي بقي ضيّقا بسبب التزمت والضوابط الاخلاقية. كنت تجد في الحزب مقاييس صوفية احيانا، تذكّر بالكثير من ملامح شخصية المؤسس ميشيل عفلق. فقد ساد بُعد وتعفّف عن العمل السياسي المباشر و «التلوّث» فيه، كما ساد حرص على ان يكون البعثيون «انبياء صغاراً» في سلوكهم ومواقفهم، لكنْ انبياء يجارون القيم السائدة اكثر مما ينقلبون عليها.

أما الحياة الديمقراطية داخل الحزب فلم تتعدّ الاجتماعات والمؤتمرات واتاحة المجال لحرية في النقاش يمكن معها مناقضة «الاشتراكية العربية» من دون ان يمكن اعلان الالحاد مثلا. كذلك لم يكن مستحباً الاصرار على تطبيق بنود النظام الداخلي للحزب في ما يخصّ الانتخابات ورسم سياسة الحزب. وأذكر أنني اقترعت حزبيا في انتخابات ١٩٥٧ كما و عرف الحزب مؤتمرات قطرية شكلّت محطات تاريخه في العراق.

ففي ١٩٥٤ حين انعقد المؤتمر القطري الاول، ظلّت القيادة في عهدة فؤاد الركابي أمينا عاما، ضمت الى جانبه تحسين معلة وشمس الدين كاظم وعبد الله الركابي وفاهم الصحاف وعلي صالح السعدي وصالح شعبان وجعفر قاسم حمودي. وجددت امانته العامة في المؤتمر الثاني في ١٩٥٧. ولئن كان من المفترض ان ينعقد المؤتمر الثالث في فترة تقل عن اربع سنوات، الاّ أننا

علمنا أن ما أخرّ انعقاده محاولة الاغتيال الفاشلة لعبد الكريم قاسم وما ترتب عليها من آثار مدمرة.

■ نشاط طلابي، وسجون

صدر قرار باعادتي مع سائر المطرودين الى المدارس، على ان يعاد توزيعنا على ثانويات اخرى. ويمكنني القول الآن، ان النظام الملكي كان برغم كل عيوبه حريصا على شيء من طابع الرعاية، محاولا الحؤول دون هدم الجسور كلها بين السلطة والمعارضة. هكذا ارسلت الى مدرسة ارفع مستوى من ثانوية الاعظمية هي «الثانوية المركزية» في بغداد، وكان مبناها يقابل بناية المجلس النيابي.

كان للبعث وجوده في هذه المدرسة، فشرعنا نوسّع قاعدته. وعملت انا وسيف الاعظمي على مدّ نشاطاته طوال الفترة المتبقية التي انتهت بتخرجي وانتسابي الى كلية الصيدلة في ١٩٥٦. حين اعتقلت مرتين، مرة حين اقيم الحفل السنوي للتخرج وتم اختياري لالقاء كلمة المنتسبين الجدد شريطة ان التزم التقليد القاضي بعرض الكلمة مسبقا على ادارة الكلية لاقرارها وهكذا كان، فكتبت نصاً تقليدياً يقتصر على المألوف، إلا انني القيت كلمة تتضمن هجوماً على الحكم وتبشيراً بفكر البعث. وساد هرج ومرج ثم اعتقلت في اليوم التالي مدة يومين. وبنتيجة ذلك استدعاني الدكتور صائب شوكت، وهو طبيب مشهور وجرّاح ومربّ وعميد المجموعة الطبية، والقى عليّ محاضرة تربوية حول ضرورة الاهتمام بدروسي، اللغة التي ماثلت ما اسمعه من الوالد.

والمرة الثانية كانت ابّان التظاهرات التي شجبت «العدوان الثلاثي» على مصر حيث اودعت السجن مايقرب الشهر، من دون ان اتعرض لاي تعذيب تماماً كما كان الحال في المرة السابقة.

كانت كلية الصيدلة في بغداد من اهم معاقل الحزب الشيوعي العراقي، فهي التي قادت انتفاضة ١٩٥٢ فاضطر نوري السعيد على اثرها الى تسليم الحكم للجيش بحيث شكّل رئيس اركانه نور الدين محمود الحكومة، كما سبقت الاشارة.

وحين دخلت الى الكلية كان عدد طلاّب صفنا، صف السنة الاولى، سبعين طالبا، ولم يكن مجموع البعثيين في الكلية كلها يتعدى الستة، اذكر منهم طاهر حبيب الربيعي وهو شيعي من الكرادة وابن عائلة فلاحية فقيرة، وحمدان الراوي من مدينة راوة السنية، وكان من عائلة متوسطة الحال، وقريبته فوزية الراوي.

ومع مطلع العام الدراسي شكّل الحزب قيادة لطلاب الكلية وكان قد تم تنسيبي الى منظمتها، فعندما انعقد الاجتماع الاول وبحثنا اسلوب العمل بين الطلاب والتنظيم، شعرت بالخوف والتردد عند الرفاق الستة بسبب ما الفوه من سيطرة الشيوعيين على الكلية.

اقترحت، وكان هذا بعض ما تعلمته من الشيوعيين، ان لا نعمل مع الطلاب الجدد بصفتنا البعثية وان لا نتصل بهم بهذه الصفة. فالافضل ان نقوم بنشاطات اجتماعية وسفرات ورحلات عامدين الى توثيق الصلات الشخصية البحتة. كان رأيي ان صديقك حين يكتشف بعد عام من الصداقة انك بعثي، سيحافظ على صداقته لك كحدّ ادنى او ينتمي الى البعث كحد اقصى، والكسب قائم في الحالين.

وقد اتبعت هذه السياسة بنجاح فلم تأزف نهاية العام المدرسي الاّ وقد انتسب من طلاب صفي حوالي الثلاثين اي أقل بقليل من نصف المجموع، لينتقل كل واحد منهم مع العطلة الصيفية الى منطقته ناقلا معه فكر البعث الجديد.

بيد ان الوافدين الى الحزب لم يكونوا يتجهون الى مناطقهم فحسب. كان بعضهم يتجه الى المؤسسة العسكرية خصوصا في

اوساط السنّة، إذ بقي استبعاد الشيعة عن المراتب المؤثرة في الجيش واحدا من ثوابت السياسة الرسمية.

وفي ١٩٥٥ ظهرت بواكير العلاقة بالجيش عن طريق طلاب متأثرين بفكر الحزب دخلوا الى الكلية العسكرية. وأذكر من هذا الرعيل العسكري الاول علاء الجنابي ومنذر الونداوي وحامد جواد وسعدي طعمة الجبوري ومحمد علي سعيد ومحمد علي السباهي. ومن الشباب الذين ادخلتهم الى الحزب في منتصف الخمسينات والتحقوا بعدئذ في صفوف القوات المسلحة، وليد محمود سيرت الذي وصل الى رتبة لواء ركن وقائد فيلق والذي اعدمه صدام حسين عام ١٩٧٩، وواثق عبد الله الذي وصل هو الآخر الى رتبة لواء طيار وشارك بفعالية في ١٤رمضان، والنقيب الطيار خالد محمد نوري الذي سقطت طائرته التي كانت تقل عبد السلام عارف، واسامة وهبي العقيد الطيار، وطاهر التكريتي اللواء الطيار الذي مايزال في الخدمة كما اعتقد، وكلهم كانوا ابناء صفي في الثانوية واصدقائي في الاعظمية.

في العام نفسه (١٩٥٥) اقام نوري السعيد معسكرات لطلبة الكليات في سكْرين شمال العراق من اعمال محافظة الموصل. وفي هذه المنطقَة الكردية الجبلية حاول نوري ان يجعل العطل الصيفية فرصا للتدريب العسكري المصحوب بغسل الدماغ سياسيا. الاّ ان العكس هو ما حصل فتحولت دورات سكرين ملتقى للعناصر الطلابية المسيّسة وضباط الجيش الذين يدربونهم.

وبدأت تأثيرات العمل السياسي تنتقل الى الضباط الشبان بما فيها افكار البعثيين والشيوعيين. هناك اتصل بالحزب صالح مهدي عماش وحسن مصطفى النقيب من سامراء. أما أحمد حسن البكر، وهو من تكريت، فيعود انتسابه، بحسب معلوماتي، الى منتصف العام ١٩٦٠. فقد تم اللقاء الاول بينه وبين صالح

عماش وفيصل حبيب الخيزران وعلي صالح السعدي في المعتقل، إذ كان البكر أحد اوائل الذين احالهم عبد الكريم قاسم على التقاعد لانه وحدوي قومي واسلامي النزعة. كذلك عرف البكر بكراهية متبادلة جمعته بفاضل المهداوي الذي كان قائد لوائه وصار رئيس المحكمة الشهيرة في عهد ابن خالته عبد الكريم قاسم.

يوما بعد يوم راحت السجون تتسع، وكان نصيبي اعتقالا ثالثا في ١٩٥٧، ابقاني لمدة عشرة أيام محتجزا. لكنني لم اتعرض، شأني في المرتين السابقتين، لاي تعذيب جسدي. لقد سمح للاهل والزملاء ان يزوروني، كما استمر الاكل يصلني من البيت دون انقطاع، وهي المعاملة التي لم تقتصر عليّ بل شملت معظم المساجين. فالخطرون فقط كانوا يودعون «مديرية التحقيقات الجنائية» حيث يتعرضون للتعذيب والتجويع، وكان معظمهم من الشيوعيين الذين احتكروا المعارضة النضالية والسجن السياسي حتى اواسط الخمسينات.

كان الشيوعي قبل البعثي في ترتيب النظام لاعدائه. ففي ١٩٥٤، مثلا، دوهم الوكر الطباعي للبعث والقي القبض على بعض القياديين فأحيلوا الى المحاكم مع الدلائل الجرمية التي تمثلت بمواد طباعة ونشر وتهمة تشكيل تنظيم سياسي لقلب النظام.

الاّ ان محامي الدفاع راحوا في كافة مرافعاتهم، واستنادا الى نشرات الحزب وادبياته، يؤكدون ان البعث لا يهدف الى اسقاط النظام وانه المبشر بوحدة الامة والفكر العربي الجديد. ولئن درج المدعي العام على الاستشهاد بكراس «انقلابيتنا» الذي احتوى عبارات لعفلق تؤكد ان الشخصية العربية مدعوّة لان تنقلب على الذات، وهو ما فسّره المدعي العام، بغباء، دعوة إلى الانقلاب العسكري، فهذا لم يحل دون صدور احكام بالبراءة واخرى بالسجن الرمزي.

لقد عومل البعثيون في بداية نشأتهم كابناء ضالّين ومتمردين، لكن قسوة النظام على الشيوعيين بلغت ذروتها. فأعتمدت السلطة قانون اسقاط الجنسية القديم وبدأت تطبقه بحق الشيوعيين من ذوي الاصول غير العربية، والسجون ملأها الشيوعيون وكنا نسمع الاخبار عن اضراباتهم عن الطعام وعن صداماتهم مع السجانين والشرطة، وكان لهذا كله ان ألحق بالشيوعيين ضعفاً ملحوظاً. اما البعث فكان عنده معتقلون ولم يكن عنده سجناء، الامر الذي وفّر له مناخ نمو افضل، وربما لو كتب لـ ١٤ تموز أن تتأخر سنوات أخرى لاتسع البعث وازدادت علاقته بالسلطة أحتداماً.

■ الجبهة ومسائلها

مع تنامي حزبنا شرعت علاقته بالشيوعيين تتغير، حتى ان الحزب الشيوعي، الذي بات اكثر تقبلا للعمل الجبهوي وجمعه بالبعثيين العداء للسلطة، قدّم لهم مساعدات حقيقية اعانتهم على تطوير خبراتهم الطباعية. فقد اهدى الحزب الشيوعي اجهزة طباعية الى البعث، ولم يكن لدى كوادره آنذاك الخبرة الكافية لتشغيلها، فاستضاف الحزب الشيوعي بعض الكوادر البعثية ومنهم معاذ عبد الرحيم لتدريبهم في اوكاره السرية. واتخذت العلاقة بين الاحزاب والقوى السياسية في مطلع ١٩٥٦ بعداً عملياً جديداً حيث تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الطلابية العليا التي اشرفت على قيادة التظاهرات وتعبئة الطلبة وجمهور واسع من الناس وضمت ثابت حبيب العاني (شيوعي) ورسمي العامل (وطني ديمقراطي)، وصادق الحسني (استقلال)، وحبيب محمد كريم (الحزب الديمقراطي الكردي)، وحازم جواد (بعث).

وفي شباط (فبراير) ١٩٦٣ عثرنا على اشرطة تسجيل صوتي في

جناح الزعيم عبد الكريم قاسم تتضمن اعترافات مدير عام التحقيقات الجنائية للنظام الملكي، بهجت العطية، والتي كشفت علاقة رسمي العامل بدوائر التحقيقات بصفته وكيلاً رسمياً، وبدل محاسبته منحه عبد الكريم قاسم امتياز جريدة «المستقبل» التي تخصصت بتمجيد الزعيم وتأليهه، الشيء الذي بقي لغزاً بحاجة إلى من يفكّه.

وبالرغم من ان حبيب محمد كريم مثّل الاكراد في اللجنة الطلابية العليا الا ان الاكراد بقوا خارج جبهة الاتحاد الوطني التي انبثقت عام ١٩٥٧ بسبب «الفيتو» الذي وضعه حزب الاستقلال والبعثيون، إذ بينما كان الشيوعيون يؤكدون على كردية الشعب الكردي ويطالبون بحقوقه القومية، كان بعضنا يبحث عن مراجع وكتب تؤكد على الاصل العربي البعيد للاكراد. وكان السبب المعلن لـ «الفيتو» الطابع الانفصالي للحركة الكردية والشكوك حول البارزاني كما شاع حينذاك. وكان الاعتقاد عندنا كبعثيين ان إثارة هذه المسألة دعوة لايجاد تكتل عنصري ضد الامة العربية وعمل على تمزيقها. فالمادة الحادية عشرة من دستور الحزب، والذي أُلغي في ١٩٦٣ في المؤتمر القومي السادس، تدعو الى ان «يُجلى عن الوطن العربي» كل داع الى «تكتل عنصري» يناهض العرب او منضمّ اليه.

لكن هذا التقارب لم يلغ المشاعر المترسبة عندنا حيال الشيوعيين، وعندهم حيالنا. فما اذكره انني بعد ان درست افكار البعث حول القومية والامة العربية، بتّ انظر الى المعارضة الشيوعية لتلك الافكار بصفتها مؤامرة خارجية هدفها تهديم الامة من الداخل ومنع انتصارها، ورحت اعتبر هذه المؤامرة استمرارا للتآمر التاريخي على العرب. فالقومية في البعث، هي «فكرة خالدة» «وقدر محبب» وهي ليست نظرية كغيرها من النظريات، وما قدمه الفكر الاوروبي حولها، وخاصة الماركسي منه، والستاليني تحديداً

يتعارض مع مفاهيمنا. كذلك بدأت اعيد تفسير مواقف الحركة الشيوعية في العراق على ضوء الفكر البعثي الجديد، فشرعت تتعزز لدي القناعة بان الحزب الشيوعي العراقي ومجمل الحركة الشيوعية العربية مؤسسات تخريب وخطر على الامة وبعثها.

كان ميشيل عفلق يقول في احد كراريسه ان مقاومة الافكار الهدامة لا تقتصر على مناقشتها ودحضها، بل تملي تصفية المؤمنين بها والداعين إليها، وكان لهذا الكلام تأثيره عليّ. ومع انني بقيت ارفض «الاشتراكية العربية» آخذا بنظرية الصراع الطبقي، الاّ ان المخاوف بدأت تساورني من ان شمولية الماركسية وموقفها المتكامل من الحياة والمجتمع والتاريخ قد يهددان الامة العربية واصالتها. وحين كنا نحتك بالشيوعيين ونثير مسائل القومية والعروبة والاسلام، كنا نُقابَل منهم باصرار على الاستخفاف بالامة العربية وتقصّد الاهانة لتراثها. وكان بعض الاصدقاء والزملاء الشيوعيين يتعمدون اشهار الحادهم، غارقين في المظهرية كتقليد "الرفيق ستالين" في ارسال الشوارب او ارتداء ربطات العنق الحمراء، وهي كلها أمور عددناها تراجعاً عن الخط الشيوعي في الثلاثينات في ما يتعلق بمسائل العروبة وفلسطين، حيث توصّل بعضهم حينذاك إلى التفكير في إنشاء حزب شيوعي عربي واحد.

أما المسائل الاخرى التي كنّا نتابعها بدأب وحماسة ما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨ فتعددت واختلفت لكنها لم تفقد همزة وصلها بمسألة التغيير في العراق. كنا كبعثيين نتابع تطور الثورة المصرية واتضاح وجهها العربي كما نتتبع ما يدلّ على استحالة الطريق البرلماني في سائر الاقطار العربية. واكثر ما استدعى انتباهنا تطورات سورية وتنامي قوة الحزب ونفوذه في الشعب والجيش على السواء. كان محطّ اعجابنا عدنان المالكي الرفيق الذي اغتاله القوميون السوريون، وحركة مصطفى حمدون وعبد الغني قنّوت

وسائر الضباط البعثيين ممن اطاحوا بالشيشكلي واعتذروا عن تسلّم السلطة. وبدأت «فضيلة» النسيان تلف مواقف الحزب من انقلاب الزعيم والاتحاد مع العراق، وشرع نجم أكرم الحوراني كقائد حزبي وسياسي محنك وقادر على تحريك الجيش، بالصعود.

بدورها كانت عيون فؤاد الركابي وقيادته في العراق متجهة الى المؤسسة العسكرية، فبذلت جهوداً جدّية لتوسيع القاعدة الحزبية في الجيش والشرطة في بغداد وخارجها. اما الجهود الاخرى التي باءت بالفشل فكانت محاولات التوسع بين العمال والفلاحين، إذ انتصبت في وجهنا عقبات ثلاث: الوجود الكردي في الشمال وحلف الاكراد مع الشيوعيين، قوة الشيوعيين في الارياف والوسط العمالي، الجنوب الشيعي المتحفظ عن الفكر القومي العربي وتجربته مع الحكم القومي في العراق وسياساته الطائفية. وكان هناك دائماً غموض فكر الحزب واطروحاته النظرية والسياسية تجاه مشاكل المجتمع العراقي، وتركيزه على الامة والوحدة والنضال ضد الاستعمار، مع التقصير في تبني هموم المواطن اليوميّة وربطها بالقضايا الاستراتيجية المذكورة.

والى جانب توثيق العلاقة مع القيادة القومية في دمشق، بدأت العلاقة مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة تنمو وتتعزز، وكان محمد كبول الموظف في السفارة السورية ثم في سفارة الجمهورية العربية المتحدة عضواً للارتباط. وبالرغم من صعود نجم عبد الناصر وبشائر الوحدة معه فهذا كله لم يخفف من نظرة سائر الحزبيين الى ميشيل عفلق كإله ذي صورة قدسية. وفيما حظي صلاح الدين البيطار بمحبة واحترام من دون هالة، حفّت الشكوك والريب بأكرم الحوراني ومناوراته السياسية ممزوجة بالاعجاب بحنكته. واعتقد، الآن، ان ميشيل عفلق كان من طرف خفي يغذي الفروع القطرية بهذه المشاعر.

وعرفنا لاحقا ان الحزب هو، منذ اندماج "الحزب العربي الاشتراكي" معه، كتل ثلاث: واحدة لعفلق وثانية للحوراني وثالثة للبيطار الذي كان اشدهم تعففا. ونحن في العراق كنا كلنا عفلقيين قلبا وقالبا. حين نجلس امامه نشعر اننا في حضرة المسيح، يأخذنا كلامه ولغته الساحرة واسلوبه الصوفي وعدم طرحه لاية مشاكل تفصيلية في الواقع والافكار. وكنت، برغم تحفظاتي الطبقية والايديولوجية، عندما اقرأ كراسه «ذكرى الرسول العربي» أقف مأخوذا بلغته، وعندما اصل الى نهايته حيث يقول: «إذا كان محمد كل العرب فليكن كل العرب محمداً» تنتابني قشعريرة وتسري في اوصالي برودة، وكأنني اسمع الوحي من جديد، وكأن ذلك الغار الصغير، غار حرّاء، اتّسع ليكون كل هذا الوطن العربي، من المحيط الى الخليج، وتتراءى في روحي صفات الكمال والعصمة والشموخ والنبوّة في كل بعثي.

ومع اعتقادي بالعلمانية، لم اجد اي فاصل بين القومية العربية والاسلام، فرسالتنا الخالدة، كأنبياء صغار، هي بعث الامة العربية وتجديد روحها كي تبدع ثانية كما ابدعت الاسلام.

وحين كان اعتدادنا بشجاعتنا ورجولتنا يصطدم بقصة انهيار عفلق امام حسني الزعيم في ١٩٤٩، كان التبرير يحضر للتوّ: فالاستاذ ضحّى بنفسه ومستقبله في سبيل الرفاق الذين هدّد الزعيم بقتلهم ان لم يعتذر الاستاذ ويتراجع!

الفصل الثالث

البعث أمام ١٤ تموز ١٩٥٨

كان الحزب في صدد تشكيل قيادة فرقة في الكاظميّة اواسط ١٩٥٧، فسمّيت مسؤولاً عنها بحسب ما ابلغني جعفر قاسم حمودي حين قال مازحاً: "لاتزال أفكارك الماركسيّة تحول دون تسلّمك مسؤوليات أكبر في الحزب، ومع هذا فقد نسبّناك مسؤولاً تنظيمياً".

وفيما بات جعفر عضو "القيادة القطرية" يشرف إشرافاً مباشراً على فرقتنا وعملها، رحنا بين حين وآخر في اجتماعاتنا الحزبيّة نناقش احتمالات الانقلاب العسكري الذي كنا نسميه ثورة، الأمر الذي تزايد إثر قيام " جبهة الاتحاد الوطني" بين الاحزاب والقوى المعارضة والراديكاليّة.

على أن تنسيبي الى الكاظميّة أعادني إلى الاصطدام بحدّة التمييز الاجتماعي والطائفيّ. فهي مدينة تقطنها غالبيّة من العمال وصغار الكسبة، والفقراء من رجال الدين الشيعة، كما تضم مرقدي الامامين موسى بن جعفر ومحمّد الجواد. وهي كباقي المدن العراقية الدينيّة تعتمد في رزقها على مواسم الحجّ والزيارات. ورغم ان مياه دجلة هي الفاصل الوحيد بينها وبين الاعظميّة، فالفارق كان مروعاً سواء في الشوارع والنظافة أم في سائر الخدمات الصحيّة والتعليميّة.

فشوارعها الرئيسية بدت مغطّاة بالوحل والاوساخ، فيما اقتصرت وسائط النقل الاساسية داخل المدينة على العربات التي تجرها الخيول بما يضيف الى الوحل روائح كريهة وأرتالاً من الذباب والبعوض.

كنت اشاهد الصبية الصغار الحفاة يشتغلون في محلاّت الحدادة والنجارة وصبغ الاقمشة والمطاعم وغيرها، والنساء المتشحات بالسواد يفترشن الارض في باحة مرقدي الامامين: حلقات تأكل وحلقات تشرب الشاي وأخرى تصلّي، بينما الفتيات والصبيان يتسوّلون.

وخلافاً للأعظميّة وغيرها من ضواحي بغداد، كنت ألقى في شوارع الكاظميّة أقواماً شتّى. فهناك عاش الأفغاني والايراني والتيبتي والباكستاني والسعودي والكويتي، ووسط هذا الخضم من البشر كانت تسير الدواب والعربات والجنائز يتقدمها المكبّرون لكي يفسحوا في الطريق.

فالأعظمية، إلى جمالها ونظافتها وشوارعها العريضة وحدائقها العامة وكثرة زهورها، وإلى أحتضان دجلة لها من الشمال والغرب، ظلّت تشبه القرية في تآلف أهلها، ومعرفة بعضهم بالآخر، ورتابة عاداتها وتقاليدها. وكان الغريب أن هذه السمة تلازمت مع طابع مدنيّ لم يكن من الصعب اكتشافه في خدمات الأعظميّة ونواديها الاجتماعية والرياضية ومدارسها ومنتدياتها الثقافية، فضلاً عن أسبقيّة نسائها وفتياتها في نزع الحجاب والعباءة.

صحيح أن الأعظمية خلت من أيّة خمّارة أو محل لبيع الخمور، إلا أن نواديها كانت تطفح بما يلّذ الشاربين. ومازلت أذكر أن جدلاً طويلاً نشب بين رجال الدين وغلاة المؤمنين فيها وبين المستثمرين ممن أرادوا بناء دار للسينما صارت، إلى جانب المقاهي، السلوى الوحيدة لشبّان الأعظمية.

قبل ذلك نشأت معرفتي الأولى بالعروض السينمائية في الأربعينات، حين كانت القوات البريطانية وبالتعاون مع الحكومة العراقية، تعرض أفلاماً دعائية لانتصاراتها على دول المحور. كان ذلك يتمّ في الساحات العامة وتستعمل لأجله أجهزة عرض محمولة على سيارات. لكني، برغم حداثة سني، كنت محصّناً ضد إعلام الحلفاء الحربيّ بسبب أجواء البيت وما كنت أسمعه من خالي محيي عارف وابن عمي عبد الهادي.

كان أعضاء قيادة الفرقة الحزبية جميعهم في الكاظميّة شيعة، وكذلك كان حال أعضاء التنظيم، ولا أزال أذكر منهم عبد الله المشهداني وعزيز المسقطي وعدنان الادلبي، حتى أن عملنا الحزبيّ كان يتوقف في شهر محرّم ويوم عشرة عاشوراء من كل عام.

في تلك المناسبات كان اللون الأسود يلفّ المدينة التي تمتلئ بالوفود والزّوار وتزدهر في داخلها الحركة التجاريّة بيعاً وشراء. وبرغم ان الدعاة العلويين الاوائل اتخذوا من مقتل الحسين مادة للتعبئة والتحريض، إلا أن تقادم الزمن وتأثير الأقوام الأخرى جعلا التعبئة والتحريض طقوساً رتيبة وانكفاء على الذات وتعذيباً لتطهيرها، وتقمصاً لألم الحسين رمز المظلومين وقائدهم.

كانت هناك لذة ومتعة وإدمان على الشعور بالظلم، ولم يشذّ أعضاء الحزب عن غيرهم من ابناء الكاظميّة، فراحوا يلبسون القمصان أو "الدشاديش" السوداء، ويشاركون في المجالس الحسينيّة ويصغون للخطباء والمحرضين الشيعة. وليس من دون دلالة ان أشهر هؤلاء، الشيخ كاظم نوح الخطيب، كان ولداه معز ومحيي رفيقين في البعث.

هذا التعايش بين العقائدي والمذهبي كان عامّاً ولم يقتصر على البعثيين. فقد كنت تجد الشيوعي والقومي والديمقراطي الوطني يمارسون بدورهم النشاطات نفسها، وربما بالغ بعضهم في إظهار

إيمانه عن طريق لطم الصدر أو الهاب الظهر بسلاسل الحديد.

لم يكن مقبولاً نقد هذه الطقوس ولا محاكمة الموروث الثقافي والاجتماعي الذي يحيط بها. فشبان الحزب كغيرهم من شباب الحركات الاخرى وعموم الناس يعتبرون ذلك مساً بمقدسات ومحرمات، اما نحن، قيادات الحزب، فكنا نتجنب تحدي العادات وثقافة عصور الاستبداد خوف عدم توسع قواعد حزبنا، فضلاً عن اعتقادنا أن تبديل السلطة الحاكمة سيحل جميع المشاكل، وان الاستعمار والامپريالية هما السبب في تخلفنا.

مع مرور الزمن رحت أشكو لمسؤولي جعفر قاسم حمودي إهمال الحزب هذه المدينة العمالية والشعبية، مشيراً الى ضرورة تفريغ المزيد من الكوادر الحزبيّة للعمل في الكاظميّة، خصوصاً أن للحزب الشيوعي نفوذاً واسعاً هناك. كذلك أوضحت له أهمية استبدالي برفيق ذي منبت طبقي مختلف، إذ لايمكن توسيع قواعد الحزب في وسط كهذا حين يكون المسؤول ابن نائب في البرلمان يتجول بسيارته الخاصّة.

■ عبد الكريم وعبد السلام

في ما يتعلق بالمسائل الوطنية لم نكن نلقى أجوبة شافية من الحزب عن أسئلتنا، إلا أننا كنا نلمس قرب الحزب مما يجري داخل الجيش.

كان التوتر السياسي بلغ أشده في ١٩٥٦ و ١٩٥٧، واتسعت الإضرابات العمالية والطلابية والتحركات الفلاحيّة، كذلك حكم بالسجن على كامل الچادرچي، وبالإقامة الجبرية والنفي على فائق السامرائي وصديق شنشل، واعتقل بعثيون ومعارضون يصعب عدّهم، كما أرسل أساتذة الكليات وبعض المثقفين مذكرة إلى

رئيس الحكومة يطالبونه بالاصلاح الدستوري والسياسي فكان من جرائها أن فصل وطرد وسجن بعضهم.

وقبيل ١٤ تموز (يوليو) أبلغنا جعفر أن أحداثاً عربية حاسمة ستحصل في القريب العاجل، طالباً وضع أجهزة الحزب ومؤيديه في حالة طوارئ. وبقينا نترقّب الاحداث بعد أن كان معظم انتباهنا منشداً الى مايجري خارج العراق ولاسيّما في سورية.

صبيحة يوم الاثنين في ١٤ تموز سمعنا النبأ، وراجت في وقت لاحق أخبار أشكّ فيها عن دور عسكري للحزب، إذ أنه لم يكن يملك أية قدرة على هذا الصعيد. وقد تأكد لي لاحقاً أن ما ذكره بعض الكتّاب عن إسناد الحزب للحركة بالأسلحة والعتاد ليس صحيحاً، وإن كانت قيادة البعث على علم دقيق وتفصيليّ بالثورة وتنظيمات الضبّاط الاحرار حيث لعب فؤاد الركابي دور همزة الوصل مع الجيش.

امتلأت شوارع بغداد بالناس الهادرة، استجابة لنداء عبد السلام عارف عبر الراديو والتلفزيون. ففي ١٩٥٦ أقيم معرض بريطاني في بغداد استدعى نقل محطّة للبثّ التلفزيوني من لندن، وحين انتهى المعرض قدّمت بريطانيا المحطّة هدية للعراق، ولم تعرف يومذاك ان هذه الهدية ستتحول بعد عامين إلى وسيلة مؤثّرة في نقل النداء الثوري.

لقد ارتبط اسم عبد السلام عارف بهذا النداء الذي طلب من الجماهير التوجّه إلى القصور الملكيّة وقصور المسؤولين لدكّها على رؤوس أصحابها، وتسليم الفارين من رجالات العهد السابق ورموزه. قبل ذلك لم يكن إسم عبد السلام عارف يعني لي شيئاً، ولا اسم عبد الكريم قاسم، مع ان القيادات الحزبيّة كالركابي وشمس الدين كاظم ممثّل الحزب في الجبهة وفي الاتصال بالعسكريين، كانت على صلة بعارف وناجي طالب ورفعت الحاج سري.

كذلك كانت قيادتنا، على ما عرفت لاحقاً، على علم بالتركيبة العسكريّة وأسماء رموزها. فالضبّاط البعثيّون القلائل حينذاك كانوا جزءاً من هذا الجسم العسكريّ من غير أن يحتلّوا مواقع قياديّة في هيئته العليا. ومن معلومات متناثرة تجمّعت عندي، بدا عبد السلام عارف المعبّر الأساسي عن أفكار الثورة كما كنت أراها، فيما بدت صورة عبد الكريم قاسم الذي لانعرف شيئاً عنه، مشوبة بغموض كبير. إلاّ ان معلوماتي اللاحقة عن التراكيب العسكريّة الفعليّة كما نشأت أواخر العهد الملكيّ، مالبثت أن بيّنت لي ان تلك الصورة تنطوي على قدر من التبسيط. فقد اتسعت تنظيمات "الضبّاط الأحرار" المتعددة لتشمل قطاعات واسعة من العسكريين، ويدعي أحد المصادر أن عدد هؤلاء الضبّاط في مختلف تنظيماتهم بلغ ٢٨٠ عشيّة تموز. ومن اللافت حين نعود اليوم إلى الأسماء انها خلت كلياً من أي اسم كردي أو مسيحيّ علماً ان الضبّاط الأكراد والمسيحيين شكلوا يومذاك خمس مجموع ضباّط الجيش.

هذه الحقيقة لم تكن لتثير قلقي أو قلق أبناء جيلي، إذ لم نكن على بيّنة من علاقتها بالواقع الثقافي والاجتماعي في العراق وبتكوين حركة الضبّاط الأحرار وموقفها من الأقليّات. ولئن شكّل قمع الأكراد البارازانيين والأشوريين وغيرهم جزءاً من تراث المؤسسة العسكرية العراقية، فإن المسيحيين عموماً بدوا في وضع أشد تعقيداً. فأيّ منهم لم يتسلّم منصباً ميدانياً قيادياً في الجيش لكنهم توزّعوا على المناصب الإدارية والإجراءات الحسابية. إلى ذلك كان الموقف العام منهم مشوباً بالريبة والإتّهام المغلّف، وسبب ذلك يعود إلى معاهدة الحماية التي أبرمتها الدول الأوروبية مع السلطنة العثمانية بقصد حماية المسيحيين والأقليّات كما قال الأوروبيّون حينذاك. ثم ان التحسن النسبيّ الذي طرأ على أوضاعهم، معاشياً ودينياً وسياسياً، بعد الإحتلال البريطاني،

فضلاً عن تفضيل الادارة البريطانيّة استخدامهم، واستخدام اليهود أيضاً، عملت كلّها على مفاقمة الريبة والإتهام.

بيد أن تنظيم قاسم وعارف كان، برغم تنفيذه المباشر للانقلاب، أحد اضعف تنظيمات الضباط الأحرار وإن ضم أعلى الضباط الأحرار رتباً، فيما كان تنظيم رفعت الحاج سرّي الأوسع عدداً الذي شمل، بعد الإندماج، ضباطاً قوميين كرجب عبد المجيد وناجي طالب ومحسن حسين الحبيب وطاهريحيى ووصفي طاهر ومحيي الدين عبد الحميد وعبد الوهاب الشواف. ويروى، في هذا الصدد، ان اسماعيل العارف، مدير مكتب وزير الدفاع آنذاك، حاول ان يجمع قاسم والحاج سري في بيت أخيه صفاء العارف في الكاظمية للتوحيد بينهما، الاّ ان قاسم لم يحضر الاجتماع الموعود. وترتب على كشف امر هذا الاجتماع، نقل الحاج سري الى ضابط اعاشة في جنوب العراق، والعارف ملحقاً عسكرياً في واشنطن وصالح السامرائي ملحقاً عسكرياً في الاردن.

من ناحية اخرى فان البعث الذي نزل افراده الى الشارع بعد تموز، كان اصبح، على ضعفه، التنظيم الحزبي الاقوى للحركة القومية في العراق. أما دور «حزب الاستقلال» والشخصيات القومية الاخرى فاضحى يقتصر على طابع وجاهي وشكلي.

■ الفرز الأوّل

في الحكومة الاولى للثورة التي شكّلها عبد الكريم قاسم عيّن فؤاد الركابي وزيرا للاعمار الى جانب قوميين آخرين ووزيرين صديقين للحزب الشيوعي هما ابراهيم كبّة وطلعت الشيباني.

كذلك أعلن عن تشكيل «مجلس سيادة» برئاسة الضابط نجيب الربيعي وهو سني وقومي مستقل ذو سمعة طيبة. اما العضوان

الآخران فكانا محمد مهدي كبّة الزعيم القومي الشيعي المذهب، والعقيد خالد النقشبندي وهو ضابط كردي متقاعد كان يشغل وظيفة مدنية حينذاك.

وتبعا لتركيبه دلّ مجلس السيادة هذا، وللمرة الاولى في تاريخ العراق الحديث، الى الابعاد الثلاثة للوطنية العراقية: السني العربي والشيعي العربي والكردي، كذلك اكّد الدستور الجديد بوضوح، وللمرة الاولى ايضا، ان العراق «شراكة بين العرب والاكراد».

بعد ايام على ١٤ تموز دعانا مسؤولنا الحزبي جعفر قاسم حمودي الى اجتماع لبحث التطورات، فطرح المجتمعون كلهم مسألة الموقف من الجمهورية العربية المتحدة وامكان الاتحاد الفوري لحماية الثورة. واذكر ان حمودي اكّد لنا ان توجه الحكم الجديد توجّه وحدويّ، وان الوحدة باتت امراً مفروغاً منه. أما الآن فعلينا، بحسب رأيه، الانتباه الى المهام الملحّة كتشكيل لجان لحماية الثورة والجمهورية الوليدة والمشاركة بفعالية فيها، وتعبئة جماهيرالحزب والجماهير القومية والعمل على توسيع قاعدة البعث التنظيمية، فضلا عن الاخبار الفوريّ عن اية اعمال مضادة للثورة والاشارة الى اماكن اختفاء رجالات العهد السابق.

في أحد ايّام تلك الفترة ابلغنا الحزب بضرورة التوجه الى وزارة الدفاع وحشد قوى الحزب كلها لان عبد الكريم قاسم، رئيس الحكومة وقائد القوات المسلحة، سيلقي خطاباً مهماً.

حشدنا ما استطعنا حشده وتوجهنا الى الوزارة لنجد ان الحزب الشيوعي ملأ ساحتها بجماهيره، فظهر لنا جليا ذاك التفاوت المخيف بين قدرتهم على الحشد وتخلّفنا عنه. صحيح ان ضربات كثيرة كيلت للشيوعيين واضعفتهم قبل ١٤ تموز، لكن الانقلاب وما اعقبه من نهوض جماهيري، اكسباهم زخما عظيما وطاقة على التعبئة يندر مثيلها.

وحين تحدث في الحشد الزعيم عبد الكريم قاسم، القى خطاباً عاماً مبهماً لم نجد فيه ما يراودنا من احلام، وما ان طرحنا شعار الوحدة حتى انهال الشيوعيون علينا بالضرب وانفضّ المهرجان. ولم تكن نتيجة اجتماع ساحة الكشافة في تشرين الأول (اكتوبر) افضل من سابقتها. فبرغم ان الجبهة الوطنية هي التي دعت للحشد في الحالتين، الاّ ان الشعارات والهتافات لم تكن موحّدة ما خلا الهتاف للثورة والجمهورية. وعلى هذا النحو ما كادت تطلّ أواخر عام ١٩٥٨ حتى انتاب قواعد حزبنا شعور خانق بضغط الحزب الشيوعي، فرحنا نثير هذه المسألة داخل التنظيم مؤكدين على عدم احترام الشيوعيين لجبهة الاتحاد الوطني. وفي اوائل كانون الاول (ديسمبر) تحدث مسؤولنا جعفر قاسم حمودي عن وجود اطراف عسكرية تشجع الشيوعيين على ذلك، وعن اننا سنتعامل معها بحزم ونحسم الموقف لمصلحة التيّار القومي.

لم يسمّ حمودي هذه الاطراف، كما لم يكن واضحا ان عبد الكريم قاسم هوالمقصود. واذكر ان مشاعر متضاربة انتابتني حينذاك تجمع الفرح والترقّب في انتظار الحسم العسكري، الى الخوف من تصارع قوى الثورة الفتيّة، خصوصاً إذا ما كتب النصر للطرف الآخر. كذلك بدأت تتضح لي الرقعة الصغيرة والمحدودة التي يشغلها الحزب في الشارع العراقي. حتى في مدينتي الاعظمية التي كانت دائما معقلا لـ «حزب الاستقلال»، وبالتالي متعاطفة مع البعث، بدا الشيوعيون اقوى منّا.

وبسبب هذا الاكتشاف، اتجهت انظار البعثيين والقوميين الى جمال عبد الناصر علّه يحسم الموقف من خلال الوحدة، واصبح البعث والحركة القومية في العراق في الموقع نفسه الذي احتلاه في سورية قبل الوحدة. فالاخيرة في الحالتين، وفي معزل عن المبررات العقائدية الاخرى، إنقاذ من الضعف في قيادة البلد والتفاف على الخطر الخارجي أو الصعود الشيوعي. وبرغم ان

الوضع في سورية كان مختلفاً نسبياً، من حيث اتساع نفوذ الحزب في الجيش والريف، إلا ان حدة الخلافات داخله وتراجع مركز عفلق القيادي لصالح الحوراني لم يغيرا في حقيقة الضعف والتبعثر.

الى ذلك اصطدمت قواعد الحزب وجماهيره المحدودة بمسألة لم تكن مهيأة لها، وهي المسألة الكردية والشعارات التي تطالب بالحكم الذاتي لكردستان، علماً ان كلمة كردستان نفسها كانت مبعث استفزاز للبعثيين وعروبتهم.

وتداخل احساسنا بالعجز والحاحنا على الوحدة طريقا للتقدم ليخلق عندنا استعدادا للقفز من فوق الجماهير وتحقيق ذلك بالنيابة عنها. وبرغم ان الوحدة لم تكن تفتقر إلى المؤيدين، جاء استعجال الشيوعيين فتح المعركة ليضع وجهة الاحداث في نصاب لا يلائم العمل الوحدوي.

فقد نجح قاسم والشيوعيّون في استغلال خفّة عبد السلام عارف السياسيّة وتصريحاته الاستفزازيّة، وفي توظيف الحساسيّات القديمة بينه وبين قادة الضباط الأحرار لعزله وضرب الاتجاه الوحدوي من خلال شخصه وتسفيره خارج العراق. واعتقد ان السفير البريطاني مايكل رايت لعب آنذاك دوراً مهماً من موقع مختلف. فقد قيل انه ابلغ قاسم، بعد لقائه الاول به في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ١٤ تموز، رغبة بريطانيا في استمرار تدفق النفط واحترام العراق التزاماته الدوليّة، محذراً اياه من الوحدة او الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة.

وبعد اسابيع على هذا اللقاء سرّبت اجهزة مشبوهة في بغداد، وعن طريق الحزب الشيوعي، برقية ادعت ان سفارة العربية المتحدة في بغداد ارسلتها بالشيفرة الى القاهرة واستطاعت اجهزتها التقاطها وحلّ رموزها. وتقول البرقية، بحسب الرواية، ان

عبد السلام عارف سيعمل لالحاق العراق بالعربية المتحدة والتخلص من قاسم في ما لو عارض الوحدة.

وأعلمني عامر عبد الله لاحقاً، ان زغلول عبد الرحمن مسؤول المخابرات في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد آنذاك، سلّم صورة عن البرقية الى عزيز شريف الذي اوصلها بدوره الى قاسم. وبعد سنوات اختطفت اجهزة الامن المصرية، زغلول عبد الرحمن من احدى العواصم الاوروبية ونقلته الى القاهرة حيث حوكم وأُعدم لأسباب لم يُكشف عنها تماماً.

وهناك بين الروايات عن تلك الفترة واحدة تتحدث عن دور عبد الوهاب الأمين الملحق العسكري العراقي في القاهرة، الذي قيل انه عاد الى بغداد من دون استدعاء رسمي، ليقدم في يوم ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) تقريرا خطيرا الى قاسم. ومؤدى التقرير أن عبد الناصر جمع قيادة حكمه وقرروا العمل على اعتصار الثورة العراقية لخطرها على مصر ورئيسها.

■ حركة الشوّاف

تحت وطأة الانشقاق المتعاظم بين شعاري الوحدة الذي يطرحه البعثيون، والاتحاد الذي يرفعه الشيوعيون، لم يعد هناك من محرّم في حرب الشيوعيين على حزب البعث وباقي القوميين. فقد استعملوا كل الاساليب وتناسوا ان احزابا كالبعث والاستقلال تمثل، حتى في المنظور الماركسي، احزاب البورجوازية الصغيرة، وانها بالتالي حليف تاريخي خلال المرحلة التي يسميها الشيوعيون مرحلة الثورة الديمقراطية.

لقد قرن الشيوعيون البعث والاستقلال بالنازية والفاشية والاقطاع واذناب العهد الملكي وأعداء الوطنية العراقية وعملاء جمال عبد

الناصر، واستخدمت هذه المواقف اغطية لتفجير سائر التشنّجات النفسية والسياسية التي تراكمت ايام النضال السريّ. وادى خوف قاسم من زعامة عبد الناصر واحتمالات التعرض للمصالح الغربية الى الامعان في تمتين صلته بالشيوعيين الذين وضعوا في المرتبة الثانوية نضالهم ضد تلك المصالح معتبرين منع الوحدة هدفاً وطنياً. وهكذا طرح شعار «الجمهورية العراقية الخالدة» للايحاء باستبعاد الوحدة مع العربية المتحدة فيما طرح شعار الاتحاد لكسر مطلب الوحدة أيضاً. وفي خضم هذا الصراع، نسي الجميع البرلمانية والمؤسسات الدستورية ودولة القانون والحريات وغيرها من مطالب جبهة الاتحاد الوطني او ثورة ١٤ تموز، وانساقوا وراء صراع عنيف ومكشوف على السلطة.

بلغ النزاع ذروته مع حركة عبد الوهاب الشوّاف في الموصل، في اذار (مارس) ١٩٥٩، والتي سبقها غليان في الشارع القومي وبعض اوساط الجيش من جرّاء اطلاق يد الشيوعيين وانكماش الدور العربي للعراق.

والمعروف ان «الضباط الاحرار»، ومنهم عبد الوهاب الشوّاف، كانوا قد اتفقوا قبل تسلّمهم الحكم على انشاء مجلس قيادة عسكري، الشيء الذي لم يحققه قاسم برغم المطالبات المتكررة. كذلك لم تثمر مطالبتهم بكفّ يد الشيوعيين، عن نتائج افضل.

وجاء اصرار الحزب الشيوعي على عقد مؤتمر لـ «انصار السلم» في الموصل استفزازاً مباشراً للشوّاف قائد اللواء الخامس المتمركز في المدينة، والرجل المعروف باندفاعه وانفعاليته وصراحته البالغة، فضلا عن انتسابه الى عائلة متدينة سنيّة قدمت من كُبيسه الى كرخ بغداد.

وقصد الشوّاف قاسم متوسلاً الغاء المؤتمر خوفا من حصول صدامات مسلّحة ومشاكل يصعب ضبطها، فأمر قاسم بتأجيل

المؤتمر لكنه ما لبث ان غيّر رأيه تحت تأثير الشيوعيين وأطراف أخرى. ومن قراءة دقيقة لتفاصيل الاحداث ووثائقها واقوال المشاركين فيها، تظهر تساؤلات هامة حول اصرار القيادة الشيوعية على تفجير الموقف في الموصل آنذاك وما إذا كانت هناك نوايا لتحدي هذه المدينة "الصافية عربياً" والمجاورة لسورية، واستعجال المعركة تالياً. فمن مواقع متباينة التقى هذا الاصرار مع اصرار على التفجير تدلّ اليه بعض الوقائع. فقد خضع الشواف لضغوط من اقطاعيي الموصل وبعض الضباط في لوائه وعناصر موصليّة كان البعثيون يتحفظون عليها ويصفونها بالارتباط بجهات اجنبية، لكي يباشر تحركه. ويبدو انه كان مترددا لان ضبّاط كتلة عسكريي بغداد القوميين وعلى رأسهم رفعت الحاج سرّي لم يوافقوا على ذلك، ونصحوه بضبط النفس وعدم التحرك لقناعتهم بان الحركة يجب ان تتم في بغداد اولاً ثم تؤيدها الاطراف. وهناك من يتحدث عن ادوار غامضة لعب بعضها السياسي العراقي محمود الدره الذي انتقل الى كركوك لمقابلة ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية، ومنها الى الموصل لابلاغ الشواف ان بغداد وكركوك تطلبان مباشرة التحرّك، من دون ان يكون الامر على هذا الحال. كذلك هناك من يتحدث عن دور لمخابرات العربية المتحدة التي شجعت ووعدت الشواف بالطيران والاذاعة والاسناد.

وبعد فشل الحركة استبيحت المدينة على ايدي المسلحين الشيوعيين والاكراد والجنود المؤيدين لقاسم. وكان مما ساهم في تردّي العلاقات وتراكم الاحقاد بين جماعات الوطن العراقي ان الاكراد هم الذين زوّدوا الشيوعيين القادمين الى الموصل في«قطارات السلام» بالسلاح.

بعد قتال شوارع ضار بدىء في اليوم الثاني بتمشيط المدينة وبيوتها، فسحب الرجال والاطفال والنساء من منازلهم واعدموا

وعلّقوا على اعمدة الكهرباء. وشكلت "محاكم شعبية" في الشوارع والاسواق لمحاكمة المعارضين واعدامهم. وبينما تفاوتت التقديرات بصدد الضحايا والقتلى بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف، انتقلت التظاهرات الشيوعية المسلحة واعمال القتل والسحل الى بغداد وسائر المدن. كذلك قضت محكمة المهداوي الشهيرة باعدام عدد من الضباط القوميين كرفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي وغيرهما، وغرق العراق في بحيرة من دم واحقاد. ومن ناحية أخرى كان لبعض سنّة المدينة المتعصّبين والمحسوبين على التيّار القوميّ، ممارسات انتقاميّة ضد المسيحيين الذين غادر بعضهم الموصل حينما تأكّدوا من حدود قدرة الدولة على حمايتهم.

أما الحزب فلم يكن له دور او علم بحركة الموصل، وان كانت له صلة بحركة بغداد التي جاءت الحركة الأولى لتجهضها. مع هذا شارك البعثيون الموصليون في الحركة واعدم منهم فاضل الشكرا وآخرون، كما فقد الحزب الكثيرين من عسكرييه وطياريه اعداماً وتسريحاً وسجناً. وهكذا كان التيار القومي العريض ومن ضمنه حزب البعث، في رأس قائمة ضحايا العنف والاستبداد.

■ الوحدة والتأكيد عليها (السوفيات والانكليز)

وبرغم اننا كنا في معظم البيانات والنشرات نصف حكم قاسم بالحكم الديكتاتوري الفردي، الاّ انني لا اذكر ان اياً من الحزبيين اولى مسألة الديمقراطية والحريات العامة وعودة البرلمان اهمية اساسية لدى تقييمه السلطة. وفي المقابل كان لتركيز الشيوعيين الكلامي على «الديمقراطية» و «الحرية» ان زاد نفورنا، إذ حصل القتل والسحل بمباركتهم وتأييدهم الرسمي وعلى ايقاع اهزوجة شيوعية شهيرة: «عيني كريّم للامام/ ديمقراطية وسلام».

واللافت ان صحافة الحزب الشيوعي طفحت آنذاك، بالمقالات

والافتتاحيات التي تبارك السحل والقتل، وتدعو الناس الى استخدام الحبال وسلطة الجماهير الثورية، لسحق الخونة واعداء الجمهورية والزعيم الاوحد قاسم. ومنح قادة شيوعيون الشرعية "للمحاكم" التي عقدها القصّابون واعضاء الحزب الشيوعي في الموصل وغيرها من مدن العراق.

لقد اقتصر الجو الفعلي في البعث على العمل لاسقاط قاسم وتحجيم الشيوعيين ممن لم تكن تعوزنا التعبئة ضدّهم. فأعمال العنف التي ارتكبوها في ١٩٥٩ في الموصل وكركوك ومدن عراقية اخرى بلورت واطلقت كل العناصر المعادية للشيوعية والشيوعيين في المجتمع العراقي وعندنا، وحوّلتها الى استعدادات. ومن عاش تلك المرحلة الدموية وشهد استباحاتهم لا يمكن له الاّ ان يتذكرها بألم وخوف واشمئزاز.

وتجّمع حول البعث واحاط به جمهور واسع، مثّل تيارات ذات مصالح سياسية واجتماعية متباينة تباين مصادر وعيها وثقافتها لكنها متفقة على العداء للشيوعية والشيوعيين. فقد باتت تصفية الشيوعيين «واجباً قومياً»، كل من يتحفظ عليه أو يتردد فيه يعدّ جبانا، بعد ان كانت من قبل واجبا اسلامياً. أضف الى ذلك ان الشيوعيين لم يوفروا اقرب الاحزاب اليهم، فشنوا حملة ظالمة، داخل العراق وخارجه، على كامل الجادرجي الزعيم الديمقراطي ورئيس «الحزب الوطني الديمقراطي». وكان سبب ذلك اعلان الجادرجي تجميد نشاطه السياسي ونشاط حزبه احتجاجا على الديكتاتورية العسكرية والانتهاك الشيوعي للحريات.

■ في البيت والحزب

لم تبق زاوية من زوايا الحياة في العراق، بما فيها حياتي الشخصية، الاّ تأثرت بالمستجدات التي اوجدتها ثورة ١٤ تموز.

في بيتنا انزوى الوالد وتفرّغ من جديد للقراءة والمطالعة منكباً على تأليف كتابيه «دفاع عن شعراء» و«أدب النخيل» ومجموعة من المقالات والدراسات التي نشرت بعضها صحف ومجلات ادبية عربية.

كان يجمع آنذاك، خصوصا بعد وفاة الاديب نظير زيتون، مراسلاته معه لنشرها تحت عنوان «الرسائل الزيتونية» الاّ انها لم تر النور. وأهم ما كتبه بعد ١٩٥٨ «بحث فقهيّ في حقّ الثورة على الطغاة» حيث اوضح استنادا الى الاسلام وفقهه واجب الخروج الشرعي على الحاكم الظالم. لكنه توفيّ قبل انجاز هذا البحث الذي ارسلته الى الشيخ محمد طاهر الشيخ راضي في النجف لابداء رأيه، فأحاله بدوره الى السيد محمد باقر الصدر الذي ابدى اعجابه بالبحث غير الناجز، واستعداده لوضع خاتمة له، واعدم باقر الصدر وصودرت مكتبته كما هو معروف.

أما سياسياً فراح الوالد كلما قابلته يتهكّم على الحكم الثوري الذي اردناه، وكان يذكّرني باحلامنا في الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وبالانتخابات غير المزوّرة التي كنا نعد بها الآخرين. كما كان يتندّر على اللغة الركيكة والمليئة بالاخطاء في أدبيات البعث والقوى الراديكالية الاخرى ويقول: كيف تريدون بعث الامة العربية وانتم تهينون لغتها؟

وكان لـ ١٤ تموز ان اعادت تشكيل البعث في العراق على نحو كامل، من دون الاستهانه بالآثار التي نجمت عن علاقته بالقيادة القومية في دمشق. فعند قيام الجمهورية العربية المتحدة، وقرار ميشيل عفلق حل الحزب وسائر الاحزاب في سورية، استقبل بعثيو العراق هذا الحدث بمشاعر مختلفة. فمن جهة ايدوا قيام دولة الوحدة وتحمسوا لها بشدة واصدروا بيانات بذلك واقاموا الاحتفالات. ومن جهة ثانية استهجن معظم البعثيين قرار حل

الحزب واعتبروه الغاء لدوره ودورهم في بناء الدولة الجديدة.

ولم تكن قيادة فؤاد الركابي بعيدة عن هذا الموقف في البداية، بدليل ان الركابي ارسل محسن الشيخ راضي الى القاهرة للاتصال بالتنظيم الحزبي المتواضع في مصر ومحاولة اقناعه باقتراح بعثيي العراق بالدعوة الى مؤتمر قومي لمناقشة قرار الحلّ. الاّ ان عبد الرحمن منيف الذي كان آنذاك في القاهرة نصح بعدم الاستمرار في هذا التوجه لسببين، اولهما ان القرار قد اتخذ واصبح واقعا، والثاني ان التراجع عنه سيقود الى الصدام مع عبد الناصر وهي بداية سيئة للوحدة. وبقيت العلاقة مأزومة بين القيادة القومية ممثلة بعفلق وبين الركابي، ومما اذكره ان عفلق بعث برسالة حزبية الى الركابي مع عبد الحسين عبد الصاحب طالب الصيدلة الذي كان يدرس في دمشق، فمزّقها الركابي بامتعاض بعد قراءتها من دون ان نعرف محتوياتها.

مع قيام ١٤ تموز ومشاركة البعث في الحكومة بشخص الركابي ازداد تأزم العلاقة مع عفلق. كان محور الخلاف، كما أعتقد الآن، موضوع التناقض في الموقف من الوحدة وحلّ الحزب. فعفلق حلّ التنظيم في سورية من دون ان يراجع الفروع، وعاد بعد ١٤ تموز، ومع طرح مسألة الوحدة في الشارع العراقي، يستنجد بفرع العراق لاستخدامه في حل مشاكله مع عبد الناصر، والضغط عليه به. وكان لهذا الاستخدام ان ازعج فؤاد الركابي الذي اتجه الى تمتين علاقة الحزب في العراق بقيادة العربية المتحدة، فيما لعب صفاء محمد علي، احد القياديين الحزبيين يومذاك ومسؤول المهام السريّة، دور همزة الوصل.

لقد حضر عفلق إلى بغداد بعد تموز، حيث نزل في "فندق بغداد"، وكنت في عداد الحزبيين الذين زاروه. كان، كعادته في مثل هذه المناسبات، مالكاً الدنيا وحالماً بإمساك ناصية الريح، وكان هو

شخصياً من طرح شعار الوحدة الفوريّة، وألحّ عليه رغم تحفّظ فؤاد الركابي وبعض الشخصيات القوميّة العراقيّة كصديق شنشل وعبد الرحمن البزّاز، هذا حتى لا نشير إلى ضعف الحزب والتيّار القوميّ عموماً والاعتماد الكامل على ضبّاط الجيش.

يومها كان علي صالح السعدي عضواً في القيادة القطرية، وروى لي، في وقت لاحق، كيف زار عفلق مع بعض أعضاء القيادة فاستقبلهم في بهو الفندق أحد الضباط ورافقهم إلى حيث المصعد الكهربائي. وعندما فُتح باب المصعد تردّد علي وتملّكه الخوف من الدخول إلى تلك "الغرفة الحديديّة" الصغيرة مؤثراً استخدام السلّم. كان علي يروي لي هذه الحادثة في معرض الكلام على أن الحزب الذي أراد توحيد الأمّة والتصدّي للاستعمار، لم يكن عضو قيادته قد رأى مصعداً كهربائياً حتى ١٩٥٨.

بعد تموز بدأت تطرح بالحاح مسألة الفرديّة في القيادة والحاجة للانتخابات الحزبية وعقد مؤتمرات دورية للبعث في العراق. وما حرّك هذه الدعوة بروز رأي قيادي يقول بضرورة الانسحاب من الحكم مثله حازم جواد وعلي صالح السعدي ممن طالبوا بمناقشة المستجدات ومجمل الامور المثارة عراقيا وعربيا، ويبدو ان عفلق لم يكن بعيداً عن هذا التوجه إذ كلّف مُنح الصلح السياسي اللبناني الشاب والمقرب من البعث يومذاك أن ينقل رسالة إلى الركابي بهذا المعنى فكان للأخير موقف سلبي من الطلب.

واذكر ان ندوة واحدة عقدت في دار اياد سعيد ثابت حضرها اعضاء الحزب في الاعظمية وجاء سعدون حمادي مندوبا عن القيادة القطرية. لكنه لم يكن موفقا في الاجابة عن تساؤلات القواعد وقلقها إذ بدا كلامه نظريا وتربويا عاما. بدوره رفض الركابي الخروج من الحكم كما رفض اجراء انتخابات حزبية، وفي تقديري الآن ان رفض الانسحاب جاء بالتنسيق مع القاهرة

التي لم تؤيد مبدأ الانسحاب المبكر. هكذا قدّم جواد والسعدي استقالتيهما من القيادة فقبلها الركابي فوراً، وعيّن بدلا منهما اياد سعيد ثابت ومدحت ابراهيم جمعه وطالب حسين شبيب الذي كان قد رجع من انكلترا الى بغداد قبل اشهر قليلة. وجاء تعيين هذا الاخير في القيادة القطرية مفاجئا، فهو عضو عادي في الحزب، مسؤوله في منطقة الكرّادة صفاء صادق وفي كليه الضباط الاحتياط ابو طالب الهاشمي. وبهذا تمت مخالفة النظام الداخلي واحكامه رعايةً للعلاقات مع العربية المتحدة التي كانت لشبيب روابط وطيدة باجهزتها منذ كان طالبا في لندن وبعد ان قطع علاقته بالشيوعيين.

تطورت الصلات بين قيادة الركابي والقيادة المصرية في موازاة تطوّر الاحداث في العراق، وما لابدّ من تسجيله ان فؤاد، ومن خلال موقعه في السلطة، راح ينظر الى الامور نظرة مختلفة عن سائر الحزبيين، ميّالا الى تنسيق المواقف مع القوى الاخرى محليا واقليميا، ومتنبهاً الى ضعف الحزب في العراق والاستعداد الانتهازي عند القيادة القومية.

وجاءت مواقف بعثيين آخرين كعبد الله الريماوي في الاردن وأديب النحوي وسامي صوفان في سورية لتعزز موقف فؤاد وتحمله على الاعتقاد بامكانية بلورة خطّ ضاغط من داخل الحزب. اما وجهة الضغط فمؤداها الحؤول دون انشقاق البعث عن المعسكر الناصري العريض بعد استقالة البعثيين من مهام الحكم في الجمهورية العربية.

لكن فشل محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في ١٩٥٩، والتي هندسها الركابي، احرج وضعه وقاد الى قرار تجميده في المؤتمر الرابع الذي انعقد في بيروت في شهر آب (اغسطس) ١٩٦٠. وكان من المستغرب في هذا المؤتمر الذي اتيح لي حضوره، ان

فؤاد لم يدافع عن نفسه ولم يخض المعركة ضد عفلق والقيادة القومية. والسبب، كما اظن، يعود الى شعوره بان المؤتمر كان معبأ ضده ومنظما بشكل جيد، خصوصا ان حليفه الريماوي كان قد فصل من الحزب بعد المؤتمر الثالث وشكل قيادة منشقة اسماها القيادة القومية الثورية وهناك من يقول نقلاً عن خالد محي الدين، ان اندفاع الريماوي مع اجهزة العربية المُتحدة، كان بسبب نجاح المباحث المصرية في تسجيل فلمٍ له مع خليلة مصرية تعمل لصالح تلك الاجهزة. وهكذا انضم الركابي الى الريماوي في البداية، ثم انشأ تنظيم «الوحدويين الاشتراكيين» ذا الهوى الناصري ومعه قريبه عبد الله الركابي وهاشم علي محسن الذي كان في «حركة القوميين العرب». إلاّ ان فؤاد لم ينجح في ان يجذب من البعثيين الى تنظيمه الجديد ما يستحق الذكر، برغم الفراغ القيادي الذي خلّفه في البعث.

لقد قدّر لي ان اكون قريباً جداً من المؤتمر القومي الثالث بحكم وجودي في دمشق عضواً في قيادة «فرقة اللاجئين السياسين» التي ضمت ايضا وميض نظمي وعبد الحسين عبد الصاحب ومحمد رضا الجابري وبعض الاردنيين والسعوديين، وكانت لنا صلة يومية بـ «مكتب الاتصال القومي» وبسعدون حمادي وجمال الأتاسي وجمال الشاعر وصلاح الدين البيطار. كنا آنذاك نلمس ونعيش الصراع الحاد بين ميشيل عفلق ومؤيديه واكرم الحوراني ومريديه، وبين هؤلاء جميعا وعبد الحميد السرّاج واجهزة العربية المتحدة، كما كنا نشهد تفتت الحزب في سورية وسقوط كوادره.

وسيطر الرعب على ميشيل عفلق، بسبب صلة الريماوي والركابي بعبد الناصر، خاصة بعد علمه ان قيادة الحزب في العراق كانت تخطط لاغتيال عبد الكريم قاسم بالتنسيق مع قيادة العربية المتحدة. وكان مصدر رعب عفلق وهلعه رغبة عبد الناصر في سرقة فروع الحزب، فلجأ الى تكتيك مركب، ساعدته فيه اطراف

عديدة من الحزب وخارجه، للتغلب على مأزقه. ففي الوقت الذي شنّ فيه حملة شرسة ضد الريماوي وطرده من الحزب، حمل المؤتمر القومي الثالث على مباركة قرار حل الحزب في سورية، والتسليم بقيادة عبد الناصر القومية، وانتخاب قيادة قومية تربع هو في امانتها.

وفي صيف ١٩٦٠ حشد عفلق للمؤتمر القومي الرابع الاستثنائي وفوداً من الاردن ولبنان واليمن وتونس، ومن منظمات حزبية طلابية صغيرة في بريطانيا واوروپا والولايات المتحدة، وجاء من العراق حازم جواد وعلي صالح السعدي وستار الدوري وتحسين معلة وحسن الحاج وداي العطية وحبيب الدوري وانا وآخرون، ليدينوا قرار حل الحزب، وليعلنوا من بيروت انتقادات المؤتمر للبيروقراطية العسكرية والمباحث والنظام البوليسي.

ورغم الحديث العام عن الديمقراطية والحريات وحماية الوحدة الذي خرج عن المؤتمرين، كان اهم القرارات العمل على ايجاد "اوضاع ديمقراطية في قطر عربي آخر" لتكون قوة ضغط لتصحيح اوضاع الحكم في العربية المتحدة. ولايفوت التذكير بأن ما كان مقصوداً بـ "الاوضاع الديمقراطية" هو دور الحزب وسيطرته على القطر المقترح. بعد ذلك دعت القيادة القومية إلى ماأسمته مجلساً قومياً عقدته في برمانا بلبنان، وكان ممن حضروه عفلق والبيطار وعبد الغني قنوّت وفيصل حبيب الخيزران وعبد الرحمن منيف وعبد الوهاب شميطلي وغسان شرارة وناقش هذا المجلس مسألتي إعادة تنظيم الحزب في سورية، ووساطة أحمد بن بلا بين الحزب وعبد الناصر. وهكذا قرر أن يعاد التنظيم وكلف قنوّت تشكيل قيادة له ضمت فضلاً عنه عبد الفتاح زلط وخالد الحكيم وحمود الشوفي ورياض المالكي ووهيب الغانم وعبد البر عيون السود ومصلح سالم والنقابي الفلسطيني حمود. ولقوة تمثيل تيارات الحوراني والبيطار والقطريين فيها هاجم عفلق هذه

القيادة ونزع الشرعية عنها.

أما بن بلا فأكد ان الخلاف البعثي - الناصري ثانوي قياساً بالصراع مع الاستعمار والصهيونية، فوافق المجلس القومي مؤكداً ان عدو الحزب المباشر والاول هو قاسم وليس عبد الناصر. إلا أن حدوث الانفصال قضى على فرص الوساطة الجزائرية.

على صعيد آخر كان تأثير قرارات المؤتمرين الثالث والرابع المتناقضة، مختلفاً في الاقطار العربية عنه في سورية. ففي هذه الاخيرة كانت القرارات تُغذي نزعة الانفصال والانكفاء عن الوحدة، وتعزز تفتت الحزبيين وتشرذمهم، وتضاعف من ادانتهم عبد الناصر والقادة الثلاثة الحوراني وعفلق والبيطار. اما في الاقطار الاخرى فعبأت الحزب وقواعده ضد عبد الناصر، وهيأته لمعركة قادمة، مساهمة في البحث عن النموذج البعثي للوحدة.

بيد ان ذلك كلّه لم يغيّر في طريقة قيادة «الاستاذ» لحزبه ورغبته في تحطيم خصومه. فرأيه رأي الحزب ونهجه نهج الحزب، وإلاّ لايكون الحزب حزبه. فعند الاختلاف يبتعد الاستاذ او يعتكف في داره او يهاجر الى بيروت او الارجنتين.

ومن المفارقات اللافتة ان ميشيل عفلق كان لايهمه في التخلص من حلفاء عبد الناصر داخل الحزب وقياداته أن يستخدم آخرين موصوفين بأنهم حلفاء أو أتباع لعبد الناصر أو غيره. ففي الوقت الذي اخرج الريماوي والركابي، استعان بطالب شبيب وحسين الحلاق وجبران مجدلاني ونقولا الفرزلي.

هكذا كان من الصعب الفصل بين رغبة الأستاذ ومسار الحزب.

ففي المؤتمر الثالث وبعد اعتكاف طويل فصل الريماوي وتيّاره، وفي الرابع تخلّص من الركابي ليقتله لاحقاً بعد ان سجنه صدام حسين في اوائل السبعينات. وفي الخامس اطاح اكرم الحوراني

وفيصل حبيب الخيزران و عبد الوهاب شميطلي وغسان شراره وعبد الرحمن منيف. ولئن هزم في السادس، ففي السابع انتقم من علي صالح السعدي وحمود الشوفي وياسين الحافظ ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد، وكنت في عداد هؤلاء. أما في الثامن ففشلت محاولته ضرب «اللجنة العسكرية» في سورية حيث تسلّم منيف الرزّاز الامانة العامة.

■ شؤون تنظيمية

بعد مغادرة فؤاد الركابي واعضاء القيادة القطرية العراق على أثر محاولة الاغتيال الفاشلة، كلّف محسن الشيخ راضي وبهجت شاكر اعادة تنظيم الحزب في العراق. وبدأت هذه المجموعة اتصالاتها لتشكيل قيادة قطرية فأضافت الى عضويتها حميد خلخال وصفاء محمد علي ودحّام الآلوسي، ثم عاد الى العراق حازم جواد بصفته أمين سر للحزب في العراق.

وفي شباط (فبراير) ١٩٦٠ وفي الليلة التي سبقت دخول حازم الى العراق برفقة احد المهربين الذين كنا نتعاون معهم، أمضينا السهرة معاً في البوكمال على الحدود السورية العراقية وكان البرد شديدا في البيت الذي نستعمله لخزن الاسلحة وشحنها الى العراق.

هناك استمعنا الى اذاعة بغداد وهي تبث الاحكام التي اصدرتها محكمة المهداوي بحق المتهمين في محاولة اغتيال قاسم. واذكر اننا تداولنا في شتى الاحاديث وكنا حريصين على عدم معرفة اجهزة السلطة في البوكمال، حتى الحزبيين منهم، بهوية حازم جواد.

وحازم تميز بخبرات تنظيمية وقدرات قيادية عالية اتيح لي أن

أعاينها بحكم معرفتي به منذ ١٩٥٨. فقد التقيته في معتقل السراي ثم توثقت صلتنا. وللمعتقل فضل في كشف الجوانب الانسانية في الشخصية، خصوصا في عهود الارهاب والعمل السرّي. ومما أذكره عن تلك الفترة انني كنت كثير النوم، كثير الاكل، وكان هو كثير القراءة، كثير الاهتمام بالنظافة والترتيب.

في العراق بدأت القيادة تعالج مشاكل حزبية وسياسية عدة. فعلى الصعيد الحزبي كان نفوذ الركابي وسمعته الطيبة سبباً في التساؤل عن مشروعية فصله من الحزب. وهكذا كان على القيادة ان تبذل جهودا غير اعتيادية في تبرير فصله واقناع القواعد الحزبية به، من دون ان يؤدي ذلك الى المساس بعلاقة الحزب بالجمهورية العربية المتحدة وقيادتها. صحيح ان الحزبيين لم يتبعوه لكنهم ظلوا يتساءلون.

كذلك بدأت مرحلة غلوّ في اكبار دور القيادة القومية، بعد ان شهدت المرحلة الاخيرة من عهد الركابي على رأس الحزب في العراق تضاؤل دورها. وفي تقديري اصيبت القيادة القطرية الجديدة بردة فعل على الركابي وطريقته فراحت تبالغ في التعويل على القيادة القومية. وكان للغلوّ هذا أن افقد الحزب مبادرات عدّة وطبع علاقته بالقاهرة ودمشق وبالقوى الناصرية في العراق، والعسكري منها خاصة، بطابع الشك والريبة معطلاً تطوره الفكري خارج اسوار نظرية عفلق.

وهكذا بدأت وجهات النظر التفصيلية للقيادة القومية وميشيل عفلق تتسلل الى الحزب وقواعده، دائرة حول الخلاف مع عبد الناصر وكتلة اكرم الحوراني واستقالة وزراء البعث وتسريح الضباط البعثيين السوريين ونقلهم او فرض الاقامة الجبرية عليهم في مصر.

وللمرة الاولى بدأ الحزب في العراق يتحدث عن الوحدة بالمفهوم

والتصوّر البعثيين، واهمية الديمقراطية والمشاركة الشعبية المنظمة، والمباحث والديكتاتورية والتسلط بالمعاني التي أعطيت لهذه الكلمات في سورية. كذلك بدأ ما يسمى بالنموذج البعثي للوحدة يتبلور في مواجهة نموذج الوحدة مع عبد الناصر.

على الصعيد السياسي شرعت القيادة الجديدة تعقد مؤتمرات وندوات لجميع الاعضاء لتقييم الوضع ونقد سياسة الحزب منذ ١٤ تموز ١٩٥٨، كما اعدّت دراسات داخلية حول ذلك. وهنا ايضا حصلت مبالغات في التعويل على الشكليات الديمقراطية وحصل افراط في عقد الندوات واللقاءات بحجّة ان فؤاد الركابي كان يعتمد طرقا اخرى تتصف بالفردية. ورغم ان الندوات واللقاءات عززت قوة الحزب ومنحته قدراً أكبر من التماسك، الاّ ان معظمها اقتصر على الجوانب التنظيمية والاوجه الفنية، ولم تبلور مواقف واضحة من المسألة الديمقراطية.

وقد طرأت في تلك الفترة تغيّرات على صورة الحزب وتركيبه. فبعد المؤتمر القومي الرابع والمؤتمرات القطرية التي عقدت، صدر بيان يدين الاغتيال السياسي ويعلن موقفا مبدئيا للبعث مؤداه الاعتماد على العمل الجماهيري. والمفارقة اللافتة ان العطف الشعبي على الحزب نجم عن محاولة الاغتيال تحديدا وعن المحاكمات العلنية التي اجريت للمشاركين والمواقف الشجاعة التي ابدوها. ولهذا السبب لم تصدر القيادة القومية والقيادات القطرية بيانات الادانة الاّ بعد انقضاء مدة غير قصيرة على صدور الاحكام القضائية.

في هذا السياق حصل توسع في التنظيمين العمالي والنسوي، اتيح لي ان اراقبه عن كثب حيث كنت مسؤول التنظيم النسوي وعضوا في مكتب العمال. فبالنسبة للأول اقبلت على البعث طالبات الكليات ونسوة من الطبقة الوسطى في الاوساط المحافظة،

ولم يكن تأثير الدين بعيدا عن دفع الكثيرات نحو البعث رداً على سلوك الشيوعيين وما يطرحونه.

أما في الثاني، وكانت النقابات قد انشئت بعد ١٤ تموز، فبذل الحزب جهودا استثنائية في مواجهة الدعم الذي قدمته السلطة للشيوعيين، حتى اذا اختلّ التحالف بينهما في وقت لاحق امكن اطلاق منافسة معهم عادلة نسبيا.

إلى جانب ذلك اتسعت تنظيمات الحزب في اوساط الطلبة اتساعاً كبيراً، واستطاع تنظيمنا الطلابي ان ينافس بنجاح التنظيم الشيوعي. وامام رفض الشيوعيين توحيد العمل الطلابي لجأ الحزب الى تشكيل "الاتحاد الوطني لطلبة العراق" ليضم الطلبة البعثيين والقوميين، وليقود لاحقاً نضالات طالبية وسياسية مهمة.

■ بين الشعب والجيش

أهم من ذلك ما ظهر على النطاق الشعبي العام وانعكس على المؤسسة العسكرية. فقد حصد الحزب تعاطفاً سنياً وشيعياً كبيراً، إذ مع تراجع سياسة التمييز الطائفي في عهد قاسم، وتدخله الشخصي وتوجيهاته حول لاطائفية القبول في الجيش، بقيت ابواب الكلية العسكرية موصدة في وجه الشباب الشيعي.

هكذا التفّت حول البعث مجموعات واسعة ومن مختلف الطبقات بدافع العداء للشيوعيين، الأمر الذي برز على نحو حادّ في اوساط المثقفين والعسكريين السنّة. فبعد جيل الضباط الاوائل في البعث كصالح مهدي عمّاش وحردان التكريتي ومحمد علي سعيد وعلاء الجنابي وحامد جواد وعبد الستار رشيد، انتسب الى الحزب او صادقه احمد حسن البكر وطاهر يحيى التكريتي وذياب العلكاوي وعبد الستار عبد اللطيف وخالد مكي الهاشمي. وبين المثقفين

انخرط في صفوفه احمد عبد الستار الجواري ومحمود الحمصي واميرة نور الدين وغيرهم.

بات حازم جواد الوجه الاول في الحزب وأمين سر قيادته القطرية في العراق، وفي اوائل ١٩٦٠ عاد علي صالح السعدي من دمشق فأضحت القيادة تضمّ اليهما محسن الشيخ راضي وحميد خلخال وتحسين معلّة ومحّام الآلوسي. وما لبث السعدي ان تولى امانة سرّ القطر بالوكالة اثر تعرض حازم للاعتقال، فيما بدأت القيادة تناقش مسألة توسيع تنظيماتها العسكرية والاعداد لـ «ثورة» تسقط نظام قاسم، وسمّي السعدي مسؤولا عن «المكتب العسكري» الذي كان حازم قد نظّم الاتصال بمعظم اعضائه واطره.

مع هذا لم تكن القيادة متفقة حول مسألة اسقاط السلطة وتسلّم الحكم، فكان رأي محسن الشيخ راضي وحميد خلخال ان الحزب ضعيف ومحدود الانتشار، تتركز قواه بين الطلبة وفي مراكز المدن كما انه قليل الخبرة في شؤون الدولة، وكانا يشككان بولاء ضباط الجيش الذي يعتقدان انه ربما كان ولاء موقتا وغير مضمون. اما السعدي وتحسين معلّه فظهرا متحمسين للتغيير، وراحا يطرحان مسألة التحالف مع القوى السياسية والعسكرية الاخرى ومع الجمهورية العربية المتحدة كعناصر تخفف من تحفظ المتحفظين.

وعند اطلاق سراح حازم جواد، غلّب كفّة الداعين الى التغيير، فانعقد مجلس قطري لمناقشة هذه المسألة في دار الدكتور فايق البزاز دام يوما كاملا وظهرت خلاله آراء معارضة للتغيير تستند الى الاسباب المذكورة قبلا. لكن المجلس قرّر باكثرية ساحقة، كنت في عدادها، ضرورة اجراء التغيير مخوّلا القيادة القطرية العمل لتنفيذ القرار سياسيا وعسكريا.

كنت حينذاك عضوا منتخبا في قيادة فرع بغداد، كما كنت على

اتصال يومي بقيادة القطر بحكم موقعي الحزبي وظروف النضال الصعبة وعيشي في احد الأوكار حيث كانت تجتمع القيادة احيانا كما نحتفظ باجهزة الحزب الطباعية.

وعن طريق هذه اللقاءات بدأت ألمس التنافس الخَفيّ بين علي صالح السعدي وحازم جواد. فإذا كان حازم يتميز بقدرات تنظيمية وحرص على سلامة الحزب وقيمه مما شدّ اليه معظم قيادات الصفّ الثاني، فعلي كان ذا شخصية اقرب الى شخصية الزعيم الشعبي مع بعض الثقافة البعثية والسياسية. وبرغم انه كان محبوبا في الحزب، وكان لاسمه صدى داخل منظماته، بدأ يشعر، مع تطور عمل الحزب وتعقّد مسؤولياته، بتفوق شخصية حازم وقدراته. وبضغط من بعض اعضاء القيادة القطرية اضيف الى عليّ في قيادة المكتب العسكري كل من حازم وطالب حسين شبيب الذي عاد بدوره في تلك الفترة الى العراق، وكانت تلك الاضافة من قبيل التحفظ عن انفراد علي بشؤون التنظيم العسكري، تبعاً لما عرف به من تسرّع ومزاجية.

وأثناء اعتقال حازم عهد بأمانة السرّ إلى عليّ، وكانت حياتنا المشتركة في الوكر الحزبيّ، علي ومحسن وأنا، تعطينا فرصة نفاذ واحدنا إلى أعماق الآخر. فالوكر السريّ كالسجن أو كالمخدع الزوجيّ، ربما، يصعب على المرء وهو فيه أن يحافظ على سواء النفس وسرائرها.

كنا، محسن وأنا، نحترم عليّ ونتهيّب نقده ونرى إليه من خلال صورة مثاليّة رسمناها في أذهاننا للقائد الحزبيّ الموهوب والكامل والمعصوم. ومع الزمن بدأت قرويّة علي تخيّم على أجواء الوكر والاجتماعات الحزبيّة والجلسات والسهرات التي تليها. كان يمثل القرية وقيمها وبذخ أبناء القرية وشجاعتهم وتمردهم على النظام، فيما كان يتشبّه ببورجوازيي المدن عاملاً على مخالطتهم ومحتفظاً

في قرارته برفض وإدانة لقيم المدينة وحداثتها.

كان علي حاد الطبع، متطرفاً في أحكامه، الوديّ منها والخصاميّ على السواء، سريع الحكم مزاجياً. وبرغم بساطته وتواضعه وميله الشعبّي كان يصعب انتقاده أو محاسبته. ولئن غلّفت نزعاتي البورجوازية الصغيرة بثقافة ماركسية متواضعة وانضباط حزبي عال وبعض تشذيب للسلوك، فإن ثقافة علي التقدمية شوهتها قرويته الجامحة.

فلنشأتي في بغداد، والأعظمية بالخصوص، أُترعت بقيم المدينة وتقاليد طبقتها المتوسطة. وبرغم تديّن والديّ كان معتقدي الديني ذابلاً متراجعاً لا لمصلحة عقلانية متنوّرة بل أمام طغيان المعتقدية القومية على نفسي. وبطبيعة الحال لم يصاحب ذلك إيمان بالديمقراطية أو حرص على مؤسساتها. وما كنا نقوله ونكتبه عن الحريات لم يعدُ كونه لغواً ثقافياً وحزبياً أو استخداماً لمصطلحات درجت الأحزاب على مخاطبة الناس بها.

على أنني لم أكن أخفي انتقاداتي لآراء علي وسلوكه لشعوري أن مسؤوليتي الحزبيّة تلزمني التنبيه والنقد. لكنني قبل إقدامي على ذلك كنت أسأل محسن النصيحة والرأي. فمحسن، الآتي من النجف، كان مزوداً قيماً وعادات نجفية لاتنضب. ولفرط رقته وطيبته تأقلم معنا وتعايش من غير أن يتنازل عن نجفيته بقيمها وعاداتها. فلطالما شاركنا لذيذ العيش وسهر قريباً من خمرتنا من دون أن يمسسها.

لقد انحدر محسن عن عائلة عربيّة وانطبعت شخصيّته ببساطة محبّبة وتواضع جمّ إلى جانب ذكائه النفّاذ. ولاحترام الناس له ومحبتهم إياّه كان دوره واحداً من أسباب اتساع التنظيم في النجف. فهو لم يكن، مثلي، يحمل استعلاء باهتاً، خفياً وأحياناً ظاهراً، على أبناء الفئات الشعبية والفقراء. ولئن توثّقت علاقتي

بمحسن وتوسّعت مساحة رؤيتنا المشتركة وقناعاتنا حول الكثير من الأمور الحزبيّة، فإن صلتي بعليّ بدأت تجفّ، وراح ذلك الإعجاب القديم، الذي يعود إلى العام ١٩٥٤، يذوي ويتضاءل، حتى أنني قدمت استقالتي من قيادة فرع بغداد إلى حازم جواد باعتباره أميناً للسر، فور مغادرته المعتقل، شارحاً له الأسباب، محذراً من مخاطر استمرار نهج عليّ وسلوكه.

حتى تلك اللحظة لم تكن المسائل الايديولوجية والخلافات الفكرية موضوعاً مطروحاً على البعثيين. فالجميع وحّدهم هاجس الصراع مع القوى الاخرى والدفاع عن النفس حيال تهديد لا يقلّ عن الموت.

مع ذلك ففي فترة لاحقة ترقى الى اوائل ١٩٦٢، واجه الحزب حركة انشقاق كادت تعصف بوحدته ودوره. فقد شهدت الخمسينات والستينات موجة ترجمة واسعة في العراق، وكانت مكتبات بغداد عامرة بكتب الفلسفة والادب والفكر السياسي وعلم الاجتماع، ووصلت رياح الستينات الشبابية الى بغداد ومعها ترجمات لسارتر ودي بوفوار، وراحت تنتشر اسماء مطاع صفدي ونزار قبّاني ونجيب محفوظ ومحمود أمين العالم وغيرهم فتتلقفها حلقات الشبان واندية الكليات ومقاهي بغداد. جاء هذا كله معطوفا على الطبعات الانيقة والقشيبة من الكتب الماركسية واللينينية التي بدأ التداول بها في العراق في الاربعينات لتعود بعد عقدين باغلفة عصرية جديدة.

وكانت لهذه الرياح تأثيرات عاصفة على الحزب مما دفع القيادة الى تنشيط المكتب الثقافي وعقد ندوات فكرية واعادة طبع كراسات قديمة لعفلق وصلاح البيطار. إلاّ ان ذلك لم يمنع مجموعة من شباب الحزب من تحدي القيادة واتهامها باليمينية والبورجوازية، وانتقاد السياسة والسلوك اللذين تشوبهما الشوائب في نظر

البعض. وكما وجهت ملاحظات على التصرفات الشخصية لعلي صالح السعدي، وعلى ما اعتبر شبهات تطال انتهازية طالب حسين شبيب، وجد من يتحفظ عن الصعود السريع الذي حققته أنا في الهرم الحزبي. كذلك انفجرت جملة من التساؤلات حول موقف الحزب من الوحدة وعبد الناصر، ومن الدين والثورة، ومن الاشتراكية والحرية والفرد، ومن الأنا والآخرين.

بيد ان المآخذ لم تفتح الباب لنقاش فكري كان يمكنه ان يكون خصباً، ويساهم، ولو جزئياً، في تحديث المعتقد القومي العربي، ويحرره من القدرية والرومانسية والفطرية معيداً إياه إلى السياق التاريخي والواقعي. في المقابل أطلّت المشاحنات والنزاعات التنظيمية الصغرى، خصوصا ان اصحاب المآخذ بالغوا في تقدير قوتهم. فبرغم ان حبيب الدوري وهناء الشيباني ويونس المصلح وشكري الحديثي كانوا اعضاء في قيادة فرع بغداد، فيما كان قيس السامرائي ومحمد صبري الحديثي ونزار الناصري اعضاء قيادات فرقية وطلابية وعبد الإله البياتي عضوا في مكتب العمال، إلاّ ان شعورهم بقوة موقفهم دفعهم الى التسرّع والمقامرة في الخروج على القيادة. وربما كان من اسباب هذه المبالغة ان المجموعة المذكورة وجدت بعض التعاطف الحذر عند عبد الستارالدوري عضو القيادة القطرية، ومن ثمّ عند آخرين يحتلون مواقع حزبية متفاوتة.

وبدورها واجهت القيادة القطرية هذه الحركة بهدوء مُصطنع اخفى وراءه تشنجاً واحكاماً مُسبقة، فحاورت افرادها مباشرة ثم اعطتهم حرية التعبير في مؤتمرات وندوات حزبية، كما اشركت القواعد في الردّ عليهم. ولم تستطع تلك المجموعة، على اخلاصها ونضاليتها، ان تخترق الحواجز التنظيمية المقدسة عند الاعضاء مما اتاح للقيادة اخراج غالبية اعضائها من الحزب.

ولا أزال اذكر كيف كنت يومذاك اتمسك بنظرية «وحدة الحزب اولاً» في النقاش مع تلك المجموعة، وهي النظرية التي واجهني بها بعثيون آخرون في ١٩٦٤ عند انشقاقي عن البعث مع مجموعة شاركتها قناعاتها. فالذي يبدو ان «وحدة الحزب» ليست حكراً على اللغة البعثية، فهي دائما السلاح الجاهز عند الاحزاب لقمع محاولات التجديد.

الفصل الرابع

حصاد الثورة المرّ

بين ١٤ تموز وحركة عبد الوهاب الشوّاف اعتقلت مرتين من دون تهمة، وأطلقت في المرتين من دون كفالة. ذلك أن الأمور أصبحت أكثر تعسفاً من جهة وأقل انضباطاً من جهة أخرى.

ولابأس في العودة إلى مناسبة إحدى هاتين المرتين. فقد دعاني جاري في الاعظمية إلى مشاهدة فيلم في سينما الخيّام، وقبل أن يبدأ الفيلم عُرض شريط إخباريّ مصوّر ظهرت فيه، بالخطأ على الأرجح، لقطة لعبد الناصر مع تيتو في يوغسلافيا. ولمّا ضجّت القاعة بالتصفيق أضيئت الأنوار وطلب إلى الجميع مغادرتها. هناك وجدنا عناصر "المقاومة الشعبية" و "الشبيبة الديمقراطية" تعتدي على الناس بالضرب ثم تشحنهم في السيارات العسكرية إلى المعتقلات. هكذا كلّفتني دعوة جاري ثمانية عشر يوماً في المعتقل حيث كان السجّانون يسموننا "جماعة سينما الخيّام".

واقع الحال اننا عندما كنا نعتقل في العهد الملكيّ لم تكن للشرطة أو لأجهزة الأمن أيّة صلاحيّات في الدخول الى البيوت، أو اعتقالنا، إلا بأمر من قاضي التحقيق. كذلك كان يحقّ لنا استدعاء محامٍ يدافع عنا. لكن استقلال القضاء وسائر مظاهر القانون بدأت تتبخّر مع ١٤ تموز، خصوصاً منذ الثلث الأخير من العام

١٩٥٨ وماتلاه ، إذ أصبح الاعتقال الكيفيّ مألوفا، ومداهمة البيوت من قبل "المقاومة الشعبية" أو أجهزة الانضباط العسكري عملاً وطنياً مباركاً.

واهملت المحاكم المدنية، واستعيض عنها بالمحاكم العسكرية، فيما ضربت محكمة الشعب التي رأس هيئتها العقيد فاضل عباس المهداوي، ابن خالة قاسم، اخلد الامثال في امتهان القضاء والعدالة وحقوق المتهمين. ومن مشاهدها ان المحامين الذين كانت تنتدبهم للدفاع عن بعض المتهمين، كانوا يعلنون في جلساتها خيانة موكليهم للثورة وللزعيم ويطالبون بإدانتهم، وكانت جلساتها عامرة بالشعراء واتباع الحزب الشيوعي الذين كانوا يشاركون هيئة المحكمة، بأهازيجهم واشعارهم وهتافاتهم بالموت، محاكمة المتهم واصدار الحكم عليه.

وتفشّى التعذيب داخل المعتقلات، واستحدثت معتقلات جديدة في معسكرات الجيش، كمعتقل الهندسة العسكرية في معسكر الرشيد ومعتقل ابو غريب في معسكر الدبابات هناك ومعتقل كتيبة الدبابات الثانية في معسكر الرشيد، حيث خضع المعتقلون الى ابشع انواع التعذيب والاذلال النفسي والجسدي، وكان يُشارك هيئات التحقيق الخاصة في تعذيبها للمعتقلين قادة رسميون من امثال وصفي طاهر وعبد الكريم الجدة، وشيوعيون كعزيز الحاج وعطشان ضيئول الازيرجاوي وهادي هاشم الاعظمي وجورج تللو وكوادر حزبية متقدمة اخرى.

ومن الممكن القول اليوم، ان هذا العنف والتعذيب المنظم، كان إيذاناً بتشكيل اول مدرسة للتعذيب في العراق الحديث. ولعلّها استوحت مناهجها وفنونها، ليس من ارث المجتمع العراقي فحسب، بل ايضاً من ايديولوجيا الاستبداد والقهر، وثقافات الحرب الباردة الستالينية. وبعد شباط ١٩٦٣ تطورت هذه المدرسة وتوسّعت

اقسامها، حتى دخلت افانينها كل بيت من بيوت العراق.

كما منع المعتقلون من الاتصال بالمحامين. ومنذ حركة الشوّاف لم يعد في وسع الأهل زيارة أي معتقل أو إيصال الطعام له. وفي صفوف القوات المسلحّة ووحدات الجيش راحت تتم عمليات الاعتقال الكيفيّ أيضاً، وشاع الاتهام بالخيانة والتآمر وانتشر التعذيب بشكل مروّع في بعض الوحدات، كذلك تعاظمت قوائم الإحالة على التقاعد والتسريح أو النقل إلى وحدات نائية حتى بات الأمر يومياً ومألوفاً. وإذا ماجمعنا الضباط الذين صفوا أو سجنوا أو أبعدوا منذ حركة الشوّاف، وأضفنا إليهم ضباط العهد القديم ذوي الكفاءات العسكرية، أدركنا حجم الضعف الهائل الذي أنزلته الثورة بالجيش.

هذا وانتشرت للمرّة الأولى في العراق أجهزة الإنصات والتسجيل، من ساعات يدويّة إلى أجهزة تسجيل صغيرة، فيما تزايد بشكل مخيف عدد المخبرين المأجورين أو المتطوعّين، فصار عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي كعزيز الشيخ، يرسل شهادته المكتوبة إلى محكمة المهداوي لإدانة شمس الدين كاظم أحد أعضاء قيادة قطر العراق الذي أنكر عضويته في القيادة القطريّة. وبرغم أن الحزب الشيوعي، كما اشيع، عاتبه على هذا الموقف إلا أن الحادثة كشفت عمق التشوّه الذي أصاب الشخصيّة السياسية العراقية آنذاك.

وروى لي عامر عبد الله لاحقاً، ان قيادة الحزب الشيوعي استكثرت موقف عزيز الشيخ، الذي جاء مُتسقاً مع المزاج العام للشيوعيين، فطلبت الى رئيس المحكمة المهداوي، عدم استدعائه الى الشهادة والاكتفاء بشهادته المكتوبة.

وبعد أن كان العهد الملكيّ يتردد ألف مرّة قبل أن يعتقل فتاة أو أمرأة لأسباب سياسيّة، عمّت بعد الثورة ظاهرة اعتقال الفتيات والسيّدات لأضعف الاسباب والذرائع.

■ الملل والنحل

لم يكن عبد الكريم قاسم برغم عيوبه الكثيرة شخصاً طائفياً، بل بدا أقرب الى الوطني العراقي الذي يريد صهر المجتمع بالقوة والوسائل الدكتاتورية في كلّ واحد. فهو حتى مصرعه لم يعرف بسلوك أو موقف طائفي، وربما ساهم في ذلك ان أمه كانت شيعية وقد ترعرع في أجواء غير طائفية وتأثر بالحزب الوطني الديمقراطي وافكاره.

وكان قاسم يزور الكنائس دائما وعلاقته بقيت ممتازة برجال الدين المسيحيين كما بالتركمان وسائر الاقليات. وبرغم ذلك لم ينجح الحكم الجمهوري في تلبية مطالب الاكراد أو الحدّ المعقول منها، كما عجز عن انصاف الشيعة بالامكانات المحدودة المتوافرة وفي الوقت القصير المتاح الذي عجّ بالصراعات والفوضى.

ولئن تخوّف المؤمنون، سنة وشيعة ومسيحيين، مما تراءى لهم سيطرة شيوعية على الحكم، فان حلف الجانب الكردي مع الشيوعيين لم يستطع الحدّ من اصطدام المسلحين الاكراد بالسلطة المركزية في بغداد. فالشيوعيون والاكراد المسلّحون سيطروا على المنطقة الشمالية سيطرة مطلقة بعد قمع حركة الشوّاف، وكان الشمال كله مسلحاً. وقبل ذلك كان قاسم اهدى الملا مصطفى البرزاني، بعيد عودته من موسكو، كمية من السلاح كعربون صداقة كما خصّص له مرتباً شهرياً.

بيد أن قاسم، وتحت ضغط الجيش العراقي الموجود في الشمال وفشل الاكراد في الحصول على حقوقهم، اضطرّ ان يفرض سلطة الدولة ويوقف التحرك الكردي المسلّح. وهكذا حصل الصدام في ايلول ١٩٦١ بعد ان كان البرزاني خلال السنوات الثلاث الفائتة قد أخضع جميع القبائل الكردية التي رفضت الاذعان لقيادته عامداً الى كسب رموز قبائل الجاف والهركيّة والزيبار.

لم يكن مصادفاً ان يبدأ النزاع المذكور قبل أشهر على انفجار الخلاف بين قاسم والشيوعيين. فالأول دفع نزعة الاستئثار بالحكم الى حدودها القصوى التي لا تقبل الشراكة، فيما الاخيرون الذين انحازوا اليه في البداية، خوفاً من دور ايراني أو أميركي ما وراء الاكراد، عادوا بعد تعرضهم للضرب الى رفع شعار «السلم في كردستان». وكان من اللافت ان يختار قاسم كنيسة مار يوسف في بغداد، لكي يعلن موقفه الحاسم من الشيوعيين حلفاء الأمس. ذلك ان العائلات المسيحية التي تخوفت من دور الشيوعيين في السلطة تعرضت، مثلها مثل الأسر السنّية والتركمانية، لمذابح شهيرة في الموصل وكركوك بعد فشل حركة الشوّاف.

كذلك أفتى المجتهد الشيعي السيد محسن الحكيم في شباط ١٩٦٠ بتحريم الشيوعية واعتبرها كفراً وإلحاداً، محرماً الانتساب للحزب الشيوعي. وكان من خلفيات ذلك ان النفوذ الشيوعي القوي في الريف الجنوبي بات بعد تمتعه بدعم السلطة، يهدد نفوذ الحوزة العلمية في النجف ويفقدها تأثيرها التقليدي. وقد وصل الأمر الى حد الاعتداء على السيد محسن الحكيم نفسه.

وهذه مسألة لا تعوزها الحساسية الضاربة في تاريخ العراق الحديث. فاذا كان للمرجعية تأثير سحري طاغ على الجنوب وعشائره العربية في اوائل القرن، إلا ان نجاح القوات البريطانية في سحق ثورة العشرين، وتمكن الحكم الوطني من استمالة العديد من رؤساء العشائر ورجال الدين، اضطر المرجعية الى مهادنة السلطة، كاظمةً مشاعرها وغيظها.

وبعد ثورة ١٤ تموز شهدت المحافظات الجنوبية صراعاً حاداً بين الحزب الشيوعي والمرجعية الدينية حسمته قيادة الثورة في ١٩٦٠ لمصلحة الثانية، إلاّ انه في غضون ذلك توثّقت العلاقة بين المرجعيّة وبين الجمهورية العربية المتحدة التي كان محمد كبول، الملحق في

سفارتها في بغداد، يوالي ايصال الرسائل بين عبد الناصر والسيد الحكيم. وكان من آثار التقارب الذي صحبه تودد القاهرة لرجال الدين الشيعة المعارضين في إيران، ان الازهر اعتبر المذهب الجعفري مذهباً اسلامياً خامساً واعتمد دراسته وتدريسه.

وفي صورة اجمالية يمكن القول ان بعض فقراء الشيعة حصلوا على مكاسب في العمل والتعليم ودوائر الدولة وتوزيع الاراضي، كما حققوا بعض الصعود مع محاولة بناء وحدة وطنية، غير أن مناعة الموروث الثقافي حدّت من فعالية هذه المكاسب وجعلتها نسبية جداً، ولم تتغيّر ثوابت السلطة ولا المعادلة الطائفية والعنصرية في الحكم.

والثابت ان نقطة الضعف الأساسية والدائمة لنظام قاسم تمثّلت في السنّة العرب ممن انحازوا الى الموقف القومي والناصري. فالموصل والاعظمية والرمادي وسامراء وتكريت وعانه والفلّوجة ومناطق عربية اخرى ظلت قلاعاً مناهضة للنظام وللشيوعيين ممن وصفوا بالشعوبية والتحالف مع الاكراد ضد العرب والعروبة. والراهن ان البعث والحركة القومية لم يبلغا في الريف ومدن الجنوب القوة التي بلغاها في الوسط، فيما اثارت السلطة والشيوعيون في مواجهتهم كل من هو معاد للوحدة وعبد الناصر. هكذا صوّرت الوحدة مؤامرة لنهب ثروة العراق النفطية والغاء للتفوق العددي الشيعي فيه، فضلا عن تذويب القومية الكردية.

لكن هذا لا يعني ان الجميع تأثروا بهده الاقوال والافكار، خصوصاً ان تقارب الموقفين السوفياتي والبريطاني الداعمين لقاسم والمناهضين لعبد الناصر اثّر على سمعة الحركة الشيوعية العربية وأساء اليها، ولم يكن قليل الدلالة ان يتحدث لاحقاً قادة شيوعيون عن دورٍ لشركات النفط والسفارة البريطانية في احداث الموصل وكركوك.

اما التركمان، فقد شكلت كركوك مدينة النفط، مركز سكنهم الاساسي، الى جانب اكثريتين عربية وكردية فيها. وكانت المدينة التي اصبحت لاحقاً ساحةً لصراعٍ من لونٍ آخر، احدى محطات القوافل التركية المتجهة الى ولايتي بغداد والبصرة، وبسبب هجمات القبائل والغزو والنهب، اسكنت الدولة العثمانية عدداً من قبائلها ورعاياها على طول طريق القوافل، وسلحتهم واقطعتهم أراضي زراعية. ومع الزمن، تحولت كركوك مركزاً لتجمعٍ بشري، مدني وعسكري، اضحى لاحقاً معيناً يرفدُ ولاة بغداد والموصل والبصرة بالضباط والاداريين.

خضعت الاقلية التركمانية التركية الاصل والكبيرة في كركوك لضغط الاكراد من جهة وضغط حكومة بغداد والعرب من الجهة الثانية. فحكومة بغداد اتخذت من كركوك مقراً لقيادة قواتها العسكرية في الشمال، وحرصت على توطين القبائل العربية وتشجيع استقرارها هناك لضمان الطابع العربي للمدينة، الامر الذي قاومه الاكراد ممن انحدروا نحو كركوك في محاولة لتغليب النسب الكردي للمدينة.

والتركمان سنّة في غالبيتهم، ماعدا بعض القرى والقصبات في محافظتي الموصل وديالى ذات الهوى الشيعي العلوي. والراهن ان التركماني لا يعاني في بغداد أو في مدن الجنوب ما يعانيه في كركوك، إذ حرصت حكومات بغداد على فتح أبواب الكليات العسكرية والوظائف أمامه، فيما أفرز الصراع على هويّة كركوك وضعاً مميزا: فإما ممالأة القوميتين الكبيرتين، الكردية والعربية، للأقلية التركمانية، وإما إخضاعها لضغط صراعهما. ومن هذا القبيل كان دفن العشرات منهم أحياءً، وسحل الكثيرين، بينما المدينة تحتفل بالذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز. فقد أراد الأكراد وحلفاؤهم الشيوعيون في لحظة قوتهم حينذاك إبراز الوجه "الكردي والتقدمي" للمدينة، بحيث شبههم قاسم، في خطابه بكنيسة مار يوسف، بهولاكو.

■ الاصلاح الزراعي والمدينة

شكّلت مسألة الارض واحداً من التحديات الاساسية التي واجهت الثورة والعراق ذا التقاليد الضاربة في الاستبداد الزراعي. فقد خضعت القيادة العسكرية الجديدة لضغط شعبي تزعّمه الشيوعيون من أجل الاسراع في اصدار قانون للاصلاح الزراعي. وطرحت لأجل هذا الغرض صيغتان، واحدة شيوعية واخرى «رسمية» تستلهم الاصلاح الزراعي المطبق في مصر وسورية، حيث حضر الى بغداد وفد خبراء من الجمهورية العربية المتحدة ليساعد القيادة العراقية في خطة الاصلاح الزراعي.

وفي آخر المطاف اعتمدت الصيغة الثانية، كما شكّلت لجنة تنفيذية ضمت بعض الشيوعيين واصدقائهم برئاسة هديب الحاج حمود احد زعماء الحزب الوطني الديمقراطي والمعروف بعطفه على الفلاحين، فقضى الاصلاح الزراعي الوليد بمصادرة اراض زراعية شاسعة وتوزيعها على الفلاحين، ثم تشكيل تعاونيات فلاحية وتوسيع خدمات المصرف زراعي واستحداث وزارة للاصلاح الزراعي.

ولا اعتقد اليوم ان الحزب الشيوعي كان خلواً من المثقفين والاخصّائيين أو غريباً الى هذا الحد عن فهم طبيعة البلد، إلاّ ان طغيان النظرة السياسية الضيّقة وفقدان الموقف الموضوعي المستقل واستخدام المشاكل الداخلية وتوظيفها في صراعات دولية، حالت كلها دون تبنيه سياسات زراعية مفيدة. فقد لجأ تحت مظلة من الضجيج الايدولوجي الصاخب الى استثمار قانون الاصلاح الزراعي لكي يعزّز نفوذه في الريف ويعبيء جيشا من الفلاحين لارهاب خصومه او تصفيتهم، واستعماله في منع الوحدة أو الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة.

الى جانب ذلك كان قاسم وحكومته، بحاجة الى الاسراع في

تشريع القانون، ليس فقط لتحرير الفلاحين من ظلم الاقطاع واستعباده، بل لشدّ مشاعر الفلاحين اليه وكسب ولائهم، خصوصاً بعد الجولات الواسعة التي اجراها عارف، زميله في الثورة، وماتركه من انطباع كونه الرجل الاول فيها. ولعل اعلان قاسم والشيوعيين قانون الاصلاح الزراعي من دار الاذاعة عشية اعفاء عارف وتجريده من مناصبه الرسمية يأتي في هذا السياق الدعاوي.

وبرغم التحفظات والمآخذ تبنّى الحزب الشيوعي رسميا هذا القانون، مسرعا في عمليات الاستيلاء على الاراضي وطرد الملاّكين. وفيما تمت مصادرة ٥.٤ مليون دونم خلال اربع سنوات بلغ مجموع مساحة الاراضي الموزعة ١.٤ مليون دونم.

بل إن الأوامر صدرت من بعض أعضاء اللجنة العليا للإصلاح الزراعي إلى عمّال المضخّات الإروائية، بقطع المياه عن الأراضي المزروعة التي شملها قرار الإستيلاء، الأمر الذي حمل هديب الحاج حمود على الاحتجاج بينما لجأ أصحاب المزارع إلى قاسم نفسه بغرض إنقاذ الحاصل الزراعي.

وبدورها راحت صحافة الحزب الشيوعي المتحمسة لقانون الاصلاح الزراعي تتهم الجهات التي تدعو الى ربط الاستيلاء بالامكانات الفنية للدولة، وربط الحد الادنى والاعلى بنوع الانتاج وصلاحية الارض، بالخيانة والعمالة والتآمر.

كذلك هبط الانتاج بشكل مروّع وزادت نسبةالملوحة في مئات الألوف من الدونمات الخصبة وانغمرت بالطمى جداول اروائية عدة، وتعاظم دور المرابين والممولين من ابناء المدن او بعض المالكين السابقين انفسهم، وكان بينهم من ابقي على ملكيته للمكائن والمضخات الاروائية. وعملاً بالقانون، كان الفلاحون يدفعون اقساطاً نقدية ثمناً للارض، ويدفعون نقداً أو من حاصل

الانتاج تكاليف الحراثة والبذور والمياه والاسمدة مما ارهقهم بالديون وقوّى دور المرابين والدولة والمصرف الزراعي والوسطاء دافعاً الكثيرين الى بيع هذه السلعة الجديدة المكتسبة، أي الارض، والهجرة الى المدن. وبرغم تراجع العلاقات الاقطاعية، وحلول علاقات جديدة نسبياً بين الفلاح وشيخه أو المالك القديم، لم تستطع الدولة ان تحافظ على الملكية الصغيرة في الريف ولا هي أقامت علاقات انتاج جديدة، كما لم تستطع ان تمنع الفلاحين من بيع الاراضي أو تأجيرها للمالك القديم أو تركها والهرب الى المدينة، وهو ما سيدفع الدولة لاحقاً الى دخول الحلبة كمالك كبير وكمستثمر زراعي.

قصارى القول ان تشريع القانون، الذي انتقده البعثيون وانتقدوا الاستخدام الشيوعي له، لم يرافقه اجراء دراسات جدّية وتطبيقية من الجميع. فلم تحسب مسائل المياه والبذور والمكننة والسلف وتفتيت القطع الكبيرة الى صغيرة وادارتها، ولم يعط الجانب الاجتماعي وطابع العلاقات في الريف العراقي اية اهمية، وعوملت المسألة الزراعية في واقع اسلامي وعشائري، كما عاملت ادبيات الفكر الستاليني تلك المسألة في روسيا. ومنذ أواخر ١٩٥٩ بدأت تظهر نتائج السياسات الغوغائية المعمول بها مما حدا الكثيرين من الفلاحين الى ترك ارضهم وعدم زراعتها لاستحالة حصولهم على شروط ذلك.

اما بعض الملاكين الذين تركت لهم اجزاء من اراضيهم فعجزوا ايضاً عن زراعتها لأن «الاقطاعي لا يُعطى بذوراً»، أو لأن الاستيلاء على الارض سبق توزيعها الذي تأخر قرابة عامين فلم يعرف الملاّك اي القطع اخذت منه وأيها تركت له لكي يزرعها.

وبسبب الرغبة الدعاويّة عند قاسم والشيوعيين بات الفلاحون الذين منحوا ارضاً مطالبين بالمجيء اكثر من مرة في السنة ومن

اقاصي الريف، للمشاركة في تظاهرات بغداد المؤيدة للسلطة و «المكاسب». وتحولت «الجمعيات الفلاحية» كوسيط بين الدولة والفلاح وكمحتكر للتسليف والمكائن والبذور والارواء والتسويق، الى سلطة « اقطاعية» جديدة. وبدأ العراق يستورد الرز والحنطة والفواكه والبذور وغيرها بعد أن كان يصدرها الى الخارج.

وبفعل الهجرة امتلأت المدن الكبرى كالبصرة والعمارة والديوانية وبغداد والحلّة بآلاف من الفلاحين، وبنيت مدن جديدة في الضواحي من بيوت الطين والبردى او القصب، ومن الجريد أو سعف النخل، واغرقت المدن باليد العاملة الرخيصة وببطالة ومتسولين كثيرين، وراحت بغداد والبصرة بالذات تعانيان ضغط هذه التجمعات البشرية الهائلة مما الجأ السلطة العسكرية الى حلول مهرجانية وتزيينية اكثر منها فعلية.

لقد انشئت بيوت شعبية تشكلت منها «مدينة الثورة» في بغداد واخرى مماثلة في البصرة، وبدأ قاسم يوزّع الدور مجانا على سكان الصرائف.

وبدورهم مثّل هؤلاء الاخيرون رصيداً هاماً للنظام الجديد، فقد كان جميع سكان الصرائف من الشيعة، إذ المواطنون الاكراد برغم بؤسهم لم يتدفقوا على المدن بوتائر ملحوظة. فمدينة كركوك الواقعة على حدود السكن الكردي مدينة نفط وجيش، الشيء الذي يحدّ من الاقبال عليها طلباً للعمل، فلا صناعات فيها ولا استثمارات حكومية واسعة. اما المدينة الاقرب وهي الموصل فعربية متعصبة بما لا يغري الكتلة الكردية بالتدفق عليها. وأما ملاكو الاراضي الاكراد فظلّوا ارحم بفلاحيهم من زملائهم الشيعة في جنوب العراق، ثم ان الحركتين المتلاحقتين للشيخ محمود الحفيد والملاّ مصطفى البرزاني وتنامي الوعي القومي الكردي عملت كلها على توطيد الرابط بين الفلاح والآغا.

بدورها كانت الكتلة الفلاحية الشيعية المهاجرة مرتعاً لسياسة حزبية مارسها الشيوعيون الذين عبأوا سكان الاكواخ لدعم قاسم. ولم يكن قليل الدلالة انه عند الخلاف اللاحق بين الشيوعيين وقاسم وقف هؤلاء الى جانب الاخير.

ولئن استوعب الجيش بعض المهاجرين، فانهم في مجموعهم زادوا في تصحير المدينة، فتضاعفت القرى داخل المدن كما تضاعفت الاكواخ بين البيوت. وكان اولئك المهاجرون لا يستأذنون الدولة أو اصحاب الملك لاقامتهم فيقيمون مع مواشيهم غير معنيين بنقص الخدمات الصحية ومياه الشرب.

الى ذلك كثرت الخدمة في البيوت بأجور زهيدة جداً، كثرت الجريمة والدعارة والسرقات. وبدأت مظاهر العزاء الحسيني تشاهد في وسط العاصمة والمناطق المركزية منها بعد ان كانت في السابق محصورة في مراكز المدن الدينية كالنجف والكاظمية وكربلاء. بل ان الطقوس الشيعية راحت تنتقل الى مركز بغداد وشوارعها الرئيسية مما دفع السنّة المتدينين الى المبالغة في المناسبات الدينية الاخرى كالمولد النبوي ووفاة النبي.

ومع قانون التعليم الالزامي اختلطت الجموع الوافدة من التلاميذ مع ابناء المدينة مما ابرز تناقضا فاضحاً بين التكوينين وتداخلا بين المفاهيم أبرزه تراجع مشروع المدينة العصرية التي بنيت على مدى عقود خلت، فضلاً عن الآثار النفسية والتوتر الطبقي. كذلك برزت مشكلة قلة المدارس والمدرسين والمعلمين وعجز السلطة عن توفير ما يكفي منها، الامر الذي اضطّر بعض القيّمين الى استخدام المبنى المدرسي ثلاث مرات متعاقبة في اليوم الواحد.

■ تراجع التعليم

كان لـ ١٤ تموز آثار اخرى على التعليم، وهي ما لمسته في كلية الصيدلة حيث كنت انهي الصفّ الجامعي الثالث عند اضطراري للهرب الى سورية. وبرغم توّسع جامعة بغداد واستحداث كليات واقسام وفروع جديدة فضلا عن التعاقد مع اساتذة عرب واجانب، تراجع أداؤها في مقابل تعاظم خضوعها للسلطة والحزب الشيوعي. أضف الى ذلك تقلص البعثات الى أوروبا والولايات المتحدة وتوجهها الى الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية.

فالجو الاكاديمي والبحثي بدأ يتردى وراحت إدارات الكليات تفقد هيبتها أمام الارهاب والتهديد والغوغائية التي سيطرت على الجامعة، كما لم يعد المقياس نابعاً من الكفاءة العلمية للمدرس بل من درجة الولاء للحزب الشيوعي او للزعيم عبد الكريم قاسم.

وكان الصراع بين التيارين القومي واليساري، معطوفاً عليهما الكردي، يترك آثاراً تدميرية على مجمل نواحي المجتمع وحياة المدينة بما فيها الجامعة. وبعد تأسيس فرق «المقاومة الشعبية» من قبل الحزب الشيوعي وبمباركة اجهزة الدولة، دخلت الروح العسكرية الى الكليات والمعاهد وتشوّه الواقع النفسي والثقافي لجمهور الطلبة وصار لباس «المقاومة الشعبية» يظهر بكثافة في الجامعة وفي صفوف الطلبة والاساتذة فيما راح يتكرّر توقف الدراسة بسبب التظاهرات واعمال التدريب. وبينما حولت الكليات مراكز لـ "المقاومة الشعبية" تشاهد فيها الاسلحة والرشاشات، تحول الكثير من الطلبة مخبرين لاجهزة الامن والاستخبار عن زملائهم الآخرين، الشيء الذي كان مداناً وممجوجاً في العهد الماضي. واذكر عن تلك الفترة ان صديقين زاراني في الكلية كنت ادخلتهما الى الحزب قبل الثورة والتحقا بالجيش الذي ارسلهما

الى كلية الطيران في المملكة المتحدة. وبعد عودتهما، وكانت الثورة حصلت، تبين ان هدف زيارتهما لي محاولة احدهما التعرف الى فتاة في الكلية بقصد الاقتران بها، وقد حضرا لابسين الزي العسكري إذ هو الاغراء الاهم للفتاة آنذاك.

بعد مغادرتهما بأقل من ساعة القي القبض عليّ وتمّ اقتيادي الى مديرية الامن العامة، وكانت التهمة التآمر على سلامة الجمهورية والاتصال بالقوات المسلحة. وأبقيت في المعتقل اربعة ايام تحت التهديد بالقتل والتعذيب أملاً في الافصاح عن اسمي الضابطين اللذين زاراني وعن وحدتيهما العسكريتين.

وقابلني اثناء اعتقالي العقيد عبد المجيد جليل مرتين محاولاً اقناعي بضرورة الكشف عن الاسماء، فانكرت انكاراً تاماً معرفتي بهما وادعيت انهما جاءا يسألان عن فتاة ظهر انها ليست طالبة في كليتنا، مضيفاً انني لم أر من المناسب ان اسألهما عن اسميهما او وحدتيهما العسكريتين. وتبيّن لي لاحقاً ان هذه الحادثة نجمت عن اخبارية "تطوّع" بها احد الزملاء في الكلية.

كذلك تكررت حالات اعتقال اساتذة داخل الكليات، وأحيانا كان رجال الامن يفدون الى الصف ويأخذون الاستاذ وهو يلقي محاضرته. وفي آخر السنة، أي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٨ اصدرت الحكومة قراراً سُمّي «قرار الزحف» قضى بانجاح جميع طلبة الثانويات والكليات وترفيعهم الى الصف الاعلى لان اعمال التظاهر والتعبئة والتدريب حالت دون الدراسة في ذلك العام.

واختل العرف بين الاستاذ والتلميذ فبات الثاني يتجرأ على الاول انطلاقاً من معايير سياسية وعقائدية. وبرغم ان رئيس الجامعة الدكتور عبد الجبار عبد الله كان من الشخصيات العلمية المرموقة فهذا ما لم يحل دون استباحة الجامعة. وكانت قوائم الفصل والطرد من الهيئات التدريسية تتم باشراف مباشر من اتحاد

الطلبة الشيوعي والاساتذة الشيوعيين. ولكل هذه الاسباب فقدت جامعة بغداد كوادر علمية مهمة، وهي الجامعة الناشئة التي تعاني أمسّ الحاجة اليها.

■ حال المرأة

اشاعت الاشهر الاولى على ١٤ تموز صورة التفاف واتحاد وطنيّ في الشارع العراقي، فانطلقت المرأة وشاركت في معظم النشاطات السياسية والثقافية والصحافية، وبدأت الفتيات يكملن دراستهن وهن منخرطات في سوق العمل، فيما اضحت قيمة العمل مقبولة كبديل للمفهوم السائد عن أن المرأة للبيت.

لقد دخلت المرأة المعامل ودوائر الدولة وشرعت تستقل مالياً، واللافت ان تجمعات المهاجرين من الارياف كانت، تحت ضغط الحاجة المادية، السباقة من هذه الوجهة حتى قيل ان الصريفة، وهي مفرد الصرائف، كلها تعمل. لقد تحققت للمرأة فرص واسعة شملت ايضاً المساواة في الرواتب والبعثات والحريات الشخصية، لكن هذا لم يعكس نفسه على قيم ألف ليلة وليلة وتعامل الرجل مع المرأة كأنثى. فالحركات السياسية والايديولوجية، فضلاً عن الجامعة والكليات، لم تحرر الرجل من عقلية شهريار.

وكان لـ «المقاومة الشعبية» ولطبيعة نشاطاتها في حماية الجمهورية والخفارات وتنظيم المسيرات، كما كان للآفاق الاوسع التي فتحتها الثورة، ان عدّلت الروابط العائلية والسلطة داخل البيت وعمّقت الروابط بين الجنسين. فالنظام الجديد الذي تسلل الى ثنايا العلاقات الاجتماعية منح الاعذار الشرعية لاحراز قدر من الاستقلالية، وهو ما عبّر عن نفسه في صورة خاصة عند المنتسبات الى التنظيمات السياسية والاجتماعية.

والراهن ان الطريقة القسرية والمشوهة في احداث التقدم الاجتماعي غذّت الاوساط المحافظة وعززت مواقعها في رفض اي تقدم او تحديث للمجتمع وبناء قيم عصرية. وما زاد الطين بلّة ان الشيوعيين بالغوا في ربط سياستهم حيال المرأة بمجمل سياساتهم الدعاوية والانتقامية، وهو ما يختصره على افضل وجه الشعارالذي رفعته تظاهراتهم وكان موجّها للبعثيين:

«ماكو مهر

بعد شهر

والقاضي نرميه بالنهر

گواويد بعثية».

على صعيد القيم والعلاقات الجنسية لم يحصل تحوّل علنّي، فيما الحكم لم يمنح اي اطار شرعي للصيغ التي تخالف الأطر الموروثة او تتعداها. مع هذا فالتطورات الموضوعية انتجت انماطا مغايرة خصوصا في اوساط الطبقة الوسطى الاسرع نمواً والطبقة دون الوسطى. لقد تمزق حجاب المرأة وسقطت الخمائر السود التي كانت تعزلها عن الحياة الاجتماعية العامة وخاصة في المدن الكبيرة، واصبح الاختلاط مألوفا وتراجع الزواج المعدّ سلفاً وتضاءلت نسبياً عادة الزواج بالقريبات وتعدد الزوجات مع تضاؤل البداوة والمفاخرة بالاصل والنسب، واصبح رأي الفتاة مسموعاً في فارس احلامها.

الى ذلك قضى عبد الكريم قاسم بتحريم البغاء والغي المبغى العام قرب وزارة الدفاع، كما تمّ نقل البغايا جميعهن الى مدينة بُنيت خصيصاً لهن في شرقي بغداد اطلق عليها اسم «مدينة الرشاد». هناك صير الى اعادة تأهيلهنّ وتعليمهّن مهنا وحرفا كالخياطة والحياكة والطبخ وغيره، إلاّ ان ظاهرة البغاء لم تختف

بل انتشرت بيوت شبه سريّة في جميع مناطق العاصمة. وكانت البيوت الجديدة انظف كثيرا من المبغى القديم يقصدها عدد اقلّ من ذاك الذي كان يقصد البيوت القديمة، كما كانت فتياتها اجمل واقل ابداء لمظاهر الاحتراف، مع ان تسعيرتهن لم تكن تناسب ذوي الدخل المحدود والمنخفض.

وحتى اليوم فحين أعود بالذاكرة إلى ذاك المناخ، لا أجد تفسيراً مقنعاً لتزويق البغايا وجوههن بالفاقع من احمر الشفاه، والصارخ من مساحيق الجمال الاخرى. ذلك انني كنت انا واقراني نرتاد المبغى القديم بين الحين والآخر، ونتجول في ازقته وبيوته ونقضي اوقاتاً ممتعة في التحدث الى البغايا من مختلف الالوان والاعماروالاشكال. كان ذلك من قبيل التشبه بالرجولة ومظاهر النضج، كما كان حالنا مع التدخين والكحول. وبرغم ما كان يخامرني من شعور بالخوف من الامراض، والاشمئزاز من هذا المحيط العابق بروائح الكذب ، والتصنّع وا خرة المخدرات، فانني لم امتنع عن ملامسة ما استلطف من الفتيات.

لم تكن مكافحة البغاء أمراً سهلاً، فهو اتخذ طابعاً رسمياً وشرعياً منذ ايام الدولة العثمانية، وعندما احتل البريطانيون العراق ابقوا عليه فكان في بغداد مبغيان عامان، الكلْجيّة في الرصافة ومحلةالذهب في الكرخ.

وبدورها شرّعت قيادة الثورة قانونا للاحوال الشخصية انصف المرأة وساواها في الارث مع الرجل، مؤكدا حقها الموازي للرجل في الطلاق، وحدد سن الزواج بثمانية عشر عاماً، ومنع تعدد الزوجات إلا في الحالات الاستثنائية، الشيء الذي أثار حفيظة المرجعيات الدينية السنية والشيعية على السواء، باعتباره قانوناً مخالفاً للشرع. وقد الغي هذا القانون بعد انقلاب ١٩٦٣ وكان الغاؤه أحد اسباب الخلاف الاساسية داخل سلطة البعث. فقد

قررت القيادة القطرية وبعد مناقشات مطوّلة الإبقاء على القانون باعتباره منصفاً للمرأة حامياً لها، فضلاً عن انه ترك الحرية للمواطن في الاخذ به أو التزام الشرع الاسلامي، إلاّ ان مجلس الوزراء آنذاك، وبضغط من أحمد حسن البكر وعبد السلام عارف، قرر الغاء القانون متحدياً القيادة القطرية.

ومن القيم الاخرى التي اختلفت بنتيجة الثورة والعهد الجديد ما طرأ على صورة العسكري، ولاسيما الضابط، في المجتمع العراقي. فعلى أثر هزيمة ١٩٤٨ في فلسطين ساد احتقار للعسكريين لم ينج منه اي من المجتمعات العربية التي انخرطت في الحرب. لكن هذه الصورة بدأت تتحسّن في ١٩٥٢ حين لاح ان الجيش هو الملاذ والخلاص وأمل التغيير، ومع يأس الفئات الاجتماعية الوسطى من الاصلاح سلماً تكرّس هذا الانطباع واتسع نطاق القائلين به.

إلاّ انه بعد ١٤ تموز سار اضعاف المؤسسة العسكرية عن طريق التصفية والابعاد للضباط، سيراً موازياً لسطوع نجم العسكري في المجتمع، حتى باتت العائلات التقليدية العريقة لا تتردد في مصاهرة الضباط ذوي المنابت الاجتماعية المتواضعة.

■ كفاءات ومثقفون

ومما تعرّض له العراق بعد الثورة، وبفعلها، ظاهرة الهجرة الواسعة الى الخارج التي ما لبثت ان تعاظمت على أوسع نطاق في السنوات التالية. وبرغم الاستنزاف الذي مثلته الظاهرة المذكورة لطاقة البلد وكفاءاته، فهي آنذاك لم تشكل اياً من همومنا واهتماماتنا. فقد كانت السياسة في معناها الضيق والحزبي ما يسترعي انتباهنا.

طالت الهجرة الاولى التي اعقبت ١٤ تموز مباشرة، رجال العهد الملكي وكوادره الفنية والسياسية والعناصر الادارية العاملة في نطاقه او المحسوبة عليه. ولكن بعد اشهر قليلة انضمّ الى الهجرة معظم الكفاءات في مؤسسات الدولة وجامعتها ممن لم يسد نقصهم استيراد الكفاءات من الخارج. وكان ذلك قد تمّ بعد احالة هؤلاء الى التقاعد او نقلهم الى وظائف اخرى بتهم مفتعلة شتّى كـ «العمالة لحلف بغداد» وغيرها.

والغريب، وهو ليس قليل الدلالات، ان الحكومات المتعاقبة في العراق الجمهوري راحت تستدعي الكفاءات المهاجرة للاستشارة في الكثير من القضايا. واستدعاء الدكتور نديم الباجه جي وزير الاقتصاد في العهد الملكي، لاستشارته في أمور النفط في اواسط السبعينات أمر معروف، والدكتور الباجه جي هو الذي نصح صدام حسين بانشاء خطي أنابيب تركيا وينْبُع على البحر الاحمر "لتحرير" العراق من سيطرة سورية على تصدير النفط العراقي. وقد لاحظت لاحقاً عندما ذهبت الى بلدان عربية اخرى ان الكثيرين من رجال العهود السابقة ظلوا في اوطانهم وان بعضهم تسلّم وظائف ومسؤوليات اخرى من دون ان يحارَبوا في ارزاقهم وحرياتهم ومواطنتهم كما حصل في العراق.

ففيما غادر كثيرون من العراقيين الى بريطانيا والولايات المتحدة ولبنان ودول الخليج من دون التفكير في العودة، خرجت من العراق رساميل ضخمة لم يستطع النظام الجديد ان يطمئنها. وبدوره تضخّم الجهاز الاداري بشكل ورمي، ووجد العراق نفسه للمرة الاولى يعاني البطالة المقنّعة المتفشية التي استنزفت الكثير من موارد الدولة وعطّلت العديد من المرافق الزراعية والصناعية. فكنتَ ترى مديرية السكك الحديد وامانة العاصمة ووزارة البلديات والاصلاح الزراعي تعجّ بآلاف المستخدمين الذين لا ينتجون. وكان تضخيم الجهاز الاداري، في واحد من اهدافه،

أُعطية يستخدمها عبد الكريم قاسم والاحزاب المشاركة في الحكم لكسب الانصار والمحاسيب المؤيدين.

لقد تمّ في الريف، مثلاً، تعيين الآلاف من العمال والسوّاق والحراس والمراقبين في المؤسسات المتفرعة عن الاصلاح الزراعي بما حرم الزراعة اليد العاملة الفنية وانهك المالية العامة في آن معاً.

وكان ممايؤسف له ان الجمهور الواسع من المثقفين والفنانين والادباء والشعراء الذين استطاع الحزب الشيوعي ان يعبئهم على مدى سنوات طويلة ترقى الى اواسط الاربعينات، لم يكن له تأثير في منع الانفلات العنفي والانتقامي وسائر الاعمال الشاذة.

والواقع ان قطاعاً غير ضئيل منهم ساهم في تنظير تلك الممارسة وتبريرها مأخوذا بالدفاع عن الجمهورية والثورة، حتى ان شاعراً جليلاً كمحمد مهدي الجواهري طالب عبد الكريم قاسم في قصيدة شهيرة وقديمة كان نظمها لبكر صدقي. ان يُشدد «الحبل من خناقهم»، قاصداً بذلك البعثيين والناصريين وسائر القوميين وآخر كعبد الوهاب البياتي يدعو الى جعل جماجمنا منافض للسكائر. ولم يكن العنف الذي عصف بالعراق آنذاك عنف السلطة ومؤسساتها، إذ كان ايضاً عنفاً منظماً مارسته قوى ومؤسسات مدنية حالفت مؤسسات الدولة واحياناً ارهبتها واستخدمتها من دون ان تغير طبيعتها وولاءها، وهو بعض ما يميز قمع ما بعد قاسم عن قمع العهد الملكي.

مثل هذا العنف المفتوح والثأري تكرر بعد وصول البعث الى السلطة في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ وفي مراحل لاحقة، بما يشير الى تأصل العنف في العقل الثقافي والسياسي العربي. فهو في هذا التراث سلاح الحاكم دائما وسلاح المحكوم دائما. وقد بدا من غير المفهوم اندراج المثقفين في هذا الجنون الدموي،

خصوصاً إذا ما نظر الى الحزب الشيوعي من زاوية اللون الثقافي الذي اتّسم به.

صحيح ان جمهور البعث لم يخل من ادباء وشعراء، إلاّ انه بسبب حداثة عهده فضلاً عن افكاره القومية المحافظة، لم يستهو الفنانين. وفيما اقتصر الوجود الثقافي في اجواء البعث على شعراء وادباء كعلي الحلي وشفيق الكمالي وأميرة نور الدين واحمد عبد الستار الجواري، وصديقة الحزب نازك الملائكة، انصبّ تركيز البعث على بناء المناضل الذي يتصدّى ويصمد ويقاتل.

وبدورها فالمرونة التي تمتّع بها الحزب الشيوعي العراقي واستفادته من المنظمات الشرعية القائمة والاحزاب الحليفة والنوادي الادبية، ساعدته في توسيع دائرة صلاته بالاوساط الثقافية والفنية.

ففي المسرح كان للشيوعيين دور كبير من خلال يوسف العاني وقاسم محمد والممثلة المسرحية زينب (فخرية عبد الكريم)، وفي الرسم والنحت شمل المناخ العريض الذي احاط بالحزب الشيوعي من دون أن يكون شيوعياً بالضرورة، رسامين كاسماعيل فتّاح الترك ونحّاتين كجواد سليم واسماعيل الشيخلي وقتيبة الشيخ نوري وفائق حسن. وعلى صعيد الترجمات كان للشيوعيين اسهام بارز عن طريق روّادهم الاوائل كعبد الفتاح ابراهيم وغيره من ابناء جيل درسوا في الجامعات الاوروبية والاتحاد السوفياتي والجامعة الاميركية في بيروت.

واذا كان المثقف يعّرف بمصادر ثقافته ومرجعيته الفكرية، فان للستالينية وكل مافيها من معتقدية إيمانية وايديولوجية وعداء للحرية والمعرفة، أثراً واضحاً في سلوك الحركة الشيوعية وموقف مثقفيها. وفي مناخ كهذا عجز المثقفون عن لعب الدور الذي يتوخّاه العقلاء

منهم، والواقع فان صلة اغلب المثقفين بالاحزاب السياسية هي في اساسها ودوافعها صلة سياسية. اكتست لحمتها الثقافية لاحقاً، وقد حرصت الاحزاب السياسية، والسرية منها بالذات على عزل المثقفين في تنظيمات خاصة استقرت على شواطىء التيار الحزبي بعيداً عن المشاركة في رسم توجهات الحزب وقراره السياسي.

من جهتهم حاول بعض المثقفين توظيف صلتهم بالاحزاب السياسية للتسلّق والكسب ولو على حساب تغييب ثقافات وافكار اخرى وتحريمها والتنظير لاضطهاد اصحابها او حتى ابادتهم. الامر الذي ادى الى تراجع الازدهار الادبي والابداع الثقافي امام ارهاب طروحات غبية مثل "الادب البرجوازي" و "الادب الثوري" و "الثقافة العلمية الجماهيرية" و "الثقافة الرجعية" واطُفئت انوار محافل ادبية ومجالس وهيئات ثقافية عديدة، واختفت صحف ومجلات واسماء عديدة كانت منابر وروافد للحركة الثقافية والادبية، وسادت "ثقافة" الحزب الواحد وقيم العشيرة.

فما حدث في الجيش والاقتصاد والزراعة كان صدىً لموقف فكري وثقافي معادٍ للمعرفة وللتراكم المعرفي وبسبب قصور عن فهم آلية التواصل الثقافي في توحيد المجتمع وتقدمه.

وامتّد التردّي ليشمل الصحافة العراقية برمّتها. ففي فترة الاشهر القليلة الاولى بعد الثورة الغيت الامتيازات القديمة كلها واغلقت صحف «اليقظة» و «الاهالي» و «الاستقلال» و «الاتحاد الدستوري» وغيرها، لتزدهر الحريات الصحافية للقوى الداعمة للثورة ومنها البعث. وهكذا ظهرت صحف «الجمهورية» التي تسلّم امتيازها ورئاسة تحريرها عبد السلام عارف ووجد البعثيون فيها منبراً لهم، و «اتحاد الشعب» و «صوت الاحرار» الشيوعيتان، و «الاهالي» في امتياز جديد لتكون صوت الحزب الوطني الديمقراطي، و «الحرية» القريبة من البعث، و «التآخي»

الناطقة بأسم الحزب الديمقراطي الكردستاني.

ولئن ظهرت نذر التراجع المهني في تلك الفترة، فان استقالة وزير الارشاد حسين جميل، وهو من الحزب الوطني الديمقراطي، شكّلت نقطة انعطاف نحو مرحلة اسوأ.

فعندما استقال الوزراء القوميون الخمسة من حكومة قاسم عمدت احدى صحف الحزب الشيوعي الى كتابة افتتاحية تتهمهم فيها بالخيانة والعمالة مما دفع حسين جميل الى منع نشرها. وفي صباح اليوم التالي نشرت الافتتاحية بموافقة قاسم، فاستقال جميل احتجاجاً على تدخل السلطات العسكرية في شؤون الصحافة وشؤون وزارته. هكذا شرعت الحريات الصحافية تخضع للرقابة العسكرية ولاشراف مباشر من بعض قادة الحزب الشيوعي وضباط الجيش.

وبعد حركة الشوّاف تفاقمت هذه الحال فألغيت امتيازات العديد من الصحف واعتقل اصحاب امتيازاتها وصودرت الكثير من المطابع، مما ابقى في العراق حوالي خمس صحف تنطق بأسم الشيوعيين والاكراد والسلطة. وفي هذه الفترة اوقف كامل الجادرجي اصدار «الاهالي» وجمّد نشاط حزبه بسبب الاعمال اللاديمقراطية والعنف، كما جاء في بيان له.

أما الصحف المستمرة فجمعت الى التضليل ووحدة اللون والتعتيم على الاخبار، تمجيدا لشخص عبد الكريم قاسم يصعب احتماله. واللافت ان مسارح بغداد وملاهيها بدأت آنذاك تستقبل الفرق الفنية، الغنائية والراقصة، من الاتحاد السوفياتي ودول اوربا الشرقية، وأصبحت هذه الفرق زبوناً دائماً لمحطة تلفزيون بغداد. ولكن بعد ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، تغيرت الحال وراح تلفزيون بغداد يقدم عازف الربابة الجبوري وبنات الريف وراقصات الغجر (الكاولية) مساء كل يوم.



الفصل الخامس

البعث في سورية : ١٩٥٩ - ١٩٦٠

طلب اليّ رفعت الحاج سري مغادرة العراق، وبناءً على ذلك هربت الى سورية التي وصلتها يوم ٢٨ آذار ١٩٥٩، فبدأت منذ ذلك اليوم تجربة غنية في حياتي الشخصية والسياسية. وقصة لقائي مع رفعت تعود الى ظروف الصراع بعد تموز، إذ ان أحد اصدقائي كان ضابطاً في مديرية الاستخبارات العسكرية، فعرض عليّ القيام بعمل تآمري مشترك، وحين أطلعت مسؤولي جعفر قاسم حمودي على الأمر قال لي: سيتصل بك قائد حزبي ويخبرك ماذا تفعل. وفعلاً اتصل بي إياد سعيد ثابت عضو القيادة القطرية يومها وطلب إلي استمرار الاتصال بهذا الضابط كما أكد لي علاقته بالاستخبارات العسكرية وأوصاني بتوجيه الحديث معه في وجهة مُبرئة للحزب. وبعد أيام جمعني إياد برفعت الذي كانت تربطني به صلة قربى من جهة الأم لكي نتداول في الأمر إياه.

بوصولي إلى سورية جاء يوسف زعين الذي كنت أعرفه بالاسم لملاقاتي واصطحابي الى بيته في أبو كمال حيث بقيت عشرين يوماً، ويوسف من شبان البعث في منطقة دير الزور وأبو كمال كان يخدم آنذاك طبيبا عسكريا برتبة نقيب. وعن طريقه تعرفت بقائد المنطقة الشرقية العقيد أمين الحافظ والرائد ابراهيم

الرفاعي آمر الحامية في ابو كمال، والاثنان بعثيان.

في الاشهر الاولى على وصولي كان التعامل اليومي مع اجهزة المباحث والمخابرات المسؤولة عن تنظيم شؤون اللاجئين السياسيين، وكان ذلك يتم باشراف الرفاعي والحافظ أو مدير مكتبه الملازم احمد قاسم. وبرغم معرفتي بالخلاف الناشيء بين البعث الذي حلّ نفسه تنظيمياً والرئيس عبد الناصر، فانني في تلك الفترة لم ألمس أي انعكاس لذلك. وأذكر ان أمين الحافظ طلب منّي تشكيل لجنة تقترح على السلطة المحلّية في دير الزور تحديد مستوى الرواتب والمساعدات المالية للاجئين السياسيين وتنظيم الاتصالات بينهم - وهم الذين كانت اعدادهم تتضخم يومياً - وبين قيادة المنطقة.

وفعلاً تشكلت هذه اللجنة التي ضمتني الى حازم جواد وشكري الحديثي وشخص رابع لا أذكر اسمه وكنا جميعا بعثيين. كذلك اقترحت اللجنة ان تحدّد الرواتب على ضوء سلم الرواتب في العراق. ولما كان اعضاء اللجنة من خريجي المرحلة الثانوية فانهم كانوا يتقاضون رواتب ادنى من التي يتقاضاها الآخرون كضباط الجيش واصحاب المهن الحرّة. وهكذا كان واحدنا نحن اعضاء اللجنة، ينال ١٥٠ ليرة سورية شهريا، المبلغ الذي لم يكن سيئا في مدينة صغيرة كدير الزور لا يتجاوز سكانها حينذاك الثلاثين ألفاً ولا تحضّ كثيراً على الاستهلاك. وفي وقت لاحق في دمشق حاول العقيد عبد المجيد فريد والعقيد طلعت صدقي اقناعي بدون نجاح بزيادة راتبي الى ١٥٠٠ ليرة.

■ صدام حسين لاجئا

في دمشق كان اتصالي الحزبي بحازم جواد الذي فرّ من المعتقل الى سورية في اواخر ١٩٥٨. وبينما كنا نخضع لدورة تدريب

على السلاح في بلدة حرستا، فوجئنا انا وحازم باستدعاء آمر المعسكر لنا، فوجدنا عنده عبد الكريم الشيخلي الذي ارسله الحزب من بغداد للتدرّب على السلاح، ومنه علمنا ان الحزب يعدّ لعملية اغتيال لعبد الكريم قاسم هي جزء من عملية انقلابية كاملة.

بعد مغادرتنا المعسكر، طلب مني حازم التوجه الى أبو كمال والاقامة فيها للاشراف على تهريب السلاح الى العراق وتأمين ايصاله، إذ ان شحنات ارسلت قبلا ولم تصل. ويبدو ان حازم كان قد رتّب هذه العملية مع قيادة الحزب في الداخل وبعض البعثيين العسكريين السوريين. وفي أبو كمال استأجرت داراً بعيدة عن المدينة لخزن السلاح ونظّمت شبكة من البعثيين السوريين بينهم ياسين شكر وجاك كوكولوف وهو من اصل روسي. كذلك نظمنا محطات استلام في حديثة والرمادي داخل العراق.

واقع الأمر ان السلاح كان يتم تهريبه مرتين، مرة عبر الحدود الى العراق، ومرة قبلها من مخازن الجيش السوري الى بيتي في أبو كمال، وكان على رأس المجموعة التي تؤمن ذلك العقيد امين الحافظ والرائد ابراهيم الرفاعي وغيرهما من الضباط البعثيين.

فعبد الحميد السرّاج، حاكم سورية الفعليّ في عهد الوحدة، كان أصدر امراً بعدم تسليم اي قطعة سلاح للبعثيين إلاّ بإمر مباشر منه. ورحت لفترة طويلة في أبو كمال أراقب قوافل الاسلحة المعطاة للاخوان المسلمين ولبعض القوميين العرب ووكلاء زعماء بعض العشائر، فيما كان بعض هذه الاسلحة يباع في اسواق العراق السوداء.

وفي احدى ليالي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ سمعنا بمحاولة اغتيال قاسم واشتعلت منطقة أبو كمال بالعيارات النارية بهجة

وفرحاً. لم يصدر هذا الابتهاج عن موقف قومي لابناء المدينة وجوارها، بل ايضاً عن انها، وهي الفراتية الحدودية، تعتمد في كل وارداتها على الترانزيت والتجارة والتهريب مع مدن العراق الحدودية، وتبعاً للعداء بين نظامي عبد الناصر وقاسم انقطعت الموارد عن اهل المنطقة.

بعد أيام قليلة وصل الى أبو كمال عضو القيادة القطرية مدحت ابراهيم جمعة، واتصلت بي قيادة المنطقة لاعلامي بذلك دون ان تعرف هويته الحقيقية فاستضفته في داري. قصّ عليّ مدحت تفاصيل العملية واخبرني ان السلطة لم تهتد الى تحديد مسؤولية البعث، متمنياً ان تعجز عن تشخيص جثة عبدالوهاب الغريري، احد المنفذين الاساسيين الذي صرع اثناء العملية. كذلك اعلمني بضرورة عدم اطلاع سلطات العربية المتحدة على دور الحزب، خصوصاً ان البعثيين في العراق اشاعوا ان الشيوعيين هم المنفذون.

صباح اليوم التالي استدعيت برقياً الى دمشق من قبل العقيد المصري عبد المجيد فريد الذي كان يعلم انني مقيم في أبو كمال لإدارة مركز اتصال بالحزب وليس لاي غرض آخر. وحين وصلت الى دمشق ذهبت فوراً الى حازم جواد مسؤولي الحزبي آنذاك فاعلمته بوصول مدحت والمعلومات المتوافرة لدي. وسخر حازم من طلب مدحت إخفاء الموقف عن سلطات العربية المتحدة ملمحاً الى ان العملية ليست بعيدة عن تخطيط مشترك بين قيادة قطر العراق وبينها.

وعندما قابلت عبد المجيد فريد وكان برفقته مساعده السوري العقيد طلعت صدقي، انهالت عليّ الاسئلة عمّا اعرفه وعما إذا كان وصل الى أبو كمال أي من الهاربين، مما طمأنني الى ان الاجهزة التي اتعاون معها في أبو كمال مخلصة للبعث وأقرب

اليه مما الى السلطة. مع ذلك كنت حذراً واشعرته باحتمال وصول البعض ممن لم نعرفهم ولم نعرف عنهم حتى اللحظة ، مؤكدا له ان لا علاقة للحزب بالحادث فيما هناك اخبار تقول ان الشيوعيين او أطرافاً اخرى تقف وراء العملية.

لاحظت علامات الانزعاج على وجه فريد الذي لاذ بالصمت وفتح باباً في الغرفة دخل منه طالب حسين شبيب الذي كان آنذاك عضواً في القيادة القومية مقيماً في بيروت. ومما كان شائعا عن طالب الذي درس في لندن ونسج علاقات متينة مع الاجهزة المصرية، انه تدرج الى القيادة القوميّة بسرعة ورشّح نفسه لها دون موافقة فؤاد الركابي وقيادة قطر العراق آنذاك.

فاجأني شبيب بكامل المعلومات عن العملية وتفاصيلها وقرارات القيادة القطرية بذلك منذ شهر آذار (مارس)، طالبا مني عدم اخفاء اية معلومات عن «الاخوان». وما اذكره ان تصرفه ذاك اطلق في نفسي انزعاجاً مرده طريقة تعامله مع الاجهزة.

عدت بعد ذلك الى أبو كمال، وكنت قد وعدتهم بتزويدهم المعلومات التي تصلني. لكن ما فعلته لتوي كان اخبار مدحت بما حصل، والطلب اليه ان يتوجه الى دمشق للحؤول دون تأزيم العلاقة مع الاجهزة بما ينعكس سلباً على عمل الحزب في العراق ونشاطي في أبو كمال.

بعد ايام وصل الى ابو كمال عبد الكريم الشيخلي، الذي حدثني بتفاصيل العملية ومُلابساتها، وكيف انه واظب على الدوام في الكلية الطبية، إذ كان طالباً فيها، وكنّا انذرنا الاجهزة الامنية الحدودية وطلبنا اليها الاكثار من الدوريات العسكرية على الحدود لاستقبال الهاربين وحمايتهم.

وتوالت على مدى اسابيع عناصر الحزب القيادية في لجوئها الى اراضي الجمهورية العربية المتحدة، وتحوّل البيت الريفي المتواضع

الذي اسكنه الى قلعة امان واستقرار، إذ وصل فيصل الخيزران وستار الدوري وشفيق الكمالي وفالح المجول وفؤاد الركابي وعلي صالح السعدي وحازم جواد وعبد الله الركابي وفاضل الشاهر وشكري الحديثي واحمد العزاوي وغيرهم.

وبعد ايام وصل الى مخفر المدينة اثنان من الشبان المشاركين في محاولة الاغتيال هما فاتك الصافي وصدام حسين التكريتي، وكنت، كما ذكرت سابقاً، على علاقة قديمة بفاتك، إلاّ انني لم اعرف الشاب الاسمر النحيل الصامت الذي كان مصاباً بطلق ناريّ في ساقه. اخذتهم الى داري وكان جرح صدّام ملتهباً، فطببته واستعملت زيت الزيتون الساخن لازالة الضمّادات القديمة والمتيبسة عن الجرح ثمّ اعطيته مضادات حيوية للمعالجة.

بيد انني ما لبثت ان تذكرّت انني قابلت هذا الشاب في اواخر ١٩٥٨ حيث كنت معتقلاً وكان هو ايضاً معتقلاً مع خاله خير الله الطلفاح بتهمة قتل قريبه سعدون التكريتي معلم المدرسة الابتدائية. لا أذكر الكثير من التفاصيل إلاّ ان ما بقي في ذهني انزواؤه هو وخاله في المعتقل واختيارهما ركنا بعيداً عن سائر المساجين. وبرغم ضيق الردهة التي جمعتنا بهما فانهما لم يفسحا في المجال لتبادل الكلام معنا. وفي محاولة لكسر هذا الجدار ارسلت عطا محيي الدين، وهو بعثي كان ايضاً معتقلاً، لكي يتقرب اليهما ويحاول معرفة اسباب سجنهما.

في أبو كمال قضينا، فاتك وأنا، أياماً في مناقشة واستذكار أمور وأحداث قديمة ترقى الى عملنا في حلقة حزبية واحدة، ولمست عنده تزايد اليأس من قيادة البعث، والتمسك بالافكار الاسلامية على نحو يفوق ما كان عليه سابقاً.

■ تيّارات البعث

مع الزمن تعرّفت على رموز البعث في دير الزور وجوارها كالدكتور عبد الخالق النقشبندي وحسام حيزة والصيدلي فوزي رضا، فضلاً عن زعيّن بطبيعة الحال. وبدأت من خلال هذه الصلات ألمس انتقادات البعثيين للسلطة والفردية، كما رحت اسمع عن اعتقالات وتسريح ضباط بعثيين او نقل موظفين بعثيين الى مناطق اخرى لابعادهم عن مراكز تأثيرهم، حتى ان بعض نقاد الوحدة المتشددين كانوا يتذمرون ببذاءة من الدولة الجديدة. فلئن تمّ في عهد الوحدة توحيد مبغيين عامين في دير الزور بمبغى واحد، فقد قيل ان الوحدة لا تعدو كونها توحيداً من هذا القبيل.

شرعت في الوقت نفسه اتعرف على الخلافات الحادّة داخل البعث في سورية وجذور تلك الخلافات. ومع انني لم التق جلال السيد آنذاك، وهو من كبار الملاكين الزراعيين في الجزيرة، الاّ انني ومن خلال الصلة بشبان دير الزور تعرفت الى اطروحاته وخلافه مع الحزب وميشيل عفلق. فالسيد كان من اوائل البعثيين المؤسسين لكن ايمانه بالدم والعرق العربيين وبالقبيلة الصافية ورفضه الاشتراكية دفعاه الى مغادرة البعث عند اندماجه و «الحزب العربي الاشتراكي» بزعامة اكرم الحوراني. وفيما اتجه عفلق والحوراني الى تأييد الوحدة مع مصر ظلّ السيد على ولائه القديم للوحدة مع العراق الهاشمي.

لكن الخلاف مع السيد كان يبدو ضامراً ومن الماضي. فالخلافات الحارة كانت تطال قيادة الاساتذة الثلاثة ، والموقف من الناصرية والوحدة، وما تعبر عنه تحولات المجتمع السوري، وكان الدكتور يوسف زعيّن، الطبيب الذي يخدم في الجيش آنذاك، على رأس مجموعة المنتقدين في دير الزور وجوارها. فالاستاذ ميشيل عفلق، في عرف هؤلاء، اقدم على عمل خاطئ وخطير حين حلّ الحزب،

والاساتذة الثلاثة ميشيل وصلاح واكرم، كشفوا عن تقليدية انتهازية ليس في وسعها قيادة المرحلة الجديدة.

تدريجيا شرعت تتبلور في ذهني الكتل الاساسية في الحزب المحلول. فهناك كتلة الشبان الذين الصق بهم لاحقا نعت «القطريين»، وهؤلاء تجاوزوا رفض حل الحزب الى التشكيك في امكان نجاح الوحدة واستمرارها من دون ان يتردد بعضهم في اتهام عبد الناصر وعفلق بالضلوع في مؤامرة أميركية لتصفية الحركة الشعبية في سورية.

ولئن طغى اللون الريفي، سنيا وعلوياً على هذا التيار، فان دير الزور كانت احدى ابرز ساحاته حيث اقتصر تأييد عفلق على عبد الخالق النقشبندي ودحّام الدندل النائب البعثي في البرلمان السوري وزعيم عشيرته. كذلك كان لهذا التيار نفوذ في اللاذقية حيث مثلّه منير العبد الله وسليمان الخش وابراهيم ماخوس وسعاد العبد الله، وفي حمص وجوارها نور الدين الأتاسي، وفي أبو كمال ياسين شكر ابن اخت يوسف زعيّن، وفي دمشق خالد الجندي النقابي العمالي الاسماعيلي البارز.

كان وهيب الغانم، وهو وجه تاريخي من وجوه البعث، مرجع هؤلاء في اللاذقية وجوارها، كما كانوا يبدون احتراماً لزكي الارسوزي، وقد عرفت لاحقا ان الاثنين من ابناء الطائفة العلوية. وفي الآن نفسه لم يخف القطريون تأثرا بالقاموس الماركسي في صيغته البكداشية القديمة يستخدمونه ضد عبد الناصر وقيادة الحزب التقليدية.

لم يكن خافيا ان هؤلاء تراقبهم اجهزة المباحث وانهم يوالون اجراء اتصالات فردية وحذرة في ما بينهم بهدف توحيد المواقف، من دون ان ينطوي الامر على بعد تنظيمي ظاهر. وفي احدى الجلسات لمناقشة أمورالحزب في بيت حسام حيزه، تعرفت للمرة الاولى

الى العرق الزحلاوي، فقد كانت لقاءاتنا تقودنا الى البيوت فنتناقش ونتسامر بصحبة كأس العرق والمازة، او نجلس على شاطيء الفرات بحماية خفية من أمين الحافظ، لانه لم يكن في دير الزور كلها غير حانة واحدة يعاب من يرتادها.

الى جانب القطريين، وبتعاطف كبير منهم، كانت هناك مجموعة الضباط البعثيين الشبان كصلاح جديد وحافظ الاسد ومحمد عمران ومحمد رباح الطويل وعبد الكريم الجندي وحمد عبيد وصلاح الضللي وأحمد المير ممن يمكن اعتبارهم جناحاً قائما بذاته وان كانوا غير منظورين. فهؤلاء ادت بهم عمليات النقل والاضطهاد التي طالت معظمهم الى مؤاخذة عفلق والبيطار والحوراني واتهامهم بالانتهازية خصوصاً بسبب حلّهم الحزب وشكل تعاملهم مع عبد الناصر والسرّاج. ومثلهم مثل القطريين كان اللون الريفي، علويا وسنيا ودرزيا واسماعيليا، طاغيا على الكتلة العسكرية طغيان طابع الشباب والفتوة.

يومذاك لم اكن اعرف الكثير عن هذه الكتلة، لكن ما شاع في المناخ البعثي لاحقاً يشكل عناصر قصة متكاملة انتهت بتسلّم السلطة في ١٩٦٣. ففي أواخر ١٩٥٨ اجتمعت في القاهرة مجموعة من الضباط البعثيين الذين نقلوا الى مصر لابعادهم عن سورية بعد ان كلفوا أعمالاً روتينية وغير مهمة عسكريا، بل ان قسما منهم لم تكن لديه اية وحدة عسكرية او مسؤولية محددة كما كانت حال بشير صادق ومحمد عمران وحافظ الاسد وصلاح جديد وعبد الكريم الجندي وصلاح الضللي واحمد المير وعبد الغني ابراهيم.

تداعت هذه المجموعة بحكم وجودها في «المنفى» لتدارس امكانية معالجة المأزق الذي وصلت اليه الوحدة والحزب والضباط البعثيون، خصوصاً ان اخبار دمشق كانت تصلهم ومؤداها ان

الجيش السوري اصبح تحت امرة ضباط معادين للبعث وللوحدة ومن ذوي التاريخ «غير الوطني». هكذا تقرر تشكيل «اللجنة العسكرية» وكان هدفها في البداية انشاء الصلة مع جميع الضباط البعثيين ومحاولة توحيد مواقفهم، فضلا عن ممارسة الضغط من خلال الحوراني والبيطار وبقية المسؤولين البعثيين لتعديل مسار الوحدة.

وفي مراحل لاحقة اقامت اللجنة اتصالات مع القطريين الذين وجدت فيهم تشابها كبيراً في المواقف يصل الى حد التطابق احياناً، ولا سيما في النظر الى القادة التاريخيين. حتى اذا ما حصل الانفصال في ايلول(سبتمبر) ١٩٦١ بدأت اللجنة تشكل الكتلة الاساسية لمن يريد ان يتحرك باسم البعث. فالتنظيم المدني لم يعد مهماً لان البعث كان محلولاً، وأما الفاعلون فهم العسكريون، الشيء الذي يفسّر الصراعات التالية بين الحزب والعسكر.

كذلك وجدت مجموعة لاكرم الحوراني كان اهم رموزها عبد الفتاح زلط في حلب ورياض المالكي في دمشق، وان تركزت قوتها في مدينة حماه خصوصا ريفها من خلال وجوه حزبية كخليل الكلاس ومصطفى حمدون وعبد الغني قنّوت. وكان لهذه المجموعة التي اعجب افرادها بشخص الحوراني ودوره وافكاره، صلاّت شخصية مع مجموعة زعين ونور الدين الاتاسي كما جمع بين الكتلتين موقف واحد من عبد الناصر والوحدة.

الاّ ان مجموعة الحوراني خالفت القطريين في تحميلهم الاساتذة الثلاثة مسؤولية تدمير الحزب وجرّه في سياسات انتهازية، فحين تعاون الحورانيون في وقت لاحق مع الانفصاليين وانهارت علاقتهم بالبيطار وعفلق ظهر تداخل شديد بينهم وبين القطريين في الاشخاص والمواقف، علماً ان الاخيرين ظلوا حريصين على

تمييز انفسهم عن مجموعة اكرم.

طبعاً كانت هناك كتلة «القيادة القومية» أي المجموعة التي يتزعمها عفلق والبيطار، وهي بدورها تفرعت مجموعات مختلفة، كما عاشت مأزقاً حقيقياً على الصعيدين الفكري والسياسي. فهي من جهة ايدت الوحدة واستمرارها متنازلة عن الكثير من المسائل الاساسية، منذ حل الحزب، في سبيلها. لكنها من جهة اخرى لم تعد تستطيع السكوت عن التجاوزات والفردية واستبعاد عبد الناصر لها عن الشراكة في الحكم.

والغريب ان عفلق عندما قرر حلّ الحزب ووافق على حل الاحزاب في سورية، وذلك بقرار فردي لم يرجع فيه الى البعثيين، كان يعلم ان عبد الناصر سيحكم دولة الوحدة بمؤسساته المعروفة وشعبيته الطاغية، لكن عفلق طمع في ان تكون له حصته كأن يسلّم البعثيون مسؤولية حكم سورية وان تعطى له او لمن يرتئيه رئاسة «الاتحاد القومي»، وهو التبرير الذي لم يكتمه عفلق عند حديثه عن حلّ الحزب، برغم وجود اسباب اخرى وراء ذلك.

أما صلاح الدين البيطار الذي ربطته صداقة وشراكة مديدتان بعفلق، فان علاقته به لم تخل من تعقيدات. ويبدو ان صلاح حاول إزاحته والحلول محلّه بعد الاعتذار الشهير الذي قدمه عفلق لحسني الزعيم في ١٩٤٩، لكن عواطف الحزبيين حالت دون ذلك. بعد هذه التجربة لم يحاول البيطار التجرؤ على قيادته، خصوصاً وقد جمعه به تحفظ كليهما على الحوراني ومناوراته السياسية، إلاّ انه حاول باستمرار، وبرغم ذلك كله، ان يتمايز عنه من ضمن التحالف معه.

قصارى القول انه رغم المظهر الواحد الموحّد، انطوت كتلة عفلق - البيطار على محاور ثلاثة، محور العفلقيين الخالصين وكان ابرزهم شبلي العيسمي والوليد طالب واسعد الاسطواني وحافظ

الجمالي وعبد الله عبد الدائم والياس فرح، يتلوهم في المرتبة العفلقية جمال الاتاسي وسامي الدروبي وسامي صوفان وعبد البر عيون السود، وهؤلاء جميعاً يغلب عليهم اللون الثقافي الوسطي وتعدد المناطق والطوائف، ومحور البيطاريين وابرزهم منصور الاطرش والنقابي خالد الحكيم وحمود الشوفي ونسيم سفرجلاني ومحمد موسى مبارك وراتب النشواتي ومحمد بصل وهم اكثر عملية من العفلقيين، تراءى لهم ان الاستاذ صلاح اقدر على قيادة الحزب، وان الحزب حركة سياسية قبل ان يكون تكيّة، وقد اعتقدوا ان البيطار السُني الدمشقي الذي لم تنقطع صلته بالحياة السياسية يمثّل لطموحات هؤلاء بوابة اعرض نحو الحياة السياسية العامة.

وكان هناك التوفيقيون الذين كانوا يميلون تارة نحوالعفلقيين وطوراً نحو البيطاريين، وابرزهم مثقفون كصدقي اسماعيل وعبدالكريم زهور استاذ الفلسفة وصاحب النظريات التي جعلته يلمع في الحزب وبين الحزبيين.

■ بين بعثين

كنت استمع، وأنا في دير الزور وأبو كمال أو في زياراتي الى دمشق والمدن الاخرى، الى آراء البعثيين على اختلاف تكتلاتهم. وكبعثي ذي تربية حزبية عراقية ما لبثت ان شعرت بميل يشدني الى مجموعة صلاح البيطار كما جذبتني شخصيته الدافئة الواقعية والواضحة. مع هذا فان قدسية الشرعية الحزبية كما تربينا عليها كانت لا تسمح لي ابداً بالخروج عن دائرة عفلق، حتى اذا ما راودتني فكرة أخرى أو سمعت فكرة اعجبتني ترددت في الاخذ بها قبل الحصول على موافقة الاستاذ ميشيل ومباركته. لهذا فحين كنت ازوره في بيته في دمشق كان احد اهدافي ان

اطرح امامه ما اسمعه من الآخرين لكي استكشف رأيه وردّ فعله.

وبرغم عدم وجود تنظيم حزبي في سورية حينذاك ما خلا «فرقة اللاجئين» التي تخصّنا كعراقيين، فان رغبتي في ممارسة العمل النضالي وعدم التحاقي بالجامعة كما فعل زملاء آخرون، دفعاني الى توثيق الصلة بـ «مكتب الاتصال القومي» في دمشق الذي اشرف عليه عفلق وتولى تسييره سعدون حمادي وجمال الشاعر وآخرون. كذلك رحت اكثر التردد على بيت الاستاذ ميشيل وراحت تنمو معرفتي به وبالبعث في سورية عموماً.

وقد لفت نظري ان الحزب في سورية اقرب الى حركة عامة او تيّار مما هو الى الحزب كما نعهده في العراق. فحزبنا الذي نسج على منوال التنظيم الشيوعي العراقي لينيني وسري يتشدد في الاختيار والعضوية والمواصفات. اما في سورية فخليط غريب متنافر واطار فضفاض. لم يكن هناك رأي حزبي قاطع مانع، فكان رأي عفلق هو رأي الحزب عند البعض ورأي الحوراني أو البيطار رأي الحزب عند البعض الآخر.

واكتشفت عند الرفاق السوريين مفاهيم وتصورات وممارسات اكثر انفتاحا مما عند العراقيين، فكنت استغرب احيانا ان ارى قادة البعث او اعضاءه يجالسون خصومهم السياسيين ويتحدثون معهم بمودة او يتبادلون النكات. كانت مقهى ابو كمال، مثلا، ملتقى لكل الفئات والتيارات السياسية حيث كنت اشاهد بدهشة رفاقنا البعثيين المختلفين في الرأي الى حدّ الاتهام يتعايشون اجتماعيا لا في ما بينهم فحسب بل مع خصوم البعث ايضاً.

كذلك لفت نظري ان التركيز على الجانب الفكري والسياسي في سورية بدا متغلباً على الجانب التنظيمي الضيق، بعد أن كنا في العراق قد اوغلنا في تقديس الحزب بذاته واعتباره اساساً لاى تغيير في المجتمع. فنسبة المثقفين ارفع بين بعثيي سورية منها بين

بعثيي العراق، واهتمامهم بالجوانب الفكرية يفوق اهتمامهم بالانضباط الحزبي، خصوصا ان التنظيم محلول في سورية.

أما تعدد التيارات الحزبية وتضاربها فهما ما لا يمكن تخيّله في العراق برغم حادثة فؤاد الركابي وحوادث طفيفة اخرى لم تترك اثراً على الجسد التنظيمي. وربما كان القمع الذي تعرّض له الحزب في عهد قاسم وصراعه الضاري مع الشيوعيين وتعلمه اساليبهم وافكارهم التنظيمية هي ما أكسبته هذه اللحمة ورفعت اهتمامه التنظيمي الى هذا المصاف الرفيع.

أبعد من هذا انني فهمت كيف ان قيام الوحدة انقذ الحزب في سورية من خطر التمزق والانهيار اللذين لم يكن بدّ منهما، وهذا على الارجح، احد الاسباب التي دفعت عفلق الى الموافقة على حلّ الحزب.

فالاندماج بين «حزب البعث العربي» و «الحزب العربي الاشتراكي» كان، بعد سقوط الشيشكلي وعودة البرلمان، استنفد الاغراض التي نشأ لاجلها، واهمها مقاومة الانظمة العسكرية والحصول على موقع تفاوضي افضل حيال الاحزاب الأخرى. وهكذا لم يعد من الممكن كتم النزاعات والمنافسات بين الاساتذة الثلاثة، ولاسيما بين عفلق والبيطار مؤسسي البعث من جهة، وبين الحوراني مؤسس العربي الاشتراكي من الجهة الاخرى.

لاحظت ايضا في بعثيي سورية انتعاشا للقطرية وتضاؤلا في المشاعر القومية التي وصلتنا عن طريقهم، الشيء الذي يمكن ارجاعه الى الاجهزة والمباحث وهيمنة القطر الكبير وسوء الادارة في زمن الوحدة. إلاّ اننا كنا نسمع الانتقادات العلنية لهذه العيوب في المقاهي والاماكن العامة. وقياساً بالعراق وجدت ان القمع الذي يحكى عنه في سورية يكاد لا يذكر، وتراءى لي ان الكثيرين من البعثيين الذين يبالغون في الحديث عن القمع

والتعذيب والاضطهاد منزعجون لانهم ليسوا شركاء في الديكتاتورية، وليس انزعاجهم نابعا من حرص على الديمقراطية التي لم تشغل حيّزا كبيرا من اهتمامهم.

في هذه الاجواء تولّدت مشاعر متضاربة. فحين كنت التقي بعثيين ابعدوا عن المشاركة والمسؤولية، اراهم يهاجمون عبدالناصر وقيادته واجهزته مؤكدين على ضرورة حماية الوحدة من خلال اصلاح النظام السياسي. لكنني كنت ألمس بشكل خفّي ومداور ان هذا الاصلاح لم يعد ممكناً لان عبد الناصر رفض الحزب كشريك متكافىء وندّ له. لهذا كنت اتخوف من ان يؤول هذا التوجّه، عاجلا أم آجلا، الى الاصطدام بعبد الناصر واندفاع الحزب الى موقع صريح العداء للوحدة والجمهورية العربية المتحدة.

واذكر ان اديب النحوي الذي ترك الحزب واختار الطريق الناصري كاملا كان يعطيني صورة اخرى تخالف ما يشيعه البعثيون. كان يقول ان الشارع ناصريّ وان مواقف الاساتذة الثلاثة عزلت الحزب شعبيا. اما ما يتردد عن الاعتقالات واعمال التعذيب فهي لم تتعدّ الشيوعيين وما طال البعثيين منها لا يذكر. وكان النحوي يرى ان الموقف السليم والصائب، اقلّه في الفترة الاولى من عمر الوحدة، هو التسليم بقيادة عبد الناصر والاكتفاء بأي حجم من المسؤولية يمكن ان يعطى للبعثيين بغية تقوية الدولة الوليدة. ودائما كان النحوي وغيره من الناصريين يضيفون ان القيادة البعثية وافقت على حلّ الحزب، وهذا ما لا يجيز لها مخاطبة عبد الناصر من موقع حزبيّ محلول!

وكنت أسمع من ناصريين آخرين كالنقابي العمالي فيصل بدوي في حلب، انتقادات حادة للحزب، إذ ان عفلق تراجع، في رأيه، عن الوحدة وتأييدها. ولم ينس بدوي ان يعدد المكاسب الكثيرة التي حققتها الدولة الجديدة للعمال والفلاحين والطبقات الفقيرة.

على انني لمست، خارج النطاق البعثي، ان الناس ميّالة الى اعطاء الوحدة فرصاً اخرى. فالآثار السلبية كانت، في تلك الفترة، لا تزال محمولة بالقياس الى حبّ الوحدة والولاء لها. بيد ان دمشق كانت من البداية مختلفة عن الريف والمحافظات. ففيها لمست تململاً ورفضاً مبطناً للوحدة والتسلط المصري الاقتصادي منه والسياسي. وكنت كثيراً ما اسمع التندر والنكات الفجة على المصريين وكل ما يشير الى التفوق السوري شبه العنصري. والغريب ان معظم هذه الانتقادات كان يحضر في اطار المزايدة القومية واعتبار سورية، وسورية وحدها، قلب العروبة النابض.

لم يكن بين اهتماماتي آنذاك، ولا كان مستوى وعيي يخولّني التفكير في تأثير الوحدة على المجتمع السوري ونوعية الحياة. كل ما كان يشغل بالي تلك النظرة الرومنطيقية الى الدولة العربية الكبرى وضرورتها لدحر الاستعمار وتحرير فلسطين وبناء جيش قوي.

إلاّ انني اذكر قصة لها دلالتها في ما يتعلق بمؤسسات المجتمع آنذاك والذي انخرط في الوحدة بعد تجربة برلمانية دامت اربع سنوات. فعند وصولنا الى دمشق وكان معظمنا طلبة انهوا دراستهم الثانوية أو بدأوا دراستهم الجامعية، راجعنا عبد المجيد فريد وطلعت صدقي باعتبارهما مشرفين على شؤون اللاجئين. قلنا لهما ان الكثيرين منّا يودّون اكمال دراساتهم في كليات الجمهورية العربية المتحدة، وجامعاتها، وقد نجحا بعد فترة وجيزة في استصدار قرار من رئاسة الجمهورية يقضي بقبول جميع الطلبة اللاجئين من العراق في الصفوف والفروع نفسها التي كانوا ينتسبون اليها في بلدهم.

على أثر ذلك شكلنا وفداً من الطلبة اللاجئين ضمّني الى حمدان مالك الراوي ووميض نظمي وعبد الحسين عبد الصاحب الذي لم يكن لاجئا بل طالباً يدرس الصيدلة في جامعة دمشق، لمقابلة

الدكتور احمد السمّان رئيس الجامعة المذكورة. وفاجأنا السمّان حين رفض تنفيذ القرار الرئاسي لاعتباره مخالفاً للشروط الاكاديمية ولقانون جامعة دمشق الذي لم يكن حتى تلك اللحظة قد وحّد مع القانون التعليمي المعمول به في مصر. مع هذا ابدى السمّان تساهلاً في أمر الوثائق الثبوتية التي قد لا تتوافر في حوزة طلاب السنتين الاولى والثانية، لان الطالب في هاتين السنتين عليه ان يقضي ثلاث سنوات على الاقل في الجامعة قبل ان يتخرج. ولهذا يصبح من الممكن، كما قال، ان ينظر في أمر طلاب هاتين السنتين دون طلاب السنوات الاعلى.

أثار رفض السّمان استغراباً شديداً في نفوسنا واستهولنا، ونحن القادمين من العراق، ان يتحدّى رئيس جامعة قراراً من رئيس الجمهورية، فكيف وان هذا الرئيس هو عبد الناصر. فلما اعدنا تذكيره بالقرار الرئاسيّ، أجاب: إذن إذهبوا الى جامعات مصر.

هكذا طلبنا مقابلة عبد الحميد السرّاج فوراً الذي استغرب موقف الدكتور السّمان وكلّمه تليفونياً في حضورنا، ولاحظنا كيف ان نبرة السرّاج التي بدأت مرتفعة خفّت بالتدريج مما اوحى لنا ان السّمان اصرّ على موقفه. وانتهى الأمر بان طلب الينا السرّاج ترك الأمر له لمعالجته ناصحاً الذين يريدون الالتحاق بالدراسة فوراً الذهاب الى القاهرة، وكان في عداد هؤلاء صدّام حسين التكريتي وعبد الكريم الشيخلي وفاتك الصافي وحاتم حمدان العزاوي، من دون ان يتخذ اي اجراء ضد الدكتور السّمان الذي لم يغيّر موقفه!

■ عفلق، الارسوزي، الحافظ

ثلاثة تعرّفت اليهم في سورية كان لهم تأثير، الى هذا الحدّ او ذاك، على فكري وسلوكي. أول الثلاثة ميشيل عفلق، الذي حين

رأيته للمرة الاولى في بيته في دمشق تراءى لي انني في حضرة نبيٍّ أو قديس، وإن كان تكرار التردد عليه أن ساعد في تخفيف أثر الهالة القدسية وشجعني على طرح الاسئلة والاستفسارات.

رويدا رويدا بدأت تتكشّف لي جوانب من شخصية الاستاذ وملامحها الانسانية، فكان أهم ما فيه كإنسان بساطته وبطؤه في كل شيء ومزاجيته وبناؤه الاحكام على الناس تبعا لمدى قربهم اليه أو بعدهم عنه.

لم يكن عفلق متزوجا آنذاك وكانت امه تعيش معه. أما الشقة المتواضعة التي ضمتهما في منطقة المزرعة في دمشق فلم تكن تحتوي من الاثاث إلاّ القطع البسيطة والقليلة العدد، حتى انه طلب اليّ مرة ان لا اصطحب معي اكثر من ثلاثة ضيوف نظراً لقلة عدد الكراسي.

ومما أثار استغرابي ان الاستاذ لم يكن يقرأ ولا كان يتابع التيارات السياسية والفكرية الجديدة في الوطن العربي والعالم. احيانا كان يتندّر ويقول انه لم يقرأ كتاباً منذ ١٩٥٦، إلاّ انه بدا قادراً بذكائه ولغته السحرية على الظهور بمظهر المتجاوز لهذا النقص، من دون ان يدرك تأثير هذه التيارات على شبان الحزب والشباب العربي عموماً.

كان يحب النكتة ولاسيما في الجلسات الحميمة الضيّقة مع جمال الاتاسي وعبد الكريم زهور وبعض الحزبيين المقربين، لكنه كان يستمع الى النكات ويستمتع بها من دون ان ينكّت. وبعيد زواجه من الآنسة أمل بشّور بات يلقّب حماته بـ «اللواء»، وهو لقب لا يكتم الغمز من قناة عبد الحكيم عامر الذي لم يكن قد رفّع الى رتبة «مشير». وأذكر اننا كنا مرة في احد الاجتماعات الهامة في داره، وانطلق من الغرفة الاخرى صوت شجار بين زوجته وحماته فتضايق من الصراخ ودخل يهدئهما ثم عاد قائلا: حماتي صارت

مشيراً، وكان عامر قد رقّي الى الرتبة المذكورة.

حياة الاستاذ اليومية كانت روتينية جداً. يبدأ في استقبال الضيوف في العاشرة ويروح يجيب عن اسئلتهم، والضيوف لا يزورونه إلاّ بمواعيد مسبقة. في الثانية بعد الظهر يتركه الزوار لكي يتغدى وينام ويعود بعد القيلولة ليستقبل الضيوف ثانية في جلسات تمتد حتى العاشرة ليلاً. كان محافظاً على لياقته البدنية نشطاً في الحركة والاجتماع إلاّ ان نشاطه قليل الانتاج. فهو يأخذ اشهراً لكي يكتب بيانا فلا يسمح لك ان تكتب البيان، حتى لو كان طارئا وملحّاً، ولا يكتبه هو.

ومن عاداته حرصه الدائم على تقديم الشاي والقهوة لضيوفه بيده، رافضا ان يقوم بهذا ايّ من الشباب الحزبيين. ولا أذكر انني رأيت عفلق إلاّ بالكرافات وآخر قيافة. كان نظيفا جداً، وبرغم تدخينه ظلت يداه وأظافره بادية الترتيب والاتساق. كذلك عرف عنه انه يقضي ساعات طويلة في الحمّام.

وكان الاستاذ بالغ التهذيب في الفاظه وكلامه عن الآخرين، فاذا هاجم شخصاً ما أكدّ على الموقف السياسي او الفكري مترفعا عما هو شخصي. ومن المرات التي زرته فيها مرتان كان فيهما عائداً لتوّه من لقاء بعبد الناصر، وفي المرتين بدا متفائلا. شعرت وهو يتحدث الينا بعمق الاعجاب الذي يكنّه للرئيس المصريّ، الأمر الذي أثار في نفسي تساؤلاً حول القائد الحزبي الذي يطرح الافكار الكبرى حول الأمة والرسالة والانقلاب والبعث ويبقى اسيراً لفكرة البطل الفرد. مع هذا لم اجرؤ على مساءلته في ذلك.

واذكر ان الاستاذ توقع بعد احد هذين اللقاءين ان عبد الناصر سيزيح السرّاج وطغمته من سورية ويعالج المشاكل شخصيا ويفتح صفحة جديدة في العلاقة بالبعث. وبحسب ما قاله الاستاذ في تلك الجلسة فان اكرم الحوراني يتحمل مسؤولية كبرى عما

جرى لانه نصح عبد الناصر بعدم الاعتماد على جماعة عفلق وحذره من التعاون معه ومع كتلته.

لكن تنبؤات الاستاذ المتفائلة لم تتحقق، فالوزراء البعثيون ما لبثوا ان استقالوا وهو لم يلبث ان توجه الى بيروت.

في غضون ذلك، وبعد أسابيع قليلة على عودته المتفائلة إلى دمشق، زاره الضابط المصري القبطي داود عويس في دارته، واسترسل عفلق معه في الحديث عن الحزب وأهمية نشر أفكاره في مصر، معرّجا على الخلافات مع عبد الناصر وعدم إشراكه قيادة البعث في صنع القرار وخطر ذلك على الوحدة. وبعد أيام جاء المشير عامر ليحتج على هذا اللقاء ويتهم عفلق بالإعداد لانقلاب عسكري في مصر وبتحريض الضباط المصريين على قيادة عبد الناصر. ويبدو ان زيارة عويس دبرت بمهارة مخابراتية لم يخل منها اختياره تبعاً لمذهبه. والواقع ان المضايقات التي شرع يتعرض لها الأستاذ بعد تلك الزيارة هي التي عجلت في انتقاله إلى بيروت.

اما زكي الارسوزي فكان اسمه يتردد كثيرا في دير الزور، وكان «القطريون» يشيرون اليه بقدر من الاكبار. وأنا بدوري كنت سمعت باسم الارسوزي في بغداد حيث قرأت له، بتشجيع من والدي، بعض الكراريس في اللغة والقومية. وعندما بتّ اتردد على دمشق رحت اسأل عنه وعن امكانية اللقاء به، فلم أجد هناك الاعجاب الذي لمسته عند حزبيي دير الزور ولا التشجيع على لقائه.

وفي أحد أيام آب (اغسطس) ١٩٥٩ وكنت جالساً مع بعض الرفاق في مقهى «الهافانا» لمحت رجلاً مهيباً أبيض الشعر وسيم المحيّا يجلس الى الطاولة المحاذية ويتصفح الصحف التي كانت تبشر بزيارة قريبة سيقوم بها عبد الناصر الى دمشق. وبمجرد

احساسه اننا نتطلع اليه بادرنا بالقول: «يا أبنائي، ان سورية هذه التي حصلت على استقلالها قضاء وقدراً لا تستطيع ان تعيش بمفردها. وبعد ان يئست من الزواج بالعراق من خلال مشاريع الهلال الخصيب والوحدة الهاشمية توحدت مع مصر. وأنا اخاف ان يؤدي تأليه هذا الرجل الى جعله ديكتاتوراً، ومن ثمّ الى انكفاء سورية عنه».

هكذا انجذبنا الى التحدث مع هذا الرجل عن الوحدة وعبد الناصر بحماستنا المعهودة يومذاك وبقلّة خبرتنا، مما شجعه على سؤالنا ان كنا بعثيين أم لا. فسألته: قل لنا من أنت أولاً؟ وطرت فرحاً عندما علمت انه زكي الارسوزي فانتقلت من مكاني لاشاركه طاولته ولاخبره انني كنت اقرأ له بحوثه في اللغة منذ كنت صبياً، وانني متشوق للتعرف اليه خصوصاً انه من قادة الفكر القومي.

وتكررت اللقاءات بالارسوزي في مقهى «الهافانا» وكان يحرجني دائما هجومه على عفلق وانتقاصه منه، كما كان يكرر من دون انقطاع انه هو مؤسس البعث العربي وان عفلق سرق منه الاسم والحزب معاً، مردداً دائما ان ميشيل هذا خسره الادب وابتليت به السياسة.

كنت افضل، لما اكنّه للأرسوزي من احترام ولعفلق من ولاء، ان لا اجادل في هذه الامور، محاولاً استغلال اللقاء للاستزادة من علم الرجل وتجربته ونصائحه، فأنا منذ طفولتي وبرغم خلافاتي السياسية مع والدي ومجالسيه، لم انظر إلاّ نظرة الاحترام لمن هم اكبر سنا ولتجاربهم.

في الآن نفسه كنت اطلع الاستاذ ميشيل على لقاءاتي بالارسوزي من دون ان انقل له كلامه عنه، إلاّ ان عفلق لم يهاجمه في حضوري على الاطلاق. فهو على عكسه هادىء فيما الآخر نزق حاد الطباع ليس من طينة السياسيين، وبرغم دماثته ووجهه

المحبب، قاس جداً في كلامه وعنيف في نقد خصومه بما لا يتناسب مع مظهره الدافىء والناعم.

كانوا يقصدونه من مختلف الاتجاهات الى «الهافانا» فيتحلقون حوله، وكان الفقر واضحاً في مظهره وملبسه من دون ان ترافقه الشكوى والتذمّر. حتى عندما كان يطرح مسألة لواء الاسكندرون كان يطرحها من ضمن التردّي العربي العام ويقترح لها حلولاً قومية.

لقد هرب الارسوزي من الاسكندرون التي احتلها الاتراك فاحتفل به السوريون احتفالا يليق بقادة المقاومة. وفي دمشق اصدر نشرة «البعث العربي» وأسس حزباً بهذا الأسم وتعاون مع عفلق والبيطار اللذين اتهمهما لاحقاً بسرقة الاسم. لكن الخلافات حول دور اللغة في تكوين الامة، وزعامة الحركة باعدت بينه وبين الآخرين فيما تفاقمت العوامل التي ادت الى عزلته.

حاربته الدولة لانه اسكندروني لا يكفّ عن إثارة مسألة اللواء ولو من زاوية قومية، وربما لانه علوي ايضا. وهكذا عاش في فقر مدقع ممزوج بنزق كبرياء شخصي لا حدود له. أما في المسائل السياسية المطروحة آنذاك، فهو لم يكن قليل الاعجاب بعبد الناصر أو قليل الحرص على الوحدة، بيد انه لم يتردد في نقد غياب المؤسسات والمشاركة الشعبية، خصوصا في التحذير من المبالغة في تأليه عبد الناصر. ومرّة كانوا يفرشون السجاد الايراني لسيارة عبد الناصر ما بين قصر الضيافة والجامع الاموي فأعاد تذكيري بانه قال لي انهم يؤلهونه لكي يصير دكتاتوريا حتى إذا صار كذلك حاربوه وحطموه. كان دائم التخوف من ردود الفعل عند العوام التي تؤدي الى نتائج معاكسة وكارثية.

ويبدو ان اعجاب القطريين به متعدّد المصادر. فأهل اللواء النازحون كانوا يكنّون له احتراماً وحباً بصفته بطل المقاومة في

اللواء وصاحب فلسفة قومية عربية ليست بعيدة عن فكر البعث ان لم تكن تياراً اساسياً فيه، ثم ان اسهم الارسوزي عادت الى الارتفاع بعد السلوك الانتهازي والاخطاء التي ارتكبها الاساتذة الثلاثة ولاسيما قرار عفلق حلّ الحزب. وربما قارن البعض آنذاك بين طبيعة الارسوزي المقاومة والهجومية وطبيعة عفلق الضعيفة التي قادته ذات مرّة الى الاعتذار من حسني الزعيم.

كذلك كنت اسمع باسم ياسين الحافظ وهو من دير الزور. كان القطريون يشيرون غمزاً ولمزاً الى أمه الارمنية والى اتجاهاته الماركسية والناصرية معاً. فياسين كما عرفت لاحقاً ترك الحزب الشيوعي عشية قيام الوحدة بعد ان بلغ مرتبة القيادة المحلية في دير الزور. بعد ذلك انتسب الى البعث محتفظا بماركسيته بعد ان سار شوطاً في تأصيلها او تعريبها، لكنه انحاز الى وجهة النظر الناصرية في السجال البعثي - الناصري.

التقيت بياسين الحافظ في احدى الامسيات في عيادة الدكتور جمال الاتاسي في دمشق، وكان عبد الكريم زهور قد التحق بنا واقترح ان نتعشى معاً في مطعم الصباح. وفي تلك المناسبة تسنّى لي ان اتعرف عن قرب الى ياسين الذي ظلّ طيلة الجلسة يناقش زهور في أمر العلاقة بين الوحدة والاشتراكية.

كانت افكاره تختلف عن العموميّات العفلقية، فهو، بلغة ذاك الزمن، كان يحاول ربط النضال ضد الامبريالية والتخلف والاستغلال بمسألة الوحدة والتحرر القومي. وقد اعجبني الفكر الذي قدّمه ياسين وأثار فيّ تعطّشا مزمنا للمزيد وأنا الذي تربيت على الفكر الماركسي اساساً ثم انضممت الى البعث. هكذا بدا لي كلامه وكأنه يصالح نصفي الطبقي الماركسي مع نصفي القومي البعثي. فلأول مرّة فهمت على نحو ناضج ان الماركسية لا تتعارض مع الفكر القومي والوحدة العربية، وان موقف الحركة الشيوعية

العربية خصوصاً في سورية والعراق، معطوفة على نقص ثقافتي الماركسية، هي التي اوقعتني في ذلك الوهم.

هكذا اشتدّ حرصي علي توثيق الصلة بياسين الذي كان حينها موظفا صغيراً في وزارة الشؤون الاجتماعية في دمشق، وكان مهتما ان يظهر فقر حاله الواضح وشظفه في العيش مفتخرا به من دون مباهاة، فهو شديد التذكير باصله القروي المتواضع علماً ان زوجته كانت من عائلات دمشق الغنية.

واذكر انني حين سألته عن نقّاده في دير الزور الذين يأخذون عليه تغير آرائه، قال ان الذين ينتقدون المرء لانه تغيّر سياسيا او لان قناعات فكرية جديدة تبلورت عنده، لازالوا متأخرين وقبليين ومعادين للحرية والمعرفة.

الى ذلك لم يكفّ ياسين عن توكيده على الحرية الفردية للعضو الحزبي، معتبراً ان غيابها من النواقص الاساسية في الاحزاب السرية، فهذا الغياب، في عرفه، يلغي شخصيّة المثقف الحزبي ويؤمم فكره. ولهذا كان من دون تردد يدعو الحزبيين الى ان يكتبوا وينشروا افكارهم الى جانب رأي الحزب من دون ان تكون للأخير سلطة تمنعهم من ذلك.

■ في حضرة عبد الناصر

برغم خلاف الحزبيين في سورية مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة، بقيت الاخيرة تقدّم مساعدات للبعثيين العراقيين. واذكر انني كلّفت من قبل خالد علي الصالح الذي مرّ بدمشق في طريقه من بيروت بعد المؤتمر القومي الثالث، ان اتوجه الى القاهرة لتسلّم مساعدة مالية للحزب فضلاً عن اجهزة ارسال اذاعي واتصال لاسلكي.

وذهبت فعلاً الى القاهرة برفقة حازم جواد واخضعنا لدورة تدريب

على اجهزة الارسال والبثّ والاستلام دامت اسبوعين، انزلنا خلالهما ضيفين في فندق هيليوبوليس في مصر الجديدة، ثم في احدى الشقق. بعد الدورة قابلت الرئيس عبد الناصر مرتين، احداهما، مع آخرين، في مدينة انشاص بمناسبة إجراء تمرينات عسكرية، والثانية عندما تسلمّت مبلغ ٣٠ ألف دينار من عبد المجيد فريد الذي بات مدير المكتب الخاص لعبد الناصر. يومها اعدّ لي فريد ايصالاً بتسلم المبلغ ينصّ على انني ممثل حزب البعث في العراق ومندوب قيادته القطرية، وانني تسلمت ما تسلمته كمساعدة من قيادة العربية المتحدة للحزب في العراق. رفضت في الحال توقيع اي ايصال من هذا النوع مبدياً استعدادي للتوقيع بصفتي الشخصية، فعندما سألني فريد عن السبب واعلمني ان هذا ما اتفق عليه مع خالد علي الصالح، شرحت له انني لا أريد التوقيع على وثيقة يمكن ان يدان بها الحزب مستقبلاً في حال خلافه مع القاهرة.

وعلى أثر موقفي هذا دخل فريد على عبد الناصر الذي استدعاني وبادرني بالسؤال: هو انت عمرك كم؟ وعندما اخبرته انني ابن ٢٣ سنة التفت الى فريد وقال له: ليس من سياستنا ان نتعامل مع الثوّار بايصالات. ومع الزمن بتّ اعرف ان العبارات التي تهزّ المرء في شبابه يمكن ان تكون مرتّبة بمهارة عالية.

غادرنا دمشق، علي صالح السعدي وأنا، في طريقنا الى حلب وأبو كمال ومنها الى العراق، وبتنا ليلة في حلب حيث دعانا الى العشاء عبد الفتاح زلط وأحمد ابو صالح وهما من اقطاب البعث في سورية يومذاك. ومع عودتنا الى الفندق اعتقلتنا المباحث ثم اودعنا معتقلاً بائسا قضينا فيه ليلتنا، اما التهمة الموجهة الينا فكانت محاولة اعادة التنظيم الحزبي في سورية. في الزنزانة الصغيرة العارية، كان يشاركنا شيخ مسنّ، ادخلونا عليه وهو يُصلي، وما إن فرغ من صلاته حتى بادره علي بالسؤال عن سبب

وجوده في المعتقل، فأجاب انه فلاح من قرى حارم، اخذوه رهينة منذ ٤٥ يوماً بسبب هروب ولده الذي يقولون انه شيوعي.

ثم عاد بدوره ليسألنا: ومن انتم يا أولادي؟ يبدو انكم غرباء، واجابه علي باننا لاجئون سياسيون من العراق فاسترسل الشيخ يردد: حاشا، حاشا،إن نور المصطفى في وجوهكم!!، حاشاكم والسياسة، حاشاكم والسياسة.

في اليوم التالي بذلنا جهوداً مضنية لدى آمر المعتقل للسماح لنا بالاتصال بعبد الفتاح زلط واعلامه باعتقالنا. وبعد الظهر جاءنا عبد الفتاح مع بدر جمعه مدير المباحث في حلب الذي عرف بشراسته فبادرنا معتذرا قائلا ان ما اراده هو التعرف الينا! وحين توجهنا الى مكتب زلط وكان منفعلا كلّم عبد الحميد السراج تليفونيا وأسمعه كلاماً جارحاً. ذلك ان اطلاق سراحنا كان مشروطاً بمغادرة حلب في اليوم نفسه، ثم بإعلام مركز الحدود في أبو كمال بمغادرتنا الى العراق خلال ثلاثة ايام.

وبسبب العلاقة الخاصة والمتينة التي بنيناها مع الاجهزة في أبو كمال ودير الزور، دخل علي صالح الى العراق وتمكنت من البقاء لكي استمرَّ في شحن الاسلحة واجهزة الارسال التي كنّا قد تسلمناها من الجمهورية العربيةالمتحدة. وبعد ذلك بأشهر قليلة رجعت الى العراق متخفيا وكانت عودتي في اواخر آذار ١٩٦٠.

الفصل السادس

الخلاف مع عفلق

عندما قرّرت موعد العودة الى العراق هيأت كل مايمكن حمله من السلاح، واتفقت مع سائق شاحنة صغيرة (بيك آب) كي يوصلنا، أنا والسلاح، الى الرمادي. شحنّا ٢٠٠ قطعة مختلفة من الرشّاشات والبنادق والعتاد والقنابل اليدوية، ومعها جهاز الارسال الذي كانت قيادة الجمهورية العربية المتحدة قد زودتنا إياه.

كان رفيقا رحلتي السائق جميل، والدليل منشل، وهما صاحبا خبرة في عمليات التهريب الحدوديّة، يستهويهما ما يجنيان منها من دون أن تعنيهما هويّة الزبون ناقل البضائع. وما زاد في أهمية خبرتهما عندي أنهما يعرفان المنطقة جيداً ويعرفان طرق الدوريّات ومواعيدها، وكان منشل، وهو من الرمادي نفسها، يترجّل من الشاحنة ليتفحّص التربة ويتأمّل المكان كي يتأكّد من سلامة سيرنا. وعلى هذا الاساس اتفقنا على أن أدفع لكل منهما ٢٥٠ ديناراً، المبلغ المرموق في العراق حينذاك.

أمّا الرفيق الثالث فكان رشاشاً فضياً صغيراً أهداني إياه أمين الحافظ، أبو عبدو، فأبقيته في حضني، وظللت محتفظاً به حتى العام ١٩٦٧ حين سرقه من بيتي ضبّاط الاستخبارات العسكرية خلال إحدى مداهمات التفتيش.

توجّهنا ليلاً عبر الجزيرة، أو بادية الشام بحسب تسمية القدامى، في اتجاه الرمادي، بعد أن ودّعنا ياسين شكر ونافع زعّين، ابن شقيق يوسف، وجاك كوكولوف وابراهيم الرفاعي والملازم الأول عبد الرحمن النحوي شقيق أديب النحوي.

كنا لا نسير إلا ليلاً، وكان من المفترض أن تلاقينا مساء اليوم الثاني على انطلاقنا مجموعة من البعثيين في منطقة اتفقنا عليها مسبقاً في مشارف الرمادي. لكن خوف جميل وارتباكه، وهو الذي خانته خبرته على مايبدو، دفعاه الى الشجار المتواصل مع منشل، فكنا أن ضعنا في البادية ورحنا نتخبّط في مسالكها. وفجأة وجدنا أنفسنا، وجهاً لوجه، أمام أضواء السيارات التي ظننا انها تابعة لدوريات عسكرية أو جمركية.

فتح منشل النار باتجاه الاضواء، ومالبث أن تبين لي ان خبرته، هو أيضاً أقلّ مما صوّرها. فقد ظهر، لحسن الحظ، أن الاضواء في البادية تبدو أقرب بكثير مما هي فعلاً. مع ذلك ردّت علينا السيارات البعيدة بإطلاق نار ميّزناه فوراً بانه رمي بنادق وليس رشاشات، مما يعني انهم مهربون أو في أقصى أحوال الخطر رجال شرطة، لكنهم حكماً من غير العسكريين.

طمأننا ذلك، لكننا أخلينا الشاحنة، وفيها الاسلحة، في شعاب التلال المحيطة، وابتعدنا مابين كيلومترين وثلاثة كيلومترات لتجنب القبض علينا وعلى الشاحنة في آن واحد.

بقينا ننتظر حتى الفجر، لنكتشف اننا كنا نتبادل إطلاق النار مع رفاقنا البعثيين الذين جاؤوا لملاقاتنا، وأدركهم القلق من جرّاء تأخّر وصولنا. وبسبب معلومات تسربت اليهم من مديرية أمن الرمادي عن إلقاء القبض على شحنة سلاح مهرّب، فضلّوا ملاقاتنا في منتصف الطريق، حتى إذا حصل ما حصل توهّموا، هم أيضاً، اننا دورية عسكرية أو جمركية.

ومن دون إدعاء الشجاعة، لم أحسّ خلال الرحلة بالخوف الذي تسلّل الى قلب جميل. والسبب، كما أعتقد، انها لم تكن رحلتي الوحيدة وإن كانت الأطول. ففي التجربة الاولى أصابني خوف راح يتناقص مع كل تجربة تلتها.

كانت نقطة لقائنا بالرفاق تبعد عشرين كيلومتراً عن الرمادي من جهتها الشمالية الغربيّة، ومن هناك، في عمق البادية، اتجهنا الى المدينة الصغيرة التي وصلناها ظهراً، إذ استضافنا على الطريق راعٍ تناولنا عنده الفطور البدوي المؤلف من الشاي والخُميعة، وهي خليط الحليب والخبز والسكّر.

بقيت في الرمادي حتى المساء فيما تكفّل الرفاق أمر شحن السلاح وإخفائه، في انتظار نقله الى بغداد. وبعد أن غيّرت ملابسي البدويّة توجهنا في سيارة جيب، تعود الى بعثيّ من أقارب منشل، الى بغداد.

لكن بسبب ظروف الحزب آنذاك وعدم وجود مركز حزبيّ يستضيفني، قصدت دار ابن عمي مصطفى الذي كان موظفاً في مديرية السكك الحديد، يسكن في احدى دور السكك قرب المحطة المركزية، أو العالمية كما كانوا يسمّونها.

لم أتصل بالاهل إلا في وقت لاحق نظراً للظروف الامنية السائدة يومها، وبعد يومين حضر الى منزل مصطفى، علي صالح السعدي ومحسن الشيخ راضي الذي لم أكن قد تعرّفت اليه، وشرحا لي أوضاع الحزب الحرجة، طالبين مني البقاء مؤقتاً حيث أنا في انتظار تدبير سكن آخر. كذلك أبلغاني بتنسيبي الى فرقة تل محمد في تنظيم الكرادة الشرقية على أن يكون مسؤولي الدكتور فائق البزّاز.

■ الحزب الجديد القديم

اتصل بي البزاز الذي عرفته منذ كنا طالبين، أنا في كلية الصيدلة وهو في الكلية الطبية، واصطحبني في سيارته كي أحضر الاجتماع الأول كعضو عامل في حلقة حزبية في منطقة تل محمد، وكمسؤول عن ثلاث حلقات من الانصار والمرشحين للعضوية.

كان معي في الحلقة ضرار العبيدي وعبد الجبار مشتل، وقد استمر الحال على هذا النحو نيفا وثلاثة أشهر نسبت بعدها عضواً في قيادة الفرقة فيما استمر فائق البزّاز في مسؤوليته المباشرة عنّا.

أما في النطاق السياسي الاعرض فلم يكن من الصعب التقاط علامات التغيّر. فمنذ وصولي الى دار مصطفى، سمعت إذاعة بغداد وهي تنقل وقائع الاحتفالات الدينية بما أثار استغرابي. فهذا يشير، من جهة، الى خلاف بين قاسم والشيوعيين وتقرّب الأول من الاوساط المحافظة، ويكشف، من جهة أخرى، جوانب من سلوك قاسم والسلطة العسكرية. فحين غادرت بغداد كانت شوارعها تضجّ بكل ماهو معاد للطقوس والتراث، وهاهي تعود الى مصالحتها من دون أن تكون، في الحالين، أسباب وجيهة مفهومة.

انكببت آنذاك على قراءة أدبيّات الاحزاب العراقية، خصوصاً الحزب الشيوعي الذي كان قد نشر أواخر ١٩٥٩ قرارات الاجتماع الموسّع للجنته المركزية التي تضمنت تقييماً لسياسة الحزب منذ ١٤ تموز. وأذكر انني وجدت القرارات مخيّبة لآمالي حيث ركّزت على تشديد التحالف مع الحكم العسكري باعتباره المهمة الوطنية الاولى. فهذا الحكم كان، في عرفها، ممثل البورجوازية الوطنية والبورجوازية الصغيرة التقدمية، من دون أية إشارة الى مسائل الحريات والانتخابات وسنّ دستور دائم للبلاد.

لم يتضمّن التقرير الشيوعي أي ذكر لإمكان الحوار مع الاحزاب الاخرى، كما لم يتضمن أي نقد لما قام به الشيوعيون حيال هذه الاحزاب سوى اشارات نقدية لموقفهم من الحزب الوطني الديمقراطي. وبرغم إدانته أعمال القتل والسحل في الموصل وكركوك، إلا أنه أرجعها الى الجماهير البسيطة والى المندسّين وعملاء الاستعمار.

لم يتغير موقف الشيوعيين من قاسم ولم ينطبق على ديكتاتوريته العسكرية نقدهم الشديد لديكتاتورية عبد الناصر العسكرية، وبرغم ادانتهم لقاسم اواسط عام ١٩٦٠ واتهامه بالانحراف عن الثورة ووسم حكمه بالدكتاتورية الفردية، إلا ان ذلك لم يؤثر على استمرار تحالفهم المطلق معه. كل هذا فيما بدأت فترة أواخر ١٩٥٩ واوائل ١٩٦٠ تشهد تفشي عمليات اغتيال فردي تطال الشيوعيين في سائر أنحاء العراق، ولاسيما في الموصل وكركوك. وهذه العمليات جاءت في معظمها ثأرية وعفوية وجد منفذوها ان تخلي الحكم عن الحزب الشيوعي خلق لهم الفرصة السانحة. لا بل هناك من يردّ الكثير منها الى أجهزة السلطة نفسها التي أرادت تحجيم الحزب الشيوعي وتصفية بعض الحسابات معه. ومن هذا القبيل صدر حينذاك حوالي ٥٠ حكماً بالاعدام على شيوعيين لارتكابهم جرائم غير سياسية، علماً أن الاحكام لم تنفّذ. ولا أذكر ان حزب البعث شجب هذه الاغتيالات أو حاول الوقوف في وجهها، بل يمكنني القول اننا في بعض المناطق والأحياء شجعناها ورعيناها من دون أن يكون ثمة دور مكشوف أو مباشر للحزب الذي ادان الاغتيال السياسي سابقاً.

في المقابل لفت انتباهي البعث الجديد كما بدأت تصلّبه سنوات المعاناة والقسوة. فهو أضحى تنظيماً حزبياً متيناً يتحلّى أعضاؤه بانضباط عال يصل الى حدّ الطاعة العمياء لاوامر القيادة والاستعداد غير المحدود للتضحية. كذلك لاحظت اهتماماً كبيراً

بتوسيع قواعد الحزب التنظيمية والتأكيد على المناطق الشعبية والفقيرة، مع الافادة من الانحسار والعزلة اللذين شرع يعانيهما الحزب الشيوعي. هكذا عدت إلى سماع تعابير ولغة حزبيّة غبت عنها زمناً إذ لم تكن متداولة في سورية، كـ "نفذ ثم ناقش" و "الالتزام الواعي بأوامر الحزب" و "الخضوع المطلق لرأي الاكثرية" و "المركزية الديمقراطية".

بيد أن تدنّي المستوى الثقافي بقي ملازماً للبعث في العراق برغم كل الجهود التي بذلتها قيادات مختلفة، وكانت روح العداء للشيوعيين تقيم عميقاً في نفوس الاعضاء والانصار. كنت ألمس، في تنظيم الكرادة، التقدير والحب لمناضلين بعثيين من أبناء الكرادة كانوا لايزالون في السجن بسبب محاولة اغتيال قاسم، كخالد علي الصالح وغانم عبد الجليل. فمشاعر الحب والتقدير، أو الكراهية والبغضاء، طغت على الرصانة الذهنية في محاكمة المسائل المطروحة. ولئن كثرت الندوات الحزبية وكثر مجيء المندوبين عن القيادة القطرية لمواجهة القواعد ومناقشة القضايا الراهنة، فإن بعض المندوبين أولئك كانوا بدورهم دون المستوى المطلوب من الوعي والالمام. وكثيراً ما شاركني فائق البزاز هذا الرأي ناعياً مستوى الثقافة والوعي في حزبنا. وحينذاك أدركت أي أثر تركته هجرتي إلى سورية وترددي على بيروت على وعيي وطريقة فهمي الأمور.

بعد انقضاء مايقارب الشهر على وجودي في العراق، جاءني محسن الشيخ راضي الى بيت مصطفى، وطلب مني مرافقته لزيارة حازم جواد الذي التقيناه في منزله في الاعظمية حيث كان يقيم مع والدته. تحدثنا مطوّلاً عن وضع سورية ووضع الحزب في العراق، واستمزج حازم رأيي وإستعدادي في الانتقال الى واحد من أوكار الحزب الطباعيّة، فأبديت موافقتي في الحال، على أن يبلغني محسن الشيخ راضي بموعد الانتقال الى الوكر المقصود.

في تلك الفترة حدث لي مالم يكن في الحسبان، إذ عرف جيران مصطفى بوجودي وبهويتي، الشيء الذي أحرجه ووضعني ووضع الحزب في احراج أكبر. ذلك أن التنظيم لم يكن مهيأ آنذاك لاستضافة الكوادر ولا قادراً على تأمين عدد أكبر من الاوكار. وبرغم انني بتّ أتردد على والدي ووالدتي بين الفينة والاخرى، آثرت عدم الاختباء عندهما، فاتصلت بخالد محمد نوري أحد أعزّ أصدقائي، وهو ملازم أول في القوة الجوية سبق لي أن نسّبته الى الحزب، واستضافني خالد في بيته أكثر من شهر ثم نقلني الى دار أخته في حي دراغ في جانب الكرخ، وأخته زوجة نافع السامرائي الذي كان قومياً يتعاطف مع البعث ويؤيّده. هناك مكثت اسبوعين كنت خلالهما دائم النشاط والعمل الحزبي برغم حرصي على التحرك ليلاً.

انتقلت الى السكن مع محسن الشيخ راضي في الوكر الحزبي في نهاية نيسان ١٩٦٠، واستمرت مسؤوليتي عن قيادة فرقة تل محمد، وتالياً عضويتي في قيادة شعبة الكرادة حتى تموز ١٩٦٠. كنت اساعد محسن في امور الطباعة ومهام ادارية اخرى، ورحت بحكم هذا القرب من المركز، اتعلم الكثير من فنون الحزب السري وادارته، واكتشفت ان عمل الاحزاب السرية لم يكن كله سرياً. فقد كنا نستعين بمطابع علنية في شارع المتنبي الشهير، يملكها مهدي الفلوجي، في طبع ادبيات الحزب وبياناته. وفي احد الايام تعطل جهاز الاستنساخ (الرونيو) الوحيد في الحزب، وحين عجزنا عن اصلاحه اخذته بنفسي الى شركة تصليح مختصة في الباب الشرقي لبغداد واعطيتهم اسماً وعنواناً مُصطنعين، مدعياً بانني ضابط في الامن، فضلاً عن ارتيادنا بين الحين والآخر مطاعم شارع ابو نؤاس ومقاهيه والاستمتاع بأكل السمك المسقوف. هكذا منحتني حياتي في الوكر، مضافاً اليها تجربتي في سورية، ميزةً على اقراني في قيادة الشعبة، وتفوقاً كنت حريصاً على لجمه احتراماً وتقديراً لمسؤولي فائق البزاز، فضلاً عن اهمية

اخفاء مسؤولياتي الاخرى عنهم.

في تموز ١٩٦٠ أجريت أنتخابات حزبية في عموم القطر، وأنتخب عضواً في قيادة فرع بغداد بعد أن كانت الفرقة والشعبة في الكرادة أختارتاني. كانت قيادة الفرع تضمّ تحسين معلّه وجعفر قاسم حمودي وعبد الستار الدوري وشكري الحديثي وهناء الشيباني ويونس المصلح وحبيب الدوري. وقد شكّل مؤتمر الفرع، ومن بعده المؤتمر القطري، مناسبة للتعرّف بكثيرين من عناصر الصفّين الاول والثاني القياديين، فالتقيت بأبو طالب الهاشمي وحمودي العزاوي وهناء الشيباني وعبد الستار الدوري وشكري الحديثي وفتحي حسين وطه السامرائي وصدقي ابو طبيخ وحسين محمود السامرائي وعزت مصطفى وآخرين، وهناك تجددت صلتي بمسؤولي القديم جعفر قاسم حمودي.

شكل المؤتمر القطري الثالث الذي عُقد في آب ١٩٦٠ محطة هامة في تاريخ الحزب ونهجه، إذ شجب الاغتيال السياسي واعلن ان محاولة القيادة السابقة اغتيال قاسم هي خرق لعقيدة الحزب، وأكد أعتماده النضال الشعبي السياسي طريقاً للعمل. وجاءت مفاوضات قاسم مع شركات النفط في تشرين اول ١٩٦٠، مناسبة اخرى لترسيخ مفهوم النضال السياسي داخل الحزب، فأعلن عن سياسته النفطية وأكد على التأميم كهدف نهائي، وطالب قاسم بالاستيلاء على الاراضي غير المستثمرة وتشريع قانون خاص بذلك، وتشكيل شركة عراقية أو عربية للاستثمار النفطي المباشر، فضلاً عن مساهمة العراق في رأسمال الشركة، وزيادة حصته في الارباح ومطالب اخرى. وطفحت ادبياته ونشرياته منذ ١٩٦٠ الى اوائل ١٩٦١، بالتحذير من المغامرات والانقلابات العسكرية، والتأكيد على الديمقراطية الشعبية والحقوق السياسية في التنظيم الحزبي والنقابي، فضلاً عن دعوته جميع القوى المعادية للاستعمار للنضال ضد مبررات الانقلاب العسكري.

كان مستوى النقاش في المؤتمر القطري أفضل بكثير منه في القواعد ومؤتمراتها، وبدا علي صالح السعدي وحازم جواد بارزين في توجيه المؤتمرين، الفرعي والقطري، وقيادتهما، ومعهما كانت هناك عناصر قيادية لم تتح لي فرصة التعرف اليها قبلاً، فشعرت في بداية الامر بالتهيب لما علق في ذهني من هالة حول تلك الاسماء وأصحابها ومنهم حميد خلخال ودحّام الالوسي.

ظهرت القيادة آنذاك موحّدة منسجمة يجمعها هدف بناء الحزب ومؤسساته ومكاتبه ومنع تأثيرات الركابي عليه. ولم تبد عليها ولا على قيادات الفروع والشعب أي بوادر خلاف حادّ أو تباين كبير في وجهات النظر. وبالفعل بذل الجميع في تلك الفترة جهوداً استثنائية لتقوية التنظيم الحزبي ومدّ نفوذه الى أوسع الاوساط داخل بغداد وخارجها على السواء. أما أمر التنظيم العسكري فهو مالم يبحث في المؤتمر القطري كما لم تناقش مسألة السلطة وتسلمها. كانت معظم الامور المثارة تتصل بالتنظيم والعلاقة بالقيادة القومية والحركات والاحزاب الاخرى والموقف من عبد الناصر وتطوّر الخلاف معه. على هذا الحال بقيت أمورنا حتى أواسط ١٩٦١.

وفي آذار (مارس) ١٩٦١ طُلب إلينا في أحد الاجتماعات المشتركة استغلال قرار كان أصدره الحكم بزيادة سعر البنزين عشرة فلوس للغالون الواحد، والقيام بعمليات اضراب وتظاهر وصدامات مع الاجهزة لتقوية التنظيم الحزبي وتوثيق صلته بمشاكل الناس. وفعلاً استطاع الحزب أن يشعل بغداد على مدى أيام بتظاهرات متفرّقة واضرابات لسيارات التاكسي والنقل العام، كما مارسنا القوة لإجبار الكثيرين من الناس ونقابات النقل على المشاركة في الاضراب. كذلك بدأت مجموعات حزبّية مختصّة قطع الطرق ووضع الحواجز لمنع السيارات من العبور وحرق الدواليب المطاطّية في الشوارع، مما اضطرّ قاسم الى إنزال بعض القطعات

العسكرية ولاسيّما في الاعظمية والكرخ والكرادة. وكان لهذا العمل أن عطّل حركة انتقال الكوادر الحزبيّة وألحق شللاً جزئياً باجتماعات القيادة القطرية، بالرغم من أن قائد الفوج الذي أنزل الى الاعظمية كان أخا شقيقاً لعلي صالح السعدي من دون أن يكون بعثياً.

على أثر ذلك أقترح حازم جواد أن تقسّم بغداد قطاعات أربعة ويتوزع الموجودون من أعضاء الفرع على هذه المناطق متمتعين بصلاحيات إصدار القرار الحزبي وإدامة المعركة. وهكذا تولّى حازم الاعظمية، ومحسن الكرخ، وعلي الرصافة وخارج بغداد، وتركت الكرادة الشرقية لي. ومع اننا بقينا تسعة أيام على هذه الحال تكبدنا خلالها القتلى والجرحى وكبّدنا قوات الجيش والشرطة مثلهم، فإن قاسم لم يذعن وابقى الزيادة كما هي برغم تأثيرها على الفقراء وسائقي النقل.

ومن الظريف ان قيادة شعبة الكرادة آنذاك، والتي كانت تتكون من الدكتور فائق البزّاز وعدنان الحمداني ومقداد العاني وأكرم حبيب المهداوي وأنا، درجت على اتخاذ دار البزاز مقراً لها، فكنت هناك أكتب وأحرّر البلاغات والتعليمات الحزبية ونطبعها على الآلة الكاتبة أو اجهزة الاستنساخ.

ومرّت سنوات طويلة سافر خلالها البزّاز الى الولايات المتحدة حتى إذا ما عاد في ١٩٧٢ في زيارة له الى بغداد، فاجأني باعلامي ان جميع مسودات تلك البلاغات موجودة في بيته. فحين قرأنا بعضها، مستعيدين تلك السنوات، استغربت ما تضمنتها من افكار ولغة سياسية وجدتها بالغة التخلف، فعلّق فائق: المصيبة لاتكمن في تخلف ما كنا نكتب، بل في أن آلاف الناس كانت على استعداد للموت تحت تأثير هذا الوعي المتخلف.

بين حازم وعلي

إثر انتخابي لقيادة فرع بغداد وتفرغي للعمل الحزبي، حيث خصص الحزب لي راتباً مقداره خمسة عشر ديناراً شهرياً انتقلت الى مستوى جديد من الاحتراف الحزبي. كان من المتفرغين في بغداد يومذاك علي صالح السعدي وحازم جواد وعبد الستار الدوري ومحسن الشيخ راضي وأنا، يضاف إلينا ثلاثة يعملون في الطباعة. وبحكم وجودي في الوكر وعضويتي في قيادة الفرع بتّ أشد اطلاعاً على شؤون الحزب الداخلية وأوثق معرفة بقياداته خارج بغداد، ومما ساعدني أن محسن كان عضواً في القيادة القطرية كما بات مسؤولنا في قيادة فرع العاصمة. وبرغم حرص حازم جواد على احترام التقاليد والاسرار الحزبية، ساهمت علاقتي الشخصية به وبمحسن في فتح الأبواب أمامي للاطلاع على معلومات لاتتناسب معرفتها مع موقعي الحزبي.

من طريق الجلسات والسهرات التي كانت تتم خارج الاجتماعات الحزبية، وبمنأى نسبيٍّ عن صرامتها، بدأت ألمس التنافس بين حازم وعلي، وشرعت تتبلور المخاوف عندي من صراعات مستقبلية، فرحت أحدّث بها محسن الذي كانت نظرته الرومنسيّة والمثالية للحزب وقياداته تدفعه الى استبعاد المخاوف كلياً. وربما كان للأصول الدينية النجفية لعائلة محسن أن لعبت دورها في تكوين رؤيته التربوية للأمور. مع هذا كان يشاركني الإعجاب بحازم وبطريقته في قيادة الحزب، إذ كنّا جميعاً نتعلّم منه الاساليب الجديدة في السرية والتنظيم وما يتفرّع عنهما. ومع الزمن راحت علاقة كلينا بحازم تثير حفيظة علي من دون أن يكون لذلك مبرّر ملموس. فعلاقتنا الحميمة، حزبياً وشخصياً، لم تكن تحول دون حرصنا على التعامل وفق مقاييس حزبية ومبدئية لاتحكمها المشاعر والأمزجة.

واقع الحال ان حازم كان منقطعاً عن العالم منكباً على الحزب، فإذا ما أراد الاستمتاع بكأس شراب أو أكلة سمك، شاركه في ذلك الحزبيون أنفسهم، فكان الحزب مجتمعه، كل مجتمعه. أما علي فكان له مجتمعان واحد في الحزب وآخر خارجه، لا بل حرص على توطيد صلاته بأوساط لا يربطها بالحزب ودّ يذكر. وعلى إيجابية هذا السلوك المنفتح، جعلتنا ظروف العمل السريّ نتخوّف من احتمالات قد تترتب عليه، كأن يعتقل علي نفسه أو أن يصار الى إفشاء معلومات عن الحزب. وأذكر انني كنت في احدى الامسيات عائداً من ندوة برفقة علي الذي أصرّ على أن نتعشى في مطعم «تونتي وان» بينما كانت الساعة في حدود الحادية عشرة. وحاولت إقناعه بالذهاب الى مطعم آخر نظراً لاشتهار «تونتي وان» وارتياد الكثير ممن يعرفوننا له بما قد يعرضنا للخطر. ونتيجة إصرار علي ذهبنا الى حيث أراد حتى إذا انقضى نصف ساعة على وجودنا في المطعم، دخل عوض كامل شبيب وهو أحد مرافقي عبد الكريم قاسم وابن أحد ضباط "المربّع الذهبي" في ١٩٤١. وما كاد يدخل وتقع عينه علينا حتى غادر المطعم بطريقة لفتت انتباهي موحية لي انه يضمر الشرّ. طلبت من علي أن نغادر فوراً، لكننا ما أوشكنا على اجتياز عتبة المطعم حتى واجهنا عوض وهو شاهر مسدسه يطلب منا الاستسلام، ويبدو انه، في غضون ذلك، اتصل تليفونياً وطلب مفرزة لإلقاء القبض علينا.

إلا أن علي، المعروف بشجاعته، انتزع المسدس من يد عوض بحركة سينمائية بارعة، ثم بادره متحدياً قبل أن نختفي عن الانظار: "لو كانت فيك رجولة لوجّهت هذا المسدس الى زعيمك قاسم".

في المقابل شدّني الى حازم تأنيّه في إصدار الاحكام واتخاذ القرارات وقيامه بدرس سائر المعلومات والجوانب المتصلة بقضية

من القضايا، هذا بينما غلب على علي التسرّع في الحكم والمزاج الشخصي، الشيء الذي انسحب على تقييمه قادةً حزبيين ومناضلين في صفوف البعث.

وكان علي أشد تأثراً بالموقف من عبد الناصر وبالأزمة بينه وبين القيادة القومية، وقد عملت حساسيّته تجاه الرئيس المصري على صبغ نظرته الى العمل الجبهوي بين القوى القومية بصبغة تكتيكيّة محضة. بدورها أحبّت قواعد الحزب علي بحكم شعبيته وتبسطه مع الانصار والاعضاء، من دون أن يعني هذا أن حازم كان بيروقراطياً متعالياً. فهو أيضاً لم يقلّ شعبية وبساطة عن منافسه، لكنه كان دائماً يعطي الأولويّة لحرصه على سرية العمل وسلامة القيادات. وبشيء من الايجاز يمكن القول ان حازم كان تلميذاً نجيباً ومجدداً لقريبه فؤاد الركابي في إدارة الحزب، فيما تمرد علي على مدرسة الركابي التنظيمية، وظلّ متمرداً بعد رحيل الركابي. وفي هذا الإطار كان لاعتقال حازم، أواسط ١٩٦١، أن ترك فراغاً قيادياً ترتبت عليه لاحقاً آثار هامة على الوضعين التنظيمي والسياسي للحزب.

■ إعادة تكييف الحزب

بعد قرار الحزب والمؤتمر القطري الاستثنائي "العمل على اسقاط النظام"، اقترب البعث من تهيئة القوى العسكرية الضاربة، لتبدأ القيادة مناقشة حجم المشاركة الحزبية في النظام البديل. وقد ظهر رأي يدعو الى المشاركة الرمزية بوزيرين أو ثلاثة، بينهم الامين العام للحزب، في حكومة تمثّل الاتجاهات القومية المتعددة. كان هذا رأي عبد الستار الدوري وحميد خلخال ومحسن الشيخ راضي الذي قابله رأي يقول به طالب حسين شبيب وعلي صالح السعدي داعياً الى سيطرة حزبية كاملة على الحكم مصحوبة

بمشاركة رمزية من قبل القوى الاخرى. ولئن تبنى الحزب الرأي الاخير، فانه اتخذ قراراً ثانياً بعدم إشراك أمين السرّ القطري في الحكم، وكان يومذاك حازم جواد، كي يبقي سلطة الحزب قويّة ومتميّزة عن الحكم. وما عزّز هذا الاتجاه قرارنا أن تكون القيادة القطرية السلطة العليا في البلد تخضع لها قرارات مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة.

في الثلث الاول من ١٩٦٢، وبعد أن تدهورت العلاقات بين قاسم والشيوعيين وأطمأن الاول الى زوال خطر الوحدة بسبب الانفصال السوري، حاول إعادة مدّ الجسور مع الوسط القومي في العراق. وهكذا عفا عمن تبقى من المحكومين في محاولة اغتياله، واطلق سراح بعض قياديي البعث كخالد علي الصالح وأياد سعيد ثابت وكريم شنتاف وحمدي عبد المجيد وغانم عبد الجليل ممن دخلوا السجن إبّان التحالف الكامل مع الناصريّة.

أعيد تنسيب هؤلاء الى المنظمات الحزبية، فنُظّم خالد علي الصالح في شعبة الكرادة وأياد سعيد ثابت في شعبة الاعظمية، وكنت آنذاك، وبسبب ظروف الحزب واستمرار الاعتقالات، مسؤولاً عن قيادة هاتين الشعبتين. وأوعزت القيادة الى جميع الحزبيين أن يزوروا الرفاق الخارجين من السجن ويهتمّوا بهم، وبعد أيام قليلة تمّ ترتيب لقاءات بين حازم وعلي من جهة وخالد علي الصالح وأياد سعيد ثابت كل على حدة باعتبارهما كانا عضوي قيادة قطرية لحظة اعتقالهما. كان من العوامل التي أملت الاجتماع حرص حازم وعلي وسائر القياديين على شرح التطورات التي شهدها الحزب داخلياً وعربياً والتعرّف على مدى استعداد خالد وأياد للبقاء في الحزب والانسجام مع صورته الجديدة. وبحسب علمي فإنهما طلبا العودة الى نفسي موقعيهما الحزبي قبل دخولهما السجن، غير ان القيادة لم توافق على هذه الرغبة، خصوصاً انهما تمسكا بوجهات نظرهما حيال الموقف من عبد

الناصر ونهج الحزب آنذاك، وقد أيَّد المؤتمر القطري الاستثنائي قرار القيادة.

على هذا الاساس أُشركا في منظمات الحزب وفي الانتخابات، وكان لي أن حضرت المؤتمرين الانتخابيين في الاعظمية والكرادة بحكم مسؤوليتي عن المنطقتين. هناك رأيت خالد يطرح بهدوء ورزانة آراءه في التنظيم والسياسة الداخلية والعلاقة بالناصريّة والقوى القومية في العراق، من دون أن يثير القضايا الحساسة للماضي كقيادة فؤاد الركابي وقرار اغتيال قاسم الذي أدانه الحزب.

لكن علي صالح السعدي كان قد أوصاني صباح يوم المؤتمر بضرورة إسقاط خالد في الانتخابات القاعدية أو الفرقيّة ومحاولة منعه من الصعود الى المؤتمرات العليا. وفي حينها أعلمت محسن الشيخ راضي بتصرف علي واعتبرته بادرة خطرة لاتتناسب مع القيم النضالية. ومع أنني لم أجب علي سلباً ولا أيجاباً، أفسحت كامل الحرية لخالد كي يقول مايشاء، فإذا ما أثار قضيّة لاعلم لي بها طلبت منه كتابتها وإرسالها الى القيادة للإجابة عنها، أو انتظار القيادة كي تجيب عن استفساراته.

آنذاك فاز خالد علي الصالح في انتخابات قيادة الفرقة وأصبح عضواً في مؤتمر الشعبة بما يسهل عليه الوصول الى المؤتمر القطري. وكان من الطبيعي أن تثير هذه النتيجة حفيظة عليّ وتدفعه الى الاستعداد للمرحلة المقبلة أي الانتخابات الاعلى.

على خلاف خالد بدا أياد نزقاً واستفزازياً فلم يأخذ في حسبانه ما استجدّ على الحزب خلال السنوات الثلاث التي قضاها في السجن. وكان لهذا أن أثار عليه أعضاء المؤتمر أنفسهم فوصل الحال بأحدهم، صفاء الفلكي، أن حاول الاعتداء عليه لولا تدخلنا لمنعه. وبعد فشله الانتخابي ترك أياد التنظيم ولم يستجب لمندوبي

القيادة، حميد خلخال وستّار الدوري، لاقناعه بالعدول عن قراره. كما استنكف خالد عن ترشيح نفسه في الدورة الثانية من دون أن يناقش ويساجل كما فعل في الدورة الاولى. وفي اعتقادي ان الاثنين شعرا، ومن غير أن يشكّلا كتلة، بان وجودهما في الحزب بات ينطوي على غربة ما، وأن الاعضاء الذين أضحوا يقدّسون وحدة الحزب ما عاد في الامكان اختراقهم والتأثير عليهم. وهكذا ما لبث خالد، وبهدوء، أن غادر الصفوف هو أيضاً.

حقق الحزب حينذاك توسعاً في الوسط العمالي ذي الغالبية الشيعية والاصول الريفية، مشكّلاً مكتباً عمالياً أرفع نشاطاً من ذي قبل، وظهر التوسع، بصفة خاصة، بين عمال الميكانيك والكهرباء والسكك الحديد ولاسيما مع تزايد الخلاف بين قاسم والشيوعيين بما رفع الحماية الرسمية عن النقابات والنقابيين الشيوعيين. أكثر من ذلك، راح الحزب ينظّم الاضرابات ويصدر جريدة عماليّة من دون أن يعدم التأثير على بعض القيادات النقابية المنتخبة.

كذلك اتسع حضور البعث، وفي شكل ملحوظ جداً، في النقابات المهنيّة للمعلمين والمهندسين والمحامين، حتى انه تمكن من المشاركة في نقابة المعلمين وأن يخوض معركتين جديتين ضد القوائم الشيوعية في نقابتي المحامين والمهندسين.

في تلك الاثناء حاول البعثيون فتح حوار مع الحزب الشيوعي، وكان ستّار الدوري احد مفاتيحه، واتصلت القيادة بحسين جميل الذي نقل تلك الرغبة الى الحزب الشيوعي. وفي لقاء بين كامل الجادرجي وحسين جميل وعامر عبد الله اواخر ١٩٦١، أكدّ الجادرجي ان مقاومة الدكتاتورية والحكم العسكري الفردي تستوجب اللقاء والتحالف بين البعث والشيوعيين، باعتبارهما الحزبين اللذين استقطبا الشارع السياسي، وعرض الجادرجي

وساطته، غير ان قيادة الحزب الشيوعي، وبسبب مقالة ظهرت في جريدة البعث السرية تدعو الى "قطع اليد التي تمتد الى الشيوعيين"، اعتذرت عن مثل هذا اللقاء والحوار. والواقع لم تكن هناك مواقف واحدة في قيادتي كلا الحزبين من التحالف. فكما كان في قيادة البعث من يدعو الى التحالف، وآخر يُهدد بقطع اليد المتحالفة، كان في مكتب الحزب الشيوعي السياسي من يرفض التحالف، خصوصاً ان تقارير اللجنة العسكرية للحزب الشيوعي العراقي ومسؤولها ثابت حبيب العاني، كانت تدعو لتسلّم السلطة وترى ان ذلك مُمكن، دون التورط في جبهة أو تحالف مع الأحزاب الاخرى، الامر الذي سيُشركها في الحكم الجديد. لكن البعثيين تعاونوا مع "الاستقلال" ورموزه كصديق شنشل وزكي جميل حافظ، ومع وجوه "حركة القوميين العرب" كباسل الكبيسي ونايف حواتمه المقيم في العراق آنذاك، فضلاً عن شخصيات مهنية كأديب الجادر في نقابة المهندسين، والنقابي الناصري مالك دوهان الحسن في نقابة المعلمين التي تشمل أساتذة الجامعة والتعليم الثانوي والابتدائي.

وفي ١٩٦١ أنشئت "الجبهة القومية التقدمية" بمبادرة من الحزب وضمّت الى البعثيين، حركة القوميين العرب وحزب الاستقلال وبعض الوجوه الناصريّة والقومية و "الحزب العربي الاشتراكي" بزعامة عبد الرزاق شبيب والذي استقطب بعض المثقفين الناصريين ذوي التلاوين الاسلامية.

لم يكن تشكيل الجبهة لمجرّد مدّ الجسور مع عبد الناصر ومؤيّديه في العراق، فالأهمّ كان تعبئة الضبّاط القوميين والناصريين تحت مظلّة الحزب، إذ كان الحزب في حينها حريصاً على العمل مع القوميين حيث وجدت من هذا القبيل كتل عسكرية صغيرة يرعاها ضبّاط كصبحي عبد الحميد وجاسم العزّاوي ورشيد محسن وعرفان وجدي وعبد الكريم فرحان وناجي طالب ورجب عبد

المجيد ومحمد مجيد، إضافة الى الضبّاط المبعثرين الذين يشدّهم الولاء لعبد السلام عارف. وقد حاول صالح مهدي عمّاش تنسيب بعض الضبّاط القوميين إلى الحزب، وفعلاً نجح مع صبحي عبد الحميد وخالد حسن فريد وعبد الكريم فرحان وغيرهم، إلا أن هؤلاء مالبثوا أن نزعوا عن أنفسهم تلك الصفة بسبب خلافهم مع الحزب حول مواقف عدة، خصوصاً ان البعث كان يصرّ على تسمية أحمد حسن البكر رئيساً للوزراء بدل ناجي طالب، وطاهر يحيى رئيساً لأركان الجيش بدل عبد الكريم فرحان. ولم تنجح الاجتماعات الكثيرة التي تمت في بيت صبحي عبد الحميد وغيره في تعزيز الثقة، ولا غيّرت توجه الحزب نحو الانفراد بالعمل. فضلاً عن ذلك، كان لموقف قيادة الحزب القومية من أنفصال الوحدة بين سورية ومصر وتوقيع صلاح البيطار على وثيقة الانفصال، وبيانات الحزب الطافحة بالتجريح لعبد الناصر، دورٌ حاسمٌ في ابعاد القوميين عن الحزب وفك تحالفهم معه، توّجه انسحاب حركة القوميين العرب من الجبهة.

اما عبد السلام عارف، فقد كانت صلته بالحزب وثيقة، فمنذ الايام الاولى لـ ١٤ تموز ١٩٥٨ توطدت علاقته بالحزب وبفؤاد الركابي، وتقاربت مواقفه من موقف الحزب بخصوص الوحدة والعلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة، وسلوك الحزب الشيوعي.

الى جانب ذلك نمت، بينه وبين ناظم جواد، شقيق حازم، صداقة شخصية، بحكم اشتغال ناظم في اذاعة بغداد آنذاك. وعندما عزله قاسم وسجنه، فكرّت القيادة في تهريبه من السجن اكثر من مرة، وفعلاً وضعت خُطة كانت حسابات نجاحها عالية جداً، غير ان هرب عبد السلام لابد ان يكون جزءاً من عملية ناضجة اكبر، لذلك كانت المحاولة الاولى ليلة ٨ آذار ١٩٥٩ عند بدء حركة الشواف وكانت باشراف ناظم جواد نفسه. وكان هو ميالاً لحمل قاسم على الاطمئنان إليه واطلاق سراحه، فضلاً عن صعوبة اختفائه وعدم

جدواه. وبقيّ الحزب حريصاً على مساعدة عائلته مالياً، اسوةً بعوائل الضباط المعتقلين او الذين قتلوا. لم تنقطع صلة الحزب به وهو في السجن العسكري، ورغم كل ضغوط الحزب الشيوعي على قاسم لاعدامه، فانه ابقاه وامر في فترات لاحقة بتحسين ظروفه في السجن والسماح لأهله بزيارته، كما زاره هو أيضاً وكانت المراسلات مستمرة بينه وبين الحزب، واذكر انني اوصلت احدى تلك الرسائل عن طريق اخيه عبد السميع في الاعظمية.

وبرغم انه ليس عضواً في الحزب، ولم يكن صعباً ادراك المسافة الفكرية والسياسية التي تفصله عنه، إلا ان شعوره الطاغي بانه قائد ١٤ تموز ١٩٥٨، وان قاسم وبطانته سرقوا الثورة وحرفوها، فضلاً عن طموحه السياسي، دفعاه للتعاون مع البعث القوي آنذاك، والوفي. الى جانب ذلك فان طبيعة ثورة ١٤ تموز، والصراعات التي تلتها، خلقت كثيراً من الاوهام، السياسية والاجتماعية، فجعلت من عبد السلام عارف، وجهها القومي العربي المُضيَّع، واعطته بريقاً وحدوياً قد لايستحقه. وبرغم معرفة الجميع، وفي مقدمتهم البعث، بتجربة الضباط القوميين الاحرار المُرّة معه قبل ١٤ تموز وبعدها، وفشلهم في حمله على التعاون معهم والالتزام بقراراتهم، فقد كانت قوة الأوهام وعدواها آنذاك لاتقاوم.

وعندما كلفت القيادة والمكتب العسكري علي صالح الاجتماع بناجي طالب، عاد علي بانطباع غير ايجابي الامر الذي رفع اسهم عبد السلام ورصيده في الحزب.

كان كسب عبد السلام وتوظيف سمعته، يستبطن تمسكاً بـ ١٤ تموز ١٩٥٨، وحنيناً اليها من جهة، إلا انه من جهة اخرى، كان وهماً سياسياً اصابتنا عدواه كما اصابت غيرنا. ففي احدى ليالي تشرين اول ١٩٦١ وكان قد اطلق سراحه. اجتمعنا حازم وعلي

ومحسن وانا مع عبد السلام في بيت حازم. وصل عبد السلام برفقة ناظم جواد، واستغرقنا تلك الليلة في احاديث شتى، منها مايتعلق بالاكراد والحرب معهم، ومنها مايخص الموقف من الوحدة وعبد الناصر، فضلاً عن تجربته الخاصة مع قاسم وقادة حكمه. ولمست في تلك الجلسة صعوبة ترويض الحزب لهذا العسكري الجامح، رغم كل ماكان يظهره من احترام لنضال الحزب، الى جانب ازدرائه بمعظم الضباط القوميين الكبار، وتلميحاته حول عبد الناصر.

لم يترك الاجتماع انطباعاً ايجابياً في نفسي، فأنا بدءاً، مملوء بالشك في ولاء الضباط ذوي الرتب الرفيعة للحزب، واذا كانت حاجة الحزب ماسة لقائد عسكري منهم، كي يضبط الجيش ويُسكت القوميين وعبد الناصر، فان عبد السلام بطموحه، وسمعته، وماسيكون بمتناول يديه من سلطات، سيكون تهديداً دائماً لسلطة الحزب.

بعد تناول العشاء، غادرنا الى الوكر الحزبي، وحدثت علي ومحسن بانطباعاتي وافصحت لهما عن مخاوفي، فطمأنني علي ليلتها، وقال ان الموضوع لايتجاوز عضوية عبد السلام في مجلس قيادة الثورة اسوة بالآخرين، الامر الذي أكده لي حازم بعد ذلك.

وفي منتصف ١٩٦٢ كانت كتلتا صبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان تحاولان القيام بحركة عسكرية تجمعت لدى الحزب معلومات عنها، فقررت القيادة أن تطلب الى القوميين والناصريين تأجيل العمل لأن البعث غير مهيأ للمشاركة، كما ان الظرف لايسمح بنجاح الانقلاب. في الوقت نفسه قررت قيادة الحزب استنفار كل قواها العسكرية والحزبية للمشاركة في العملية اذا ماحصلت، كيما يكون للحزب دور وحصة، ومنعاً لرجحان الكَفة الناصرية على الحكم الجديد. وخلال اجتماع للمكتب العسكري

اقترح صالح مهدي عمّاش مازحاً تسريب الخبر الى قاسم بدلاً من اللجوء الى هذه القرارات المعقّدة، الامر الذي استهجنه حازم جواد وباقي أعضاء المكتب العسكري. إلا أن صالح، وبعد أيام من الاجتماع، التقى العقيد عبد المجيد جليل، مدير الامن العام، في بناية وزارة الدفاع، فأوحى إليه بأسماء بعض الضبّاط القوميين وبضلوعهم في التآمر، فما كان من الأخير إلاّ أن نقل الخبر الى قاسم بحضور جاسم العزاوي أحد الضبّاط القوميين، فلم يتردد قاسم في اعتقال بعضهم وإحالة البعض الاخر الى التقاعد او الى مناصب ادارية. وكان لعمل صالح أن أضرّ بالعلاقة بين الحزب وباقي الاطراف القوميّة، مخلّفاً عند البعثيين شعوراً كبيراً بالحرج، من دون أن يقود الى اتخاذ إجراء حزبي بحق المسبّب!.

ويبدو ان بُغضَ عمّاش "للقرارات المعقّدة" ليس مزاجاً عابراً، ففي اوائل عام ١٩٦٢، وهذا ماعلمناه في وقت متأخر وبعد نهاية الحكم، كان قد طلب الى "وليم ليكلاند" معاون الملحق العسكري الاميركي في بغداد ابلاغ المقدم محمد المهداوي وزملائه، الذي كان في دورة تدريب، تأخير عودتهم من الولايات المتحدة الى اشعار آخر، بسبب اعتقال ضباط الشرطة وكشف تنظيمهم. وفعلاً تم ابلاغ المهداوي بذلك مع تحيات "ابو هدى" عمّاش، بعد استدعائه لغرفة آمر المعسكر.

■ نحن والانفصال

لم يكن الانفصال السوري قليل الأثر على وضع الحزب في العراق، ووضعي الشخصي والحزبي تالياً. ففي ٢٨ أيلول ١٩٦١، عند وقوع الانقلاب الذي فصم عُرى الوحدة، كنت عضواً منتخباً في قيادة فرع بغداد. وفي اليوم ذاته أصدر الحزب في العراق بياناً أدان فيه الانفصال ورفع راية الوحدة. ولا أزال أذكر الليلة

التي قضيناها، علي صالح السعدي وعبد الستار الدوري ومحسن الشيخ راضي وأنا، نعدّ لهذا البيان الذي أنهينا طباعته في الفجر ووزّعناه في كلّ أنحاء العراق.

كان الشعور السائد في جلستنا مزيجاً من أحاسيس متعددة، فمن جهة سقط واحد من أحلامنا القومية الكبيرة، ومن جهة أخرى طفا على السطح خوفنا من تأثيرات الانفصال على وضعنا في العراق ومشروعنا لتسلّم السلطة. كذلك انتابتنا مشاعر الندم ومراجعة النفس في صدد سياسة النقد السلبّي التي اتبعناها حيال عبد الناصر من دون أن تكون هناك بدائل محكمة تبقى بها الوحدة وتستمرّ.

ولئن تبيّن لاحقاً، وكما سبقت الإشارة، ان الانفصال عجّل في تفكيك الصلة بين قاسم والشيوعيين، مسّهلاً لنا عملنا في العراق، فهذا ما لم يمنع قياداتنا الحزبية من المضي في التعبئة حول الوحدة ومحاولة التمييز بين الممارسات الخاطئة لنظامها وبين الانقلاب عليها وفصم عراها.

كانت تنتابنا الرغبة في أن يحسم عبد الناصر الموقف عسكرياً، كما كنا نتمنّى أن تتحرك قوى عسكرية في سورية، بقيادة الحزب أو بقاياه، لتعديل الموقف لصالح الوحدة. وكنا جميعاً، في هذه المشاعر، على الدرجة نفسها من المرارة والحماسة.

بعد أيام أرسلتني القيادة القطرية مندوباً الى سورية لاستطلاع الموقف ميدانياً والتنسيق مع القيادة القومية، خصوصاً في ظلّ الصمت المطبق للأخيرة حول ما حصل. وكنّا عندما سمعنا في بغداد البيانات التي صدرت في دمشق مؤيّدة الانفصال ومباركة إيّاه، والتي كانت تحمل تواقيع صلاح الدين البيطار وبعض البعثيين السابقين، كرياض المالكي وخليل الكلاّس، تصوّرنا أن هذه لعبة من قادة الانقلاب لتعطيل مقاومة الحزب وقطاعاته المدنية

والعسكرية في سورية. إلا أنني أكتشفت لاحقاً أن توقعاتي كانت تناقض واقع الحال هناك، حيث ان معظم قواعد الحزب راضية بالانفصال ومتحفظة على القوى التقليدية التي نفّذته، تماماً كما لو أنها كانت ترغب في تنفيذ الانقلاب بنفسها، لا أن يقوم به الضباط الدمشقيون.

غادرت بغداد هذه المرة عن طريق الموصل ومنها الى الحسكة فحلب فدمشق. لم أكن أعرف طبيعة الوضع في سورية بعد الانفصال الذي كرهته، فانتابني خوف من الاجهزة لم يخامرني في السابق، وبرغم مساعدة البعثيين لي في الحسكة وحلب ظللت قلقاً حذراً.

توجّهت في دمشق الى شقة كان يسكنها ابن عمي عبد الهادي الذي كان لاجئاً سياسياً هناك ومُشرفاً على إذاعة صوت العراق الحر، وكان يشاركه السكن فيها عدنان عبد سعيد السامرائي، وفهمت منهما بعض ما حصل وعلمت ببعض الاعتقالات التي طالت وحدويين بعثيين وغير بعثيين.

كان عبد الهادي ناصري الهوى حاول اغتيال نوري السعيد، الشئ الذي أكسبه هالة في نظرنا، وكانت صورة عبد الناصر لاتفارق شقته الصغيرة في دمشق. لكننا نجحنا وبعد ضغوط عليه ان نكسبه، أواخر ١٩٥٩، الى عضوية الحزب، فأجرى عفلق حفلة قسم اليمين له ملقياً كلمة مطولة في المناسبة. وإظهاراً لإيمانه بالبعث ومجاملة لنا، نزع عبد الهادي صورة عبد الناصر، غير أنه أعادها بعد الانفصال، فحين سألته مازحاً إن كان ترك الحزب، قال بألم ان الحزب نكث باليمين.

صبيحة اليوم التالي التقيت جمال الأتاسي وسمعت روايته عما جرى واتهامه أكرم الحوراني وآخرين بالتواطؤ مع الاردن والاميركان لفصم عرى الوحدة، منحياً باللوم على عفلق لسلبيته

وسكوته الطويل عن الحوراني. ونصحني الاتاسي ان التقي الامين العام وأحثه على ان يكتب لعبد الناصر ويوضح موقف الحزب، أو أن يسافر وفد الى القاهرة لشرح ملابسات الموقف ومنع تدهور العلاقات.

كان عفلق مايزال في بيروت، وهناك التقيته مهموماً كئيباً في إحدى الامسيات. سألني عن الحزب في العراق وتأثيرات الانفصال ودور مجموعة عبد الرحمن منيف، فطمأنته ثم نقلت اليه القلق من تخبط القيادة القومية حيال مسألة الوحدة وبطء حركتها، كما أطلعته على رغبة الحزب في العراق بعقد مؤتمر قومي سريع وضرورة الاتصال بالقاهرة كما طلب الاتاسي. أنحى عفلق باللائمة على منيف وفيصل حبيب الخيزران وصحبهما وعزا بطء القيادة القومية اليهم، متحمساً لفكرة المؤتمر وتشكيل لجنة إعداد له من خارج القيادة القومية. وعلمت لاحقاً ان عفلق بعث برسالة الى عبد الناصر بُعيد الانفصال نقلها عاطف دانيال يدعوه فيها إلى التعاون لإعادة الوحدة فوراً، كما كلّف دانيال الاتصال بالضباط السوريين في مصر واستعجالهم العودة إلى دمشق.

تكاثرت الاشارات في الاتجاه نفسه، اتجاه الضعضعة والتبعثر. فقبل أيام قليلة من سفري كان قد وصل من دمشق الى بغداد أحد الحزبيين العراقيين، جاسم قره علي، الذي التقى في بيروت ودمشق بميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وغيرهما، فأكّد لنا توقيع صلاح على وثيقة الانفصال، وروى أنه كان يبكي وهو يشرح له وللآخرين كيف اضطر الى التوقيع للحؤول دون مذبحة في سورية، وكيف اشترط إعادة فتح مفاوضات فوريّة مع القاهرة لإعادة ترميم الوحدة.

هذان التبعثر والضعضعة كانا ليفجرا الحزب بالكامل لو أن المعلومات التي عرضت لاحقاً كانت معروفة حينذاك. فقد تبين ان

الضباط الشوام كانوا عشية الانفصال يتصلون بالضباط البعثيين وبعض قياديي الحزب عارضين عليهم التعاون والتنسيق في عمل انقلابي موحّد. كان موفق عصاصة والنحلاوي وهنيدي على رأس المتصلين وكان عفلق على علم بذلك كله. كذلك أطلع بعض العسكريين البعثيين أجهزة عبد الناصر على ذلك فاعتبرته أكاذيب بعثية وتحريضاً على المشير عبد الحكيم عامر.

وفي لقائي به أبلغني عفلق بنشوب صراع داخل القيادة القومية وبـ "انحراف" عبد الرحمن منيف وفيصل حبيب الخيزران وغسان شرارة والاخرين وتواطئهم مع الانفصاليين والقطريين، بحسب لغته. وكعادته شرح لي أهمية الوحدة بالنسبة للحزب وفكره وتغليبها على أية قضية أخرى، كما شرح ضرورة المشاركة الكبيرة والجدّية من قبل فرع العراق في المؤتمر القومي المزمع عقده في حمص لمناقشة مسألة إعادة الوحدة، خصوصاً أن مثل هذه المشاركة تزيد من احتمالات التصدي لـ "مؤامرة" منيف وجماعته من الداخل، وأكرم الحوراني وباقي الانفصاليين من الخارج.

وقد أبلغت عفلق برغبة الحزب في العراق في تحمّل مسؤولياته على هذا الصعيد، ونقلت له التوجه العام السائد في بغداد حول ضرورة إدانة البيطار وفصله من الحزب أو تجميده وما يؤديه ذلك من خدمة لغرض التغيير. لكن عفلق برّر موقف البيطار وخفّف من أضراره على الحزب وذلك لأهداف شتّى منها محاولته تجميع سائر القوى ضدّ الخصوم الآخرين، ومنها شعوره بأهمية صلاح مع اقتراب الانتخابات النيابية السورية وتردد اسمه كمرشّح لمنصب وزاري مهم.

عدت الى بغداد ناقلاً للقيادة القطرية الموقف فيما بدأت الاخيرة تعدّ لانتخابات قطرية في العراق تهيئة للمشاركة في المؤتمر القومي الخامس.

بدورها بدأت القيادة القطرية في العراق تواجه مأزقاً فعلياً بسبب تأخر القيادة القومية في إعلانها موقفاً يدين الانفصال. كذلك راحت القواعد الحزبية تتساءل عن رأي القيادة القومية وعن معنى توقيع صلاح، وعلاقة الحزب بذلك. وكان فرع الحزب في الجنوب، وبخاصة في البصرة يتعرض آنذاك الى ضغوط مهدي آصف وجماعته ممن كانوا انشقّوا عن الحزب بسبب الموقف من عبد الناصر والانفصال.

وكان قد صدر في ٥ و ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) بيانان للقيادة القومية زادا من حراجة مأزق الحزب في العراق. فقد ركّزا كثيراً على الأخطاء التي رافقت الوحدة وعلى الممارسات الفردية والفوقية لاجهزة العربية المتحدة، ووضعا شروطاً تكاد تكون تعجيزية لإعادة فتح الحوار حولها، بحيث بدا هذا الموقف وكأنه تبرير آخر للانفصال صادر هذه المرّة عن هيئة قوميّة نضاليّة.

وربما أفاد هنا التذكير بفارق التجربة والمزاج الشعبي بين البلدين كما انعكس على حزب يتعدى تنظيمه هذا البلد أو ذاك. صحيح أن بيان القيادة القومية صدر بتأثير أعضائها المغالين في العداء لعبد الناصر، كفيصل حبيب الخيزران وعبد الرحمن منيف وغسّان شرارة وسامي ذبيان وغالب ياغي، الا أنه حاكى المزاج الشعبي للطبقة الوسطى وأوساطاً سياسية وتجارية وصناعية بحيث أضحى المزاج الطاغي في المجتمع السوري ولاسيما مدنه، من دون أن ألمس الامر نفسه في الارياف وفي البيئات العمالية والشعبية. فالمسألة هناك كانت تتجسّد في معاناة السوريين من غياب الديمقراطية وانتكاس التراث السياسي البرلماني ومصادرته من قبل الاجهزة وعبد الحميد السرّاج.

أما الوسط القومي في العراق وفي بلدان عربية أخرى فكان يعيش هموماً مختلفة ويخضع لقمع حكّام هم خصوم عبد الناصر ولهذا

ظلّت النظرة الرومنسية للوحدة، خصوصاً مع مصر الناصريّة، هي الطاغية خارج سورية.

في هذه الفترة تسارع صعودي في الحزب ومراتبه القيادية العليا، فيما كانت القيادة القطرية تعقد الندوات والمؤتمرات لتصليب الحزب وتعزيز فعّاليته في الشارع والحدّ من آثار المواقف المرتبكة لقيادته القومية، خاصّة بعد ظهور طلائع الادانة للبعث من قبل القاهرة والقوى الناصريّة في سورية والعراق وسائر الوطن العربي.

استطعت أن أكسب ثقة القيادة، ولاسيّما حازم وعلي ومحسن، بقدراتي الفكرية والقيادية وانضباطي الحزبي، وجعلت القيادة تنتدبني للمهمات الصعبة، كما راحت تشركني، مع بعض أعضاء قيادة فرع بغداد كعبد الستار الدوري، في اجتماعات مشتركة مع القيادة القطرية، خصوصاً في فترات اعتقال أعضائها.

وشعرت آنذاك انني أتحمل من المسؤوليّات ما لا أقوى على حمله. فقد جمعت الى عضوية قيادة فرع بغداد مسؤولية قيادة شعبتي الاعظمية والكرادة الشرقية والمسؤولية عن التنظيم النسوي ومالية الحزب وعضوية مكتب العمال والمسؤولية عن تنظيم سامراء وتكريت، وهذا كلّه كان معطوفاً على مهام طباعيّة كنا نقوم بها، محسن وأنا. وبدوره كان محسن اضافة لمسؤوليته عن قيادة فرع بغداد يتحمّل مسؤوليّات مرهقة منها الاشراف على شعبة الكرخ والاتصال بالمحافظات خارج بغداد وأعباء أخرى، الامر الذي جعلنا، نحن الاثنين، محدودي المشاركة في النقاشات التي تحصل داخل القيادة لصناعة القرار الحزبي على نطاق وطني، أو قطري كما كنا نسميه.

كنا نحضر منهكين بسبب كثرة مسؤولياتنا، وهو ما حملنا غير مرة على الطلب الى سائر أعضاء القيادة التخفيف من هذه

المسؤوليات كي نقوم بواجبنا كاملاً. وفي غمرة المؤتمرات الانتخابية والندوات في شباط (فبراير) ١٩٦٢، وفيما الكل يتهيأ للمؤتمر القومي الخامس، واجه الحزب يوماً حزيناً، إذ داهمت قوات الامن وكره في بغداد الجديدة، واعتقلت عضو القيادة القطرية محسن الشيخ راضي، وكان لموقفه وصموده امام التعذيب البشع الذي تعرّض له، دور هام في حماية الحزب وصيانة امنه. كما اعتُقل مالك الدار، عبد المنعم الخفاجي واخضع بدوره للتعذيب لكشف هوية الشخص الذي استأجر منه داره. وكنت انا المستأجر الذي وقع العقد باسمٍ مستعار وهوية مزوّرة، ولم يكن الخفاجي قد رأى محسن او غيره من قبل. وكنا، علي وانا، ندير في تلك اللحظة ندوات انتخابية في الكرخ والاعظمية، ثم ان ما ساعده وساعدني تالياً على تجنب الاعتقال، ان منطقة الوكر، حديثة البناء متناثرة الدور، فعندما عاد علي رأى من بعيد مشهداً غير مألوف في وكر حزبي، فأضواء الدار كلها مضاءة والسيارات تسد المنافذ اليه بكثرتها، الامر الذي حمله على تغيير اتجاه سيره وانذار الحزب واعلان حالة الطوارئ.

اما محسن، وكما علمنا لاحقاً من ضباط وافراد امن حزبيين، فانه في تلك الليلة كان يصرخ في مديرية الامن العامة، وبأعلى صوته، انه محسن الشيخ راضي عضو القيادة القطرية، طالباً الى كل من له علاقة بالحزب ايصال الخبر باعتقاله. وقد حكم بالسجن سبع سنوات واطلق سراحه مساء يوم ٨ شباط ١٩٦٣، أي في يوم استيلائنا على السلطة.

وفي اليوم التالي وبسبب اشتباه الشرطة وبحثهم عن سيارة يملكها ناظم جواد، داهمت قوات الامن، بيت الحاجة ام كاظم، بحثاً عن ابنها ناظم، شقيق حازم والذي كان مسؤولاً عن تنظيم الشرطة، وبرغم ان ام كاظم بشجاعتها المعروفة انقذت ولديها من الاعتقال، إلا ان الشرطة غادرت الدار بغنيمة ادسم، وهي كشف

باسماء البعثيين من ضباط الامن والشرطة، وجدوه في احد جيوب ملابس ناظم. وتم اعتقال العديد من ضباط الشرطة والامن، الامر الذي اساء للحزب كثيراً، وافقده الثقة التي كان يتمتع بها من حيث متانة حصانته التنظيمية، وسرية اسماء المنتسبين اليه. وهكذا دخل السجن من ضمن من دخلوا، عقيد الشرطة فاضل السامرائي وعقيد الشرطة جمال الطائي وعقيد الشرطة احمد امين ومقدم الشرطة محمود الحلو، والنقيبان ماجد البدراوي وعزيز السامرائي.

■ المؤتمر القومي الخامس

أجريت الانتخابات في جوّ يتسم بنزاعين مستجدّين وإن لم يعدما المقدمات في الاشهر السابقة، احدهما بين قاسم والشيوعيين، والآخر بينه وبين الحركة الكردية. وفي تلك الاثناء اتصل الاكراد بالحزب عن طريق عسكريين من أصدقاء البعث فعرضوا التعاون والتنسيق بهدف إطاحة الزعيم وحكمه. ولئن لم يتعدّ همهم إيقاف الاعمال العسكرية ضد الشعب الكردي وضمان الحكم الذاتي لكردستان في المستقبل، كان همنا توثيق الصلة بالحركة الكردية وتمني استمرار القتال في الشمال لإضعاف قاسم من جهة، وضمان عدم تحرّك الاكراد ضدنا إذا ما نجحنا في استلام السلطة من جهة أخرى. أما في حال الفشل فالعلاقة بالحركة الكرديّة تتيح لنا الهرب إلى الشمال! وهكذا وللمرة الأولى في تاريخ الحزب في العراق، تضمّن تقرير القيادة إقراراً بالحقوق الثقافيّة للأكراد، وإشارات عامة إلى اللامركزية.

لم تترتب على هذا الاتصال نتائج باهرة إلا انه خفّف التشنج جاعلاً الحديث عن المسألة الكردية ممكناً في اوساطنا، وهذا برغم استمرار الموقف الرسمي للحزب في اتهام الحركة الكردية بأنها

لاتمثل الاكراد، وانها مرتبطة بحلف السنتو وذات نزعة انفصالية حاسمة.

في هذه الاجواء ومع تنامي شعبية البعث، في موازاة تدنّي ولاء الاجهزة الامنيّة للسلطة ووصول معلومات من داخلها عن خطط قاسم ونواياه، أجريت الانتخابات القطرية التي كانت أكثر الانتخابات التي تتم داخل الحزب في العراق ديمقراطية. فمع أن معظم مؤتمرات الحزب آنذاك أيد مواقف القيادة القطرية وبرنامجها السياسي، ظهرت آراء مخالفة لبعضها خصوصاً مؤتمر فرع بغداد القطري حول مسألة تجديد الوحدة والموقف من عبد الناصر وقوميي العراق والتحالف معهم. غير ان هذه الانتخابات تميزت أيضاً بقلة اهتمامها بالمسائل التنظيمية، فيما طغت القضايا الوحدوية والقومية التي تهبّ من سورية على القضايا الداخلية. ولئن تناول تقرير القيادة القطرية الى المؤتمر، في واحد من ابوابه، أزمة الحكم في العراق واحتمالات تسلّم السلطة، فهذا ما جدّد النقاش حول قدرات الحزب وكفاءته في إدارة البلاد وسلطتها، علماً ان مناقشة هذا الموضوع لم تعط وقتاً طويلاً لأسباب أمنية أملاها وجود حوالي ٦٠ حزبياً في المؤتمر بما يستوجب الحذر في طرح المسائل الحسّاسة.

آنذاك اتبعت القيادة القطرية اسلوباً جديداً لم يعهده الحزب قبلاً، هو الذي أتاح في وقت لاحق للعضو العادي صدام حسين التكريتي أن يصل الى اعلى المؤتمرات ويجعل رأيه مسموعاً من منصة أرفع السلطات الحزبية: إنه اسلوب المندوبين الى المؤتمرات العليا والمنتخبين من المؤتمرات الادنى، حيث شرعت الاخيرة، انطلاقاً من مؤتمر الفرقة، تنتخب قيادة لها كما تنتخب مندوبين الى المؤتمر الاعلى منها. وهكذا بات متاحاً إشراك قواعد الحزب في قرارات المؤتمر القطري وشؤونه من دون ان تلعب المراتب التنظيمية أي دور كابح.

جدّد المؤتمر القطري في آذار ١٩٦٢ ثقته بالقيادة القطرية، كما اختار مندوبيه للمؤتمر القومي الخامس ومنهم صدقي ابو طبيخ وبهاء شبيب وحسن ذهب، فضلاً عن حازم جواد وعلي صالح السعدي وجعفر قاسم حمودي وحمدي عبد المجيد وعبد الستار الدوري وحبيب الدوري وانا وآخرين.

فالوفد العراقي ينبغي أن يكون كبيراً بحسب توصية ميشيل عفلق، لكنه سيحمل الى دمشق سياسات متضاربة بينها تأييد "الاستاذ ميشيل"، وبينها التوصية التي توصّل إليها المؤتمر القطري بفصل "الاستاذ صلاح"، وإدانة بيان تأييد الانفصال وتأخر القيادة القومية عن إدانته.

انعقد المؤتمر القومي الخامس في حمص اواسط آيار (مايو) ١٩٦٢، في منزل فرحان الاتاسي، وكعادته حشد عفلق وفوداً من العراق والاردن ولبنان واليمن والتنظيمات الطالبية في أوروبا، بعد أن كان عبّأ الاجواء ضدّ العناصر المناوئة له، فجاء من الاردن منيف الرزاز وأمين شقير وجمال الشاعر على رأس وفد كبير، ومن لبنان علي جابر وجبران مجدلاني وعبد المجيد الرافعي وخالد اليشرطي وخالد العلي وغالب ياغي وغسان شرارة وعبد الوهاب شميطلي، أما عن سورية فلم يحضر أي ممثل نظراً لعدم وجود أي تنظيم حزبي معترف به قومياً، علماً ان التنظيم الذي كان قائماً رفضه عفلق واعتبره للقطريين.

رأيت عفلق للمرة الاولى نشطاً في الاتصالات الجانبية وفي إنضاج المواقف في أروقة المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام، بمعدل جلستين طويلتين في النهار الواحد، وقد تركزت النقاشات على أمور الوحدة والانفصال والموقف من عبد الناصر، فضلاً عن الصراع داخل القيادة القومية وأوضاع التنظيم المنحلّ في سورية.

وفي غرفتين تنفتح الواحدة منهما على الاخرى توزّع المؤتمرون

ممن بلغ عددهم الاربعين، حيث رصفت كراس خيزرانية في شكل صفوف يختار المرء أي واحدة منها لنفسه. وفي مقابل الكراسي وضعت منصّة صغيرة جلس عليها أعضاء القيادة القومية يتوسطهم الامين العام ميشيل عفلق.

كان الدار مفرّغاً من أثاثه ومخصصاً كله للمؤتمر الذي لم تكن تقطع أعماله إلا وجبات سريعة من السندويشات والمرطّبات نتناولها عند الظهر. وبعد أن تنقضي الجلسات في المساء كان واحدنا يدلف الى حيث يقيم: إما في فندق متواضع من فنادق حمص أو في بيت هذا أو ذاك من الرفاق. كذلك بدت حركتنا في المدينة حرّة لاتشوبها المخاوف الامنية، برغم ان سفر الوفد العراقي الى سورية كان تهريباً عن عيون السلطتين العراقية والسورية على السواء. ومرة اخرى كنت أنا من تولى ترتيب هذا الامر بسبب خبرتي في التهريب.

هاجم عفلق في بيانه للمؤتمر، والذي كان أعدّه باختيار دقيق للكلمات، فيصل حبيب الخيزران وعبد الرحمن منيف وجماعتهما واتهمهم بالخروج عن مبادئ الحزب محملاً إياهم مسؤولية تباطؤ البعث في النهوض الى مسؤولياته القومية. وبدورها دافعت المجموعة عن نفسها إلا ان جو المؤتمر والتعبئة النفسية أرهباها، خصوصاً إذا ما تذكرنا حضور علي صالح السعدي والحساسية ذات المصدر الطبقي التي كانت تتملكه حيال فيصل حبيب الخيزران.

كان واضحاً، أيضاً، ان الخلافات بين عفلق وهذه المجموعة ليست وليدة الانفصال ومابعده، إذ تمتدّ لتطال مجمل السلوك والنظر الى الحزب والوحدة وباقي المسائل. وقد تعززت هذه القناعة بعد ان علمنا ان الامين العام لم يكن بعيداً عن أجواء التحضير للانفصال حيث حرص عبد الغني قنّوت على احاطته بدقة عن تحركات العسكريين السوريين ونواياهم.

ومن ناحيتهم لم يكن منيف والخيزران وشرارة يريدون خوض معركة خاسرة سلفاً، لذا بدا موقفهم شبيهاً بموقف فؤاد الركابي في المؤتمر الرابع، إذ اكتفوا بأيضاح حقيقة موقفهم بكلام مقتصد يكسوه القرف والعزوف.

بكلمة، لم يكن المؤتمر القومي الخامس أكثر من تظاهرة حماسيّة هدفها التأكيد على وحدوية الحزب واعلان الرغبة في تجديد الوحدة ومنح الامين العام شحنة مطلوبة من التأييد كي يمضي في إدارة صراعاته في سورية. وحينما تأكد عفلق من انتصاره ومبايعة المؤتمر له، راح يصرّ على ان لايكون أميناً عاماً رافضاً ترشيح نفسه للقيادة القومية، غير ان الحاح المؤتمرين وإجماعهم عليه اسكتاه، كأنه أراد من هذه المناورة إبقاء الجميع يتوسلون اليه، وكشف "الاعداء" الذين لايتوسلون.

إلى ذلك انتخب المؤتمر لجنة ثلاثية لإعادة تنظيم الحزب في سورية، وتم الاتفاق على ان تكون اللجنة كلها من العراقيين بسبب الصراعات العنيفة بين البعثيين السوريين. وهكذا ضمّت اللجنة علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد وأنا فيما أصدرت القيادة القومية الجديدة بياناً حماسياً دعا إلى الوحدة الفوريّة مع مصر، مسجلاً إشارات باهتة عن الأخطاء التي رافقتها. غير اننا رحنا، في اللجنة، نكتشف تدريجاً بعض الامور التي لم نتوقّعها، ومنها أن أكبر مشاكلنا هي التي سنواجهها مع ميشيل عفلق.

■ عمل اللجنة

برغم الجهود الاستثنائية التي بذلها عفلق داخل المؤتمر لمنع بحث التوصية العراقية بفصل صلاح الدين البيطار من الحزب، حرصت اللجنة في بداية عملها على تجنب الاتصال بصلاح. كذلك اتفقنا علي وحمدي وأنا، على اجراء لقاءات أوليّة مع الكتل

الاساسية أو قادتها، ولو أنهم أصبحوا "خارج" الجسم الحزبي، فكانت جلسات مع أكرم الحوراني والمجموعتين القطرية والعسكرية تلاها اجتماع مطوّل مع عفلق بصفته الامين العام القومي.

وبسبب هذه اللقاءات والمعلومات التي عرضت فيها، تسلل بعض الشكّ الى ثقة أعضاء اللجنة بعفلق رغم حبهم له وتقديرهم إيّاه. كذلك كانت لآراء عبد الرحمن منيف وغسّان شرارة اللذين تركا الحزب، أن خففت من اندفاعنا في تأييد وجهة نظر الامين العام.

ركّز الحوراني في اللقاء معه عل ما سمّاه ارتباط عبد الناصر بالولايات المتحدة وتآمره على الشعب السوري والحق الفلسطيني، فبدا مهووساً بالعداء لعبد الناصر، مسهباً في شرح أهمية الحركة الانفصالية وكيف انها فتحت الباب لإعادة الديمقراطية الى سورية ولإمكانية البحث في وحدة من دون عبد الناصر. ولئن أشار علينا أن نقرأ المقالات التي كان ينشرها آنذاك في صحيفة "الرأي العام" لصاحبها أحمد عسه، فهو لم يوفّر عفلق والبيطار اللذين اتهمهما بالتواطؤ مع عبد الناصر وعبد الحميد السرّاج لإبعاده وإبعاد المقربين اليه من مراكز القرار، كما روى ان عفلق اتصل بالرئيس المصري قبيل تشكيل الحكومة المركزية في ١٩٥٨ وحذره من الاعتماد على أكرم الحوراني وجماعته.

تحدث الحوراني كقائد حزبي، إلا أنه لم يبد حريصاً على إعادة التنظيم، بل، على العكس، أكد عدم أستعداده للعمل مع عفلق والبيطار، وللعودة الى الاسس السياسية والفكرية القديمة. ولم يفته أن يوحي، بشيء من الثقة، أن القطريين ومعظم العسكريين يوافقونه الرأي، الشيء الذي لم تؤيّده لقاءاتنا مع القطريين والعسكريين. ولا أزال أذكر أن علي صالح السعدي كان الوحيد الذي تأثّر بكلام أكرم، وهو ما ستترتب عليه آثار لاحقة.

عقدت اللجنة أيضاً جلسات مع القطريين ومنهم منير العبد الله وفوزي رضا وحسام حيزة وخالد الجندي ومُصلح سالم، وظهرت آراء هذه المجموعة قريبة من الرأي السائد في العراق سواء بالنسبة للوحدة، أو أهمية وجود التنظيم الحزبي والديمقراطي، أو أسلوب عمل الحزب وكيفية إعادة تنظيمه في سورية. ومع ان هذه المجموعة كانت متشنجة تجاه عبد الناصر رافضة للقادة الثلاثة ولأي تنظيم له صلة بهم، فهي بدت قريبة الى قلوبنا في اللجنة. فهم خاطبوا فينا أكثر من مكان وموضع: من ناحية كان أغلبهم من دير الزور الحدودية، ومن ناحية أخرى كانوا يمحضون الولاء لفكرة الحزب الطليعي وللحزب كقضية بذاتها من دون اكتراث بآلهة الحزب ممن لم نكن نملك مثلهم في العراق.

وفي محاولة منها لقطع الطريق على التنظيم القومي، عقدت هذه المجموعة مؤتمراً في دمشق في منزل رياض المالكي، وحين علمنا بالمؤتمر صبيحة يوم انعقاده ترددنا، كلجنة، في الحضور بادئ الامر، إلا اننا ما لبثنا ان قررنا الذهاب والمشاركة من غير أن نكون مدعوّين.

دخلنا عليهم، علي وأنا، فكان لحضورنا أن زاد المؤتمر صخباً، لكننا نجحنا في مخاطبتهم وشرح وجهة نظر البعث في العراق مؤكدين على استقلالية اللجنة برغم حرصها على بناء التنظيم القومي. وحينما أثار المؤتمرون رفضهم لوجود عفلق على رأس الحزب، ووجود صلاح في صفوفه بسبب توقيعه وثيقة الانفصال وشجبوا الدعوة للوحدة الفورية، بدا لنا أن وراء توكيدهم اللفظي على الوحدة ومعاقبة البيطار نوعاً من الموقف المركّب، فهم في الحقيقة لم يكونوا ضد كسر الوحدة في ظل النظام الناصري، لكنهم رفضوا القائمين بعمليّة الانفصال، وأرادوا، من موقعهم هذا، محاسبة صلاح على القيام بعمل كان يبدو لنا انهم، هم، مستعدون للقيام به.

على أية حال أكدنا لهم ان موقع عفلق والبيطار، خصوصاً الاول، في التنظيم المنويّ إنشاؤه، مهمة ينبغي أن يضطلع بها مؤتمر قطري في سورية يتلو إعادة التنظيم. ذلك ان عفلق بالذات، وهو المطعون به من قبل الرفاق السوريين، كان الامين العام الذي انتخبه المؤتمر القومي للحزب. كذلك اتفقنا على ادامة الصلة للبحث في إعادة التنظيم، موافقين على واحد من شروطهم الاساسية هو تعديل موقف القيادة القومية من الوحدة باتجاه استصدار بيان سريع يحسم ما بقي غامضاً ومبهماً. وفعلاً نجحنا بعد أيام في حمل القيادة القومية على اصدار بيان يشدّد على أهمية الديمقراطية والتنظيم السياسي والنقابي والمهني لإقامة الوحدة وحمايتها.

بالنسبة للعسكريين اجتمعت اللجنة، مجتمعة ومنفردة، مع محمد عمران وصلاح جديد وبشير صادق وحافظ الاسد وعبد الكريم الجندي وأحمد المير وحمد عبيد، وكانت للقاءاتنا بهم فائدة كبيرة إذ لم نشعر فقط بحرصهم على الحزب، بل أيضاً برغبتهم في ربط أي تغيير عسكري ضد حكم الانفصال بوجود تنظيم حزبي قومي وشعبي. مع هذا بدوا متفقين على إدانة القادة الثلاثة ورافضين التعامل مع أي تنظيم يكون على رأسه أحدهم. ومما أذكره أن العسكريين عندما سمحوا لاحقاً لحمدي عبد المجيد ولي بحضور اجتماعاتهم (إذ كان علي قد غادر الى العراق)، طلبوا إلينا القسم والتعهّد بعدم نقل أية معلومات الى عفلق وقيادته القومية.

كان عمران يدير الحديث في أغلب الاجتماعات، متميزاً عن الاخرين بطرحه أسئلة واستفسارات تتعلق بالموقف الدولي والاقليمي كما تطال الابعاد الفكرية والسياسية للتنظيم الجديد، مواظباً على تسجيل ملاحظات في دفتره.

وعلى عكس جديد الذي بقي مستمعاً، أكّد عبد الكريم الجندي

على ضرورة تبنّي الماركسية – اللينينيّة محاولاً معرفة رأينا بهذه الطروحات. كذلك حضر محمد رباح الطويل وصلاح الضللي بعض الاجتماعات من دون أن تكون مشاركتهما ملحوظة الأثر.

اتفقت اللجنة، في ما بينها، على عدم نقل كل شئ الى عفلق، والاكتفاء باطلاعه على ما يساعد في إنشاء تنظيم جديد بعيد عن التكتلات والمحاور، لكن هيهات! ففي اللقاء الاول معه تحدث الامين العام مطوّلاً عن أهمية الوحدة ومالبث أن انتقل الى المؤامرة التي استهدفت الامة وضلع فيها، بوعي أو بغير وعي، بعض أعضاء الحزب والقيادة القومية. وبعد اشارات صريحة الى الحوراني والقطريين ومنيف وكتلته، سأل عمن سيكون المسؤول المباشر عن إعادة التنظيم، فأعلمته اللجنة بقرارها اختياري لهذه المهمة على أن يكون حمدي مسؤولاً عن عملي وعن قيادة القطر في سورية. ولشدّة ما فوجئت، وفوجئ معي أعضاء اللجنة، عندما التفت اليّ عفلق محذّراً إياي من كتلة صلاح الدين البيطار، وهو الذي بذل المستحيل معنا مدافعاً عنه ومانعاً المؤتمر القومي من اتخاذ أي قرار ضدّه. وعندما استفهمت عن الكتلة المقصودة سمّى منصور الاطرش والنقابي خالد الحكيم وحمود الشوفي ومحمد موسى مبارك ومحمود نوفل ومحمد بصل ونسيم سفرجلاني، بيد أنه تردد وأحجم عن الجواب حين سئل عن مآخذه على هذه الكتلة، مكرراً التحذير من الاعتماد عليها. وفقط في وقت لاحق أدركت مغزى التحذير هذا: فنرجسيّة عفلق جعلته لايتصوّر أي ندّ له في الحزب، ولئن بدا القطريون والحورانيون وغيرهم خارجيين في قياس الامين العام، فإن صلاح الدين البيطار داخلي جداً ومن أهل البيت بما يستدعي إضعافه وإضعاف كتلته قبل أن توضع اللمسات الاخيرة على التنظيم الجديد.

كذلك لم ينس عفلق أن يعيد على مسامعنا ما قاله في المؤتمر من تفكير في الاعتزال والابتعاد بما أعادنا الى التوسل اليه كي

يمضي على رأس الحزب. ومايدعو إلى التأمّل اننا في الوقت الذي كنا ندعي تفوق تجربتنا الحزبية وقربها من النموذج اللينيني في التنظيم، وهو يومذاك علامة تفوّق، وبينما كنا ندعو إلى تعدد مصادر الشرعية الحزبية، ربما كنا لانزال مأسورين بالاجماع شبه الديني الذي نجح عفلق في إسكانه بواطن نفوس البعثيين حول قدسيته وزهده وإلهامه.

وفي الخلاصة يمكن القول ان ما طمحت إليه اللجنة هو تشكيل قيادة قطرية تضم التيارين القومي والقطري وتكون صلتها جيّدة بالعسكريين، مع استبعاد كامل لمجموعة الحوراني، لكن اصرار القطريين على استبعاد عفلق أو تجميده حالا دون هذه الرغبة فتولّت القيادة القومية تشكيل قيادة قطرية شملت عضويتها جمال الاتاسي وعبد الكريم زهور وشبلي العيسمي والوليد طالب ومنصور الاطرش وخالد الحكيم وحمدي عبد المجيد وأنا، كما تشكّلت قيادة لدمشق كنت مسؤولها المباشر ضمّت حمّود الشوفي وأسعد الاسطواني وراتب النشواتي وطارق ابو الحسن ومحمد بصل ومحمد موسى مبارك. وبدوري بدأت نشاطاً مكثفاً ومباشراً في الاتصال بجميع قواعد الحزب السابقة، العمالية والطلابية والمهنية والنسوية، كما رحت أفيد من تجربتي في العراق محاولاً تطويرها بما يلائم واقع سورية والحزب فيها.

هكذا قررت القيام بجولات الى المدن السورية، زرت خلالها حلب وادلب واللاذقية وجبل العرب وحمص وحماه ودير الزور والجزيرة ومعظم قرى هذه المدن وارياقها، وعقدت ندوات حزبية ولقاءات ميدانية مع البعثيين السابقين على اختلاف عصبويتهم التنظيمية، ولم تكن تجربتي ووعيي آنذاك، يؤهلانني لغير الحديث عن مشاكل التنظيم ونضال الحزب في العراق، وتجربتنا مع ناصر ومساوىء الانفصال وحكم قاسم، فضلاً عن اهمية وجود تنظيم حزبي متين وفعّال. بتعبير آخر، كانت عُدتي الفكرية، ثقافة حزبية تقليدية،

تُعهر الرأي الآخر وتحرّمه، وتعتمد التحريض والتعبئة. وماساعد في نجاح مهمتي، هالة الاعجاب التي احاط بها الشبان السوريون بعث العراق آنذاك.

هالني التنوع المذهبي والتعدُد الطائفي في الريف السوري، الذي وجدته في بعض المناطق، اقرب شبهاً بالريف الكردي من حيث بناء القُرى وتناثرها، واعتماده على الديم في الارواء، الامر الذي صاغ علاقات وتقاليد اجتماعية مختلفة عن العلاقات في ارض السواد، حيث نمت علاقات وتقاليد من نمط آخر استسقت جذورها من ماء دجلة والفرات، كوضع المرأة والعلاقة بالسلطة المركزية للدولة. الى جانب ذلك لم اصادف في مدن سورية وريفها غير قبور قليلة تضمُ ذكرى رجال نُسّاك صالحين، أو رُفات فرسان شعر وأدب وحروب، وكنت أذكر لرفاقي في سورية كيف ان في الموصل وحدها العديد من قبور الانبياء ومقاماتهم، وكيف ان مدناً كبغداد وسامراء والنجف وكربلاء تحتضن اضرحة الائمة من ابناء علي وفاطمة، فضلاً عن سلمان الفارسي والامام ابو حنيفة وعبد القادر الكيلاني وصحابة وأولياء كثيرين.

حرصت في هذه الجولات على التزّود بمتاع جديد من المعارف عن مشاكل الريف السوري، الزراعية والاجتماعية ومذاهبه وولاءاته القبلية، وجذور عدائه للمدينة، المُرابية والسُنية، واحتكارها للسلطتين السياسية والاقتصادية، ولم ألمس عند شبان البعث تعصباً طائفياً ولا عشائرياً. فكغيرهم من شبان ذلك الزمن العربي تغلّب عليهم الولاء الكبير للامة والوطن، وكسرَ في نفوسهم كل الولاءات الرثة للقرية والطائفة والقبيلة. والى جانب الولاء الباهت والقديم للبعث، وجدت حُباً وتحزّباً لعبد الناصر في الاوساط الشعبية والفلاحية. وبرغم كل مايُقال عن دور المصالح القطرية في اطفاء بريق الافكار والطموحات القومية ووهجها، فان ماتحقق لعمال سورية وفلاحيها من مكاسب ايام الوحدة، جعلهم المادة

الاساسية للتيار المنادي بعودة الوحدة، فضلاً عن الغاء حكومة الانفصال الرجعية لقوانين التأميم، والمواد الاساسية في قانون الاصلاح الزراعي، وتشريعها القوانين لحماية شيوخ الاقطاع والرأسمالية، والغائها للكثير من حقوق العمال ومكتسباتهم.

بعد عودتي الى دمشق، بت اكثر وعياً لجغرافية سورية المذهبية والاجتماعية، وادركت قوة المناعة التاريخية لعاصمة الامويين تجاه الافكار المُجددة الجامعة.

■ إضراب السويدا والقطيعة

تشكّلت قيادة فرع للحزب في دمشق وانتدبنا قيادات محليّة في كل واحدة من المحافظات تابعة للقيادة القومية ومنسجمة مع سياستها. كذلك اختير الاعضاء السوريون للقيادة القومية وكانوا الامين العام القطري شبلي العيسمي وجمال الاتاسي وعبد الكريم زهور والوليد طالب، فضلاً عن عفلق. إلا أن نهج الاخير في التنظيم ظل هو نفسه من حيث الاعتماد على أسلوب التجميع واللقاءات الموسّعة في بيته والارشاد المباشر من قبله أو من قبل من يخولّه.

بدوري كنت ميّالاً، يؤيّدني في ذلك حمدي عبد المجيد ومجموعة من السوريين كطارق ابو الحسن ومحمد موسى مبارك وحمود الشوفي ومحمود نوفل والفلسطيني الجنسية محمد بصل، الى أن أكرّر في سورية تجربة الحزب التنظيمية في العراق. وفي هذا الاطار التقطت حادثة حصلت في السويدا لتأزيم الموقف مع سلطة الانفصال واستثماره بهدف خلق شعبية للحزب.

كانت في السويدا شركة كهرباء أهليّة صغيرة تتقاضى أسعاراً باهظة من المواطنين مقابل خدمات سيئة تقدّمها لهم، فاقترحت

منظمة الحزب الصغيرة الدعوة الى اضراب ضدّ الشركة والامتناع عن دفع الاقساط المترتّبة. ونفّذنا الاضراب فعلاً محاولين توسيعه بزجّ الطلبة فيه، غير أن ردّة فعل السلطة جاءت أعنف مما توقعنا إذ شنّت حملة اعتقالات سريعة وواسعة فهمنا على أثرها ان قائد الجيش عبد الكريم زهر الدين، وهو من السويدا، لايمكن أن يسمح بتحديه في عقر داره.

هكذا انتقلت مع طارق أبو الحسن وحمّود الشوفي الى السويدا، وهما منها، لتطوير الموقف وقيادته، وفعلاً نجحنا في تصعيده بحيث تمّ إنزال الجيش والاستعانة بسلطان باشا الاطرش. ولم يتلكأ الاخير، برغم ان نجله منصور من قيادات حزبنا، عن التحرّك ضد الاضراب وإنزال أتباعه وأزلامه لكسره ولتعطيل التظاهرات المعادية للانفصال، والتي كانت قد شرعت تتشكّل بالمئات هاتفةً للحزب والوحدة.

على أثر ذلك استدعتني القيادة القومية على عجل الى دمشق حيث فوجئت بإصرارها على فكّ الاضراب وتسوية الازمة. كان المتحدّث ميشيل عفلق الذي برّر رأيه بأن الحزب مايزال طريّ العود، وان الاضراب سيستفزّ قيادة الانفصال ويضطرّها الى اجراءات معادية للبعثيين في دمشق. وأضاف الامين العام ان الجهود منصبّة على اجبار قيادة الانفصال على فتح حوار مع عبد الناصر حول إعادة الوحدة، وهذا بدوره يملي فكّ الاضراب تسهيلاً للعمليّة.

كان ردّي أن عود الحزب لايتصلّب إلا من خلال أعمال من هذا النوع، وانه اليوم في أمسّ الحاجة الى تجميل وجهه الوحدوي بعدما أحدث موقفه المتردّد من الانفصال وتوقيع صلاح البيطار ما أحدثاه.

إلا انني اكتشفت ان سبب موقف القيادة القومية أعقد مما قال

عفلق. فحين بدأ الكلام منصور الاطرش وشبلي العيسمي أوضحا أن الذي يجري في السويدا ليس صراعاً مع سلطة الانفصال وإنما تحرّك من بعض الأهالي ضدّ سلطان باشا الاطرش، وقالا أيضاً إن الشركة لاتمثّل الانفصاليين بل هي لمساهمين صغار من أبناء السويدا، محذّرين من مغبّة الاستمرار في الاضراب بما يفضي الى حزازات داخل المدينة.

وبرغم أنني وعدتهم بفكّ الاضراب والتوجّه الى السويدا فوراً، إلا أن موقفي الحقيقي لم يتغيّر، إذ أرسلت في تلك الليلة كتاباً الى طارق أبو الحسن حول ضرورة الاستمرار والتصعيد والتأكيد على دور الحزب وإبراز اسمه، فيما توجّهت لقضاء السهرة مع عبد الكريم زهور وياسين الحافظ.

واقع الامر أن حمود الشوفي وطارق أبو الحسن وآخرين من بعثيي السويدا الدروز كانوا مندفعين في هذا الاتجاه ليس فقط بسبب إيمانهم به، بل أيضاً لرفضهم القيادات البعثية التاريخية ممثّلة بمنصور الاطرش وشبلي العيسمي. تضاف الى ذلك الاصول الفلاحية الفقيرة لأبو الحسن والشوفي ورفاقهما ورغبتهم في انتزاع القيادة المحلية من بيت الاطرش التي كان يُخشى أن يعيد البعث إنتاجها عن طريق منصور.

على أية حال ذهبنا تلك الليلة الى "الصفا"، مشربنا المفضّل في دمشق، حيث قصصت على مسامع ياسين وعبد الكريم ما دار في اجتماع القيادة القومية. ولما كان الاول لم يزل يعمل موظفاً صغيراً في وزارة الشؤون الاجتماعية، وعدني بتزويدي معلومات تفصيليّة عن شركة الكهرباء بحكم إشراف الوزارة عليها. وفوجئت في صباح اليوم التالي بأن شبلي العسيمي وأخاه حمد من المساهمين فيها، مما دفعني الى طلب اجتماع عاجل مع عفلق حيث كشفت، بوجود حمدي عبد المجيد وجمال الاتاسي، تلك المعلومات. ولما

ذكرت له ان الموقف "المتعقّل" الذي سبق إبداؤه لم يكن نابعاً من التقدير السياسي بل من المصلحة الطبقية، حاول عفلق الدفاع عن موقف العيسمي، مستهجناً وجودي في دمشق واستمرار الاضراب، برغم وعدي بالذهاب الى السويدا لفكّه.

عندها رفضت العودة الى السويدا وأبلغت الامين العام رغبتي في الذهاب الى بغداد وضرورة تكليف شخص آخر مهمة إعادة تنظيم الحزب في سورية. لكن الخلاف مالبث أن ثار مجدّداً.

فصلتي بياسين الحافظ وجمال الاتاسي كانت قد توثّقت فكرياً وسياسياً، وبدأت أحاول زيادة تأثير ياسين على المنظمات الحزبية في سورية من خلال ترتيب لقاءات تضمّه الى القيادات الصغرى. والحق أننا لم نكن حتى اللحظة أصبحنا كتلة، إلاّ أن إنشاء كتلة تقف في وجه عفلق هو ما كان هدفي الذي أعترف به. لهذا رحت أستعين بياسين والاتاسي لإقامة الكتلة وتوسيع قاعدتها، وهي ذات النواة التي ضمّت بعثيين بارزين كطارق أبو الحسن ومحمود نوفل وحمود الشوفي، وهم دروز، والسنيين الدمشقيين وليد عبد العال وراتب النشواتي وشقيقته زهراء، وابن درعا السني محمد موسى مبارك، والفلسطيني المقيم في دمشق محمد بصل، وكان بعض هؤلاء من أقرب المقرّبين الى صلاح الدين البيطار.

وفضلاً عن حساسيتنا حيال القطريين المعارضين للوحدة، كان يجمع هذه الكتلة رفض لفكر عفلق الكلاسيكي ورغبة في تجديد ايديولوجية البعث تعريباً للماركسية وتوفيقاً بينها وبين القومية العربية، تأثراً بما كان يقوله ويكتبه ياسين والياس مرقص مساجلين ضد الشيوعيين السوريين من جهة، وضد القوميين التقليديين من جهة أخرى.

ولئن عارضت مجموعتنا المبالغة في إدانة عبد الناصر وتعداد أخطاء الوحدة، لأننا رأينا ان تجاوز عبد الناصر إنما يحصل

جدلياً، فكرياً وجماهيرياً، فإن ما ميّزنا أيضاً ولاؤنا للطراز اللينيني في بناء الحزب، وإصرارنا على أن حزباً من هذا النوع هو وحده الذي يستطيع أن يحقّق الوحدة وأن ينجز الثورة الاشتراكية.

أخذت هذه الكتلة النواتيّة تتّسع ويتصلّب جذرها في التنظيم السوري بما أثار عفلق الذي أحسّ بها من خلال مايرد في الكتابات والنشرات. وفي إحدى المرات أصرّ على إخراجي من موقع المسؤولية لأنني، بحسب رأيه، عزلتُه من موقع الامانة العامة، أما الذريعة فما جاء في احدى النشرات من أن موقف الحزب الرسمي هو مايصل الى الحزبي عبر منظمته الحزبية وليس من طريق زيارة الامين العام. ذلك أن الزيارات التي كان يقوم بها الحزبيون لبيت عفلق والآراء التي كانوا يسمعونها منه، كثيراً ما كانت توقعنا في إرباكات وإشكالات تنظيمية وفكرية وسياسية.

بدا عفلق فاقداً أعصابه في تلك الجلسة التي ضمّت إلينا حمدي عبد المجيد وعبد الكريم زهور وجمال الاتاسي ومنيف الرزاز وآخرين. فأنا منذ عرفت عفلق لم أره بالحدّة التي رأيته فيها آنذاك حتى أنني فضّلت عدم مواجهته. إلا أن موقف الرزاز شكّل عوناً كبيراً لي إذ تصدّى له مخطّئاً موقفه، محذّراً إياه من تجاوز التقاليد الحزبية، ومؤكّداً ان ليس في هذا النصّ ما يسيء إليه شخصياً.

وبرغم تأييد زهور رأي الرزاز، أصرّ عفلق على محاكمتي حزبياً واتخاذ العقوبات المناسبة لأنني، بحسب رأيه، أستهدفه شخصياً. هنا تشجّعت على قول كلّ ماعندي ومواجهة الامين العام على ما يحسّه معظم القواعد في سورية.

قلت له، بغضب لايقلّ عن غضبه، ان بناء الحزب أو تطوير فكره عمليّة مستحيلة مادام هو على رأس الامانة العامة، وتساءلت عن

سبب خلافه مع كلّ القيادات الحزبية التي تعاملت معه في السابق، كما أدنت تدخّله اليومي في نهج جريدة الحزب وسياستها وتذمّر هيئة التحرير (صلاح البيطار وجمال الاتاسي وياسين الحافظ) من ذلك، وتحدثت عن تدخّله اليومي أيضاً في شؤون الحزب القطرية السورية برغم أن موقعه كأمين عام قومي لايسمح له بالتدخل، علماً أن حمدي عبد المجيد، الامين العام للقطر السوري، كان عضواً في القيادة القومية. وأخيراً طالبت عفلق بالتنحّي عن أمانة الحزب والبقاء كمرشد أو موجّه.

غادرت الجلسة لأعلم في الليلة نفسها، عن طريق حمدي عبد المجيد، أن عفلق أصرّ على فصلي من الحزب غير أن الرزاز وزهور والاتاسي رفضوا توجيه أية عقوبة لي متذرّعين بنصّ في النظام الداخلي يؤكد عدم جواز معاقبة العضو الحزبي على ما يطرحه من آراء داخل الحزب ومنظماته.

كان ذلك في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢ حيث غادرت الى العراق رافضاً أية وساطة لمصالحتي مع عفلق، وكان زهور أصرّ على دعوتنا الى الغداء معاً إلا أنني اعتذرت مؤكداً له أن المسألة ليست شخصيّة بل تخصّ نهجاً يهدّد بتدمير الحزب.

في بغداد حاولت بحذر، طبقاً لما اعرفه عن رأي الحزبيين، قادة وقواعد، بعفلق، ان اشير الى تجربتي معه، وماالكتشفته هناك من خلال العمل اليومي، وخطر هذا النهج على مستقبل الحزب. وكان اول من صارحته علي صالح السعدي، الذي حذرني من مفاتحة اي حزبي آخر بذلك، مضيفاً انه عفلقي، وسيبقى معجباً بعفلق مؤمناً به، مهما حدثته عن عيوبه.

إلا انني لم التزم، ومضيت في تسريب قناعاتي ومعلوماتي الى من اثق به من الحزبيين.

■ سورية مجدداً

في تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٢ طلبت اليَّ القيادة تهريب ناظم جواد الى سورية، وكنت كُلفت حمل رسالة الى القيادة القومية حول بلوغ استعداد الحزب مرحلة يستطيع معها اسقاط السلطة وتسلم الحكم، وقراره اقامة سلطة حزبية تكون مشاركة القوميين والمستقلين رمزية فيها. وتقرر ان يتسلم رئاسة الوزارة البكر وان يكون علي صالح نائباً له ووزيراً للداخلية وطالب شبيب للخارجية، وعماش للدفاع، وحميد خلخال للعمل، وعبد الستار عبد اللطيف للمواصلات، وعزت مصطفى للصحة، وسعدون حمادي للاصلاح الزراعي، مما يعطي للحزب سيطرة كاملة، فضلاً عن وجود مجلس لقيادة الثورة والقيادة القطرية كسلطتين تشريعيتين. كما كلفت ان انقل للقيادة حاجتنا الى دراسات اقتصادية وصناعية وزراعية، والى خبراء ودعم سياسي وفني لادارة الحكم.

وصلنا الى دمشق، ناظم وانا مساءً، وكنا قضينا ايام رحلتنا ولياليها في حديث دائم عن الحزب وقدرته على تسلم السلطة وادامتها، وعن عبد السلام عارف ورجب عبد المجيد لما يربطه بهما من علاقات وثيقة، واتفقنا على هشاشة تنظيمات حزبنا في الريف والاوساط العمالية، ونقص ولاء الضباط للحزب إلا ان اهم ماتحدثنا به، هو الخلاف بين حازم وعلي، وكان قد ملأ الاجواء برائحته برغم الاصرار على تسميته تنافساً حزبياً وقد فضّلت تسميته صراعاً. وعرضت على ناظم قلقي ومخاوفي من الحساسية المتعاظمة عند علي، ليس تجاه حازم فقط، بل تجاه معظم اعضاء القيادة، وتزايد شكوكه بالآخرين، وتوهمه وجود تكتلٍ معادٍ له، واسرافه في تناول الكحول وتأثير ذلك على اعصابه واستقراره النفسي.

اعدت هذا الحديث على حمدي عبد المجيد، مُضيفاً احتمال تطوّر

هذا الصراع بعد تسلم السلطة، واستطالته ليضم سلطة كل مافي الدولة من وسائل قمعية وجيش وسلاح تحت اغطيته الفكرية والسياسية، وطلبت من حمدي، بعد ان ادرك صدق ماعرضته وخطورته، ان يُمهد للأمر مع عفلق، ويهيئ الأجواء داخل القيادة القومية، علّنا نستطيع معالجة الموقف قبل فوات الاوان. وبمبادرة شخصية مني، اتفقت مع حمدي على حمل القيادة على ارسال توصية لقيادة قطر العراق بابقاء علي خارج السلطة، متفرغاً للحزب وقيادته، لضمان قوة اضافية لها، ولمنع اي خلل في العلاقة بين السلطة والحزب.

وفي اجتماع دام ساعات طوالاً للقيادة القومية حرصنا، حمدي وانا، على ان لايحضره الى جانب عفلق غير الرزّاز والاتاسي والعيسمي، فوافقوا على التوصية، وقرروا تكليف عفلق والاتاسي وضع "منهاج سياسي" للحكم في العراق، وان يتفرغ عضوان من القيادة القومية للإقامة في بغداد، كذلك باركوا قرار القيادة إرساء حكم الحزب واعدين بتقديم كل المساعدات والخبراء الاختصاصيين.

عدت الى بغداد حاملاً توصية القيادة القومية بضرورة بقاء علي خارج السلطة متفرغاً للحزب، فضلاً عن قراراتها وتوصياتها الاخرى، إلا انني كنت اشعر كمن يحاول اتقاء عاصفة رملية عاتية بمُنخل.

وصلت الى بغداد مساءً، وتوجهت مباشرةً الى حيث اعتادت القيادة ان تجتمع او تلتقي حينذاك، أي بيت طالب شبيب. وجدت هناك حازم وطالب والبكر، وبعد ساعة او اكثر، من الاحاديث العامة عن العراق وسورية واحتمالات التغيير هنا وهناك، غادر البكر، وبقينا نحن الثلاثة.

بدأت الحديث معيداً على مسامعهما كل اجوبة القيادة القومية

وقراراتها ووعودها ومباركتها للحركة وقرار الحزب في العراق باقامة سلطته وحكومته، وانتقلت سريعاً للحديث عن التوصية، فاستغربا ان توصي القيادة القومية بذلك، وحاولت ان اوضح لهما حرصها على ابقاء سلطة الحزب قوية على الحكم، بل ابقاء القيادة كمرجعية فكرية وسياسية للسنتين الاوليين، معلناً قناعتي بصواب هذا الرأي واهميته، وضرورة تعديل القيادة، بعد التشاور مع علي، للتشكيلة الوزارية التي سبق أن وضعتها.

قضيت تلك الليلة في الوكر مع حازم الذي راحت شكوكه تطوقني من كل جانب، وابتساماته المليئة بالمعاني والتساؤلات تدعوني لبيان الامر وتوضيح الإشكال، وهو العارف بالقيادة القومية، والمطلع على افكاري وقناعاتي. وضعت امامه كل مخاوفي وتوقعاتي، وحرصت ان اكون واقعياً وموضوعياً، وذكّرته باستقالتي من قيادة فرع بغداد، وحذّرته من ان استمرار الامر على ما هو عليه، سيؤدي الى انفجار صراع حاد ومدمر، ليس على سلطة الحزب وقيادته، بل على الدولة وقيادتها، بما تعنيه الدولة من جيش ووسائل عنف واجهزة قمع وصدام، راجياً إياه معالجة الامر بعد ان وفرت له غطاء الشرعية الحزبية.

عاد حازم بدوره ليحذرني من بقاء علي خارج السلطة، ومايعنيه ذلك من ابقاء الحزب معارضاً. فكيف نُفسر، والكلام لحازم، حينذاك ان حزبنا يُعارض حكومته، ويملأ شوارع العراق بالتظاهرات المعادية.

ذهبت الى ابعد من ذلك مع حازم، وقلت ان بقاء علي خارج السلطة، وتقوية القيادة، وانتخاب مكتب سياسي كفوء، وتدعيم سلطتنا في الجيش، والاستعانة بالقيادة القومية، ستخفف من غلو علي وجموحه، وذكّرته بطيبة علي واخلاصه واستعداده للالتزام بالامر الحزبي، وأن في الامكان اعادة النظر بالامر بعد ستة اشهر

او سنة، فإذا فشل كل ذلك، فاننا سنضطر لمعاقبته كقائد حزبي، او ارساله سفيراً، اما في الحالة الراهنة فاننا سنواجه معاقبة او تسفير نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، والوجه الاقوى حزبياً في الحكم.

لم يقتنع حازم، وبقي مُصراً على رأيه، وفي اليوم اللاحق اجتمعنا ثانية، حازم وكريم شنتاف وطالب شبيب وانا، وايّد الجميع رأيه، وقبل نهاية اللقاء انضم الينا علي، وحين ابلغته امر التوصية ومبرراتها، ابدى استعداده دون تردد للالتزام باي قرار ترتئيه القيادة القطرية.

الفصل السابع

إطاحة الديكتاتور

في عام ١٩٦٢ كان قاسم قد اضاع بريقه كقائد ومخلّص، وفقدت ثورة ١٤ تموز سحرها وجاذبيتها وبدت كأنها استنفدت كل انجازاتها. وامام تحوّل ولاء اجهزة السلطة والحزب الشيوعي، لم تعد وسائل الاعلام والتحريض قادرة على تضليل الناس وتحريك غرائزهم واستنفار مواريثهم النفسية المثيرة للحزن. فالخروج من حلف بغداد وكتلة الاسترليني، وتشريع القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١، الذي استعاد العراق بموجبه جميع الاراضي غير المستثمرة نفطياً، وقانون الاصلاح الزراعي، واتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع السوفيات، والانجازات النقابية والمهنية والسياسية، فضلاً عن قانون الاحوال الشخصية وانجازات اخرى، لم تستطع منع التدهور الاقتصادي واتساع البطالة، ولا الحرب مع الاكراد، ولم تكسر عُزلة العراق عربياً، فيما رافقت ذلك كله انتهاكات واسعة للحريات واستهانات بسلطة القانون والقضاء. وعاد الناس الى قيم وتقاليد المجتمع القديم واعرافه، وارتدّوا الى ولاءاتهم الدينية والقبلية والعنصرية والمذهبية، الامر الذي يؤكد ان ما استقرّ في ضمير الشعب، وسكن اعماق النفوس قروناً عديدة ، لايمكن تغييره بالتهريج السياسي والثرثرة الايديولوجية، أضف الى ذلك. ان ثقافة الحرب الباردة، في بلدٍ نفطي صغير، ونهجها السياسي لايمكن ان يقدما غير المزيد من الاوهام السياسية والاحباط.

اما الحزب الشيوعي، فإنه بعد كسره للوحدة، واسقاطه التحالف مع الاحزاب الديمقراطية والقومية، واشاعته عبادة الفرد والرعب والارهاب، خسر تحالفه مع قاسم وسقط في مأزق سياسي وفي دوامة الإنقسامات الداخلية. وانتقل المئات من اعضائه وانصاره من رؤية وجه قاسم في القمر الى التأمل في صورته يومياً على جدران السجون والمعتقلات وزنزانات الاعدام. فقد زجّ قاسم بالمئات من الشيوعيين وقادتهم في السجون بسبب تُهم غير سياسية تتصل بالجرائم التي ارتكبوها في الموصل وكركوك او استغلال قانون الاصلاح الزراعي، كحمزة سلمان عضو اللجنة المركزية، ومهدي حميد وعدنان جليمران وحسن عباس (الركاع) واحمد غفور وصادق الفلاحي ومحمد غضبان وسامي احمد وغيرهم المئات. وهرب الى البلدان الاشتراكية قادة كعامر عبد الله وبهاء الدين نوري وعزيز الحاج وثابت حبيب العاني وسلام الناصري وزكي خيري وحسين سلطان ومئات غيرهم من قيادات الصف الثاني والثالث. ولئن ادى نهج الحزب الشيوعي هذا الى ضرب الوحدة والديمقراطية وتكريس الحكم الفردي العسكري، فان تسلّم السلطة لم يكن من اهدافه، بل لم يكن مسموحاً له بسبب صفقات الصراع الدولي وأحكامه. وحين نضجت في وقت سابق ظروف تسلّمه السلطة، عاد فأنكفأ عنها عبر مسيرة طويلة من التراجعات والتنازلات. وحين تسرّب خبر حركة البعث وموعدها إلى قيادته، حاولت استثمارها لإعادة التحالف مع قاسم، وطلبت اللقاء معه فوراً، غير أنه بدل استقبالها انتدب مرافقه الاقدم وصفي طاهر، فعرض اعضاء القيادة عليه اخبار الحركة وتفاصيلها وطلبوا التعاون وتوزيع السلاح لسحقها، الامر الذي رفضه قاسم واعتبره استدراجاً وتضليلاً شيوعياً، وقد حمله موقف قاسم هذا على اعتماد قواهم الخاصة في مقاومتهم الحركة املاً في تعديل ميزان القوى لصالحهم ومخاطبة قاسم من موقع القوة بعد سحق الحركة، وحين احاطوا بموكبه مقابل وزارة الدفاع

صبيحة ٨ شباط مطالبينه بالسلاح رفض مجدداً واعداً اياهم بسحق الحركة خلال ساعتين!

أما نحن فمنذ الثلث الأول من العام ١٩٦٢ وفي خلال السهرات والجلسات التي تعقب الاجتماعات الحزبية، والحديث عن التغيير العسكري يطغى على كلامنا. مع ذلك لم يكن الحزب قد بلور موقفاً موحّداً من طريقة استلام السلطة، فكان هناك رأي يدعو إلى اغتيال قاسم أولاً، على ان يتلو التحرك العسكري عملية الاغتيال، وتمثّل الرأي المذكور بأعضاء المكتب العسكري الثلاثة العقيد أحمد حسن البكر المحال آنذاك على التقاعد والمقدّم في قيادة القوات الجويّة صالح مهدي عماش والعقيد خالد مكي الهاشمي. أما الرأي الآخر الذي مثّله اعضاء القيادة القطرية ومعهم المقدم عبد الستار عبد اللطيف والنقيب منذر الونداوي، فقال بعمل مشترك عسكريّ ومدنيّ تتحرك بموجبه قوى الحزب في الجيش وضباط الاحتياط والضباط المتقاعدون والعناصر المدنيّة المسلّحة. وقد استخدم عبد اللطيف، على ما نقل لنا، تعبير "الاغتيال بالدّبابة" بدل الاغتيال بالرشّاش في معرض وصفه لوجهة نظره.

قبل ذلك وفي نهاية ١٩٦١ تبلورت فكرة اغتيال قاسم من طريق إسقاط طائرته عند ذهابه لافتتاح سدّ دربندخان جنوب حلبچة في كردستان، وفوتح في الأمر الملازم الأوّل الطيّار خالد محمد نوري الذي كان في سرب الهيليكوبتر كما كان في كثير من الأحيان يقود طائرة قاسم ذات الكرسيّ القابل للقذف بكبسة زرّ. كذلك أعلم قائد قاعدة كركوك الجويّة حردان التكريتي الذي تردد ولم يتحمس للفكرة، لكن الصدف الغريبة قضت أن يكون الطيّار المتبرّع بالتنفيذ الملازم الأوّل واثق عبد اللّه ابن خالة خالد محمد نوري، الشيء الذي يعني احتمال أن يقتل ابن الخالة ابن خالته في الوقت عينه. لهذا السبب ولعدم استعداد قواتنا في بغداد تم استبعاد الفكرة، وأُرسل عدنان القصاب الى كركوك للابلاغ بالتأجيل.

اما فكرة اغتياله اثناء اجتماعه مع الرئيس السوري ناظم القدسي عند الحدود السورية - العراقية، فقد تجاوزها الحزب آنذاك بسبب عدم استعداده لتسلّم السلطة وقيادتها. وكان منذر الونداوي قد اقترح ذلك على المكتب العسكري الذي طلب بدوره الى منذر مفاتحة آمر القاعدة عارف عبد الرزاق ودراسة امر التعاون لتنفيذها، إلا ان الاخير استمهل الونداوي للتشاور مع عبد الكريم فرحان والضباط القوميين الآخرين غير ان هذا التشاور لم يحصل بسبب اعتذار فرحان التوجه الى قاعدة الحبانية.

وعلمت لاحقاً أن القيادة، وبالتنسيق مع المكتب العسكريّ، خططت فعلاً لاغتيال عبد الكريم قاسم في كربلاء بمناسبة احتفالات ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٢ على أن تتحرك كتائب الدبابات وفصائل عسكرية في وزارة الدفاع والقوة الجوية في وقت واحد، إلا أن الحزب ألغى تلك المحاولة ايضاً.

في شهر نيسان (ابريل) دعت القيادة القطرية إلى مؤتمر قطريّ استثنائي عقد في بيت الدكتور فائق البزّاز، وللمرة الاولى نوقشت مسألة تسلّم الحزب السلطة في مؤتمر موّسع، من دون أن يحضر المؤتمر أيٌ من عسكريي الحزب نظراً لخلو القيادة القطرية حتى ذلك الحين منهم.

لم يخض ذاك المؤتمر الذي كان موسّعاً في تفاصيل قدرات الحزب العسكرية مقتصراً على إشارات عامّة إلى بلوغه القدرة على إحداث التغيير. ولئن بدا الجو العام للمؤتمرين مؤيداً لتسلم السلطة، فان الميل إلى تجنب العمل العسكري الصرف وتحقيق مشاركة مدنية واسعة كان طاغياً. فتخفيف الطابع العسكري له جذر فكري في البعث هو ما عبّرت عنه المحاولات الساذجة لتزويق الانقلاب بوصفه ثورة وتأمين مشاركة مدنية واسعة تجعله يبدو كذلك. ولهذا ظهرت في المؤتمر آراء لعبد الستار الدوري وحميد

خلخال يمتزج فيها الإصرار على التغيير والخوف منه في آن، كما ظهرت تنبيهات إلى ضعف الحزب ومحدوديّة إمكاناته في إدارة الدولة، وبالتالي صعوبة سيطرته على المؤسسة العسكرية. وكان الخفيّ في هذه التحفظات ان ولاء الضباط البعثيين للحزب قد لايكون حقيقياً، وربما كان هدفهم يقتصر على امتطائه للوصول الى السلطة.

واقع الامر ان الضباط الصغار ممن انتسبوا الى الحزب قبل انتسابهم إلى الجيش، كان ولاؤهم للأول يفوق ولاءهم للثاني. لكن التفكير بالانقلاب يجعل حاجتنا ملحّة، لا لهؤلاء، بل لأصحاب الرتب الرفيعة ذوي الحزبية المنقوصة. بهذا المعنى ضمّ أحمد حسن البكر وخالد مكي الهاشمي وحردان التكريتي وعبد الستار عبد اللطيف إلى المكتب العسكري الذي كان قد تشكل في ١٩٦٠ من منذر الونداوي وصالح مهدي عماش ومحمد علي السباهي وعلاء الجنابي وسامي سلطان، والذين كانوا، باستثناء عمّاش، أدنى رتباً. ومع اعتقال حازم جواد حلّ محله علي صالح السعدي في المسؤولية عن هذا المكتب، حتى إذا أطلق سراحه عاد إلى مسؤوليته التي بات يشاركه فيها السعدي وطالب حسين شبيب كمندوبين عن القيادة القطرية، وعلى أثر ذلك قدمت استقالتي من قيادة فرع بغداد الى حازم جواد، احتجاجاً على إضافة شبيب الى عضوية المكتب العسكري، وبسبب ماكنّا نثيره حول انتهازيته وعلاقاته، غير ان حازم أصرّ على رفض الاستقالة.

كان محمد علي السباهي شيعياً من الكّرادة وهو أحد البعثيين الأوائل، أما منذر الونداوي، الذي نشأ في مدينة الناصرية، الجنوبية والشيعية، فكان والده ذو الاصول الكردية موظفاً صغيراً في الدولة، ومثل محمد علي السباهي انتسب الونداوي إلى الحزب منذ نعومة اظفاره. وبدوره صدر صالح مهدي عمّاش عن طبقة ريفية متوسطة وعائلة زراعية في محيط الأعظميّة، فيما انحدر

سامي سلطان من مدينة الموصل السُنية، وبرغم افتقاره لاية موهبة تنظيمية وافتقاره الى الكتمان فقد اعطى لتوسيع قواعد الحزب في الجيش جهداً استثنائياً. وكان من العسكريين الأوائل في البعث علاء الجنابي من المسيّب جنوبي بغداد، وحامد جواد شقيق حازم، وسعدي طعمة الجبوري من ضواحي الحلة.

وأما ابرز رموز أصحاب الرتب الرفيعة ممن انضمّوا إلى البعث في وقت لاحق، فأحمد حسن البكر ابن قرية العوجة في ريف تكريت، وخالد مكي الهاشمي البغدادي المولد وذو الانتماء الطبقي المتوسط، وقد انتسب إلى البعث في أواخر ١٩٦١، وعبد الستار عبد اللطيف الذي انتسب هو أيضاً في تلك الفترة، وهو من سكان بغداد يمتّ بصلة قرابة إلى عائلة "المتولّي" التي تولت الأوقاف الاسلامية السنيّة في العاصمة خلال العهد العثماني. ومن هؤلاء كان حردان التكريتي ابن مدينة تكريت لا ريفها والذي شارك عمّاش وعبد اللطيف انتسابهما إلى "الضباط الأحرار" قبل ١٩٥٨ كصفّ ثان.

لقد كان حردان وغيره من أبناء تكريت العسكريين، بعض ثمار التقليد الذي أرساه العهد الملكي كثابتٍ من ثوابت نهجه الطائفي، واستثمره سياسي كمولود مخلص. فهذا الأخير أقطعه فيصل الأول أراضي شاسعة في تكريت حيث عاش، فتعاون مع سعيد التكريتي أحد كبار ضباط العهد الملكي على تنسيب شبان تكريت واريافها إلى الكلية العسكرية، وحين أُبعد حردان واغتيل لاحقاً في الكويت في ١٩٧٠ كان مرافقه الخاص احمد مولود مخلص.

في ١٩٦١-١٩٦٢ لم يكن عمل الحزب داخل الجيش يتجاوز حدود توسيع عدد الضباط المتعاونين معه، وخاصة ذوي الرتب الرفيعة وقادة الوحدات الضاربة القريبة من العاصمة. وكان هذا يتم على حساب الإعداد الفكري والسياسي لهؤلاء الذين تحرّكهم كراهيتهم

لقاسم والشيوعيين ويعجبهم البعث كمؤسسة قومية تتحدى الحكم بشجاعة. وحيال التأييد والشعبية اللذين تمتع بهما قاسم في أوساط الجنود والطبقات الشيعية الفقيرة، وبالأخص في "مدينة الثورة" والريف الجنوبي، أضيفت إلى العوامل المذكورة مشاعر سنيّة دفعت بالضباط نحو الحزب.

■ الحرس القومي

شرع الحزب، بعيد المؤتمر الاستثنائي، يطرح رسمياً في أدبياته وبياناته شعار إسقاط السلطة ويهيئ الأجواء لذلك شعبياً وعسكرياً. كذلك بدأت القيادة تحضّر فصائل حزبية تم تدريبها على السلاح مُستعينةً بالحزبيين ممن خدموا في الجيش. آنذاك وضعت نواة "الحرس القومي" تنفيذاً لقرار المؤتمر القطري بالمشاركة الحزبية المدنية، واحتياطاً ضد أية مقاومة مدنية مسلّحة تواجه الحركة، وكذلك تعويضاً عن نقص قدراتنا في الجيش خصوصاً قوات المشاة، فضلاً عن محدودية الثقة بالعسكريين عموماً.

وهكذا نيط بهذا التشكيل الجديد أن يحمي الطرق والجسور ومنافذ بغداد، وأن ينصب الكمائن لموكب قاسم في الساعات الأولى للانقلاب، وأن يغتال شخصيات عسكرية بارزة كجلال الأوقاتي قائد القوة الجوية الذي اغتيل فعلاً، وعبد الكريم الجدّة آمر الانضباط العسكري الذي لم يوفّق به "الحرس القومي". كذلك عهد بأمر تنظيمه إلى أبو طالب الهاشمي ونجاد الصافي وصباح المدني وأحمد العزّاوي وصباح محمد يحيى وعطا محيي الدين، وكلهم منحوا رتباً عسكرية، بعد نجاح الانقلاب، لكي يكملوا أداء مسؤولياتهم في قيادة الحرس.

وصير إلى نقل الأسلحة إلى مراكز توزيع في بغداد، ولاسيما

مناطق الأعظميّة والكرادة والكرخ، كما تمّ تدريب عوائل البعثيين، ممن أخفيت في بيوتهم الأسلحة، على تنظيفها وإعدادها وخزنها وتشحيمها، واستعمالها طبعاً. ذلك ان الأسلحة كانت تهيّأ قبل ساعات الصفر المقرّرة، فعندما يُلغى موعد التنفيذ أو يؤجّل، يعاد خزنها وإخفاؤها، ولا أزال أذكر كيف برع الصيدلي البعثي وابن الأعظمية سعدون العزاوي في هذا العمل الذي شاركه إيّاه جميع أفراد عائلته.

في الإطار نفسه بدأ العمل منذ أواسط ١٩٦٢ يأخذ طابعاً أكثر جدية، كما بدأ التركيز على كتيبة الدبّابات الرابعة في أبو غريب وعلى القوة الجويّة، خاصّة قاعدة الحبانيّة القريبة من بغداد، والوحدات المدرّعة الأخرى القريبة منها أيضاً. ودرج المكتب العسكري في اجتماعاته على استدعاء ضبّاط من وحدات مختلفة للاستئناس برأيهم ومناقشتهم في أمور القدرات والتحرّك، فيما راح الحزبيّون يرصدون الضباط الشيوعيين وقواهم، ويرصدون ايضاً الضبّاط القوميين لعلّهم بادروا قبل أن نبادر.

ومالبث أن كُلّف صالح مهدي عمّاش وعبد الستار عبد اللطيف بوضع خطّة الثورة، وهما شخصيّتان عسكريتان متباينتان. فعمّاش ضابط أركان جيّد، ذكي ومثقف تقليدي وشاعر لكنه ذو عقل متردّد قد يلحق الشلل بالعمل الذي يكلّف القيام به. أما عبد اللطيف فيمتاز بجرأته واستعداده للمبادرة وبفهمه الواقعي للمؤسسة العسكرية ولنفسية الجنود والضباط. وهو كضابط ركن لم يكن يقلّ عن عمّاش حنكة ودراية.

كانت الخطة الاولى تعتمد القوات الارضية المدرعة والمحمولة فضلاً عن ضباط الحزب ومؤيديه في مقر وزارة الدفاع دون اشراك القوة الجوية. بعدها عُدلت الخطة وادخلت القوة الجوية كعامل من عوامل نجاحها. عندها اقترح منذر الونداوي استخدام قاعدة

كركوك الجوية في توجيه الضربة الاولى والاستفادة من الطائرات المسلحة والجاهزة للاقلاع على مدار الساعة بسبب الحرب مع الاكراد، الامر الذي سيُعطي قاعدة الحبانية الجوية وضباطها وقتاً كافياً للدخول في المعركة، إلا ان حردان التكريتي آمر قاعدة كركوك آنذاك رفض ذلك. وقد درس عماش ولطيف ردود فعل قاسم المحتملة واتفقا على حتمية توجهه الى مقر وزارة الدفاع، بسبب كونها مقراً لقيادة الدولة و الإتصال بجميع قطعات الجيش، وضخامة القوة الموجودة فيها، فضلاً عن غروره وبُعده عن معرفة مزاج الجيش وتحوّل ولاءاته. على أثر ذلك بدأ منذر الونداوي وضباط طيارون آخرون يستطلعون اهدافهم ويحددون العلامات الدالّة بالطيران فوق بغداد وعلى ارتفاعات شاهقة منذ اواخر كانون الأول «ديسمبر» ١٩٦٢.

كانت أقرب الوحدات إلى العاصمة الفرقة المدرعة الرابعة وكتيبة دباباتها التي تبعد عن بغداد ٢٠ كلم فقط. وبالتعاون مع بعض الضباط في قيادة الحركات وفي مقر الفرقة نجح الحزب في حشد عدد لابأس به من الضباط وضباط الصف والجنود في هذه الكتيبة، الأمر الذي أثار حفيظة الحزب الشيوعي فأصدر بياناً في ١٩٦٣/١/٣ يحذّر قاسم من تحول الكتيبة الى وكر للمتآمرين. وكان آمر الكتيبة العقيد خالد مكي الهاشمي عضو الحزب والمكتب العسكري. ولشدّة ضغط الشيوعيين استدعاه قاسم وحقق معه ومع قائد الفرقة العميد عبد الجبار سعدي المستقل وصديق الحزب. وقد اهتز الهاشمي وتملكه ارتباك شديد دفعه إلى أن يطلب من قاسم نقله إلى خارج الكتيبة أو تعيينه ملحقاً عسكرياً خارج العراق. وأشيع انه قدم لقاسم كشفاً بأسماء ضباط الكتيبة واتجاهاتهم، الأمر الذي حمل القيادة القطرية على تجميد عضويته في المكتب العسكري. وفعلاً تسلّم علي صالح السعدي مسؤولية التنظيم في الكتيبة المذكورة وكلّفني مسؤولية تنظيم ضباط الصف

والجنود، إلا ان تأجيل موعد الحركة آنذاك وسفري إلى دمشق حالا دون ذلك. وكنا قبل ايام قد اجتمعنا، علي وانور الحديثي، وهو مقدّم بعثي، والعقيد الهاشمي وأنا في أحد مطاعم شارع ابو نواس في محاولة من القيادة والمكتب العسكري لاحتواء موقف الهاشمي وشد عزيمته. وبرغم انه كان مرتبكاً وخائفاً إلا انه لم يكن منهاراً وتم الاتفاق معه على تجميد نشاطه وعضويته في المكتب العسكري، ولكي يطمئن قاسم لجأ إلى إفراغ الدبابات من الماء وإلى إعادة العتاد الخفيف الذي يتبقّى بعد كل تدريب. وهذا مما زاد موقفنا حراجة عالجها ضباطنا في الكتيبة كرياض قدو ونعمة فارس ووجدي ناجي وسليم الإمامي وهاشم اسماعيل وغيرهم بالتفاهم مع ضبّاط الصف والجنود لإفراغ بعض الدبابات من الماء وإبقاء الأخرى، كما لجأوا إلى إخفاء بعض العتاد الخفيف.

أما قاعدة الحبانية الجوية، وهي الأقرب إلى بغداد بعد قاعدة الرشيد (التي هي الاكبر وفي قلب بغداد وقد تجنبها الحزب لسيطرة الشيوعيين عليها وضعف وجودنا) فكان فيها للحزب ضباط وضباط صف وعناصر ممتازة كمنذر الونداوي وحامد جواد وفهد السعدون وعبد اللطيف عبد الرزاق ويونس محمد صالح وعمانوئيل سليمان وصباح صالح، فضلاً عن ان آمرها عارف عبد الرزاق كان من الضباط القوميين الناصريين، وبرغم نقل منذر الونداوي الى السرب ٢١ في قاعدة الرشيد، بعد اتمام تدريبه في موسكو اواخر ١٩٦٢ إلا ان صلته وعلاقاته استمرت بقاعدة الحبانية. وفي المقابل كان الشيوعيون يسيطرون تماماً على قاعدة الرشيد الجوية وخاصة سرب الميغ ١٩ الأمر الذي دعا القيادة القطرية والمكتب العسكري إلى الطلب من طيارين كواثق عبد الله واسامة وهبي وآخرين أن يتركوا قاعدة الرشيد ويلتحقوا سراً بقاعدة الحبانية ليلة التنفيذ. وكانت الخطة تقضي بالسيطرة على كتيبة الدبابات الرابعة وحشد أكبر عدد من الضباط

المتقاعدين والالتحاق بالكتيبة والزحف على بغداد بعد التزوّد بالعتاد الثقيل واحتلال مرسلات الاذاعة في أبو غريب وقطع البثّ الإذاعي عن الإذاعة المركزية في الصالحية، وكان عمّاش قد اتصل سابقاً بآمر سرية المرسلات الإذاعية البعثي حامد الدليمي وابلغه بالحركة. وبسبب الخوف من الضباط وضباط الصف الشيوعيين والموالين لقاسم، سواء في الكتيبة الرابعة أو غيرها من قطعات الجيش، أصرّ البكر وعمّاش في احد اجتماعات المكتب العسكري على أن يتسلّم كل دبابة ثلاثة ضباط بعثيين: سائق ورام وقائد، مما يعني الحاجة الى عدد كبير جداً من الضباط إذا أريد تحريك كامل الكتيبة، والحاجة بالتالي إلى اكثر من ١٢٠ ضابطاً وما قد يترتب على ذلك من خطر انكشاف العملية وتسربها. وبسبب حرص القيادة على تقليص عدد المنفّذين وحصر المعلومات بأصغر مايمكن، كان عدد الضباط المعتمدين لايتجاوز الثلاثين مما يعني بحسب رأي البكر وعمّاش أن عدد الدبابات التي ستزحف على بغداد يتراوح بين ٩ و ١٠ دبابات فقط يتم توزيعها على الشكل التالي: خمس إلى وزارة الدفاع أو معسكر الرشيد بحسب مكان لجوء قاسم، واحدة إلى جسر التحرير لمنع مدرعات الانضباط العسكري من العبور، واحدة لدار الإذاعة في الصالحية، واثنتان إلى مرسلات الإذاعة في ابو غريب، وواحدة لمعسكر الرشيد أو الدفاع. هذا في حين كان رأي عبد الستار عبد اللطيف وحازم وعلي العمل على تحريك كامل الكتيبة (٤٠ إلى ٤٤ دبابة) اعتماداً على أن ضباط الصف والجنود سينفذون أوامر الضباط وسينقادون تبعاً للرتب العسكرية، وأن نزول كامل الكتيبة سيشجّع كتائب أخرى ووحدات أخرى على التحرك والإسناد. أما عن تحرك القوة الجوية، فكانت الخطة تقضي بالسيطرة على الحبانية والانطلاق منها لمهاجمة مقرّ قاسم وضرب اية قطعات قد تتوجه ضدّ تحركنا، والسيطرة على سماء بغداد حيال أي نشاط جوي معاد. وقد أصر الونداوي على ضرورة ضرب وتدمير قاعدة

الرشيد وطائرات الميغ الروسية، لأن طائرات الحبانية كانت من نوع هوكر هنتر التي لاتستطيع الصمود في الجوّ أمام الميغ لا من حيث التسليح ولا الأداء، الأمر الذي عارضه البكر بشدة واعتبره خسارة للقوة الجوية. وكان الجانب المدني في الخطة يقضي بنزول المسلحين البعثيين إلى الشوارع واحتلال الجسور ومنافذ بغداد وخاصة تلك المؤدية إلى ابو غريب، ومقاومة أية قطعات معادية، ومحاصرة مدن الضباط حيث يسكن معظمهم، إذ كان قاسم قد وزّع أراضي في الكرخ والرصافة على الضباط وأقطعهم سلفاً لبنائها، وقامت في وسط بغداد مدينتان كبيرتان لبيوت الضباط تميزتا بخدماتهما الجيدة، وحدائقهما العامة ومراكز ترفيه واسعة.

والواقع أن المجتمع العراقي بدأ بعد ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ يعاني من ظاهرة الامتيازات العسكرية، إذ راحت حكومة الثورة تملأ وظائف الدولة بالكثير من العسكريين وتوزّع معظم الحقائب الوزارية الهامة عليهم، ومنها الداخلية والتربية والصناعة والمواصلات والإصلاح الزراعي والإعلام. كما لجأت إلى استصدار القوانين لتحسين الأوضاع المعيشية للضباط : زيادة رواتب وشروط تقاعد أفضل وتأسيس جمعيات استهلاكية خاصة بهم تتوافر فيها البضائع بأسعار مناسبة.

كان المطلوب منع أي ضابط غير موالٍ من الالتحاق بوحدته، وبالاضافة إلى ذلك احتلال مراكز الشرطة والجوامع واستخدام مآذنها ومكبّراتها لتوجيه نداءات إلى الناس بالثورة والخروج ضد النظام، وقبل ذلك كان قد صدر الأمر إلى فرق خاصة من الحرس القومي الناشىء باغتيال قاسم ووصفي طاهر وجلال الأوقاتي والمهداوي وعبد الكريم الجدة وطه الشيخ أحمد، فضلاً عن قائمة بسبعين اسماً لشيوعيين بارزين وضعت لغرض اعتقالهم.

لم يوافق البكر على هذه الخطّة واعتبرها انتحاراً، أيده في ذلك

عمّاش، لكن حين التصويت عليها في المكتب العسكري أيدّتها اكثرية المكتب وأعضاء القيادة القطرية المشرفة عليه، الأمر الذي رفضه البكر بشدة واعتذر عن الاستمرار في العمل محتجاً على مبدأ الاكثرية والاقلية في قضية كهذه. وبسبب ذلك الموقف من البكر، وفضلاً عن الاعتقالات الكثيرة في صفوف ضباطنا وكثرة مواعيد التنفيذ والتأجيل المتكرر لها، أصاب اليأس الكثير من أوساطنا العسكرية وانسحب عدد لابأس به من الضباط، مما حمل القيادة على اتخاذ قرار بتأجيل الحركة الى فرصة أخرى، وقررت العمل على توسيع قاعدة الحزب في أوساط العسكريين وإعادة النظر في الخطة.

وقد خدمتنا هذه التأجيلات المتكررة من حيث لانقصد، ذلك أن الحزب الشيوعي كان على علم بمعظم مواعيد تنفيذ حركتنا العسكرية من خلال أحد ضباطنا المقدم حاتم حسن الذي كانت له خليلة اسمها فريال تتردد عليه دائماً وتتصيّد منه الأخبار والمعلومات عن قرب التخلص من قاسم. ولم يكن هذا المقدم لخفّته يدري ان فريال كانت على علاقة وثيقة بالحزب الشيوعي. ولكثرة مانقلت من مواعيد عن طريق حاتم فقد الحزب الشيوعي ثقته بهذا المصدر، الأمر الذي اكتشفناه بعد يومين على نجاح انقلابنا إذ كانت فريال قد أعلمت الشيوعيين بتحركنا في ٨ شباط، وهناك من يقول بان قيادة الحزب الشيوعي انذرت جهازها إلا ان جورج تللو عضو المكتب السياسي ومسؤول التنظيم العسكري لم يُنذر تنظيماته في الجيش.

■ إلى دمشق مجدداً

بعد التأجيل أرسلتني القيادة القطرية في اول كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ الى دمشق لإبلاغ القيادة القومية بقرار التأجيل. توجهت

حال وصولي إلى دار عفلق برفقة حمدي عبد المجيد الذي ظل مقيماً في دمشق ولعب دور الربط مع اللجنة العسكرية من خلال محمد عمران، وعلى ما أذكر حضر الاجتماع معنا جمال الأتاسي وشبلي العيسمي ومنصور الأطرش ومحمد عمران. شرحت لهم الموقف وأبلغتهم قرار التأجيل بسبب الصعوبات الفنية والعملية التي تواجه الحزب، كما أوضحت، مرة أخرى، تأثير الانفصال وعلاقة الحزب بعبد الناصر على قوتنا في الجيش، والثقة المأزومة مع القوى القومية في العراق واضطرار الحزب للتحرك منفرداً وماعمله هذا الانفراد من مغامرة ومخاطرة. وفي الحقيقة لم يكن هدفنا محاولة استحصال موافقة القيادة القومية على الانفتاح حيال القوى القومية والناصرية، بل شرح الصعوبات التي يواجهها الحزب والتي اضطرته الى التأجيل. كما شرحت لهم حملة الاعتقالات ومشكلة خالد مكي الهاشمي وتخلي كثيرين من الضباط عن العمل.

ساد الاجتماع وجومٌ وسكون لفترة ليست قصيرة، ورحت أراقب الانفعالات والتعابير على وجوه الحاضرين ممن آثروا الاستماع إلى عفلق أولاً، خاصة وأن حكومة الانفصال في سورية كانت قد وصلت إلى طريق مسدود وبدأ التيار الناصري الوحدوي يتعاظم مجدداً في الجيش والمجتمع متحولاً إلى قوة ضاغطة باتجاه تجديد الوحدة مع مصر، كما أستعاد بعض الضباط البعثيين مواقعهم في الجيش. وهذا بالضبط ما جعل وضع الحزب في سورية مختلفاً عنه في العراق. فمن جهة نما الحزب هناك واستعاد بعض مواقعه عسكرياً وشعبياً من خلال شعار إعادة الوحدة وتجديدها، ومن خلال تحالفه مع القوى الناصرية والوحدوية. ومن جهة أخرى ولأنه لم يكن كلاً متجانساً، ظهر الحزب في سورية كصمام أمّان للقوى المتحفظة عن الإعادة غير المشروطة للوحدة. أي ان البعث عبّر عن موقف مزدوج: كان سنداً لدعاة الوحدة مع عبد الناصر وأملاً لدعاة الوحدة من دونه. أما

في العراق فقد كانت قوى الحزب أقوى بكثير من تلك الناصرية والقومية وكان نمو الحزب وانتشاره سابقين على الانفصال، وشعار الوحدة كان مطلباً إلى جانب مطاليب عديدة للحزب، فضلاً عن مشكلة الحرب مع الأكراد وكون العراق بلداً نفطياً.

تكلّم عفلق وقدّم لحديثه الطويل بتحليل مملّ عن الوضع الدولي والاقليمي ومهمات الحزب في تلك المرحلة، ثم انتقل إلى مناقشة قرار القيادة تأجيل الحركة واعتبر أن المغامرة والمخاطرة تكمنان حصراً في التأجيل وليس في التعجيل، وأكّد أن أي تأجيل سيعني تسلّم عبد الناصر للعراق وسيطرته عليه، وقال بأن ذلك كارثة على الحزب في العراق وسورية وكلّ مكان. وطلب إليّ العودة إلى بغداد بسرعة لإبلاغ القيادة مخاطر التأجيل ومعانيه مؤكداً أن لابد من المغامرة ولكن الذي يتمناه على فرع العراق هو أن يعيد حساباته ويحدد جيداً حجم المغامرة آخذاً بالاعتبار نضج الحزب في سورية واستعداد لجنته العسكرية لإسقاط حكومة الانفصال، الأمر الذي أيّده عمران.

غادرنا الاجتماع، حمدي وأنا، ولصدى كلمات عفلق في نفسي رجع، وخامرني شعور غريب متناقض: فمن ناحية استهجنت حديثه عن عبد الناصر بهذه الطريقة الاتهامية القريبة من لغة الحوراني وتساءلت عن مدى جدية عفلق وحرصه على إعادة الوحدة مع عبد الناصر. ومن جهة ثانية ملأني شعور بالأمل - الوهم في تحقيق النموذج البعثي للوحدة وفرضه على عبد الناصر بعد سيطرتنا على سورية والعراق، وهو إذا ما رفض عندئذ أقمنا دولة البعث من بانياس الى البصرة. وسألت حمدي عن مدى قدرة الحزب الحقيقية على تسلّم السلطة في سورية وعلى مواجهة عبد الناصر وشعبيته وكررت له مخاوفي من وضع الحزب في العراق عند تسلّم السلطة أو بعده، وشكوكي في استمرار تماسك القيادة وفي صدق ولاء الضباط للحزب.

في مساء ذلك اليوم سهرنا حمدي وياسين الحافظ وجمال الاتاسي والياس مرقص وأنا وتركّز الحديث على علاقتنا بعبد الناصر وتجربة الوحدة وأخطائها وإمكانية عودتها بدون أخطاء. ومرة أخرى تألق الحافظ إذ شرح الطبيعة العسكرية للحكم في مصر وقاعدته الاجتماعية ومصادر شرعيته إلى جانب عدائه الصادق للاستعمار وانحيازه للطبقات الشعبية، وأشار إلى دور عبد الناصر الفرد في توجه مصر الوحدوي ودوره أيضاً في تعزيز الحكم الفردي، ونقد البعث السوري وعفلق بالذات ونهجه الانتهازي واتهمه بالتراجع عن دوره في بناء دولة الوحدة، وخلص إلى التفريق بين الوحدة كقاعدة للتنمية والنهضة وإنجاز التحرر والديمقراطية وبين الخصوصيات القطرية وأخطاء النظام السياسي اليومية التي يمكن أن نجدها في أي بلد، بالوحدة أو من دونها.

أما الأتاسي فقد أشار في تلك الأمسية إلى قناعته بأن قيام حكم وحدوي في سورية والعراق سيخفف إلى حد كبير التأثير الطبيعي لمصر وثقلها وسيخلق ظروفاً أفضل لوحدة أكثر تكافؤاً. وشاركني الاتاسي استغرابي من حديث عفلق ودعوته إيانا للمغامرة خوفاً من سيطرة عبد الناصر على العراق، مبدياً تخوفه من انحدار البعث إلى هاوية مقاومة الوحدة من خلال معارضة عبد الناصر، وإلى قيام محاور وحدوية متصارعة على النمط الماركسي الصيني-السوفياتي.

في صباح اليوم التالي جاءنا انا وحمدي، محمد عمران إلى غداء دردشه، كما أسماه، وتحدث عن الوضع في سورية وعن قوة التيار الناصري في الريف والأوساط الشعبية وهوسه بعودة الوحدة، كما شرح لنا الوضع العسكري للحزب وللقوى الناصرية والوحدوية. كان متفائلاً، وحاول تشجيع فرع العراق عندما حدثني عن التشكيلة الوزارية واحتمال إشراك صلاح البيطار وأمين الحافظ فيها للإيحاء بنضج الأمور في سورية، وعن ان التغيير مترابط في

البلدين. ثم انتقل الى سؤالي عن قوة الحزب في العراق وبالذات في الجيش ومدى ولاء الضباط البعثيين للحزب ولسلطته، وسألني عن عبد السلام عارف والضباط القوميين وأهمية التعاون معهم وتوظيف ذلك لمصلحة الحزب.

في هذه الجلسة سألت عمران عن امكانية مساعدتنا إذا احتجنا إلى انواع متطوّرة من السلاح المضاد للدبابات خاصة بعد نقل العقيد أمين الحافظ ملحقاً عسكرياً لسورية في الأرجنتين. وقبل مغادرتي إلى بغداد أخذني عمران إلى أحد الضباط للبحث في نوع السلاح الذي نحتاجه وكمياته، الأمر الذي أجّلناه الى زيارة قادمة.

■ إسقاط قاسم

توجهت إلى بغداد ماراً بالحسكة والقامشلي والموصل، واندسست في القطار النازل اليها. كان ذلك في يوم ٥ شباط (فبراير) ١٩٦٣، وفي مقصورة الدرجة الثانية كنت رفيقاً في الرحلة، لقسٍ، وسيدة مع طفلها، ولشاب انيق، تبين فيما بعد انه استاذ مساعد في كلية الصيدلة في بغداد. ووجدت نفسي، من دون تحفظ، منسجماً معه في حديث طويل عن الكلية واقسامها واساتذتها ومستوى تجهيزات مختبراتها، مقارناً في ذاكرتي، بين ماكنت اعرفه عن الكلية وماقدمه لي ذلك الشاب من معلومات. اما السيدة فقد اتعبها ولدها، وحوّل رحلتها الى شقاء منه، وحياء منّا، لما كان يسببه لأبينا الغارق في غياهب كتابه المقدس، ولنا من ازعاج بحركته الدائمة وطلباته المتصلة. وذكرتني حال تلك السيدة بوالدتي، وبكل الامهات، وبعثت في نفسي شعوراً بالجحود، ووجدت تطابقاً بين ايذاء طفولته لامه، وايذاء فتوّتي لوالدتي، وفي صبرهما ايضاً.

وبسبب هذا الشعور نحو والدتي، قررت تغيير هدف رحلتي، وترّجلت من القطار في محطة التاجي شمال مدينة الكاظمية ومنها استأجرت سيارة الى المدينة، حيث استبدلتها بسيارة اجرة اخرى الى دار الاهل في الاعظمية.

في الطريق إلى دار الوالدين كنت اراقب الناس، وهم يملؤون الشوارع والمقاهي والاسواق والمطاعم، وبدت لي مشاهد الكاظمية الشعبية، والاعظمية الانيقة، كعالم بعيد، متنوّع ومتجدد، يفصلني عنه احساس بالغربة والانقطاع، وتمنيت لو انني استطيع العودة اليه والامتزاج بالناس. فعالمنا، عالم العمل الحزبي السري والاوكار، مُتفّرد، بارد ومحدود، ومُكرر، يتعامل مع الناس واحاسيسهم من خلال التقارير والاجتماعات الحزبية الرتيبة، ويجس نبض المجتمع ومزاجه بالمراسلة، وربما كانت من فوائد لجوء الاحزاب السرية، بين حين وآخر، الى استدراج الناس وتحريضهم، وتعبئتهم في اعمال عامة، جماهيرية، كسر هذا الشعور بالعزلة والانقطاع، وتعويض النفس المضطربة بمشاعر القيادة والابوّة والوصاية على الناس.

عانقت والدتي وابي، ولم أُفصح لهما عّما كان يعتلج في صدري من عواطف واحساس بالذنب، بل لم اخبرهم بانني كنت في سورية، ولسبب ما قلت انني كنت في الموصل، إذ لم يكن التمويه على الآخرين، حتى على الوالدين، كذباً في عرفي.

بعد تناول الشاي وماعدته الوالدة سريعاً من طعام، هممت بالذهاب الى دار طالب شبيب في العطيفية، وهو حي من احياء كرخ بغداد، بين مسجد بُراثا التاريخي ودجلة، حيث ملتقى القيادة ومحل اجتماعاتها، وبسبب عدم توافر واسطة للنقل، فضلّت الاتصال هاتفياً بطالب، لينقلني بسيارته أو يُرسل لي من ينقلني، على استعمال سيارة اجرة حفظاً لأمن الحزب ومقر القيادة. وكنت

كلما أدرتُ ارقام الهاتف، حدّثني من الجانب الآخر صوت غريب على سمعي. ويبدو انني بسبب ارهاق السفر، كنت ادير الارقام بتسلسلٍ خاطيء يوصلني بدار اخرى، فضلاً عن عدم احتفاظي بسجل لارقام الهواتف.

ومع عدم ايماني بالحظ والقدر والصدفة، فان بعض الحوادث يدعو الانسان احياناً للتأمل والدهشة، والتشكيك بايمانه احياناً اخرى، وربما في حالتي هذه، كان حضور الأم وحمايتها الخفية لولدها، عاملاً في تعطيل الذاكرة. فعندما لجأت الى جعفر قاسم حمودي، الساكن قريباً من دار الوالدين، سائلاً اياه عن رقم هاتف طالب شبيب، فوجيء بفزع من سؤالي، وتوجه لملاقاتي، ليخبرني بمداهمة قوات الامن والشرطة الدار واعتقالها علي صالح السعدي وكريم شنتاف وبهاء وعماد الشبيب الضابط في القوة الجوية، وانها نصبت كميناً في الدار لإصطياد الزوار والمترددين. كما اعلمني باعتقال صالح مهدي عمّاش قبل ذلك بعشرة ايام، وان الحزب في حالة الانذار القصوى.

سألته عن حازم وطالب وحميد خلخال وعبد الستار الدوري، وبقية القيادات، فأكد لي هربهم. لم اطلب منه ايصالي الى وكر الحزب في حي الداخلية في جانب الكرخ، إذ لم يكن معروفاً لديهم، ورجوته ايصال خبر وصولي الى القيادة عن طريق التسلسل الحزبي. ونصحني بالحاح بعدم البقاء في دار الاهل، إلا انني قضيت تلك الليلة عندهم، أرقاً تتناهشني مشاهد شتى.

تُرى ماحجم الضرر؟ ولماذا صالح عمّاش، ومن بعده "مقر" القيادة؟ وكيف لم يصلنا خبر المداهمة قبل حدوثها؟ واذا كان عمّاش قد انهار فلماذا لم تُشن حملة اعتقالات لضباطنا؟ وتذكرت قولاً كان علي يردده باستمرار: "كل انسان ممكن ان ينهار ويعترف تحت ظروف معينة". ورحت أطبّق هذا القول على صالح

عمّاش، وبهاء شبيب، وكريم شنتاف وعماد شبيب، وعليه هو نفسه. وماهي تلك الظروف المعينة التي ينهار تحتها المناضل؟ اليأس والتعب من المعارضة المُزمنة؟ الصراعات الداخلية في الحزب، والاحتراب الشخصي واحقاده؟ ام تهاوي النفس امام المغريات؟ وماهي فعّالية التعذيب واثره، اذا لم تستقبله قلوبٌ واهنة وترافقه حالة ارهاب عامة في البلد، ومظاهر التفاف شعبي، ولو كاذبة، حول الجلاّد؟ وكيف سيستطيع قاسم، بعزلته وصراعه مع الشيوعيين، وحربه مع الاكراد، وتلاشي ولاء اجهزته، ان يكسر شوكة الحزب ويشلّه؟

التقيت حازم في اليوم الثاني، وابلغني قرار الحزب استباق الاحداث ومهاجمة قاسم يوم الجمعة ٨ شباط (فبراير) قبل ان تتطور الامور لغير صالحنا اكثر مما هي عليه، ودعاني الى الحيطة والحذر، والى اجتماع في مساء السابع من شباط لمراجعة الخطة والتهيؤ للتنفيذ.

وعلمت في ما بعد، ان القيادة واعضاء المكتب العسكري استقبلوا اعتقال عمّاش، بمزيج من الفرح والحزن: حزنوا عليه، واقلقهم اعتقاله واتساع الحملة على الحزب، وفرحوا، لان غيابه عن المكتب العسكري يعني غياب التردد والاسراف في وضع الاحتمالات والفرضيات التي تشل العمل. وعندما ابلغ عبد الستار عبد اللطيف القيادة باعتقال عمّاش، اخبرهم ايضاً بوجود قوائم احالة على التقاعد والاعتقال والنقل الى خارج بغداد، تطال العديد من الضباط البعثيين، الامر الذي دفع القيادة للتحرك بسرعة وجرأة، فقررت المواجهة، وتقديم موعد الحركة إذ كان المقترح الموعد المقترح السابق هو عيد الفطر، واعتماد الخطة السابقة. سارع حازم وعبد الستار عبد الطيف الى الاتصال بالبكر، وبيّنا له خطورة الموقف، بعد اعتقال صالح عمّاش، واوضحا له ان ليس امام الحزب سوى طريقين لا ثالث لهما: اما الضرب بسرعة

والمغامرة، واما ارسال شباب الحزب وضباطه بغباء الى منصّات الاعدام والسجون.

اتفق البكر معهم، واتصل بمجموعته، العقيد طاهر يحيى التكريتي، والعقيد رشيد مصلح التكريتي، والعقيد سعيد صليبي، والعقيد ذياب العلكاوي التكريتي، والمقدم عبد اللطيف الحديثي، والرائد حميد التكريتي وآخرين، وهيأهم للحركة. وفي يوم الجمعة ١ شباط (فبراير) دعت القيادة القطرية لإجتماع حضره البكر وعبد الستار عبد اللطيف وذياب العلكاوي وعبد اللطيف الحديثي وانور عبد القادر ومنذر الونداوي، فضلاً عن طالب وحازم وعلي، ولم يحضر حردان التكريتي الاجتماع واعداً بالتحرك حال سماعه البيان الاول. استعرض الونداوي مهمّات القوة الجوية، وخطته في المبيت مع بقية الضباط في قاعدة الحبانية ليلة ٧-٨ شباط، وتظاهر بالموافقة على رأي البكر، ووعود ضبّاط معسكر الرشيد، حميد السرّاج وحازم الصباغ وطه الشكرجي وعلي عريم، في منع طائرات الميغ الروسية من الاقلاع، ووعد بدوره بعدم قصف قاعدة الرشيد الجوية، التي كانت الهدف الاول له صباح ٨ شباط، وكان لنكثه بـ "الوعد" دور حاسم في نجاح الحركة. وتحددت في ذلك الاجتماع اسماء الضباط والضباط المتقاعدين وضباط الصف والجنود المنفذين، ويوم الجمعة ٨ شباط موعداً للحركة، كونه يوم عطلة رسمية، ومعظم الضباط في بيوتهم، فيما السير في الشوارع خفيف مما يُسهّل حركة الدبابات، فضلاً عن تحديد الساعة التاسعة صباحاً ساعةً للصفر مما ضاعف عنصر المباغتة، لان قاسم لم يكن ينام إلا فجراً، واعتاد ابقاء كبار قادة الجيش والمقربين اليه من الضباط معه. الى جانب ذلك، استعرض علي وضع كتيبة الدبابات الرابعة، واستعدادات الضباط، وعدد الدبابات المزودة بالماء، والوقت اللازم لملء الدبابات الاخرى، والمدة التقريبية للذهاب الى مخازن العتاد الثقيل والعودة منها، والتي

تبعد خمسة كيلومترات الى الغرب باتجاه مدينة الفلوجة، واتفق المجتمعون على عقد لقاء ثان يوم الاربعاء أو الخميس لمراجعة نهائية للموقف. في غضون ذلك اجتمعت القيادة يوم الثلثاء في ١٩٦٣/٢/٥، في بيت طالب شبيب، واصدرت قرارات اجرائية تتعلق بتوزيع السلاح واهداف مجموعات الحرس القومي وفرق الاغتيال والاعتقال، واستعرضت الموقف العسكري في بغداد وخارجها، فيما قدم علي موجزاً عن استعداد الكتيبة الرابعة، محدداً مدة ٤٥ دقيقة للتزود بالعتاد الثقيل، الامر الذي استدعى ابلاغ منذر وضباط القوة الجوية بضرب اي تحرّك خارج مسار دباباتنا نظراً لطول المدة.

واقع الامر ان القرارات الخاصة بالتشكيلات العسكرية ونوعية اعضائها، وخطة الحركة وتركيب قيادتها، كانت مرهونة حصراً بعلي وحازم وطالب والبقية من اعضاء المكتب العسكري، ولم يكن دور القيادة القطرية، أو من هو موجود منها، ليتجاوز هوامش المسألة واطرافها التكميلية. ففي ايلول (سبتمبر) ١٩٦٢ كانت اصدرت القيادة مذكرة الى الجهاز الحزبي هاجمت فيها الضباط المغامرين الذين يستعجلون اسقاط الحكم ويعتبرونه المهمة الوحيدة والملحة، من دون الاهتمام بمواصفات الحكم البديل ومهماته، وشددت كثيراً على الاسس الفكرية والسياسية لاي تغيير محتمل، وعلى دور المؤسسات السياسية، الحزبية والنقابية، وعلى الجبهة القومية والعمال والفلاحين والطلبة في اسقاط قاسم. واعادت التذكير بانتهازية الضباط المغامرين وخطرهم، واعترفت بان السياسة الدعاوية التي انتهجها الحزب لاسقاط قاسم، اثّرت الى حدٍ بعيد، في عرقلة بناء الاسس الفكرية والعملية للحكم الجديد. ولئن اكدت هذه المذكرة هواجس اعضاء الحزب والعديد من قياداته، حيال جدية ولاء الضباط الكبار وصدق ادعاءاتهم وتعاونهم مع الحزب، فانها افصحت عن ازدواجية يصعب

هضمها: ففي الوقت الذي قبل فيه الحزب التعاون مع احمد حسن البكر وطاهر يحيى ورشيد مصلح وعبد السلام عارف وسعيد صليبي وعبد الغني الراوي وحردان التكريتي وغيرهم، ومنحهم دوراً اساسياً في التنفيذ، وفي السلطة البديلة، راح يُحذر من غياب الاسس الفكرية، ويؤكد على دور المؤسسات السياسية والاحزاب والنقابات. فضلاً عن ذلك، وبرغم كل الكلام عن دور الجبهة القومية واهميتها، فلم يُبلّغ اي ضابط قومي أو ناصري بالحركة ولا بموعد التنفيذ، ولم يُشركوا في التحضير لها. وهؤلاء الذين شاركوا كمحمد مجيد وابراهيم جاسم وعبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد وعارف عبد الرزاق التحقوا بها منذ ساعاتها الاولى وبعد سماعهم البيان الاول وتأكدهم من هويتها.

غادر حازم الدار بعد انتهاء اجتماع القيادة، للالتقاء بقيادة فرع بغداد، والقادة الحزبيين المسؤولين عن التنفيذ، وبعد مايقرب من ساعة داهمت قوات الامن بيت شبيب، واعتقلت علي صالح السعدي وكريم شنتاف، واستطاع طالب الهرب، فيما حاولت شقيقته اديبة اتلاف ماتستطيع من الاوراق والوثائق، واقامت قوات الامن كميناً هناك استطاعت على اثره اعتقال بهاء وعماد شبيب الضابط في القوة الجوية. تحرّك طالب بسرعة، واتصل بسعد قاسم حمودي، شقيق جعفر، ليقوده الى بيت صباح محمد يحيى، حيث اجتماع قيادة فرع بغداد، وابلغوا حازم وقيادة الفرع بالامر، ورفعت درجة الانذار في الحزب الى المرتبة القصوى.

■ إشارة البدء

هكذا بقيت القيادة القطرية فعّالة وقادرة على اتمام مهامها، برغم هذه الضربة غير المتوقعة، ولكن مشكلة كبيرة برزت، هي الصلة بكتيبة الدبابات الرابعة، وكلمة السر للاتصال بضباطها. فقد كان

على مسؤول الكتيبة ولم تتخذ اجراءات احتياطية لمواجهة موقف كهذا. واعلم المكتب العسكري باعتقال علي وكريم شنتاف والآخرين، وفي غضون ذلك حاول حازم الاتصال برياض قدو احد ضباط الحزب الشجعان والاساسيين في الكتيبة الرابعة دون جدوى، ثم اهتدى، حازم وطالب الى دار احد ضباط الكتيبة في محلة الجعيفر في كرخ بغداد، وكانت الساعة الثانية عشرة من مساء الثلثاء، وانكر في البداية صلته بعلي او بالحزب، لعدم معرفته الشخصية بهما، ولكنهما نجحا في حمله على التعاون، بعد ان قدما له مايُعزز ثقته بهما، وبعد ان رافقهما لمشاهدة سيارة علي محتجزة في مركز شرطة الجعيفر.

تسلّم حازم مسؤولية الكتيبة، واستُبدلت كلمة السر السابقة تحسباً لاية مفاجئات. وأُبقيت الخطة والمواعيد والاوامر السابقة كما هي. وتم التأكد من كون جميع ضباط الخفر، في المرسلات الاذاعية ومخازن العتاد الثقيل ومعسكر الرشيد والكتيبة الرابعة وقاعدتي الحبانية والرشيد اعضاء في الحزب، حيث استفاد من عادة الضباط في تبادل مواعيد خفاراتهم وخاصة في ايام الخميس.

كان اللواء الثامن متمركزاً في قاعدة الحبّانية الجوية، وتوافرت معلومات عند القيادة والمكتب العسكري، عن امكانية السيطرة عليه وزجه في المعركة ضد قاسم، فقرر الاجتماع الذي عُقد في مساء يوم ٧ شباط ١٩٦٣، في بيت المقدم عبد اللطيف الحديثي، الطلب الى العميد المتقاعد عبد الغني الراوي التوجه الى المكان والسيطرة على اللواء وقيادته بمساعدة ضباط الحزب هناك كداود الجنابي وغيره. حضر هذا الاجتماع حازم وطالب والبكر وعبد الستار عبد اللطيف وانور الحديثي وذياب العلگاوي ومحمد المهداوي وجميل صبري وسعيد صليبي وآخرون، وكان منذر الونداوي قد التحق بالحبانية، واثار البعض الحاجة الى تبليغ ضباط آخرين، وخاصة

القوميين والناصريين منهم، أو ضباطاً بعثيين آخرين، إلا ان المجتمعين رفضوا ذلك. وفي العاشرة مساءً جاء حازم الى حيث كنا مجتمعين في بيت عطا محي الدين، ليبلغنا بآخر التعليمات والقرارات، ويتأكد من وضوح الواجبات. والى جانب عبد الستار الدوري ونجاد الصافي وعدنان القصاب وابو طالب الهاشمي، كان من الحاضرين صباح محمد يحيى وصباح المدني وفائق البزاز وانا. برزت في هذا الاجتماع الحاجة الى واسطة نقل اضافية، لنقل السلاح وتوزيعه، فتذكرت صديقاً هو فاروق عريم وافق المجتمعون على استعارة سيارته، دون اشعاره باهداف الاستعارة. وفعلاً اخبرته، وكانت الساعة الثانية صباحاً، انني أود الذهاب الى الحلّة، ووعدته باعادتها اليه الساعة التاسعة صباحاً! ليلتها طلب اليّ حازم توزيع السلاح فجر الثامن من شباط، والالتحاق بهم في مرسلات الاذاعة في ابو غريب.

امضينا الساعات القليلة بيننا وبين الفجر في دار عدنان القصاب، القريبة من الشارع الرئيسي المؤدي الى ابو غريب، ولم تأخذنا غير سِنْاتٌ من النوم، اعترضتها تعليقات ندية كان عبد الستار يُطلقها بين حين وآخر، فتترك اثراً في تطرية النفوس والاعصاب. كان دور عبد الستار الدوري مرافقة حازم وطالب والآخرين الى مرسلات الاذاعة، ومهمة نجاد الصافي انتظار زُمر الضباط على الطريق العام، وتسليم السلاح وبعض الملابس العسكرية للذين لم يهيئوا ملابس لانفسهم، وطُلب الى عدنان القصاب إيصال عبد السلام عارف الى الكتيبة الساعة التاسعة، اما انا، فكان مطلوباً مني الالتحاق ايضاً بالمرسلات بعد الانتهاء من توزيع السلاح في الاعظمية.

قبيل السابعة صباحاً، تناولنا الشاي، وتعانقنا مودعين بعضنا البعض، وانتشرنا كل الى هدفه. وصلت الى بيت صديقي وزميل دراستي في كلية الصيدلة سعدون العزاوي قبيل الثامنة صباحاً،

فاستقبلني هو واخوانه واخوته وخالته وهم على أتم الاستعداد، فالاسلحة جاهزة، ومخازن العتاد معبأة. بدأنا نقلها الى السيارة، بعد ان طلبنا الى احد اشقائه ملازمة السيارة للمراقبة. مُلىء صندوق السيارة وحوضها الخلفي، وقارب هيكل السيارة على ملامسة الارض من ثقل احمالها. وجاء من يخبرنا بان سيارات شرطة الامن اقتربت من الدار ثم عادت لتقف قريباً منه، عندها تذكّر سعدون ان ضابطاً في الامن العام سكن حديثاً بالقرب منهم، فأسرعت في تهيئة احدى البنادق الرشاشة للاستعمال تحسباً لأي احتمال، وفي الوقت نفسه، طلبت اليهم التصرف بهدوء وطبيعية. دخلت الى السيارة، بعد ان وضعنا بعض الاغطية على حقائب السلاح، ووضعت الرشاش المعبأ الى جانبي، وقدت السيارة ببطء متوجهاً الى بيت حازم سعيد. وكما يقتضي ادب الجوار، القيت تحية الصباح على افراد شرطة الامن المنتظرين رئيسهم على بعد امتار منا.

كنت موجزاً في حديثي مع الشبان في بيت حازم سعيد، فالجميع يعرفون مهماتهم وواجباتهم. حدثتهم بايجاز عن نضال الحزب واهدافه والامة العربية وشهدائها ومايعنيه انتصارنا في ذلك اليوم، وكانوا جميعاً متوثبين للانطلاق نحو اهدافهم، وتكرر مثل هذا اللقاء بعد عشر دقائق في دار المهندس مازن المفتي، حيث كانت مجموعة اخرى من البعثيين تنتظر السلاح.

كانت اشارة البدء بالتحرك إذاعة بغداد التي يفترض أن تحتل حسب الخطة في التاسعة صباحاً أو بعدها بقليل. وبعد مغادرتي بيت مازن المفتي توجهت الى الشارع الرئيسي في الاعظمية ومنه الى وزارة الدفاع وكانت الساعة التاسعة تماماً ومرت دقائق كأنها دهور دون أن يبدأ البث.

لم أشعر بخوف، لكن بعض القلق انتابني مع تأخر البث وذلك

لمعرفتي بنقاط الضعف. وكنت أفكر بيني وبين نفسي بضرورة النجاح وإلاّ فسيكون تدمير الحزب كلّه. وكنت سمعت أحاديث متناثرة عن لجوء من يبقى منّا حياً إلى كردستان لإعادة تنظيم الحزب، وعن طلب القيادة الى حميد خلخال البقاء بعيداً عن المشاركة المباشرة لأنه حزبي قديم وشجاع وعنده قدرات تنظيمية وموجود في الريف الجنوبي في الهندية، وتراءت في نفسي هذه الصور التي تفترض احتمال الفشل وانا في طريقي الى المرسلات.

في هذه الاثناء سمعت صوت الانفجارات وبدء القصف الجوي على وزارة الدفاع، وعند نهاية الجسر الحديدي الموصل إلى جانب الكرخ من جهة الرصافة بدأ البث وبدأ صوت حازم جواد يملأ أجواء العراق: البيان الرقم واحد وفيه توكيد على الاتكال على الله ثم البدء بتعداد مساوئ النظام الفردي والديكتاتوري الذي انحرف بثورة تموز وعزل العراق عربياً، وأن هذه الثورة جاءت لتصحيح مسار ١٤ تموز وإعادة الوجه العربي للثورة والالتزام بالمواثيق والعهود الدولية وقرارات مؤتمر باندونغ واحترام حقوق الاقليات. وصلت الى منطقة المأمون فوجدت هناك صباح المدني وخليل العزاوي وصباح محمد يحيى وجاسم قره علي والكثيرين من الرفاق وقد احتلوا مركز الشرطة وسيطروا على أسلحته حيث أن معظم الأسلحة التي تم توزيعها فجر ذاك اليوم لم تكن فعالة بسبب سوء الخزن وعدم الصيانة. كما سيطروا على مداخل مدينة الضباط هناك وحجزوا المئات من الضباط ذوي الرتب المختلفة، مقيمين متاريس هدفها مقاومة أية قطعات قد تتجه من بغداد الى ابو غريب.

كانت الطائرات تعود بعد أداء مهمتها في بغداد باتجاه قاعدة الحبانية، كما كانت مئذنة جامع المأمون توجه النداءات والأناشيد الوطنية إلى جانب إذاعة بغداد. وبرغم عدم وصول أية دبابة من

أبو غريب بدت معنويات الشباب عالية وكان مشهد المئات من قادة الجيش في مركز شرطة المأمون وحوله يبعث على الاطمئنان ويشير إلى عزلة النظام إذ الجيش في ظل غياب الدستور يفقد الولاء ويصبح غير عابىء أو مبال.

توجّهت إلى أبو غريب حيث المرسلات وكتيبة الدبابات وصادفت في طريقي دبابتين فقط منطلقتين باتجاه بغداد، وثالثة معطوبة وجانحة يقف بجانبها الضابط عبد الله مجيد، ولكني وجدت عند وصولي الى المرسلات دبابتين تأخذان مواقعهما واحدة على بوابة المرسلات والأخرى على مسافة قريبة منها. ورأيت هناك المقدم جميل صبري والمقدم محمد المهداوي والملازم الاول سعد وهيّب الدوري وضباطاً آخرين، وكان جميل صبري يدمدم ويترنّم ببعض الأغاني الشعبية العراقية. ورغم عدم لقائي به سابقاً، عرف بانني أحد المشاركين بعد ان اعطيته كلمة السر، وبدأ يتساءل: أين الدبابات التسع أو الثماني؟ ثم استرسل في الغناء وكانت الطائرات تمرّ على ارتفاعات منخفضة من فوق المرسلات باتجاه بغداد أو في طريق عودتها وتحيي الموجودين في المرسلات بامالة جسمها يميناً ويساراً.

دخلت الى بناية المرسلات حيث كان عبد الستار عبد اللطيف وحازم جواد وعبد الستار الدوري وكانت الساعة العاشرة صباحاً فأعلموني ان طالب شبيب ذهب إلى الكتيبة الرابعة لاستعجال نزول المزيد من الدبابات وللتأكد من عدم وجود اشكال حقيقي.

■ المقاومة الشيوعية

بدأت أساعد حازم والدوري في كتابة برقيات التأييد المصنوعة ورحنا نحرّر ونذيع برقيات بأسماء قادة فرق وقطعات ضارية من كل أنحاء العراق في محاولة لشل أي تحرك يمكن أن يستهدف

حركتنا. وفي لحظة حماسة مشوبة بنوع من السخرية بنظام قاسم حررت برقية تأييد من سجناء سجن بعقوبة وذيلّتها بتوقيع محسن الشيخ راضي.

في هذه الاثناء كان عبد الستار عبد اللطيف يراقب الموقف ويوزع تعليماته على ضباط السرية فيما رنّ التلفون مرتين حيث كان على الطرف الآخر قاسم يتساءل عن الحركة والقائمين بها: في المرة الأولى طمأنه عزيز احمد شهاب، وفي الثانية اغلق عبد الستار الهاتف دون ان يكلمه. وعبد الستار الذي تميز بشجاعة عالية وبهدوء وحسن تقدير موقف أصرّ على إبقاء صور قاسم على جدران المرسلات طالباً عدم استفزاز جنود وضباط الصف باهانة قائدهم، ثم دخل علينا مبشراً، وكان يضحك ويقول إن عدد الدبابات التي مرت سبع فقط لكنها توالت بمرور الزمن. وفي حدود الساعة الحادية عشرة، بدأت كثافة الدبابات المتجهة إلى بغداد تزداد، وعلمت لاحقاً انها عندما سيطرت على الكتيبة الرابعة اتجهت أرتالها بعد أن ملئت ماءً نحو مخازن العتاد الثقيل التي تبعد ٥-٧ كلم غرب الكتيبة، في حين أن الدبابات التي احتلت المرسلات لم تكن مجهزة بأي عتاد أو ماء. ويبدو ان سبب تأخر البث الذي أقلقني، كان قرار قاسم، قبل ٨ شباط باسبوع ودون علمنا، بتغيير نظام البث واجهزته من مرسلات ابو غريب. هكذا تصور حازم والآخرون ان الفنيين هناك يتمنّعون عن التجاوب خاصة أن سرية حامد الدليمي نُقلت الى موقع آخر قبل الحركة بايام، الامر الذي حدا رياض قدو الى تهديدهم برشاشه الذي خذله بانفراط العتاد عند سحبه الاقسام وسط ضحك الآخرين. ثم تطوّع احد الفنيين لتركيب جهاز بث منفصل وبطريقة ذكية وقطع الاتصال بمركز الاذاعة في الصالحية مما سهل عملية البث. بعدئذ بدأت بعض الدبابات يتعطل في الطريق بسبب قلة الماء فيها، وفجأة انقطع التيار الكهربائي، فتصورنا ان قاسم وقواته فعلوا

ذلك، وفي خلال دقائق تطوّع الجنود لتشغيل مولّد احتياطي مما اعاد البث، واكتشفنا لاحقاً ان السبب كان اصطدام دبابة كان يقودها عبد اللطيف الحديثي باعمدة الكهرباء في المنطقة.

ومن حسن الصدف أن رتل الدبابات الذي كان متجهاً إلى مخازن العتاد الثقيل، أضاع الطريق واستغرق وقتاً أكبر، وواجه فوجاً آلياً بقيادة المقدم داودد مجيد متحركاً إلى كردستان لمقاتلة الاكراد وتواجهت الدبابات الخالية من أي عتاد مع آليات هذا الفوج ثم اتصل ضباطنا، البكر وطاهر يحيى وأنور الحديثي، بقائد الفوج وأسمعوه إذاعة بغداد وطلبوا إليه الانضمام إلى الثورة فوافق فوراً، وكان هذا الفوج غير المحسوب حسابه عاملاً إضافياً في نجاح الحركة.

في بغداد وبعد بدء الإذاعة والقصف الجوي على مقرّ قاسم سيطرت جماهير غفيرة على الشوارع وخصوصاً شارع الرشيد في المنطقة القريبة من وزارة الدفاع، حيث لجأ قاسم بسبب حسابات خاطئة وشعور غير مبرّر بالثقة بالنفس. وبغض النظر عن التعبئة والتحريض اللذين ساهما في انزال هذه الجماهير إلى الشوارع، فإنها بدأت تتحرك لاعقلانياً: احتلت مراكز الشرطة واستولت على أسلحة، وكانت خليطاً من فقراء بغداد وخاصة في أحياء مدن الثورة والشعلة والكاظمية، أي مناطق الهجرة الفلاحية الشيعية التي عرفت ولاءً دينياً لقاسم وشعوراً بأنه ابو الفقراء، ولم تكن هذه الحشود مُحركّة بايديولوجية معينة أو معادية لايديولوجية أخرى معاكسة.

حقاً انه من اللافت ان تتصدى للحركة جماهير شيعية في المدن، كحي الاكراد الفيلية والكاظمية الشيعية، الامر الذي القى بغبش الغشاوة على البعض، وشبه لهم الكثير من الاوهام. فنشأة قاسم ونواياه غير الطائفية لم تؤثر على الثابت الطائفي في معادلة

السلطة العراقية، ولم تتحول الى قوانين ومراسيم تحقق توازناً في تلك المعادلة. الغالب في سبب هذا التصدي ان الولاء للمكسب المادي والاجتماعي كان اقوى من اي ولاء آخر، فضلاً عن استقرار فكرة المُنقذ الفرد والمُخلّص عميقاً في الموروث الشعبي، الشيعي منه خاصة. لقد جعل فشل قانون الاصلاح الزراعي واتساع البطالة في الريف وتعامل قاسم معه من خلال الحزب الشيوعي اولاً، والحوزة الدينية تالياً، جعل مكاسب المهاجرين في المدن تفوق مكاسب ابناء عمومتهم في ارياف العراق، الامر الذي يفسر عدم تحرك أي مقاومة فلاحية.

كان الشيوعيون يقودون هذه الجموع ويحاولون توجيهها باتجاهات تحريضية انتحارية هدفها الدفاع عن النفس اكثر مما هي القدرة على إفشال الحركة أو الدفاع عن نظام معزول ومعادٍ لهم. فقبلنا كان الحزب الشيوعي فكّر في القيام بانقلاب عسكري (منتصف ٥٩)، وبغض النظر عن المؤثرات الدولية وموقف السوفيات آنذاك إلا أن القيادة العسكرية للحزب اكدت لمكتبها السياسي استحالة القيام بمثل هذا العمل والنجاح فيه بسبب التفاف جميع الضباط حول قاسم، والحقيقة ان الحزب الشيوعي ازال اي حاجز بين ولاء الضباط لقاسم وبين ولائهم للحزب. فالضباط الذين معهم هم مع قاسم اولاً.

واعلمني صالح دكلة ان حزبهم تسلّم في حزيران (يونيو) ١٩٥٩ معلومات تفيد ان ضباطاً قوميين يُعدون لإنقلابٍ عسكري هدفه اسقاط قاسم وتنصيب احمد صالح العبدي. وسارع دكلة، وكان يومها مسؤولاً عن منطقة بغداد، الى الاجتماع مع سلام عادل وجمال الحيدري اللذين أكدا صحة المعلومات، وتمّ استدعاء عطشان ضيئول عضو المكتب العسكري ومسؤول الدروع، وبُحثت معه امكانية استباق الانقلاب القومي بانقلاب شيوعي والقفز الى السلطة. وعلى ضوء ماقدمه ضيئول الازيرجاوي من معلومات،

تحركت فعلاً قواعد الحزب وكتائب الدبابات وتحددت ساعة البدء بالحركة وانزلت المظاهرات الى الشوارع، ولكن ضغوط الساعات الاخيرة، كما يقول دكلة، وتدخل قادة شيوعيين آخرين الغى الحركة ووصلت اخبارها الى قاسم تالياً.

أصدر الحزب الشيوعي بيانات قصيرة ومركزة يدعو فيها الشعب والأعضاء والمؤيدين إلى حمل السلاح ومقاومة "الفاشيين من الخونة والمتآمرين" و "الزمر المحصورة" في أبو غريب والتي ستسحقها قيادة قاسم والعبدي والمهداوي الممسكة بقيادة الجيش في الساعات القليلة القادمة.

كذلك كان للحزب الشيوعي "حرسه القومي" الخاص، إذ وضع منذ العام ١٩٦٠ ما اسماه "خطة الطوارئ" التي تقضي بتحرك ضباطه ومفارزه المدنية المسلحة، دون الرجوع للمركز في حالة تعرّض قاسم للخطر، او موته، وقد جهز المئات من اعضائه بالسلاح ودربهم على استعماله. وماحصل في ٨ شباط من احتلال لمراكز الشرطة والاستيلاء على السلاح والنزول الى الشوارع كان تنفيذاً لتلك الخطة، التي لم يكن لها أي مظهر في الجيش والوحدات العسكرية، باستثناء مبادرات صغيرة ومعزولة في بعقوبة والبصرة.

استمرت هذه الجماهير في سيطرتها على شارع الرشيد (بضعة آلاف مقابل عشرات الألوف في ١٩٥٩)، وفي مقابل ذلك اندفعت الجماهير المؤيدة للحركة وسيطرت على الأعظمية والكرخ وجزء من الرصافة والكرادة، وكانت جماهير الكرخ تسهّل مرور الدبابات وتساعد بما توافر لديها من أسلحة خفيفة في ضرب أي مقاومة يمكن أن تظهر وتعرقل. كما ساهم الناس في الكرخ في حماية الطيار فهد السعدون الذي أسقطت طائرته بالمقاومات الأرضية لوزارة الدفاع، وعلاجه الفوري، ليعود ويلتحق ثانية بقاعدة

الحبانية ليواصل القصف. وعندما وصلت الدبابات إلى قرب وزارة الدفاع صعد عليها المتظاهرون المؤيدون لقاسم ظناً منهم أنها جاءت لحمايته، ولعدم وعيهم حقيقة الموقف، خصوصاً وقد تظاهر بعض ضباطنا بأنهم مع قاسم، ذلك انهم فوجئوا أيضاً بحجم الحشد أمام وزارة الدفاع، وحمل قادة الدبابات على تجاوز البوابة الرئيسية ثم الاستدارة والرمي في الهواء فوق الرؤوس، فتفرق الحشد. وحاولت الدبابات تجنّب إيذاء أي من المدنيين وعندما خلت الساحة المواجهة للوزارة بدأت الدبابات هجومها عليها، وكان قاسم قد حشد في الوزارة قوات كبيرة تتكون من فوج مشاة ووحدات مضادة للدبابات وبطاريات دفاع جوي وآليات الانضباط العسكري المدرعة. وبدأت معركة غير متكافئة أعطبت فيها دبابتان من الثلاث وقتل قائد احداهما الضابط البعثي وجدي ناجي. ولولا القصف المركز من الجو ووصول دعم متواصل من الدبابات والدروع لكان الموقف اختلف، ذلك ان ضباطنا نجحوا في تحريك كامل الكتيبة الرابعة وزجّها في المعركة كما أن اللواء الثامن بقيادة عبد الغني الراوي كان قد وصل إلى بغداد والتحقت بنا كتائب دبابات من معسكر الرشيد بقيادة ابراهيم جاسم التكريتي الذي قتله أحد مساعدي قاسم صباح ذلك اليوم، والمقدم سعدون غيدان، مما طوّر الموقف سريعاً لصالحنا برغم المقاومة الشجاعة التي مارستها قوات وزارة الدفاع. واستمرت المعركة بقيادة العقيد محمد مجيد، وهو ناصري، والمقدم الركن محمد يوسف، على وزارة الدفاع في محاولة لاختراق دفاعاتها دون جدوى، وكان قاسم في تلك الاثناء مايزال معتقداً بامكانية انتصاره على الحركة رافضاً وقف المقاومة والاستسلام. وقد اتصل أكثر من مرة بطاهر يحيى في مقر اللواء ١٩ في معسكر الرشيد ومن ثم بدار الاذاعة في الصالحية رافضاً شروطنا في الاستسلام دون قيد أو شرط، وقد تصور انها حركة صغيرة وأن انصاره سيهبون لاخمادها. وفي مساء الجمعة استمرت المعركة ودخلت مرحلة شرسة ونجحت

دباباتنا في اختراق البوابة الرئيسية وضرب مقر الانضباط العسكري وتدمير خطوط الدفاع الأولى الأمر الذي تسبب في هرب الكثير من الضباط المحيطين بقاسم ومقتل العقيد عبد الكريم الجدة آمر الانضباط العسكري. في الوقت نفسه انحصرت المقاومة الشعبية في الكاظمية حيث احتل الشيوعيون بقيادة هادي هاشم الاعظمي وحمدي ايوب العاني ومؤيدو قاسم مراكز الشرطة واستولوا على أسلحة كثيرة واستفادوا من طبيعة المدينة وأزقتها الضيقة والمتشابكة، واستمرت المقاومة حتى يوم الأحد في ١٠ شباط. أما منطقة المقاومة الاخرى فكانت عقد الاكراد الفيلية وهي محلة في باب الشيخ بالرصافة إذ استمر القتال إلى يوم الاحد حيث اصدر محمد صالح العبلي وباسم مشتاق أمرهما بالانسحاب وانهاء المقاومة اليائسة مساء يوم السبت.

في صباح يوم الجمعة سجل قاسم بياناً الى الشعب والقوات المسلحة على شريط يطلب منهم حمل السلاح ومقاومة الانقلابيين "عملاء الاستعمار" والدفاع عن الثورة، وأرسله بيد سكرتيره الصحفي المقدم جاسم كاظم العزاوي، الضابط القومي، إلا ان جاسم وصل الى دار الاذاعة مع وصول دبابات الثورة اليها ولم يُذع ذلك البيان.

ليلة الجمعة – السبت أرسل قاسم الصحافي المقرب إليه يونس الطائي للتفاوض وضمان سلامته ومحاولة تسفيره خارج العراق، وكان يحاول كسب الوقت عسى أن تتحرك بعض القطعات الموالية له، ورفضنا العرض.

وفي صبيحة يوم السبت طلبت قيادة القوة المهاجمة والتي تسلّمها العقيد عبد الكريم مصطفى نصرت زيادة القصف الجوي، الأمر الذي ساعدها في كسر شوكة القوة المدافعة. وبدأت أعداد كثيرة تستسلم وضباط كبار يهربون عن طريق نهر دجلة أو البوابات

الجانبية للوزراة. وكان قاسم في تلك الاثناء يتنقل بين بنايات الوزارة وبناية محكمة الشعب الملاصقة لها اتقاءً للقصف وينزل إلى الطابق الارضي ثم يطلع. وصباح السبت اتصل تليفونياً وتكلم مع عبد السلام عارف وطاهر يحيى مكرراً الطلب بتسفيره كالنحلاوي في سورية أو محاكمته محاكمة علنية وعادلة. تمسكنا بموقفنا بضرورة استسلامه دون قيد أو شرط ورفضنا طلبه إبقاء رتبته العسكرية وطلبنا إليه نزعها والتقدم نحو قطعاتنا مع من تبقى معه، الأمر الذي وافق عليه بعد أن اشتد الحصار وتركه معظم الضباط. كان في مقدمة التاركين اللواء احمد صالح العبدي رئيس الأركان والحاكم العسكري والعميد سعدون المدفعي والعميد محسن الرفيعي ولم يعد إليه الصحافي يونس الطائي بعد جولة المفاوضات الثانية. وحوالي الثانية عشرة ظهر يوم السبت خرج قاسم من وزارة الدفاع ومعه العميد طه الشيخ أحمد والعقيد فاضل المهداوي والنقيب كنعان حداد الذي قتل المقدم ابراهيم التكريتي، ومرافقه المقدم قاسم الجنابي، وكان مرافقه الأول العقيد وصفي طاهر قتل أثناء القصف.

■ "محاكمة" قاسم ورفاقه

بعد منتصف يوم السبت التاسع من شباط وصلت الى دار الاذاعة، حيث كانت قيادة الحزب وقادة الحركة العسكريون يتخذونها مقراً، مجموعة من الدبابات والمدرّعات يقودها العقيد الركن عبد الكريم نصرت حاملةً عبد الكريم قاسم والعميد طه الشيخ احمد والعقيد فاضل عباس المهداوي والمقدم قاسم الجنابي والنقيب كنعان خليل حداد، وكانت تهيئة الحراسات اللازمة وإعادة توزيع الدبابات، فأبعد بعضها الذي كان ضمن اطقمها بعض ضباط الصف والجنود الشيوعيين أو الموالين لقاسم، كما

اخبرنا آمر الكتيبة العقيد خالد مكي الهاشمي الذي كان من اوائل الملتحقين بدار الاذاعة عند السيطرة عليها. وبرغم ابلاغ عبد الستار عبد اللطيف له بساعة الصفر في ساعة متأخرة من ليلة ٧ شباط، لإعتقاده باهمية وجود آمر الكتيبة على رأسها عند بدء الحركة، اعتذر عن المشاركة المُبكرة مُتعضاً من تبليغه المتأخر.

قُبيل وصول قاسم جرى حديث في دار الاذاعة بين القياديين ومنهم حازم وطالب وعلي وعبد الستار الدوري والبكر وعمّاش وعبد الستار عبد اللطيف وعبد السلام وانا، حول الموقف منه وكان الاتجاه ميالاً لإعدامه بأسرع مايمكن بسبب اعدامه خيرة الضباط القوميين والبعثيين، وغموض الموقف خارج بغداد وخاصة في البصرة والديوانية وديالى (بعقوبة) واستمرار المقاومة التي نظمّها الشيوعيون في بعض مناطق بغداد. كما كان هناك حرص واضح عند الجميع على ضرورة عدم الاعتداء على قاسم ورفاقه ومعاملتهم باحترام. ثم ان قاسم خاض معركة بشرف ممّا جعله أسير حرب.

ولئن ساهمت ممارسات العهد الملكي وسياساته في وأد ايماننا الغض بالدستور والبرلمان، فان تصفية قاسم والشيوعيين لخصومهم السياسيين واستهتارهم بالقضاء واستخدامهم المحاكم العسكرية منابر لإعلان الاحكام المُقررة مُسبقاً، عززت في نفوسنا الشعور بحق امتلاك كل السلطات والاستخفاف بالهيئات القضائية، حتى بشكلها الدعاوي السياسي، ولم يكن غريباً ان يؤكد لنا العقيد حسين خضر الدوري عضو المحكمة العسكرية العليا الخاصة، بان قاسم أمر بإصدار حكم الاعدام بحق الحاج سري والطبقچلي ورفاقهم قبل انتهاء محاكمتهم، فضلاً عن محاكم الموصل وكركوك "الثورية"، وتشجيع الحزب الشيوعي الجماهير على السحل والقتل، ومباركته انتزاعها سلطات الدولة تحت شعار:

إعدمْ، إعدمْ، جيش وشعب يحميك، إعدمْ.

وماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة!

لاتقول ماعندي وقت إعدمهم الليلة!

دخل قاسم وصحبه منزوعي الرتب والنياشين ومن دون سلاح الى الاذاعة وسط ممرها الطويل بين صفين من العسكر يتقدمهم العقيد نصرت، ولم يحصل أي أعتداء أو اهانة، غير ان أحد الضباط الموصليين حاول الاعتداء على المهداوي بالضرب لكن السعدي منعه ونهره. أُدخلوا الى قاعة من قاعات التسجيل الموسيقي وبادر حازم وحردان بإخراج المقدم قاسم الجنابي ووضعه في غرفة اخرى لحمايته نظراً لما كان يقدمه للحزب من خدمات ومعلومات.

بدا قاسم متماسكاً الى حدّ بعيد وإن اصطبغ وجهه بالشحوب وكسته علائم الارهاق، ولم ينس ان يُبارك لنا نجاحنا في السيطرة، مذعناً للأمر الواقع، وجرى معه جدال حول ثورة ١٤ تموز، وعدم تشكيل مجلس لقيادة الثورة، واعدام الحاج سري والطبقچلي ورفاقهما، وطلب قاسم تقديمه لمحكمة اصولية مشيراً الى انه لم يعدم أو يسجن احداً إلا عن طريق المحكمة.

لم يتسلّم من اي منّا جواباً قاطعاً على ماعرضه، وطلب الانفراد بعارف، الأمر الذي رفضناه فوراً خوف تأثيره على عارف لما له من دين سابق عليه حين لم يعدمه. وبرغم ان عارف اعتذر بدوره منه متذرعاً بان هذه ثورة حزب وأن الأمر والقرار بيد قيادته الموجودة امامه وليس بيده هو، فإنه مضى يجادل قاسم محاولاً انتزاع اقرار منه بانه هو الذي وضع خطة ثورة ١٤ تموز، وهو الذي أعدّ بيانها الاول، واخرج قرآناً صغيراً من جيبه، واستحلفه الله على ذلك إلا ان قاسم لم يجبه وبقي صامتاً. وذكّره عارف باتفاقهما قبل تموز ١٩٥٨ على تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وكيف ان قاسم هو الذي حدد مدة شهرين زمناً لانجازها، وبسبب

ذلك الاتفاق تمّ اجتماع قاسم وعارف بعبد المجيد فريد الملحق العسكري للجمهورية العربية المتحدة بعد نجاح الثورة حين طلب اليه قاسم وضع جهاز اتصال لاسلكي وهاتف مباشر بين الاستخبارات العسكرية ورئيسها العقيد الحاج سري وبين سفارتهم، الامر الذي اعتمد عليه قاسم لاحقاً في اتهام الحاج سري بالتآمر والتواطؤ مع الجمهورية العربية المتحدة واعدامه.

وحين سأله علي عن خطابه في اللواء التاسع عشر، الذي القاه بمناسبة عيد الجيش في السادس من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣، وقال فيه: كلّما اتفق المتآمرون جاءني واشٍ بإنبائهم. ابتسم قاسم ولم يُجب. والواقع، وهذا ماعرفناه لاحقاً، ان المقدم جابر علي كاظم، ضابط الاستخبارات العسكرية ومن تنظيمات عمّاش، كان وشى بمحاولة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢، التي كانت اوسع من حركة شباط في عدد قطعاتها ووحداتها وبالتالي ضباطها المنفذين، وكان مُقرراً ان يقودها عبد السلام عارف نفسه، وعلى اثر تلك الوشاية اعتقل قاسم وسرّح اكثر من خمسين ضابطاً، واجرى حركة تنقلات في الجيش مستدعياً خالد مكي الهاشمي للتحقيق معه.

في هذه الاثناء دخل الى الصالة العقيد خالد مكي الهاشمي، وضرب الارض باخمص رشاشته مخاطباً قاسم: كيف تقول "ماكو زنابير ... عسل، مادام الزعيم ولواؤه التاسع عشر موجودين». وبشرّه بانضمام اللواء التاسع عشر الى القوات الثائرة. بقي قاسم صامتاً مُراهناً على الوقت، علّ بعض القطعات الموالية له تتحرك لإنقاذه، دون ان يكون متخاذلاً أو ذليلاً بالشكل الذي تصرّف به المهدواي الذي حاول التبرؤ من قاسم قائلاً انه لم يره منذ مايقرب من سنة كاملة، مُشيراً اليه بشكل استخفافي مهين. وحاول المهداوي ان يظهر بهيئة العطوف على البعثيين حيث ذكّرنا بموقفه من رفاقنا الذين حاكمهم وطلب الينا ان نسأل خالد، واياد، ويُسرى عن معاملته الطيبة، وفي جوابه عن اعدام الحاج سري والطبقچلي

ورفاقهما اشار الى قاسم وضغوط الشيوعيين، وقاسم ساكت.

اما العميد طه الشيخ احمد، مدير الحركات العسكرية، فقد بقي صامتاً لايُجيب عن أي سؤال، رغم كل الاستفزازات التي وجهت اليه. وبقي لائذاً بهذا الصمت والهدوء حتى لحظة إعدامه. كان هو ايضاً رابط الجأش متماسكاً، عارفاً كما يبدو بمصيره ومستعداً لمواجهته.

انكر النقيب كنعان حداد قتله للمقدم ابراهيم جاسم التكريتي في صبيحة ٨ شباط، وبدأ يتوّسل ويتبرأ من قاسم والحزب الشيوعي، إلا ان شهود العيان اجمعوا على ادانته.

كان هذا المشهد المشحون بالتشنّج والثأر والخوف، كافياً في اعتقادنا آنذاك لإستكمال شروط المحاكمة واصدار الحكم. وبغض النظر عن تفاصيل المشهد واشخاصه واخراجه الفني، فإنه جاء إتماماً لمشاهد اخرى سبقته، وتكراراً لعنف مُتصل مطابق، طبع العقل السياسي في العراق منذ القِدم.

بعد دقائق اختلى اعضاء المكتب العسكري وممثلو القيادة القطرية وعارف، فأصدروا دون ظهور رأي مخالف حكماً باعدام قاسم ورفاقه وتنفيذه فوراً، وعندما أُبلغ قاسم بالقرار اعاد مطالبته بمحاكمة اصولية طاعناً في الحكم، الأمر الذي كرر الجدل حول قتله الطبقچلي والحاج سري ورفاقهما، وانتهاكه حرمة القضاء والعدالة. عندها أيقن قاسم انه مواجه الموت، ويئس من محاولاته كسب الوقت أو محاولات انقاذه، فقال: إن التاريخ سيُخلّد اسمي انني قاومت الاستعمار وانني بنيتُ للفقراء خمسة وثلاثين الف دار خلال عمر الثورة، وانني ذاهب ولكني لاادري ماذا سيحصل من بعدي. تقدم بعض الضباط لربط عيونه وعيون رفاقه، الأمر الذي رفضه مردداً: بدون چفية (محرمة)، انا قابل بدون چفية.

تأزم الجو داخل الصالة، وتوترت النفوس، وكان الثأر والموت

ينبضان في عروق وانفاس الجميع بعد ان دخلت زمرة التنفيذ وارتفع صوت من نادى باخلاء الصالة. اعاد قاسم المطالبة بمحاكمة عادلة، وللمرة الاخيرة بُلّغ بأن محاكمته تمت وان المجلس الوطني لقيادة الثورة حكم عليه بالاعدام.

ومع انهمار ذخيرة الموت انطلق صوت قاسم هاتفاً بحياة الشعب.

قبيل ذلك كنّا عبد الستار الدوري ومحسن الشيخ راضي وكريم شنتاف وانا غادرنا الصالة، لنراقب المشهد من وراء سِتار زجاجي يحجب الصوت ويفصل الصالة عن غرفة المراقبة حَيث مكثنا. انتهى الأمر في لحظات. احسست بالإنقباض وهكذا الآخرون، وفاحت في اجواء الصالة حتى ملأتها ابخرة عبقت بالريح التي تعصف في العراق منذ تأسيسه، ابخرة البارود والموت والثورة.

وفوراً اذيع بيان تنفيذ حكم الاعدام من دار الاذاعة، وكنّا حريصين على عرض جثث قاسم ورفاقه على شاشة التلفزيون ليتأكد المقاومون والمترددون من نهايته، وأملاً في انهاء المقاومة والسيطرة على الموقف.

في مساء ذلك اليوم التاسع من شباط ذهبنا، حازم وعلي ومحسن وانا، الى مقر اللواء التاسع عشر في معسكر الرشيد حيث وجدنا بعض الضباط من أركان عهد قاسم يُستجوبون كالعقيد حسين خضر الدوري عضو محكمة الشعب والعقيد عبد المجيد جليل مدير الأمن العام واللواء أحمد صالح العبدي رئيس أركان الجيش وكثيرين غيرهم. كانت القاعة الرئيسية في مقر اللواء مليئة بالضباط، الذين لهم علاقة والذين لا علاقة لهم، ومعظمهم يستجوب ويسأل ويُحاسِب. كانت فوضى حقيقية وهياجاً عصابياً، والجو الثأري يُخيِّم علَى أجواء القاعة الكبيرة وشتائم بعض الضباط الصغار تنهال بدون حساب بما فيها من إهانات وإذلال. حاولنا ضبط الأمور وعلى ما أذكر استدعى حازم بعض الضباط ومنهم أنور الحديثي وطه الشكرجي وحميد السراج وطلب إليهم

تهدئة الضباط قائلاً إن لجاناً خاصة بالتحقيق ستُشكَّل، كما طلب جرداً بأسماء المعتقلين من كبار الضباط. وكان العقيد حسين خضر الدوري منهاراً يحاول التخلّص من مسؤوليّة التوقيع على إعدام الحاج سري والطبقچلي ورفاقهما دون جدوى حيث أنّ معلوماتنا تشير آنذاك الى أن المحكمة انقسمت وان العضو الكردي فيها المقدم فتاح سعيد الشالي وعضواً آخر رفضا انزال عقوبة الإعدام، ولو أنّ حسين خضر الدوري نحا هذا المنحى لكان أحرج قاسم وأنقذ مؤسس حركة الضباط الأحرار: الحاج سري. ثم تحدثنا إلى اللواء العبدي رئيس أركان الجيش وسأله حازم عن خطاب قاسم في اللواء التاسع عشر، فأخبرنا أن معلومات قاسم كانت تأتيه من مصادر متعددة مرتبطة به مباشرة، ومنها صديقه عبد الجبار حمزه الذي أوصل مؤخراً إلى قاسم معلومات عن الاجتماعات واللقاءات لبعض العسكريين في بيت طالب شبيب والتي دوهم البيت على أثرها. وعند سؤاله عن المصادر التي يستقي منها حمزه معلوماته ذكر لنا إسم أحد المهندسين البعثيين الذين يعملون خارج بغداد وأنّه دوّن إسمه في دفتر صغير في بيته. وبعد جلب الدفتر تبيّن ان المهندس المذكور كان قد اتصل بحمزه في فترة سابقة وجنّده حمزه بحكم عضويته في الحزب وعلاقته الشخصية ببهاء شبيب شقيق طالب. اعتقل المهندس فوراً، وبسبب بعثيّة عائلته كلها وافقنا على اطلاق سراحه ومغادرته العراق.

أما العقيد عبد المجيد جليل فكان منفعلاً يوجّه الشتائم للشيوعيين وللعبدي متهماً إيّاهم بايصال الأمور إلى هذا الحدّ وبأنّهم يتحمّلون مسؤوليّة إنفراد قاسم وأخطائه. وذكّرته بنفسي فأكّد لي بأن قاسم أهانه بسببي عندما لم يستطع القبض عليّ حين قبضوا على محسن في الوكر. وقد حاول علي في تلك الاثناء وفي سورة غضب إيذاءه وإهانته ولكننا تداركنا الموقف. كان جليل متعباً فطلبنا له ولغيره الشاي والعشاء وطلبت إليه أن يسجّل أسماء

الوكلاء السريين ورأيه في ما كان يقوله عن مسؤوليه الشيوعيين والعبدي حول فردية قاسم وأخطائه، وأن ينجز ذلك بعد أن يرتاح خلال يوم أو يومين، وأن لجنة تحقيق خاصّة ستستدعيه. في هذه الأثناء وقبل مغادرتنا جيء باسماعيل عارف وأخيه صفاء فطلب علي بصوت عال إلى جميع الضباط احترامهما وعدم التعرض إليهما لأنهما ضيفاه الشخصيان فهما إبنا قريته تربطه بهما وصلة قربى بعيدة. وطلب لهما الشاي وتحدث بأدب واحترام مع اسماعيل وطلب إليه أن يكتب تجربته مع قاسم وكل مايعرفه عن مسألة الكويت والنفط كما أوصى الضباط المسؤولين بالاهتمام به وبأخيه.

غادرنا مقر اللواء التاسع عشر في الساعة الثالثة صباحاً الى دار الاذاعة، ومن ثمّ ذهبنا الى بيت اختي القريب منه كي ننام ساعة أو اثنتين، وعند الصباح سمعنا اذاعة بغداد تُعلن وباسم مجلس قيادة الثورة، اعدام العقيد عبد المجيد جليل والعقيد حسين خضر الدوري وفاضل البياتي وحسن عوينة، الامر الذي فاجأنا وأثار امتعاضنا، وعندما اتصل حازم بآمر السجن العسكري المقدّم حازم الصباغ (الاحمر) اعلمه ان عمّاش أبلغه فجر ذلك اليوم بالقرار وطلب تنفيذه في الحال.

بحلول ١١ شباط انتهت المقاومة اليائسة التي نظمّتها قيادة الحزب الشيوعي، فقلّصت ساعات منع التجّول وتأكد لنا ان ماحصل في بعض المعسكرات خارج بغداد محاولات فردية من بعض الضباط الشيوعيين لم تكن ذات تأثير ملموس، فيما اعلنت جميع قطاعات الجيش تأييدها الحركة.

■ ضرب الشيوعيين

تشكلت لجان تحقيق خاصة مع الذين اعتقلوا ولم يتجاوز عددهم العشرات من عسكريين ومدنيين إذ لم تتوافر آنذاك معلومات دقيقة

عن تنظيمات الحزب الشيوعي ومؤسساته. وقد استنفرت المقاومة المسلّحة التي واجه بها الشيوعيون حركتنا جميع الاحقاد الثأرية ضدهم، وخاصة داخل المؤسسة العسكرية واصبح البعث واجهة لتصفية حسابات قديمة من قبل الاطراف كلها. واصبح التطوّع والانضمام إلى "الحرس القومي" طريقاً الى تفجير هذه الاحقاد.

فوجئنا من شدة مقاومة الشيوعيين وعُنفها، إذ لم تتعد توقعات القيادة احتمال تظاهرهم واصدارهم بضعة بيانات في شجب الحركة ومطالبة القائمين بها ببعض الاجراءات، وكما سبق ان ذكرنا كانت القيادة قد اعدت قائمة باعتقال ٧٠ شيوعياً وبدت حريصة على تسفير هؤلاء الذين سجنهم قاسم أو حكم عليهم بالاعدام إلى المانيا الديمقراطية تجنباً للاحراج واحساساً منها بخطر انفلات الثأر والحقد. وعندما وصل ابو طالب الهاشمي إلى مرسلات الاذاعة ليُخبر حازم بنزول الشيوعيين الى الشوارع ومقاومتهم، تغيرت حسابات القيادة وزادت مخاوفها من اندلاع نوازع الثأر والحقد، وخاصة عند العسكريين.

واللافت ان المقدم حاتم حسن الياسين كان قد اخبر خليلته فريال بموعد الحركة وتفاصيلها يوم الجمعة ١ شباط قبل عودته الى الموصل حيث كانت وحدته العسكرية، ووعدها بالمجيء الى بغداد الأربعاء ليشارك في التنفيذ يوم الجمعة، كما ان محمد الچلبي كان قد اتصل مساء يوم ٧ شباط بباسم مشتاق واعلمه بموعد الحركة وتفاصيلها طالباً اليه انذار الجهاز الحزبي والمنظمات الطالبية. الأمر الذي جعلنا لاحقاً نفاجأ بضعف مقاومتهم وعزلتهم ولجوئهم الى اجراءات انتحارية. والواقع ان قيادة الحزب الشيوعي طلبت الدفاع عن حكمٍ ترى فيه قواعدها وجماهيرها عدواً لا حليفاً.

بعد انتهاء المقاومة، كنا نتوقع ان يُعيد الشيوعيون حساباتهم، خاصة بعد سيطرتنا التامة على الموقف وتأييد جميع الوحدات

العسكرية للحركة ونهاية حكم قاسم. ولكنهم استمروا في اطلاق النار بشكل انفرادي ومُتباعد على دبابات الجيش والحرس القومي ومقراته، في اصرار عجيب على استدعاء انتحاري للعنف والحقد المضاد. وحين اعتقل سلام عادل سكرتير الحزب الشيوعي يوم ١٨-١٩ شباط وجد في وكره بيان بخط اليد مُعد للطبع يهاجم الحركة ويصف البعثيين بانهم ايتام نوري السعيد وحلف بغداد ويدعو اعضاء الحزب والجماهير الى استمرار المقاومة حتى النصر.

في يوم ١٧ شباط اشتبه شبان الحرس القومي عند احد حواجز التفتيش وقبيل بدء منع التجول، بشاب حاول الهرب والنزول من الجهة البعيدة لاحدى سيارات الاجرة، وعند القبض عليه اخبرهم بانه حمدي ايوب عضو قيادة محلية بغداد وقادهم دون اكراه الى حيث يسكن هو وهادي هاشم الاعظمي عضو مكتب سكرتارية قيادة الحزب الشيوعي، وعضو المكتب السياسي، في احد الاوكار الحزبية. وقد فاجأ هادي هاشم معتقليه بهدوئه ورباطة جأشه، وافصح عن إسمه ومركزه الحزبي وطلب منهم قيادته الى علي صالح السعدي حالاً.

كنت في حينها مع علي في وزارة الداخلية، عندما اتصل عطا محي الدين ليخبرني بقصة حمدي ايوب وهادي هاشم الاعظمي وما ان اعلمت علي بالامر، حتى هرعنا الى مقر قيادة الحرس آنذاك، ومن حرارة اللقاء والعناق بين هادي هاشم وعلي، ادركت قدم العلاقة والمودة بينهما. حينها طلب هادي هاشم الانفراد بعلي، فيما بدا عليه التردد والقلق والانكسار، كأنه أسرٌ في نفسه امراً احوجه الى استشارة علي، وغادر الجميع الغرفة وهممت انا ايضاً بالمغادرة احتراماً لرغبة هذا القائد المهزوم، غير ان علي طلب بقائي وقدمني اليه مُعَرفاً ومُشيراً الى درجة مسؤوليتي الحزبية. تساءل هادي هاشم إن كان عندنا شك في نضاليته وصلابته، الامر الذي نفاه علي وأكّدَ له اعتزازنا واحترامنا لكفاحه

واخلاصه واعرب له عن استغرابنا من عنف المقاومة التي واجهونا بها وحساباتنا الخاطئة حول ردة فعلهم المتوقعة، واضاف بان الموقف اصبح صعباً بعد المقاومة المسلحة وسوف لن يكون سهلاً علينا ضبط العواطف والسيطرة على انفلات الثأر، مؤكداً له اننا لسنا ضد الشيوعية والشيوعيين وانما ضد سياساتهم الخاطئة.

كان هادي هاشم يستمع بهدوء، وكنت اراقب تعابير وملامح وجه هذا المناضل الاسير وماتركه عليه الاحتراب المُزمن من حزن وتوتر، وتذكرت انني كنت اسمع بإسمه دائماً من ابن عمه سيف حمدي الاعظمي. ولاادري لماذا خامرني شعور غريب بالتفاؤل من هذا اللقاء والحوار، خاصة بعد ان طلب له علي الشاي والكباب، وسيطر عليٌ الوهم بامكانية التعاون لمعالجة الوضع وتخفيف التوتر وفتح صفحة جديدة من العلاقات توقف طاحونة العنف وتحمي ١٤ تموز ومكتسباتها، إلا ان ذلك الوهم غادرني بسرعة وكأنه طيف من اطياف الفجر.

بدأ هاشم يقصّ علينا تجربته مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وكيف أنها، برأيه، تتحمل مسؤولية تدمير ثورة تموز وتدمير الحزب الشيوعي نفسه والحركة الوطنية عموماً، وكيف أنه وصل إلى الاقتناع بأن إنهاء دور هذه اللجنة المركزية سيوقف التخريب وأنه يعتقد بأن هذا العمل مهمة وطنية من واجبه القيام بها.

لم يكن هادي هاشم تحت أي نوع من أنواع الضغط، وبعد أحاديث استغرقت أكثر من ساعتين طلب توفير مجموعة من الشبّان لمرافقته في مهمّته. وفي خلال ثلاثة أيام، تمت مداهمة ٣٣ داراً حزبية في بغداد وأعتقال جميع قيادات الصفوف الأول والثاني والثالث في الحزب وأوكاره الطباعيّة بمن فيهم الأمين العام سلام عادل، كذلك وضعت اليد على أكداس من الوثائق الحزبية والأسماء ومراكز الإتصال ومحاضر الجلسات، وبدأ التحقيق بعد

أن شكلت لجان تحقيق رئيسية وفرعية، أشرف عليها في البداية أبو طالب الهاشمي، ثم تولاّها محسن الشيخ راضي. وفي أثناء مداهمة أحد هذه الأوكار حيث كان عبد الرحيم شريف وجورج تللو مسؤول التنظيم العسكري، حاول الأخير الهرب إلا ان الأول أطلق عليه الرصاص من مسدّسه وأرداه قتيلاً، غير ان زوجة تللو افادت ان زوجها قُتل برصاص الحرس القومي.

وبدأت الإنهيارات والإعترافات تكشف هيكل التنظيم الشيوعي عسكرياً ومدنياً، وارتباط جميع مؤسسات الحزب الهامّة بشخص الأمين العام، وهي المركزية التي لم نعرفها بهذا القدر في تنظيمنا.

على صعيد آخر أوضحت لنا هذه الانهيارات عمق الصراعات داخل الجسم الشيوعي. فالى جانب هادي هاشم تعاون قادة آخرون معنا كمسؤول الموصل هاشم حسين ومسؤولين في البصرة لكشف تنظيمات الحزب في شمال العراق وجنوبه.

لم يستطع هادي هاشم كشف محلّ إختفاء جمال الحيدري ومحمد صالح العبلّي عضوي المكتب السياسي، وظلّ يردّد لفترة طويلة أنّ بقاءهما طليقين سيعيد تنظيم الحزب الشيوعي ودوره. وظلّ حريصاً على القبض عليهما حتى تموز (يوليو) ١٩٦٣ حيث تذكّر إحدى الدور الحزبيّة القديمة والتي لقي صعوبة في تحديدها بسبب تغيرّ معالم المنطقة وكثرة البناء فيها.

كنّا نتردّد على مراكز إعتقال الشيوعيين وعلى "قصر النهاية" مركز التحقيق الرئيسي، وكنّا نعلم أن هذه الاعترافات لم تكن فقط بسبب تعاون هادي هاشم وغيره معنا، بل ايضاً بسبب التعذيب الذي كان يمارس على المعتقلين. وبرغم أن القيادة القطرية لم تعط أمراً بالتعذيب، إلاّ أنها لم تعترض عليه ولم تشجبه إلا في فترة متأخرة بعد أن كشفت جميع تنظيمات الحزب الشيوعي وبعد أن تصاعدت الحملة محلياً وعربياً ودولياً ضدنّا. كان التعذيب يجري

بأكثر أشكاله بدائيّة وثأريّة، وفي بعض الأحيان لم يكن بقصد انتزاع مزيد من المعلومات بقدر ماكان تكرارا ثأريا للتعذيب الذي تعرّضت له القوى القومية في ١٩٥٩.

وفي ذاك التعذيب كانوا يستخدمون العصي والأنابيب المطاطيّة والتهديد بالقتل من طريق عصب أعين المتهم وإخراجه إلى الساحة لتنفيذ حكم الإعدام، ثم يطلقون في الهواء بضعة عيارات نارية لحمل الآخرين على الاعتراف. وقد سمعت قصصاً عن التعليق بالمراوح السقفيّة وغيرها من الأساليب التي ربما استخدمت ولم نكن على بيّنة منها، خاصّة أن أعضاء القيادة القطرية من دون استثناء لم يمارسوا أو يشاركوا في أي تعذيب. وفي أحد الأيّام شكا لي أحد أصدقائي المعتقلين، الشيوعي فيصل الحجّاج، بأن المعتقلين يتهامسون بالاعتداء على بعض الفتيات المعتقلات، الأمر الذي أثار استهجاني واستهجان قيادة الحزب فأجرينا تحقيقاً سريعاً بالأمر واستدعينا طبيباً لإجراء الكشف اللازم على المرأة المعنيّة، إلا انه تبيّن ان المسألة لاتتعدى كونها محاولة تحرّش من أحد عناصر "الحرس القومي" الذي أعتقل فوراً وطرد من الحرس. وعلى أثر ذلك نقلنا جميع المعتقلات إلى معتقل الإدارة المحليّة، وأجرينا تعديلاً في لجنة التحقيق وكلّفنا جعفر قاسم حمودي بالمسؤولية نظراً لتديّنه وأخلاقه. وفي الواقع لم يكن هذا الإجراء بسبب ما أشيع عن الأعتداء على المعتقلات فحسب، بل أيضاً لأن المسؤول عن المعتقل سمح لنفسه بتسليم أكثر من عشرين معتقلاً دون علم القيادة والحزب ودون أي أمر رسمي، إلى زمرة من الضبّاط البعثيين وغير البعثيين حيث نفّذوا فيهم حكم الإعدام. وقد أحدث هذا العمل أزمة حقيقيّة بين القيادة والقادة العسكريين في الحكم واعتبرت قيادة الحزب هذا العمل جريمة قتل عادية وطالبت بمحاكمة مرتكبيها إلا ان تطور الصراع داخل السلطة ضيّع هذه المسألة.

وبسبب هذه البدائية في التعذيب والقتل الكيفي خيّم على المعتقلين شعور عميقٌ بالهلع والقلق، وضاعت عليهم مقاييس «التحقيق» ومعاييره فقد خضع المعترف وغير المعترف، القائد والعضو العادي، المُتصدي بالسلاح والقابع في داره، للقسوة نفسها في التعذيب والإيذاء وكان الموت اقرب للجميع من حبل الوريد.

التقينا بسلام عادل وبقادة شيوعيين آخرين، كلٍ على انفراد، كعبد القادر اسماعيل وعبد الرحيم شريف ونافع يونس، وعدنان چليمران وباسم مشتاق وعصام القاضي وصالح دگله وزكية شاكر وتمت معهم احاديث وحوارات مختلفة ساعدت كثيراً في اعطائنا صورة دقيقة عن مأزق الحزب الشيوعي العراقي، كما شكّلت عند بعضنا الانطباع بان اطلاق سراح الآلاف منهم ممكن ومُفيد لتخفيف الضغط على سلطة البعث. وبرغم ان "الحوار" بين السجين وسجّانه لايعكس حقيقة المواقف وصدقها، غير انني استطيع القول اليوم ان حوارنا مع بعض هؤلاء المعتقلين لم يكن حواراً مشوّهاً كما قد يتصور البعض، إذ انهم كانوا وهم في السجن اصدق تعبيراً عن قناعاتهم ومواقفهم من سياسة حزبهم. إلى جانب هذا تصرف الكثير من البعثيين في لجان التحقيق وفي مواقع اخرى، بشكل لايتناسب مع قناعاتهم الشخصية أو مواقف حزبهم المُعلنة.

وقد أكدّ الكثير من هؤلاء القادة الشيوعيين ان الاتحاد السوفياتي فرض على الحزب الشيوعي العراقي ذلك النهج السياسي، واملى عليه معارضة الوحدة وابعاد شبح عبد الناصر عن نفط العراق والخليج، ودفعه لإدامة تحالفه مع قاسم وحكمه العسكري، وامام ضغط السوفيات هذا طوى الشيوعيون مطلبهم في مشاركة قاسم الحكم فضلاً عن تسلّمه.

وقد أكد لي قادة شيوعيون انهم كانوا يتلهفون ومن موقع الثقة

العالية بالنفس، لتحرك البعث آنذاك لسحقه وتدميره نهائياً وان قواتهم العسكرية والمدنية المسلحة كانت تترقب تحركنا ومستعدة لقمعه. اكثر من ذلك علمت لاحقاً، بان سلام عادل اجتمع مع مكتب تنظيم بغداد في كانون الثاني «يناير» ١٩٦٣ واكد لهم استعداد الحزب الشيوعي لتسلم السلطة واسقاط قاسم. واعداً اياهم بتموز جديد اعظم من تموز ١٩٥٨ طالباً اليهم اعداد الجهاز الحزبي نفسياً وتهيئة كوادره المسلحة لهذه المهمة الوطنية.

وفي مساء يوم ٤ شباط (فبراير) ١٩٦٣ عُقد اجتماع في دار الدكتور مجيد الراضي، حضره الى جانبه عدنان البراك وبديع نظمي ورحيم شريف، ونوقش في ذلك اللقاء تقرير مُذيل بتوقيع "مُطّلع" اسهب في شرح وتفصيل خطة البعث والقوى القومية للانقلاب العسكري، وتضمن وصفاً دقيقاً لإنتشار نفوذها في كتائب الدبابات والقوة الجوية وتنظيمات الحرس القومي، وطلب رحيم شريف الذي رأس الاجتماع حرق التقرير واتلافه. خرج المجتمعون، كما يروي الدكتور الراضي، بنتيجة عجز الحزب الشيوعي عن تغيير المزاج السياسي المتحالف مع قاسم، واستحالة نقل الحزب الى المعارضة في وقت قصير. ومما يدعو الى الاستغراب حقاً، انه بعد عودة سلام عادل من موسكو، وقبل ٨ شباط باكثر من ستة اشهر، بدأت صراعات حادة داخل الحلقة العليا بين نهجين وسياستين، نهج استمرار التحالف مع قاسم من جهة، ونهج فك الارتباط به من الجهة الثانية، انتهت بابعاد عامر عبد الله وزكي خيري وبهاء الدين نوري ومحمد ابو العيس، وتجميد عضوية ثابت حبيب العاني وشريف الشيخ، الامر الذي يُشير الى سيطرة جناح سلام عادل - جمال الحيدري، دون تحقيق اي انجازٍ ملموس على صعيد فك الارتباط بقاسم والتميّز عن حكمه حتى ٨ شباط ١٩٦٣.

في إحدى الليالي طلب سلام عادل لقاءً مع علي السعدي أو حازم

جواد، وعند لقائه بحازم بدا محافظاً على هدوئه وتماسكه وكان يحاول جاهداً احترام مركزه كسكرتير عام لحزبه، وفوجىء حازم بكثرة المعلومات التي يختزنها ذهن سلام عادل ودقتها عن الحزب وتحركاته، وعن حازم شخصياً، وقد أكثر عادل من التدخين واحتساء الشاي في ذلك اللقاء، وحين عاتبه حازم على اتهامنا بالعمالة للاستعمار ولحلف بغداد في البيانات التي اصدروها، تراجع عن الاتهام واشار إلى انها لغة سياسة تحريضية درج الحزب عليها، ولم يفته ان يبارك لنا تسلّم السلطة ويُفصح عن تمنياته لنا بالنجاح في ادامتها. لكنه عاد ليُعاتب حازم على سعة الاعتقالات والتعذيب والسجون، وطلب ايقافها وفتح صفحة جديدة في العلاقات. ذكّره حازم بمسؤوليته ومسؤولية قيادته عن ذلك بسبب مقاومتهم المسلحة للحركة، ودعاه الى ادانة هذا الموقف والاعتراف بخطأ التحالف مع الحكم الدكتاتوري وتزويدنا بالمعلومات عن التنظيم العسكري مقابل الاستجابة لطلبه في فتح صفحة علاقات تعاونية جديدة، وابدى سلام عادل تفهماً واستعداداً للظهور على شاشة التلفزيون ليعلن تخطئة سياستهم السابقة ويدعو الشيوعيين الي ادانتها والتعاون مع السلطة على اسس جديدة، لكنه اشترط ان يُصدر البعث قبل ذلك بياناً يُعلن فيه ايقاف الملاحقات القانونية ويدعو الى نسيان الماضي وفتح صفحة جديدة من التعاون والعمل معاً لقيام جبهة في سبيل صيانة الجمهورية وحماية انجازات ١٤ تموز. ومع ان الحوار كان اشبه بحوار الطرشان، إلا انه فتح ثغرة في جدار النار الذي ارتفع بيننا وبين الشيوعيين.

لم يعدْ حازم بغير دراسة هذا الامر وطلب إلى سلام عادل التصرف بواقعية لإيجاد مخرج للصراع. بالمقابل نصح سلام عادل حازم بضرورة تجنب الوحدة مع عبد الناصر أو التسرع بأية خطوة وحدوية، وبالابتعاد عن تأميم النفط، واخيراً بعدم

التطرّف في تطبيق قانون الاصلاح الزراعي إذا اردنا البقاء في الحكم، وقد سُجّل هذا الحديث وتلك النصائح على أشرطة تسجيل كانت محفوظة في القصر الجمهوري.

وفي الحقيقة كانت قيادة الحزب واعية لمخاطر انفلات الحقد والعداء للشيوعية والشيوعيين، مدركة ان الحزب الشيوعي العراقي قوة وطنية ارتكبت اخطاء، ولكنها تبقى رصيداً يمكن ان يساهم في إعادة الأجواء التي سادت حزبينا عام ١٩٥٧. وكان مصدر خوف القيادة وجود القوى المحافظة، العسكرية والمدنية، التي ما إن فرغت من الشيوعيين حتى تفرّغت للبعث. وكان مما أثار حفيظتنا تصريح عبد السلام عارف، من موقعه الجديد كرئيس للجمهورية، إلى الصحافة اللبنانية والذي دعا فيه إلى التصفية النهائية للحزب الشيوعي باعتباره حزباً يبشّر بالإلحاد، وباعتبارنا مؤمنين بالله، الأمر الذي حمل القيادة القطرية على إعداد تصريح آخر كلّف أحمد حسن البكر، كرئيس للوزراء بإذاعته، أكدنا فيه اننا لسنا أعداء للشيوعية ولم نأت لتصفية الحزب الشيوعي، بل اننا ضدّ أولئك الذين حملوا السلاح في وجهنا وتسببوا في قتل الكثيرين، وأن هؤلاء سيحالون إلى المحاكم المختصّة. وأكدنا في ذلك التصريح حرصنا على إعادة العلاقات مع الحزب الشيوعي على أسس جديدة وعلى العلاقة مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية. وكان أمين هويدي سفير مصر في بغداد قد نبّه طالب شبيب بصفته وزيراً للخارجيّة إلى ضرورة ضبط الانفلات الثأري ووضع حدّ له، كما أن القيادة القومية حرصت على التنبيه إلى الموضوع نفسه ولكن قيادة الحزب في العراق لم تكن قادرة على بسط سيطرتها وسلطتها، وحاولت إيقاف موجة العنف من غير جدوى. ومن الواجب الاقرار هنا، ان القيادة لم تشجب تلك الاستباحات ولم تُدنها، علناً ورسمياً، وكانت تحاول التخفيف منها، او اخفاءها احياناً.

لقد أثارت وفاة سلام عادل ونافع يونس ومحمد الچلبي وآخرين تحت التعذيب امتعاض بعض اعضاء القيادة وخوفهم من استمرار العزلة الداخلية والدولية، ولم يغب عن بال البعض منّا ان سرعة الاجهاز على سلام عادل كانت بسبب تسرّب اخبار الحوار معه الى حلفائنا، الشيء الذي حملهم على الإشراف مباشرة على لجان التحقيق وتغيير الكثير من أعضائها وتشكيل لجنة خاصّة لإطلاق سراح المعتقلين الذين انتهى التحقيق معهم، وفعلاً استطاعت هذه الاجراءات أن تطلق سراح الآلاف وتوقف، إلى حدٍّ بعيد، التعذيب والارتكابات. غير أن تشكيل هذه اللجان عمّق مشاكلنا مع العسكريين وخاصّة رشيد مصلح الحاكم العسكري العام الذي لم يخف خلافه مع البعث، وطاهر يحيى رئيس الأركان، الذي انتسب الى البعث بعد الوصول الى السلطة. ولهذا شكّل الاثنان لجنة خاصّة مرتبطة بهما مباشرة برئاسة عمّار علوش الذي منحه يحيى رتبة ملازم مؤقتة وعضوية ناظم كزار وآخرين، فانتقل مركز الثقل في التعذيب من قصر النهاية إلى هذه اللجنة التي اتخذت من محكمة الشعب مقراً لها.

أما لجان التحقيق العسكرية فاستطاعت أن تكشف معظم الخطوط والتنظيمات للحزب الشيوعي ماعدا بعض خلايا الجنود وضباط الصف التي نجح مسؤولو التنظيم العسكري في اخفائها عن المحققين. وقد استطاع هؤلاء بقيادة العرفاء محمد حبيب وحسن سريع والخيّاط حافظ لفتة السيطرة على معسكر الرشيد في حركة جريئة وانتحارية نفذوها في فجر ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٣، وكانت أجهزتنا الحزبية على علم بوجود تحرّك عسكري، إذ اعتقلت في أواسط حزيران (يونيو) بعض الجنود ووجدت اشارات تدلّ إلى وجود عمل عسكري منظّم.

وبسبب رفض قيادة جمال الحيدري التعاون مع هؤلاء، إذ لم يكن قد أعتقل آنذاك، بادروا هم بتنفيذ العمليّة، ونجحوا في السيطرة

على سرية الحراسة في المعسكر وعلى بعض الوحدات الصغيرة وأعتقلوا حازم جواد وزير الداخلية وطالب شبيب وزير الخارجية ومنذر الونداوي قائد الحرس القومي ومعاونه نجاد الصافي الذين هرعوا إلى معسكر الرشيد وخدعوا من قبل سرية الحراسة. إلا ان حسن سريع ورفاقه لم يحسنوا التصرف كقادة لانتفاضتهم فوجهوا كل إمكانيتهم إلى السجن العسكري في محاولة لإطلاق سراح الضباط المعتقلين كي يقودوا كتائب الدبابات وأسراب الطائرات الموجودة في المعسكر. ومع ذلك لم يستطيعوا كسر القوة الصغيرة الموجودة للحماية داخل السجن والتي كان يقودها المقدم حازم الصباغ، وفي تلك الأثناء تحرّكت كتيبة الهندسة داخل المعسكر وقوات أخرى في القاعدة الجويّة ووصلت دبابات من الكتيبة الرابعة بما أدى إلى قمع الحركة بكلفة لا تقلّ عن ١٥٠ جندياً قتلوا وإطلاق سراح القادة المعتقلين.



الفصل الثامن

البعث في السلطة

في طريقي الى مُرسلات الإذاعة في ابو غريب كنت استمع الى حازم جواد وهو يتلو البيان الاول، ولفتت انتباهي عبارات وافكار تضمّنها البيان غريبة عن لغة الحزب السياسية وجديدة علينا، كـ «عدو الله وعدوكم» و «الترفع عن الضغائن والاحقاد». وبرغم ان مسألة الإيمان بالله كانت محسومة في الحزب ولم يطلها اي نقاش او تساؤل، فان خطاب الحزب السياسي كان ذا لثغة علمانية ورنين قومي. ولم تلجأ ادبيات الحزب وبياناته في حملتها التعبوية والدعاوية ضد قاسم والشيوعيين الى استخدام مثل هذه التعابير، فضلاً عن حرص الحزب، وهو في اوج صراعه معهم على تجنب الاستعانة بالدين والإيمان لإبراز هويته القومية، وبشيء من الاستحياء، هويته العلمانية.

غير ان حازم وكريم شنتاف وفيصل حبيب الخيزران ارادوا حين كتبوا البيان الاول مخاطبة اوسع الناس واستنهاض نوازعهم القومية والدينية وخاصة في صفوف القوات المسلحة، فضلاً عن لجم الثأرية التي اججتها ارتكابات الشيوعيين وتحدياتهم لهوية الشعب العروبية وتراثه الاسلامي.

كان مجلس قيادة الثورة في الأيام الأولى يتكون من أعضاء

المجلس الاستشاري السابق وهم علي صالح السعدي وحازم جواد وطالب حسين شبيب والبكر وعمّاش وعبد الستار عبد اللطيف وحردان التكريتي ومنذر الونداوي، أضيف إليهم عبد السلام عارف وطاهر يحيى وعبد الكريم مصطفى نصرت وذياب العلكاوي، وأضيف خالد مكي الهاشمي إلى مجلس قيادة الثورة، كما عيّن أنور الحديثي سكرتيراً لمجلس القيادة. وكان الحزب قد أذاع في الثامن من شباط تشكيل مجلس الوزراء برئاسة أحمد حسن البكر حيث احتفظ البعث لنفسه بالوزارات المهمة عدداً ونوعاً، فتسلّم علي نيابة رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية، وصالح عمّاش الدفاع، وطالب حسين شبيب الخارجية، واستحدثت وزارة سميّت وزارة الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية تسلّم حقيبتها حازم جواد ليكون قريباً من عبد السلام عارف وليشرف على إدارة الدولة من هذا الموقع.

كان الضباط القوميون الكبار كعارف عبد الرزاق وصبحي عبد الحميد ومحمد مجيد وعبد الكريم فرحان قد التحقوا بدار الإذاعة في الساعات الأولى للانقلاب، وتسلّموا مسؤولياتهم العسكرية دون أن يكون لهم حصة في مجلس قيادة الثورة، إلاّ أن الحزب كان حريصاً على إشراك قوميين كناجي طالب وعبد الستار علي حسين وشكري صالح زكي ومحمود شيت خطاب في الحكومة، الأمر الذي ترك عند البعض من القوميين غضاضة كعارف عبد الرزاق الذي استقال من منصب قائد القوة الجوية بعد فترة قصيرة.

وعلى ضوء الاتصالات القديمة التي اجراها علي صالح السعدي مع فؤاد عارف وصالح اليوسفي، اقترحت القيادة الكردية بابا علي وفؤاد عارف للاشتراك في الوزارة، غير انهما لم يتسلّما وزارة سياسية أو هامة.

كان هناك ١٢ وزيراً بعثياً من أصل ٢٠، و ٥ من القوميين و ٢ من الأكراد ومستقل واحد، أما طائفياً ومناطقياً فكان بينهم ٦ من الشيعة هم حميد خلخال وسعدون حمادي وناجي طالب وحازم جواد وطالب شبيب وصالح كبّه من دون أن يكون هناك مسيحي، فيما بدا التمثيل المناطقي عادلاً ومتكافئاً.

اما اعضاء القيادة القطرية الذين لم يتسلّموا مناصب رسمية، فكانوا يلتقون في مكتب حازم جواد في بناية البلاط الملكي القديم، وحرص حازم على عرض المسائل الهامة عليهم لإتخاذ القرار المناسب بشأنها، وكانت صلتهم بالوزراء البعثيين دائمة للتعرّف على مشاكل وزاراتهم والتعاون على تذليلها.

وفي منتصف شباط تشكلت لجنة من المقدم محمد يوسف طه وجعفر قاسم حمودي والمقدم علي عريم لجرد محتويات جنّاح قاسم وضبط الوثائق والملفات الرسمية هناك. وكنت مع علي السعدي في مكتبه بوزارة الداخلية حين اتصل جعفر قاسم تلفونياً ليعلمنا بعثورهم على اضبارة تخص الدكتور ايليا زغيب، الاستاذ اللبناني المنتدب للتدريس في جامعة بغداد. وبتوصية وتزكية من ميشيل عفلق والقيادة القومية استخدمنا الدكتور زغيب لسنوات في نقل بعض الرسائل بيننا وبين القيادة القومية، وكان طالب شبيب هو صلة الوصل به في بغداد. وحين دراستنا للملف وجدناه مليئاً بتقارير مديرية الامن العامة والاستخبارات العسكرية التي تشير الى علاقة زغيب بوكالة الاستخبارات الاميركية (CIA)، وتعاونه مع حزب البعث وتطلب الى قاسم الموافقة على اعتقاله وابعاده في العراق، غير ان قاسماً كتب على بعضها امره بابقائه ومراقبته بدقة.

اتصلنا علي وانا، فوراً بطالب شبيب في مكتبه بوزارة الخارجية وعرضنا عليه الامر واعلمته بعزمنا على اعتقال زغيب. لكنه نصح

بالتّريث وعدم التسرّع في تصديق كل ماتدعيه وتكتبه دوائر الامن والاستخبارات، وطلب تأجيل البت في الامر لحين حضوره، بسبب اجتماعه آنذاك مع بعض السفراء. في الوقت نفسه اتصلت بدوائر الامن والسفر وطلبت اليها منع زغيب من مغادرة العراق ووضعه تحت المراقبة. غير اننا اكتشفنا مساء ذلك اليوم انه غادر العراق عن طريق الرطبة البري.

بعد استتباب الأمن تحركت قوى عدة في الشارع العراقي، إقطاعية ودينية ومحافظة يجمعها العداء لقاسم والشيوعيين والثأر منهم، لتستعيد مواقعها وتستظلّ بأفياء الحركة الجديدة، وبدأت التقارير والمعلومات تصل من جميع تنظيمات الحزب في داخل العاصمة والأطراف محذرة من اضمحلال الحدود بين تطلعات البعثيين ونواياهم، وما بدأ يحدث على أرض الواقع من طرد الفلاحين من الأراضي التي منحهم إياها الاصلاح الزراعي، والسيطرة على مضخات الريّ. وراح الملاكون يزورون محافظي المناطق مهنئين بالثورة، كما بدأ الكثير من أصحاب المصانع يسرحون العمال كيفياً ويخالفون قانون العمل، فضلاً عن مصادرة اطراف عديدة لسلطة الدولة واعتقالها وملاحقتها العديد من المواطنين على الظنة والشبهة. سارعت قيادة الحزب لتشكيل مكتب سياسي ولجنة تنظيم قطري داعية إلى اجتماع موسع عقد في بيت جعفر قاسم حمودي لمناقشة وضع السلطة وموقف الحزب من المستجدات والتطورات التي حصلت وتحصل في مدن العراق وأريافه.

كان ميشيل عفلق قد وصل الى بغداد قبل هذا الاجتماع بأيام معدودات، وكنت الوحيد في استقباله في مطار بغداد، إذ لم نكن على علمٍ مسبق بوصوله. حاول جاهداً ونحن في طريقنا الى البلاط الملكي القديم، حيث مقر الحكومة والحزب آنذاك، ان يكظم غيظه ومشاعره الملتهبة بسبب فقر الإستقبال وغياب قادة الحزب

والدولة عنه، وعبثاً حاولت افهامه باننا لم نتسلّم اي اشعار بوصوله إلا قبل نصف ساعة من مطار بغداد، إلا انه عاد ليعاتبني على ارسالي الدعوة برقياً الى الياس مرقص وياسين الحافظ بالتوجه الى بغداد، مُشيراً الى اصراري على تجاهل دور القيادة القومية واضعافه، الامر الذي انكرته ورجوت الاستاذ ان ينسى الماضي وحساسياته وان يقف معنا امام مسؤولياتنا الجديدة. وعلمت لاحقاً انه عاتب حازم وابدى رغبته في العودة الى دمشق معتبراً غياب الدولة عن إستقباله امراً مُدبراً ومقصوداً.

غير انه فاجأني عند افتتاحه جلسة الاجتماع في بيت جعفر قاسم حمودي بالاشارة الى خلافه معي عندما كنت في سورية وتحريضي قواعد الحزب ضده، وكيف انني تطرّفت الى الحد الذي طلبت اليه التخلي عن مسؤولياته الحزبية وبقاءه بعيداً عن تسيير شؤون الحزب اليومية، ولم ينس الاشارة الى دعوتي ياسين والياس مرقص برقياً. فضلّت عدم التعليق او الرد وتجاهلت ماقاله عني تماماً.

كان الاجتماع مشتركاً بين قيادة القطر وقيادة فرع بغداد وكوادر حزبية متقدمة فضلاً عن عفلق والوفد المرافق له، ولم يدع له اي من العسكريين. هناك نوقشت مسائل عدة كان اهمها إعادة البحث في صدق ولاء العسكريين وضرورة ابقاء القيادة القطرية خلواً من أي منهم، وجرى حول هذه المسألة نقاش مطوّل، إذ طالب البعض باضافة البكر وعمّاش الى القيادة القطرية غير ان الاتجاه العام للاجتماع كان متحفظاً على الإضافة والتعيين، موافقاً على إبقاء الباب مفتوحاً امام العسكريين لعضوية القيادة بالانتخاب بعد إعادة توزيع التجمعات العسكرية على أسس حزبية وتنظيمية جديدة وربطها باجهزة الحزب القيادية. كذلك أكد الاجتماع الموّسع على اهمية توسيع نشاط الحزب في الجيش والتوعية السياسية والفكرية في اوساطه.

أتخذ الاجتماع الموسع جملة قرارات تنظيمية وسياسية أولى فيها توضيح هوية الحكم أهمية كبرى والتأكيد على التمسك بقانون الاصلاح الزراعي وقانون العمل وحقوق العمال وقانون الاحوال الشخصية والنقابات والتنظيمات المهنية فضلاً عن حل المشكلة الكردية سلمياً، وأكد على وزراء الحزب ضرورة الإفصاح عن نهج الحكم التقدمي المعادي للاستعمار والرجعية. إلا ان هذه القرارات المليئة بالنوايا الطيبة واجهت صعوبات حقيقية على أرض الواقع، وبدأ تنفيذها يلقى معارضة بعض المسؤولين في المحافظات وقيادات الجيش، الأمر الذي انتقل لاحقاً إلى مسؤولين في مجلس قيادة الثورة، كما حصل في قانون الأحوال الشخصية ومشروع تطوير قانون العمل وقانون الإصلاح الزراعي والمسألة الكردية.

كان المقر الحكومي آنذاك في بناية البلاط الملكي القديمة، وكنت على اتصال يومي بعبد السلام والبكر وحازم بحكم مسؤوليتي كعضو في القيادة القطرية والمكتب السياسي، وقد تسنى لي أن أراقب إدارة السلطة والعلاقات التي بدأ عبد السلام ينسجها لتقوية تحالفاته خارج حدود الحزب. وفي أحد الأيام شاركته تناول الغداء مع شيخ شمرّ أحمد عجيل الياور وشخص آخر اسمه علي عبد السلام الذي كنت أعرفه معرفة باهتة منذ أيام دمشق، وكان الحديث بينهما وبين عبد السلام حول المشكلة الكردية وأهمية تعاون زعماء العشائر مع السلطة لتأمين نجاح الحركات العسكرية المحتملة ضد الأكراد، وحرصت على أن أكون مستمعاً طيلة فترة الغداء حيث التحق بنا بعدئذٍ طاهر يحيى والبكر. عند مغادرة الياور وعلي عبد السلام حاولت التذكير بموقف الحزب من المشكلة الكردية وقراره حلها سلمياً والاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد وإعطائهم حكماً لا مركزياً، كما أشرت إلى مخاطر الحرب معهم،وهو ما أيدني فيه البكر وعارضني عبد السلام مؤكداً قناعته بضرورة حسم الموقف بسرعة وعدم إضاعة الوقت وإعطاء الأكراد

فرصة تجميع قواتهم. حاولت إحراج عارف بإعادة ذكر حديثه مع الياور أمام البكر ويحيى محذراً من أن حرب الأكراد لايجوز أن تضطرنا إلى تجميد قانون الإصلاح الزراعي، كما أن تقوية الجيش لايجوز أن تُبحث مع رؤساء القبائل أو يتم تنفيذها بتشكيل وحدات خاصة مسلحة من ابناء قبيلتي شمر وعُبيد، الأمر الذي أفقد عارف هدوءه فأجابني بانفعال قائلاً مامعناه ان هذه قضايا فنية عسكرية، مؤكداً أن العمليات العسكرية ستؤدي إلى أنهيار المعنويات عند الاكراد وإلى امكانية حسم الموقف خلال اسبوعين فقط. والواقع انه كان هناك تباين من طرفين في هذه الجلسة: فأنا كنت أنظر الى الآخرين بوصفهم أضعف مني لثقتي بأن ورائي حزباً وجمهوراً عريضاً أتحدث باسمهما، وهم على الأرجح كانوا ينظرون إليّ نظرة الآباء إلى ابن غرّ يهرف بما لايعرف.

ونظرة عبد السلام الى الاكراد لم تكن أفضل حالاً من نظرته الى المسلمين الشيعة، إذ كان يردّد باستمرار كلمة "الشعوبية" بالمعنى والقصد اللذين كان يستعملهما بعض الطائفيين في محاربتهم لعرب العراق الشيعة، وأذكر أننا، محسن الشيخ راضي وأنا، وصلنا مرة متأخرين إلى إحدى جلسات مجلس قيادة الثورة فقال عبد السلام: جاء الروافض، وكان يقصد بذلك أننا شيعيّان، الشيء الذي حمل أنور الحديثي على الاحتجاج طالباً إلى عارف الاعتذار عن هذا التعبير.

■ أولى بوادر الاحتكاك

في تلك الايام وصل الى الكاظمية، في طريقه الى سامراء، إمام الشيعة ومجتهدهم السيد محسن الحكيم، وبحكم مركزه الديني والشعبي كان مفروضاً ان ينتدب اليه الحزب او الحكومة مُمثلاً لتحيته والترحاب به، غير ان عبد السلام عارف عارض ذلك في

البدء معتبراً زيارة السيد الحكيم مظاهرة طائفية ضد الحكم، برغم ان زيارة المرجعيات للكاظمية وسامراء والإقامة فيها كانت تقليداً مألوفاً وقديماً. وامام الضغوط المتعددة عاد ليوافق مشترطاً ذهاب طاهر يحيى للقاء الحكيم. في الوقت نفسه أرسل السيد الحكيم الشيخ علي الصغير وولده السيد مهدي الى والدي طالباً اللقاء بحميد خلخال ومحسن الشيخ راضي وحازم جواد وبيَّ، واجتمعنا محسن الشيخ راضي وانا، مع الشيخ علي الصغير والسيد مهدي الحكيم في دار والدي في الاعظمية، وابلغانا رغبة الحكيم في لقائنا غير اننا وعدناهما برفع رغبة السيد الى قيادة الحزب صاحبة القرار في ذلك. ومن المفيد هنا ان اثبّت أننا كنا اسرى مشاعر شتى وإن لم تكن دائماً متضاربة. فمن جهة كنا نعتبر السيد الحكيم والحوزة العلمية في النجف قوى محافظة ويمينية وان مطاليبها تتعارض مع نهج الحزب وسياسته، ومن الجهة الاخرى كنا نخاف الاتهام بالطائفية إن نحن ذهبنا لملاقاة السيد الحكيم ونقلنا ملاحظاته وطلباته، فضلاً عن فهمنا الجامد للالتزام الحزبي وتقيّدنا بشكلية لاتناسب موقعينا.

إلا ان اللافت في لقائنا مع مندوبي السيد الحكيم مجتهد الأكثرية العربية الشيعية في العراق، تلك الطلبات القليلة والمتواضعة الشبيهة بطلبات الاقليات الصغيرة غير العربية، كمناهج الدراسة والموظفين الاداريين والسماح بتدريس الفقه الجعفري ومساعدة المؤسسات الثقافية ورعاية الاوقاف والعتبات المقدسة. لاشيء مما ذُكر يمت الى سياسة الدولة وتوجهاتها، اللهم ماعدا الإشارة، بالنيابة عن السيد، الى ضرورة إيقاف القتل والعنف ضد الشيوعيين والغاء قانون الاحوال الشخصية.

بدأ عبد السلام عارف يؤيده البكر الضغط من أجل إلغاء قانون الأحوال الشخصية نزولاً عند رغبة المراجع الدينية السنية والشيعية، غير ان قيادة القطر أصرت على ضرورة الإبقاء على

القانون مما دفع عارف إلى التلويح بتقديم استقالته مهدداً بترك رئاسة الجمهورية، ولم تتراجع القيادة القطرية أمام هذا الضغط، إلا أن عارف وصحبه تحدّوها وأصدروا قراراً من مجلس الوزراء بإلغاء القانون. وفي الجلسة التي تقرر فيها الإلغاء أبلغ أحد الوزراء من أعضاء الحزب المجتمعين بقرار الحزب في الإبقاء على القانون، فأجاب عماش بأنه لايتلقى أوامره من طلبة الثانوية، فذكّره زميله الحزبي بأنه أطاع أوامر طلبة الثانوية حين منحوه رتبة فريق وعيّنوه وزيراً للدفاع.

كانت هذه أولى بوادر الاحتكاك بين قيادة الحزب والممسكين بزمام السلطة الجديدة، أما المسألة الأخرى فتمثلت في الموقف من الشيوعيين. فقد بدأ عارف يؤكد على إلحاد الشيوعيين وعلى ترويج الشيوعية للكفر ويرجع خصامنا معهم إلى الصراع بين الإيمان والإلحاد، الشيء الذي حمل القيادة القطرية على إعداد تصريح صحافي يميز بين موقفنا من الماركسية كفكر وفلسفة وبين الحزب الشيوعي كحزب عريق ومناضل في العراق، ومن هؤلاء الذين رفعوا السلاح في وجهنا صبيحة الثامن من شباط. لقد حاولنا حصر الخلاف في هذه النقطة الاخيرة بالذات مؤكدين على دور القضاء في هذا المجال وعلى الرغبة في إزالة التوتر وإقامة أفضل العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية، وكلفنا أحمد حسن البكر كرئيس للوزراء إذاعة هذا التصريح باسمه، ففعل. كما توافرت تصريحات بالمعنى نفسه من قبل حازم وطالب وعلي، وقد أثارت هذه التصريحات حفيظة حلفائنا في السلطة ممن راحوا يعارضون هذا النهج بتصريحات معاكسة أو بتوسيع دائرة القتل والاعتقال الكيفي للشيوعيين. ففي إحدى الليالي اقتحمت معتقل قصر النهاية مجموعة من الضباط واقتادت أكثر من عشرين معتقلاً شيوعياً إلى ساحة الإعدام دون أن تستطيع عناصر "الحرس القومي" المسؤولة عن ذلك المعتقل منعهم.

وحين أعلم هؤلاء قيادة الحزب بذلك اعتبرتها جريمة قتل عادية وحاولت اعتقال المسؤولين وتقديمهم إلى المحاكمة، إلا انها اصطدمت بمعارضة شديدة من عارف والبكر وعمّاش وعبد الستار عبد اللطيف، وعيّن أحد المسؤولين عن تلك الحادثة ملحقاً عسكرياً.

كان لهذه الحادثة أن حملت القيادة على إعادة تشكيل لجان التحقيق وربطها مباشرة بأحد أعضاء القيادة القطرية، مصدرة تعليمات مشدّدة بعدم تسليم أيّ معتقل إلا بأمر منها. كذلك شكلت لجنة لإطلاق سراح الآلاف من الشيوعيين وأصدقائهم الذين اعتقلوا على الشبهة.

آنذاك كنت اتردد، بين الحين والآخر على مراكز التحقيق ومعتقل قصر النهاية. واطلعت في حينها على الكثير من شهادات المعتقلين واقوال المتهمين ووثائق الحزب الشيوعي ومحاضر اجتماعات قياداته التي وجُدت في الاوكار السرية، الامر الذي كشف لنا المركزية المطلقة في قيادة الحزب واعتماد اسلوب الإتصال المباشر بالمركز والسكرتير العام والخضوع التام لسياسات الحرب الباردة وتغليبها تحت ذريعة الاممية ووحدة حركة التحرر والنضال ضد الامبريالية. وبرغم عدم مشاركتي في تعذيب اي من المتهمين او المعتقلين، لا أذكر انني استنكرت التعذيب او ادنته، وكنت كغيري من ثوريي ذلك الزمان ارى ان حماية الثورة والحزب فوق اي اعتبار آخر، وان إذلال الخصم وإبادته هما من صميم العقيدة واساليب الحزم الثوري. ولئن استعان الشيوعيون بمحكمة المهداوي لإتمام ماكانوا يمارسونه في اقبية التعذيب واخراجه "قانونياً"، فان لجان التحقيق معهم ومراكز الاعتقال تجاوزت في الكثير من الاحيان تلك الشكلّيات، ومارست "مسؤولياتها الثورية" من دون رقابة شريك كقاسم وتدخلات اجهزته.

التقيت هناك بالعديد من اصدقائي، كفيصل حجّاج ولطيف الحاج حيدر وباسم مشتاق وسالم متي "ابن الجدة ماري"، وتعرّفت الى قادة آخرين كعبد القادر اسماعيل وصالح دگله ونافع يونس وحسين الرضوي وزكية شاكر وعصام القاضي وغيرهم، وكنت ازوّدهم بالسكائر والادوية ومايطلبونه كلما زرتهم في معتقل قصر النهاية، والطريف ان صالح دگله عضو اللجنة المركزية ومسؤول الجنوب والذي تربطني به معرفة قديمة تمتد الى عام ١٩٦٠ طلب اليّ نقله الى معتقل آخر بسبب مرضه واصابته بجرح في ساقه، وفعلاً نقلته الى معتقل "النادي الاولمبي" في الاعظمية، بسبب ماتربطني به وبابناء عمه من علاقات صداقة وجيرة، ولكنه مالبث ان هرب من معتقله الجديد بعد ايام قليلة، الامر الذي استغله ضدي بعض العسكريين مشيرين الى تواطئي في تهريبه.

كان يُخالجني شعور بالحرج حين اقوم بزيارة هؤلاء الاصدقاء المعتقلين، وكنت المس من خلال الحوارات كثرة القناعات والمواقف المشتركة بيننا وبينهم، سواء في الموقف من قاسم او من مسائل الصراع الدولي والاقليمي والوضع الداخلي، وحين كنت اسألهم عن الاصرار على أسباب نزاعهم مع البعث والقوى القومية واسباب عدائهم للوحدة العربية، فضلاً عن عدم تسلّمهم السلطة واستمرارهم في ربط مصيرهم بقاسم، كان الرد دائماً هو لوم السوفيات وقيادة الحزب.

وكما يحدث دائماً، عندما يغيب القانون وتتراجع العدالة وتصبح العلاقات الشخصية عوامل حاسمة في تقرير مصائر الناس وحياتهم، استطعت اطلاق سراح العديد من الاصدقاء او اصدقاء الاصدقاء وانقاذ من احبهم واعرفهم من الموت، اما هؤلاء الذين لااصدقاء لهم في السلطة ولاعلى شواطئها فقد اغرقهم موج العنف المتلاطم وجرفهم تيار الثأر الدافق.

ولا يسعني هنا إلا أن أستعيد حادثة قطار الموت. فعند الساعة الثالثة من فجر الثالث من تموز ١٩٦٣، ايقظني حارس البناية ليعلمني سماعه اطلاق نار كثيف من جهة معسكر الرشيد، وكنت آنذاك أسكن في شقة قريبة من المعسكر، يشاركني السكن فيها محسن الشيخ راضي. وهرعنا الى المعسكر لنجد قوات الحرس القومي قد احكمت الطوق على الطرق والمداخل، وقابلنا هناك صباح المدني ونجاد الصافي وجاسم قرة علي واحمد العزاوي وعطا محيي الدين من قيادات الحرس القومي، الذين اعلمونا باعتقال حازم وطالب ومنذر الونداوي وبسيطرة الشيوعيين على جانب كبير من المعسكر. كان اطلاق النار كثيفاً ومتواصلاً، الامر الذي يُشير الى استعار القتال داخل المعسكر وعدم استطاعة الشيوعيين السيطرة تماماً. ولكن وصول الدبابات حسم الموقف خلال ساعات قليلة.

دخلنا المعسكر مع الدبابات، وتم اطلاق سراح حازم وطالب ومنذر والآخرين وتوجهنا الى السجن العسكري حيث تركز هجوم قوات حسن سريع ورفاقه بهدف اطلاق سراح ٤٥٠ ضابطاً معتقلاً، وبسهولة وسرعة تمت إزاحة تلك القوات واعتقال العديد من افرادها، وكان لصمود وشجاعة آمر السجن المقدم حازم الصباغ (الاحمر) دور هام في إفشال الحركة.

وقُبيل السابعة صباحاً وصل عارف والبكر ويحيى الى السجن العسكري، وبعد تناول طعام الافطار هناك اتفقنا على عقد جلسة طارئة لمجلس قيادة الثورة ظهر ذلك اليوم في مقر وزارة الدفاع.

وكانت تنتظرنا في ذلك الاجتماع مفاجأتان: الاولى اقتراح البكر تسمية عارف رئيساً لمجلس قيادة الثورة تثميناً لموقفه البطولي في قمع الانتفاضة، الامر الذي أثار دهشتنا وتساؤلنا عن حقيقة هدف البكر من ناحية، ومعرفتنا بدور عارف من الناحية الثانية. وامام

اصرارنا على التمسك بقرارنا السابق في ان تكون رئاسة المجلس دورية، رُفِضَ اقتراح البكر، مما أثار عارف الذي صب امتعاضه وغضبه على سعدون حمادي ومحسن الشيخ راضي متسائلاً: عمّا سيفعله الشيوعيون بهما لو قدر لهم النجاح، ثم اجاب: السجن لاشهر معدودة، في حين ان قتله هو ورفاقه محقق.

اما المفاجأة الثانية فكانت اصرار العسكريين، وفي مقدمتهم عارف والبكر، على اعدام الـ ٤٥٠ ضابطاً قاسمياً وشيوعياً، بذريعة تواطئهم مع حسن سريع ورفاقه، ومشاركتهم في الحركة المسلحة ضد الثورة، فضلاً عن ان ابقاءهم على قيد الحياة سيغري الآخرين بالتآمر. وقف جميع اعضاء القيادة المدنيون ضد هذا التوجه الخطير، وعرضنا ما توافر لدينا آنذاك من معلومات عن تلك الحركة، وأكدنا عدم علاقة هؤلاء المعتقلين بما جرى، فضلاً عن الحاجة الى اجراء تحقيق حول الحادث للوقوف على حقيقة الامر. غير أن ذلك لم يكن كافياً لإطفاء لهيب الثأر المتأجج في نفوس شركائنا في السلطة. وفجأة اندفع الى داخل قاعة الاجتماع العميد الركن عبد الغني الراوي وقدم الى عارف وريقات ما أن أطلع عليها حتى هتف: ماذا تريدون أكثر من ذلك؟ وتصورنا للحظات أن أمراً خطيراً وقع، وأن تمرداً آخر حدث، وان الانتفاضات الشيوعية المسلحة قد عمّت وحدات الجيش ومعسكراته. وواصل عارف: هاهم الشيخ قاسم القيسي، والمفتي نجم الدين الواعظ، والسيد محسن الحكيم قد افتوا بجواز قتل الشيوعيين فماذا تنتظرون بعد؟

لم نر تلك الوريقات وماكُتب فيها، غير اننا رفضنا الامر، وتساءل محسن الشيخ راضي عن مبرر وجود مجلس قيادة الثورة والحاجة لاستمراره إذا كان هؤلاء هم أصحاب القرار في البلد. تأزم الموقف وهدد عارف بترك الاجتماع. ثم غادر القاعة لأداء فريضة الصلاة. وانتهزنا غيابه للضغط على البكر ونجحنا في

تشكيل لجنة تحقيق خاصة من محسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد والبكر وابو طالب الهاشمي ومنذر الونداوي، لتباشر اعمالها فوراً، على أن نعود الى الاجتماع في التاسعة من مساء ذلك اليوم.

اتفقنا مع حمدي على ملازمة البكر والمبيت في القصر الجمهوري إن لزم الامر، وتحركنا بسرعة لتهريب هؤلاء الضباط المعتقلين، خوف ان يتكرر ماحدث سابقاً في قصر النهاية، خصوصاً ان عبد السلام طلب الى عبد الغني الراوي عند مغادرتنا القاعة التحضير لإعدام ١٥٠ ضابطاً شيوعياً، الأمر الذي رفضه الراوي بسبب قلة العدد وتواضعه. وبعد التداول مع حازم وعلي تقرر تهريب الضباط المعتقلين الى سجن السلمان في تلك الليلة إن أمكن، وتمت تهيئة ما توافر من عربات السكك الحديد. وبسبب الحر الشديد وقلة الماء وصعوبة التنفس في عربات الشحن توفي أحد المعتقلين، وعانى الآخرون عذاباً شديداً، ولو عرف هؤلاء المسافرون سر القطار الذي اسرى بهم ليلاً الى السلمان، لبحثوا له عن اسم آخر غير الموت.

بدأت أذكّر أعضاء القيادة بتحفظاتنا القديمة على العسكريين، وخصوصاً عارف الذي بدأ نهجه الطائفي والعنصري يطفو على السطح، وراح يعيد إلى الأذهان ملامح شخصيته الأولى أيّام تموز ١٩٥٨. كان حازم آنذاك قريباً منه يحاول التوفيق بين طموحات الحزب وقواعده وبين عبد السلام والمجموعة الممسكة بزمام السلطة. وقد كان الأخير أقدر من الحزب بحكم متانة التحالفات التي اصطفّت حوله من خارج الحزب، القومية منها أو المحافظة، وصولاً الى القوى الرجعية، فضلاً عن أن معظم القيادات العسكرية لم تكن بعثية ولم يكن يشدها أي ولاء لفكر الحزب. فطاهر يحيى رئيس أركان الجيش ورشيد مصلح الحاكم العسكري العام وسعيد صليبي قائد الانضباط العسكري وعبد

الكريم فرحان قائد الفرقة الاولى وصبحي عبد الحميد مدير الحركات العسكرية ومحمد مجيد مدير الخطط العسكرية وعبد الغني الراوي قائد الفرقة الثالثة وعبد الرحمن عارف قائد الفرقة الخامسة وابراهيم فيصل الانصاري قائد الفرقة الثانية وعارف عبد الرزاق قائد الطيران، فضلاً عن قادة آخرين هم ممن لم يكن للحزب تأثير عليهم.

وعندما حاولت القيادة القطرية تسلّم التنظيم العسكري البعثي من قيادته السابقة ومحاولة ضبط الجيش وتوزيع المسؤولين السياسيين والحزبيين على الوحدات، بدأ التسويف والتمييع من قبل البكر وعمّاش وغيرهما لحرصهم على الجمع بين السلطة العسكرية الحزبية والسلطة الرسمية.

واقع الحال ان الحديث عن تنظيم الحزب في الجيش تعوزه الدقة، فقوى الحزب كانت تتكون من تنظيمات حزبية تضم الضباط الشبان ذوي الرتب الصغيرة في مختلف صنوف الجيش ووحداته، وهذه الحلقات الحزبية نمت وترعرعت في بداية الامر على أسس حزبية وسياسية سليمة نسبياً. غير ان قرار قيادة الحزب إعادة تشكيل المكتب العسكري واستبداله بالمكتب الإستشاري، خلق نهجاً جديداً في التنظيم واخضعه لهدف محدد وسريع هو اسقاط قاسم وتسلّم السلطة.

فإلى جانب تنظيمات القوة الجوية التي كان يشرف عليها حامد جواد ومنذر الونداوي، وكتيبة الدبابات الرابعة التي تسلّمها علي السعدي، وبعض التنظيمات والافراد في وحدات متباعدة، كانت هناك ايضاً تكتلات ومجموعات من حملة الرتب الكبيرة نمت واتسعت في ظروف الصراع مع قاسم والشيوعيين، وشدّها الى الحزب شعور قومي اسلامي شاحب وحاجة الى غطاء سياسي مُنظم.

كانت للبكر كتلة من الاصدقاء منهم العميد طاهر يحيى التكريتي والعميد رشيد مصلح التكريتي والعقيد حردان التكريتي والعقيد ذياب العلكاوي التكريتي والعقيد سعيد صليبي والمقدم عبد اللطيف الحديثي والرائد حميد التكريتي والمقدم فهد الميرة والمقدم حاتم حسن الياسين التكريتي وغيرهم. وقد لعبت هذه الكتلة دوراً اساسياً فيما بعد، خصوصاً في انقلاب ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، وفي ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨، إذ شكّلت نواةً لتجّمع الضباط التكارتة.

وكانت لعبد الستار عبد اللطيف كتلة مكوّنة من المقدم جميل صبري والمقدم محمد المهداوي والنقيب المؤقت عزيز شهاب.

اما كتلة صالح عمّاش فقد كانت خليطاً من الحزبيين والاصدقاء مثل المقدم علي عريم والمقدم حميد السرّاج والمقدم طه الشكرچي والعقيد عبد الستار رشيد والنقيب سامي سلطان والنقيب منعم حميد والمقدم جابر علي كاظم والعقيد داوود الجنابي والمقدم انور الحديثي وغيرهم.

هكذا كان الامر بالنسبة لعارف ولغيره من كبار الضباط الذين تسلّموا المراتب العليا في الدولة وسيطروا على مفاصل السلطة الرئيسية. وبسقوط قاسم سقطت ظروف تحالف هؤلاء مع الحزب، او تغيّرت شروطها على افضل الاحتمالات، وبدأ افراد هذه التكتلات العسكرية ومن مواقعهم الرسمية الجديدة ينسجون تحالفات يجمعها الى جانب الولاء العسكري والعائلي والقبلي والطائفي، الحرص على التعامل مع الحزب وقيادته وفق شروط مختلفة تضمن لهم التكافؤ، إن لم نقل التفوّق، وتحقق لهم مزيداً من السلطة. ومما عزّز ذلك وساعد عليه غياب وحدة القيادة في الحزب، وتباين مواقف ممثليها في السلطة، وتصاعد الخلاف مع عبد الناصر، والاعتراف بالكويت، فضلاً عن الحرب مع الاكراد، وارتكابات الحرس القومي.

وكما افرز قاسم فوجاً من لوائه التاسع عشر الذي ساهم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، امر البكر، وبالتنسيق مع رئيس الاركان طاهر يحيى، بنقل كتيبة الدبابات الرابعة الى جوار القصر الجمهوري، لتكون قريبة منه وليستطيع الاتصال بضباطها ومراتبها، وفعلاً نشط البكر وعبد السلام عارف في بناء علاقات مباشرة مع ضباطها مستثمرين كل ثقلهم الرسمي ومايتضمنه من اغراءات وسطوة. وبرغم انني كنت آنذاك المسؤول الحزبي عن الكتيبة، غير ان العمل على التثقيف والتوعية كان يواجه صعوبات جدية امام الصراع المكشوف للسيطرة على الكتيبة. في الوقت نفسه لم نستطع تسلّم اي من مجموعات البكر وعمّاش وعبد الستار لطيف، ولجأ هؤلاء الى المماطلة والتسويّف. وعندما دعوت الى اجتماع لقيادة معسكر الرشيد في دار العقيد حميد السرّاج، ابلغ عمّاش عشرات الضباط بالموعد والمكان، الامر الذي أفشل الاجتماع وحولّه الى ندوة عامة. مقابل ذلك اشترط منذر الونداوي لتسليم تنظيماته تخلي الآخرين عن تنظيماتهم وربطها بالحزب.

في صبيحة أحد تلك الايام اتصل بي المقدم جميل صبري مدير الامن العام طالباً اللقاء لبحث أمر هام، وتصورت انه بخصوص التنظيم البعثي في الجيش، او لإخبارنا بمسألة أمنية طارئة، وبعد طول انتظار لم يأت صبري ولم يكن متواجداً في مكتبه، واعلمني طالب شبيب لاحقاً ان البكر كان قد استدعى جميل صبري وكلّفه بحضور عمّاش استقبال "وليم ليكلاند" مساعد الملحق العسكري الاميركي في بغداد آنذاك، بدلاً عن عمّاش الذي كان يجتمع به صباح كل يوم سبت. وكما روى لي شبيب فان جميل صبري تردد وتمنّع في البداية، ولكنه قبل المهمة بسبب ضغوط البكر عليه. وانه قرر اعلامنا بالامر إلا انه مُنِع في اللحظة الاخيرة.

بدأت تتكشّف أمام القيادة حقيقة التناقض الفكري والسياسي بين توجهات الحزب من جهة وحلفائه في السلطة، خصوصاً

العسكريين، من جهة اخرى. وشرعت القيادة تفكّر في إيجاد صيغ عملية لتجاوز هذا التناقض والتخفيف من حدّته وتأثيره على علاقة الحزب بالسلطة، خاصة بعد أن لمست أن قواعد حزبية واسعة، عمالية وعسكرية وفلاحية، تميل الى معارضة هذه السلطة.

لاشك أنه يصعب في بلد نفطي صغير، اعتبار غياب الرؤية الواضحة للمشاكل الاجتماعية عاملاً يمكن ان يؤدي إلى أنهيار السلطة، لكنّ التناقضات الحادّة داخل الحزب من جهة، وبين الحزب وحلفائه في الحكم من جهة اخرى، فتحت ثغرات كبيرة استطاعت أن تقوّض النظام برمته. في هذا المجال يجدر بالذكر ان شعاراتنا الراديكالية قبل وصولنا الى السلطة كانت تلقى التسامح أو على الأقل غضّ النظر من قبل حلفائنا المحافظين الذين كان كل همهم، وهمنا، اسقاط قاسم. ولكن الأمر أختلف بعد تسلم السلطة ووجد الحزب نفسه في مأزق حرج، فلا هو استطاع الحفاظ على تحالفه مع عبد الناصر والقوى القومية والسوفيات، ولا هو من الجهة الثانية استطاع الانجرار في فلك الغرب والقوى المحافظة.

■ الانقلاب السوري

عندما حصل انقلاب آذار ١٩٦٣ في سورية ظهرت بعض المخاوف في الوسط القومي غير البعثي في العراق نظراً لرجحان الكفّة البعثية. وكنّا في بغداد على علم بقرب الانتفاض على حكم الإنفصال في سورية إذ كان حمدي عبد المجيد في دمشق على اتصال يومي باللجنة العسكرية وقادتها. وكما تم الاتفاق سابقاً استدعي العقيد امين الحافظ من الارجنتين وتسلّم وزارة الداخلية فيما كُلّف صلاح البيطار بتشكيل الحكومة. وفي غمرة الحماسة اصدر عمّاش بوصفه وزيراً للدفاع امراً بوضع القوات المسلحة

العراقية غرب الفرات بالانذار وتحت تصرف القيادة السورية الجديدة، ولم نكن ندري نحن المدنيين مامعنى ذلك الامر على ارض الواقع، الى ان جاء ناجي طالب الى البلاط الملكي القديم حيث مقر الحكومة. فقد انتقد طالب القرار واعتبره هُزءاً يضعنا في موضع السخرية بسبب ضآلة تلك القوات وضعف تسليحها وعدم قدرتها على الحركة، وحاول عمّاش التخفيف من امتعاض ناجي طالب وغضبه، غير ان الاخير حذّر عمّاش من الاوامر والقرارات الفارغة مُذكراً اياه بأن اعداء الوحدة واصدقاء الانفصال يعرفون تماماً مايوجد غرب الفرات ومالايوجد.

وحاولت القيادة القطرية وقيادة الجيش الاتصال تلفونياً أو لاسلكياً بقيادة الحكم الجديد في دمشق دون نجاح، الامر الذي اضطرنا الى استخدام إذاعة بغداد لمخاطبة دمشق. بعد ايام سافر علي صالح الى دمشق على رأس وفد للتهنئة بالثورة واسقاط حكم الانفصال، والتقى هناك بحمدي عبد المجيد وعمران وجديد والاسد وعفلق والبيطار وعاد لينقل الينا صورة واضحة عن مدى قوة الحزب وتحالفاته في السلطة الجديدة وقوة التيار الناصري الوحدوي في السلطة وفي الشارع. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده علي يوم ٦٣/٣/١١ في دمشق اعلن ايمان الحزب بحق الاكراد في تقرير مصيرهم وتوحيد انفسهم، واشار الى الاتفاق مع القيادة الكردية على مشروع الحكم اللامركزي آنذاك نظراً للظروف السياسية والدولية والاقليمية التي تحيط بالعراق، كما اعلن مشروع القيادة في العراق لتوحيد الاقطار العربية الخمسة سوريا والعراق والجزائر واليمن ومصر.

أصبح واضحاً لدينا بعد عودة علي من دمشق، أن أية مفاوضات وحدوية مع عبد الناصر يجب أن تسبقها او ترافقها على الأقل، تقوية مواقع الحزب العسكرية والسياسية في سوريا والعراق، وإبعاد العناصر الناصرية، أو المترددة عن مراكز القوة والقرار.

ولا أستطيع اليوم تفسير سبب قلقنا آنذاك على الحزب في سوريا وتصوّرنا، بسبب قوة الشارع الوحدوي، انه الحلقة الأضعف في الصراع مع عبد الناصر. مقابل ذلك كان يخامرنا شعور بقوة الحزب وسيطرته في العراق، ربما بسبب كون الشارع الوحدوي شارع بعثي أساساً، ولأن حلفاءنا القوميين والناصريين كانوا أقل حماسةً للوحدة. هكذا بدأنا نراقب تحركات القوميين والناصريين، العسكريين منهم خاصة، ونترقب التغييرات والتعديلات التي تحقق مزيداً من السيطرة الحزبية في دمشق. وللإنصاف لابد من الإشارة الى أن عبد الناصر كان من جانبه يحاول زعزعة نفوذ الحزب في سوريا خاصة، ورهن إعادته الوحدة بتعديل ميزان القوى.

وحين بدأت مفاوضات الوحدة الثلاثية واندلع الخلاف بين عبد الناصر والبعث في سورية انعكس على علاقة البعث العراقي بالقوى القومية وبعبد الناصر. في أواخر شباط ٦٣ قام علي وطالب وصالح مهدي عمّاش بزيارة القاهرة للتهنئة بعيد الوحدة، وقبل سفر الوفد كانت انعقدت اجتماعات عدة في بغداد حضرها عفلق ومنيف الرزاز وجمال الاتاسي وعبد الكريم زهور لمناقشة الموقف الذي يمكن أن ينقله الوفد إلى القاهرة، وحرص عفلق على أن يكتب زهور والاتاسي وبتوجيه منه الخطاب الذي طلب الى علي إلقاؤه في العاصمة المصرية والذي تضمن غمزاً من قناة عبد الناصر وإشارات خفيّة تذكّره بأن البعث تسلّم العراق الآن وتعلن بصراحة أن الديمقراطية والحكم الديمقراطي ضمانتان لأيّ عمل وحدويّ. وجاء هذا التوجّه منسجماً مع الجوّ النفسي والسياسي لعموم الحزب حيال عبد الناصر ونظامه وتجربة الوحدة معه.

وهكذا أبلغ الوفد إلى عبد الناصر المشاكل الواقعية التي يعانيها العراق في ما يخص الشيوعيين والأكراد والسوفيات والوضع الاقتصادي المتردي، بما يدل على ان العراق عنده من المشاكل ما

يجعله متريثاً تجاه أية خطوة وحدوية. في هذا اللقاء خاطب عبد الناصر علي مُحذّراً إياه من وليم ليكلاند، الذي سبق أن خدم في القاهرة واسماه خبير انقلابات، ولم يفهم علي آنذاك معنى التحذير ولم يكن يعلم بعلاقة ليكلاند ببعض البعثيين، عسكريين ومدنيين.

وقد رافق هذا الوفد وفد شعبي كردي برئاسة جلال الطالباني حرصت قيادة الحزب على ضمّه إلى الوفد الرسمي العراقي لتمتين العلاقة مع الأكراد ولطمأنتهم. طلب الوفد الكردي اجتماعاً منفرداً مع عبد الناصر، الأمر الذي حظي بموافقة علي ورفاقه، فسأل الأكراد تقديم ضمانات شخصية من عبد الناصر لأي أتفاق يمكن أن يتم مع حكومة البعث في العراق، الامر الذي تعهده عبد الناصر دون تردد. في المقابل وعد الوفد العراقي عبد الناصر أن لايبرم أي أتفاق مع الأكراد دون عرضه عليه وأخذ موافقته المسبقة. والحق أن العلاقة بين عبد الناصر والاكراد قديمة، إلا انها توثقت بعد ١٤ تموز ١٩٥٨، إذ نصح السوفيات الملا مصطفى البارزاني الذي كان لاجئاً في موسكو بالعودة الى العراق عن طريق مصر وملاقاة عبد الناصر، كما ان قيادة الحركة الكردية آنذاك كانت مدركة أهمية عبد الناصر وتأثيره على السياسة العراقية. وليس قليل دلالة ان يُشير عبد السلام عارف في لقاءٍ له مع ابراهيم احمد وجوهر دزه ئي في اوائل تموز ١٩٥٨ الى صورة عبد الناصر طالباً اليهم توثيق صلتهم به لحل مشاكلهم في العراق.

في الواقع لم يكن عند البعث في العراق، لحظة تسلم السلطة، أي تصور واضح للعلاقة مع القاهرة أو لشكل الوحدة أو الاتحاد معها. كذلك فان القيادة القومية التي كانت وعدت قبل شباط بأشهر عدة بإعداد الدراسات والبرامج حول العديد من المسائل وفي مقدمتها الوحدة والأكراد والنفط والمسألة الزراعية جاءت إلى

بغداد خالية الوفاض من أيّ من هذه الدراسات. وبعد سقوط حكم الانفصال بيومين اقترحنا مشروعاً لتوحيد العراق ومصر والجزائر وسوريا واليمن وتوحيد القيادات العسكرية في قيادة واحدة، وأُعلن ذلك المشروع من إذاعة بغداد فيما أُبلغ الى الحكومات الاربع برقياً وحمله علي الى دمشق حين زارها.

لقد حاول ميشيل عفلق ترضية القيادة القطرية في العراق بأسلوب انتهازي، فشكّل لجنة برئاسته وعضوية منيف الرزاز وجبران مجدلاني لإعداد برنامج مرحلي للحكم في العراق. وبدورها استعانت هذه اللجنة بإقتصادي سوري هو فوزي الكيّالي لإعداد البرنامج الذي جاء ضعيفاً وعاماً ومبهماً في كثير من معالجاته فضلاً عن بعده عن مشاكل العراق الملموسة.

■ تحفظات على الوحدة

والغريب أن ذاك البرنامج لم يتطرق للموقف من الوحدة ولا لمشكلة الأقليات وفي مقدمتها المسألة الكردية كما لم يتطرق للموقف من انجازات ثورة ١٤ تموز كالسياسات النفطية وقانون الاصلاح الزراعي، الأمر الذي زاد في إحراج القيادة القطرية وخلق ثورة عارمة في قواعد الحزب لم تستطع القيادة احتواءها او تهدئتها.

بعد آذار وتسلّم البعث الحكم في سورية، بالتحالف مع القوى الناصرية، بدأ صراع حقيقي في دمشق مع القوى المذكورة ومع عبد الناصر بالتالي، وهو ما تفجر في المحادثات التي بدأت في القاهرة حول إعادة الوحدة. وفي هذه المرحلة حرص عفلق وقيادته القومية على ربط أيّ حوار مع عبد الناصر بالعراق وبالوحدة الثلاثية وراح يتحدث باللغة نفسها التي كان يتحدث بها عبد الرحمن منيف وفيصل الخيزران ورفاقهما بعد الانفصال في المؤتمر القومي الخامس، والتي كان يرفضها آنذاك ويدينها.

بدأ البحث في العراق، بمشاركة القيادة القومية أحياناً، حول الوحدة الثلاثية وإمكانية دخول العراق كطرف أساسي فيها، وشرعت قيادة الحزب تهيئ الأجواء في الأوساط الحزبية والعسكرية ومع الأكراد لقبول فكرة الوحدة. وفي هذا المجال أكّد حازم جواد أمين السرّ لجلال الطالباني رئيس الوفد المفاوض معنا أن الحزب يؤمن بحقّ تقرير المصير للشعب الكردي وبأن قيادة الحزب تؤيد الحكم الذاتي للأكراد وتمتعهم بكامل حقوقهم القومية. ومن هذا المنطلق، ومن خلال ضمانات عبد الناصر، سوف لاتشكّل الوحدة الثلاثية أيّ تهديد لمصالح الأكراد وحقوقهم.

وفي اجتماع للقيادة القطرية تقرر المضي قدماً في تحقيق الوحدة الثلاثية وفي ضرورة بذل جهد مكثّف لإقناع القيادات العسكرية بذلك. كما بدأ الحزب تعبئة جماهيرية واسعة لهذا الغرض، خصوصاً عند زيارة أحمد بن بلا الى بغداد حيث نظم الحزب مسيرات شعبية واسعة وطرح شعار الوحدة الثلاثية كمطلب شعبي.

وفي اجتماعات المجلس الوطني لقيادة الثورة بدأت أصوات تتحفّظ على «التسرّع» في الوحدة، وهي إذ لم تجرأ على معارضة الوحدة بصراحة، فإنها تذرعت بالمشكلة الكردية والخطر الايراني والمشاكل الاقتصادية وغيرها. وكان في رأس المتحفظين عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وطاهر يحيى وصالح مهدي عمّاش والى حد أدنى علي السعدي. وقد بذلنا، سعدون حمادي وحازم جواد وطالب شبيب ومحسن الشيخ راضي وحميد خلخال وحمدي عبد المجيد وانا، جهوداً استثنائية لإقناع عارف والمتحفظين بأهمية الوحدة الثلاثية ليس فقط للصمود أمام اسرائيل وحلفائها بل أيضاً لإحداث تنمية حقيقية ولحلّ المشاكل الاقتصادية والسياسية القائمة، غير ان عارف كان دائماً يرد علينا بأن كرسيّه لم يدفأ بعد.

وتشكّل وفد المفاوضات الذي حرصت القيادة القطرية على عضوية حازم جواد فيه باعتباره من المؤيدين للوحدة، ولكن الذي جرى في القاهرة كان صراعاً مكشوفاً بين عبد الناصر والبعث السوري على السلطة في دمشق، ووجد الأول نفسه مضطراً إلى مخاطبة البعث في البلدين إن هو أراد الوحدة، في الوقت الذي كان الصراع فيه يأخذ طابعاً آخر على الأرض في سورية بعيداً عن الادعاءات الايديولوجية، إن لم يكن على الضد منها.

كانت عمليات الإحالة على التقاعد وتسلّم المناصب الحساسة والمهمة من قبل "اللجنة العسكرية" البعثية قائمة على قدم وساق لابعاد الناصريين، إذ كان الهاجس من عودة عبد الناصر وتكرار تجربة وحدة ٥٨ مايزال قائماً في سورية. وإذا كان نضال البعث ضد حكم الانفصال الذي مثّل تحالف الضباط الدمشقيين مع القوى المحافظة، قد ألجأ الحزب إلى التحالف مع القوى الناصرية والوحدوية، فان الوضع في العراق والنضال ضد قاسم والشيوعيين دفعا قوى من نوع آخر للالتفاف حول البعث، الأمر الذي جعل انعكاس الخلاف مع القاهرة مختلفاً في كلا القطرين. فحلفاء البعث في سورية كانوا اكثر حماسةً للوحدة مع ناصر، في حين خضع بعث العراق لضغوط حلفائه المتحفظين عليها، فضلاً عن ضغوط القيادة القومية.

كان البعث في العراق يحسّ باستمرار أنه ممزق العواطف. فمن جهة هو حريص على سلطة الحزب في سورية ووحدة الموقف الحزبي عموماً، لاسيّما وأن تماسك البعث في دمشق يقوي مواقعنا في بغداد، ومن جهة اخرى هو حريص على الوحدة الثلاثية ونجاحها من دون أن يستطيع التحكم في مجريات الامور بين دمشق والقاهرة. وبعد إعلان ميثاق ١٧ نيسان (ابريل) الوحدوي كنّا قد اقتنعنا بأن ليس هنالك إمكانية حقيقية لتحقيق الوحدة. في هذه الفترة وصل إلى بغداد ميشيل عفلق يرافقه

صلاح جديد ومحمد عمران وطلبوا مني اجتماعاً عاجلاً ومغلقاً معهم يحضره علي ومحسن وحمدي. تحدث عفلق عن مؤامرة اميركية استطاعت المخابرات السورية كشف بعض خيوطها بهدف الإجهاز على حكم الحزب في العراق، طالباً من جديد عرض التفاصيل المتوافرة علينا، فاسترسل جديد في تعداد تفاصيل تلك المؤامرة التي استطاعت أجهزة في المكتب الثاني السوري كشفها وأشار بالإسم إلى ضلوع عبد السلام عارف وعبد الكريم فرحان وحازم جواد وطالب حسين شبيب فيها. وبعد نقاش أستمر ساعات بسبب تحفظنا عن إيراد إسم حازم جواد، ظل جديد مصراً على معلوماته ودافع عنها وأيّده في ذلك عمران. وانتقل المجتمعون بناء على اقتراح علي، الى الاجتماع مع عمّاش الذي كان طريح الفراش في البيت بسبب وعكة صحية ألمت به. وما إن سمع عمّاش التفاصيل حتى أعطى معلومات إضافية عن تحركات عارف وفرحان وغيرهما من الضباط القوميين بما يؤكد رواية جديد وعمران.

خلص المجتمعون إلى جملة مقترحات لمواجهة هذه "المؤامرة" منها استدعاء جحفل لواء سوري إلى بغداد وإرسال القطعات غير الموالية لنا إلى شمال العراق، وكنا في طور التهيئة لبدء الصدام مع الأكراد نظراً لتعثُّر المفاوضات. كذلك اتفق على تدريب الحرس القومي على الدبابات والأسلحة الثقيلة ووضع عبد السلام والضباط القوميين ومعهم حازم وطالب تحت المراقبة.

ترك هذا الاجتماع اثراً سيئاً على العلاقة بين أعضاء القيادة القطرية، خصوصاً انه جاء بعد التعديل الوزاري الذي أخرج علي من وزارة الداخلية إلى وزارة الإرشاد. فالاجتماع بذر شكوكاً تجاوزت الخلافات الحزبية التقليدية وحوّل الخلاف إلى صراع تآمريّ على السلطة، كما شكّل سبباً في تعطيل اجتماعات القيادة. وعندما وصل جحفل اللواء السوري بقيادة العميد فهد الشاعر

استقبله عبد السلام عارف وعمّاش وطاهر يحيى ودفعوه الى الخطوط الامامية لمقاتلة الاكراد، الامر الذي زاد من شكوكنا وهواجسنا.

واكتشفت بعد سنوات طويلة أن عفلق وعمران وجديد اتصلوا في الوقت عينه بحازم جواد وطالب حسين شبيب وأخبروهم بضلوعنا، علي ومحسن وأنا، في مؤامرة عليهم طالبين منهم إبعادي وإبعاد محسن كسفيرين إلى الخارج في محاولة لإضعاف علي وحمدي ولإحكامهم السيطرة على الحزب في العراق. ذلك اننا في تلك الفترة وبسبب انشغال حازم وعلي والآخرين في مشاكل السلطة اليومية أصبحنا أنا ومحسن قادرين على توجيه التنظيم المدني في اتجاه معارض لعارف وجماعته، ولنهج السلطة عموماً.

تطوّر الصراع بين البعث وعبد الناصر وأخذ منحى تآمرياً في نزاع مكشوف على السلطة، وهذا ما توّجه انقلاب جاسم علوان الفاشل في تموز ١٩٦٣ وإجراءات احترازية في العراق ضد الضباط القوميين والتنظيمات الناصرية التي لم تتحرك فعلياً ضد السلطة بسبب ضعفها من جهة والحرب مع الأكراد من جهة ثانية. ويبدو أن القوى القومية في العراق ونظراً لقوة الحزب فضلت التريّث وانتظار تراكم أخطاء البعث وتعاظم خلافاته الداخلية كي تتحرك. لقد حرصت هذه العناصر القومية على تأجيج الخلافات داخل البعث واستثمار أخطاء وتصرفات غير واعية كانت تبدر عن بعض القياديين لتضخيمها والتذّرع بها وإخفاء نواياها الحقيقية في إسقاط سلطة البعث.

بدأت تتوافر عند الحزب معلومات عن تحرك تآمري يقوده رشيد مصلح، الحاكم العسكري العام، ويشمل بعض شيوخ العشائر ورجالات العهد الملكي حيث كان الملك الاردني حسين قد أقام صلة مع هؤلاء وأنشأ لهم معسكرات تدريب في الأردن ومحطات لتهريب

السلاح، بالتنسيق مع إيران وبتمويل مباشر من الشاه الذي مالبث أن اوقف تمويله بعد تدهور العلاقات بين البعث وعبد الناصر واطمئنانه الى استحالة قيام الوحدة الثلاثية او الوحدة مع سورية.

وقد استطاع الضابط وليد محمود سيرت أن يدسّ أحد ضباطه مع هؤلاء ويسجّل محاضر اجتماعاتهم، ونجح في تسجيل حديث رشيد مصلح في أحد تلك الاجتماعات، الأمر الذي ضاعف من شعورنا بخطر التآمر الخارجي وترك تأثيراً كبيراً على سلوكنا وفهمنا للأمور وإرجاعنا تصرفات وأخطاء أقرب الناس إلينا إلى التآمر.

وحين فاتحت البكر وطاهر يحيى بضلوع رشيد مصلح بالتآمر، وعرضت عليهما الوثائق واشرطة التسجيل والمبالغ المُستلمة، اصرّا على تعيينه ملحقاً عسكرياً، رافضين اعتقاله مع رفاقه الذين اعتقلوا في آب ١٩٦٣. وعند عودتي من دمشق بعد انتهاء اعمال المؤتمر القومي السادس فوجئت بوجود فائق السامرائي في قصر النهاية، معتقلاً بامر من عبد السلام عارف بتهمة الاشتراك مع رشيد مصلح الذي كان مايزال حاكماً عسكرياً في تلك المؤامرة، فأعتذرت منه ورتبت ايصاله الى بيته على الفور.

وكان السامرائي قد ترشح آنذاك الى انتخابات نقابة المحامين، منافساً عبد الرزاق شبيب صديق عبد السلام ومرشحه.

■ الحرب مع الاكراد

انعكس الصراع مع عبد الناصر على الأكراد منذ بداية المفاوضات معهم، إذ وجدوا في موقف القاهرة والقوميين سنداً لهم ضد البعث، فضلاً عن موقف السوفيات والشيوعيين العراقيين وايران، الأمر الذي حملهم على التشدّد في مطاليبهم وفي قتالهم لاحقاً للبعث.

حين اتصل طاهر يحيى بالعقيد المتقاعد كريم قرني في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٢، ليعلمه بامر الحركة ولينسق مع القيادة الكردية، نقل اليه استعداد الحزب لحل المسألة الكردية سلمياً على أساس الاعتراف بالحقوق الثقافية للشعب الكردي ومنحه حكماً لامركزياً. وبرغم ان القيادة الكردية اصرّت على وجوب الاعتراف بالحقوق القومية والحكم الذاتي والاشتراك في اية مباحثات وحدوية بين العراق والدول العربية، فإنها اعربت عن استعدادها لإعلان الهدنة والمشاركة في الحكم الجديد، ومنعها تقدم اية قوات عسكرية لمقاومة الحركة المرتقبة في بغداد. وبدوره كان علي السعدي على اتصال دائم بفؤاد عارف وصالح اليوسفي، لإدامة التنسيق مع القيادة الكردية.

وبعد نجاح الحركة اعد الحزب مشروعاً للحكم المركزي يُقسّم العراق الى ست محافظات ويعطي لكل محافظة حق إدارة نفسها محلياً، باستثناء شؤون السياسة الخارجية والجيش والسياسة المالية، كما أكد المشروع على حق انتخاب المجالس المحلية وأقر بالحقوق الثقافية للشعب الكردي وحق استعمال اللغة الكردية لغةً اساسية في المحافظات الكردية والمدارس الابتدائية والثانوية.

وكان وفد المفاوضات الكردي برئاسة جلال الطالباني ايجابياً ومتعاوناً الى ابعد الحدود، خاصة بعد ان ابلغهم حازم جواد امين سر الحزب آنذاك إيماننا بحق تقرير المصير للشعب الكردي وتمنياته ان يرى قيام الدولة الكردية الموّحدة، كما يطمح هو لإقامة دولة العرب الموّحدة، وكان علي السعدي سبق أن صرّح بذلك للصحافة العربية.

وفي هذا المجال من المفيد ان نتساءل، إن كان رأي حازم وعلي هذا يُعبر حقاً عن موقف الحزب، فضلاً عن موقف حلفائنا العسكريين. فليس في تراث الحزب، الفكري والسياسي، ولا في

ادبيات الفكر القومي العربي مايُشير الى الإهتمام أو الاعتراف بمسألة القوميات والاقليات العنصرية والدينية والمذهبية. ولا أذكر انني قرأت رأياً أو دراسةً حزبية عن الاكراد سوى حديث قصير لعفلق نُشر في ١٩٥٥ أشار فيه الى اكراد العراق ومسيحيي لبنان وبربر المغرب، مُعتبراً الاستغلال الإقتصادي والدعاية الاستعمارية هما السبب في احساس هؤلاء بالظلم والغُربة والخوف من العروبة.

وبعد أن يؤكد على اشتراكية قوميتنا، يخلص الى القول: إن المشكلة ليست سوى بين حفنة من المُستغلِينْ المتآمرين مع الاستعمار وبين اكثرية الشعب من عرب واكراد ومسلمين ومسيحيين وبربر وآشوريين.

وكان عفلق في حديثه واضحاً وصريحاً، إذ أعتبر الاكراد وغيرهم "افراداً من الشعب العربي، لايطمحون الى أكثر مما يريده العرب انفسهم"، وأنكر "وجود اقليات وطوائف مُضطهَدَة وإنما هناك اكثرية شعب مُضطهد هو الشعب العربي".

وبدلاً من اعترافه بالقومية الكردية ومطالبته حركاتها السياسية ان تكون هي ايضاً اشتراكية، عرض على الاكراد والبربر ان "يكونوا جزءاً من أمة واسعة منتشرة في الشرق والغرب بدل ان يكونوا فئة قليلة"، مُطمئناً الاكراد بأن "لا أحد سيمنعهم ان يتعلموا لغتهم شريطة ان يكونوا خاضعين لقوانين الدولة ولايشكلون خطراً على الدولة".

والغريب ان عفلق رفض الطروحات الاسلامية والماركسية وأعلن فشلها في هذا المضمار، لكنه في الوقت نفسه، وهو القومي العربي، تبنى موقف الخلافة الاسلامية في موضوعة الشعب والامة، وأضاف اليها شيئاً من البهار الطبقي الماركسي.

والواقع ان ما تحدث به ميشيل عفلق في ١٩٥٥ هو عينه ما تضمنته

المادة الحادية عشر من دستور الحزب، ولكنه استعان هذه المرة بإبن عمّ الكلام، إذ نصّت المادة على ضرورة "إجلاء كل من دعا أو أنضم الى تكتلٍ عنصري ضد العرب..." عن الوطن العربي.

أما في العراق فكان الأمر مختلفاً عن حي الاكراد في دمشق، وكانت حرارة الثورة الكردية تلفح عقل الناس السياسي ووجوه قادة الحزب والتيار القومي العربي. إذ أن العراق وطن مشترك بين العرب والاكراد، ومنذ ١٩٥٦ أقر الحزب الشيوعي العراقي وأطراف سياسية اخرى حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، ولم تعتبر الحكم الذاتي أو أية صيغةٍ سياسية أخرى بديلاً عن هذا الحق، هذا فضلاً عن الثقل الهام والمُؤثر للحركة القومية الكردية في تقرير سياسة العراق ومستقبله، الامر الذي بلور عند بعثيي العراق مواقف وآراء أكثر انفتاحاً وتحضراً كما هي الحال عند حازم وعلي وآخرين.

وبعد المؤتمر القومي الخامس في ١٩٦٢، وكنا يومها في دمشق، أعدّ حمدي عبد المجيد دراسة قيّمة عن المسألة الكردية وقدّمها الى القيادة القومية، ولا أدري ان كان ميشيل عفلق أو أي من أعضاء القيادة قرأ تلك الدراسة أو تصفّحها، إذ لم تُنشر ولم يُشر الى مضامينها لاحقاً. ولعل من أهم ماجاء في تلك الدراسة وميّز الموقف العراقي عن موقف عفلق، هو ضرورة بحث المسألة الكردية انطلاقاً من كون الاكراد شعباً كبيراً له خصوصيته القومية وتراثه وأرضه الموزعة بين تركيا وإيران والعراق، وليس مجرد أقلية تعيش في العراق. وأنتهت الدراسة الى مطالبة القيادة القومية بالإقرار بحق هذا الشعب في تقرير مصيره.

أما سياسياً، وبسبب ظروف العراق والشعبين العربي والكردي، فقد اعتبرت الدراسة تمتين الوحدة الكفاحية بين العرب والأكراد، وتعهد الامة العربية صيانة اهداف الاكراد القومية، عنصرين

كفيلين أن يحفظا وحدة التراب العراقي ويعززا عند اكراد العراق حرصاً مساوياً لحرص العرب في العراق.

وحين نعود اليوم الى أدبيات الحزب في العراق وبياناته، في اعوام ١٩٥٨-١٩٦٢، نجدها تعجّ بالربط بين الحقوق القومية للاكراد ومحاولات تقسيم العراق وضرب التيار القومي، خصوصاً بعد تحالف الاكراد مع قاسم والشيوعيين وتشجيع اطراف دولية لمطاليبهم. ومازاد في تشنّج الموقف غموض المطالب الكردية والتصريحات التي كان يُطلقها عصمت شريف وانلي وشوكت عقراوي التي كانت تستفز اوساطاً عربية واسعة بدلاً عن مد الجسور معها. والواقع أن اليمين القومي العربي الهرِم كان يقابله "يسار" قومي كردي طفولي، وبين ذعر الاكراد والاقليات وتحفظهم على العروبة من جهة، وتخلّف الفكر القومي العربي وعنصريته من الجهة الثانية، ضاعت إمكانية التفكير في إنشاء مجتمع موّحد في دولة متعددة القوميات والمذاهب والأديان.

ولكن الحزب في العراق، غيّر لغته تجاه الاكراد أواخر ١٩٦٢، وبعد اقترابه من أسقاط قاسم، وراح يؤكد على احترامه المطامح القومية للشعب الكردي وتمتع الاقليات بحقوقها القومية. كذلك دعا قيادة الحركة الكردية الى التحالف للنضال ضد الاوضاع الاستعمارية والحكم الديكتاتوري وفي سبيل إقامة حكم ديموقراطي. وفي اجتماع للقيادة القطرية في آذار (مارس) ١٩٦٢، أثار ستّار الدوري ضرورة اعلان الحزب ايمانه بحقوق الشعب الكردي القومية وتأييده للحكم الذاتي.

غير ان الإرث الدموي بين الجيش والشعب الكردي، والضغط الدولي والاقليمي لمنع وحدة العراق مع سورية ومصر، والوضع النفسي والفكري المأزوم في الاوساط العربية والكردية، كل هذا جعل الخيار السلمي مستحيلاً، وفتح الثغرات لصدامات مسلحة

محدودة سرعان ماتسعت الى حرب دموية شاملة. وجاءت مطالبة الاكراد بجيش كردي واستقلال ذاتي وتوزيع الدخل وتأكيد النسب الكردي لكركوك، لتزيد من تشنّج العسكريين الذين راحوا يضغطون لبدء العمليات العسكرية، مؤكدين لنا قدرتهم على حسم الموقف خلال اسابيع. وحرص عارف وطاهر يحيى وعمّاش على استدعاء ضباط ميدانيين كبار لاعطائنا صورة عن الوضع في كردستان بغية تطمين قيادة الحزب وحملها على التخلي عن موقفها الرافض للحرب. ومن ناحيته كان عبد الناصر ينصح بتجنب القتال بأي ثمن، كما ان سفراء دول عدة، ومنهم السفير الاميركي قابلوا وزراء الخارجية والداخلية والدفاع ونصحوا بتجنب القتال مع الاكراد، وأكدً لي جلال الطالباني لاحقاً نصيحة الاميركان لهم بتجنب القتال مع البعث.

وبدل حسم الامر في اسابيع، وامام رفض السوفيات تجهيز العراق باي سلاح او عتاد او قطع غيار، لجأ العسكريون الى سياسة الارض المحروقة، واستنجدوا بمصر لتلبية حاجات الجيش، واعلمني الدكتور فؤاد شاكر مصطفى بعد سنوات، وهو الذي كان محافظاً لكركوك بعد شباط ١٩٦٣، ان اجتماعات عديدة كان يعقدها طاهر يحيى وقادة عسكريون كبّار مع ضباط اتراك وايرانيين في كركوك للتنسيق العسكري ضد الاكراد، وان طائرات ايرانية كانت تنقل العتاد الثقيل وغيره الى قاعدة كركوك الجوية، وانه كان يخاف من اعلام الحزب بذلك.

وعند اشتداد المعارك ضد الشعب الكردي التي بدأت في حزيران (يونيو)، وفي احدى جلسات المجلس الوطني لقيادة الثورة، عرض عمّاش اقتراحاً اميركياً قدمه اليه الملحق العسكري بتجهيز العراق بما يحتاجه من سلاح وعتاد، لقاء السماح لخبرائهم الاطلاع على الدبابات السوفياتية T54 وطائرات الميغ ٢١ ودراسة خصائصها الفنية، الامر الذي ألهب الاجتماع وخلق أزمة حادة انتهت بكيل

الاتهامات ورفض الاقتراح وتكليف طالب شبيب استدعاء السفير الاميركي والاحتجاج على تصرف ملحقه العسكري. ويبدو ان عمّاش حاول تحقيق ذلك سراً ودون الرجوع الى مجلس قيادة الثورة، بالاتفاق مع البكر وطاهر يحيى وعبد الستار عبد اللطيف، إلا ان محاولته فشلت في اللحظة الاخيرة بما حمل عمّاش على الرهان على العسكريين في مجلس قيادة الثورة متوهماً إمكانية اصدار قرار بذلك. وقد حاول عمّاش زج طالب ناجي في الامر، غير أن الأخير حذّره من هذا النهج ونهاه عنه.

وحاولت الولايات المتحدة ذلك ثانيةً عن طريق تاجر عراقي معروف دعا الى داره بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط المتنفذين ليلتقوا "بصديق" اميركي له عرض بدوره امكانية "توسّطه" لدى الادارة الاميركية لتسليح الجيش العراقي وتلبية طلباته لقاء اطلاع خبرائهم على كتيبة صواريخ "سام" السوفياتية الصنع في معسكر التاجي.

هكذا اسقطت الحرب ضد الشعب الكردي جميع المحرّمات، بدءاً باعتماد سياسة الارض المحروقة وإبادة القرى الكردية والحرث والنسل، وانتهاءً برهن سيادة العراق وكسر الوحدة العربية.

■ الكويت

ترى اوساط واسعة ان الكويت ارضاً عراقية، ومنفذاً بحرياً أُقتطع من العراق بقرار بريطاني، وبعد اكتشاف النفط في هذه الامارة، ازدادت اهميتها الاقليمية والدولية، واصبح استرجاعها الى العراق وضمّها مطلباً قومياً وشعبياً. ومع ان المسألة لم ترد أو يُشر اليها في أدبيات الاحزاب أو برامجها الدعاوية والتعبوية، كما كانت الحال بالنسبة الى فلسطين واسكندرون وعربستان وارتيريا، فإنها كانت حيّة وحاضرة في الذهن السياسي كشاهد على

سيطرة المصالح البريطانية، فيما كان له أثر سلبي ودموي احياناً على اوضاع العراق الداخلية، إذ ان اوساطاً شعبيةً غير قليلة درجت على الربط بين الوفاة الغامضة والمفاجئة للملك غازي في العام ١٩٣٨ وبين مطالبته بالوحدة مع الكويت أو ضمّها الى مملكته، ومنها من بالغ الى حد القول ان ثورة ١٤ تموز حدثت قبل عشرة ايام فقط من موعد توقيع الاتفاق الخاص بإدخال الكويت الاتحاد الهاشمي، ذلك الاتفاق الذي نجح نوري السعيد في اقناع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بمباركته ودعمه، وماحدث للعراق وشعبه بسبب رعونة صدام حسين وحرب الخليج، زرع في ذهن المواطن العراقي هاجس العلاقة بين النفط والدم، والعلاقة بين العراق والكويت.

وحين اثار قاسم المسألة في ايار (مايس) ١٩٦١ اثناء فترة المفاوضات مع شركات النفط الاحتكارية، محاولة منه تحسين موقف العراق التفاوضي، اصدر امراً بتعيين امير الكويت "قائم مقاماً" على قضاء الكويت التابع لمحافظة البصرة. ولم يتحرك الشارع العراقي، وتتأجج في نفوس الناس اية حمّاسة، بسبب عزلة قاسم الشعبية والعربية، وتأزم العلاقة بينه وبين قيادة الشعب الكردي التي انتهت الى حرب واسعة في ايلول (سبتمبر) ١٩٦١، فضلاً عن الطريقة المهرجانية و "الكاريكوتورية" التي انتهجها. ويبدو انه توّهم، وربما أُوهم وشُجِع من بعض الجهات في إمكانية استغلال الظروف الدولية، وتأييد السوفيات له مقابل تدهور علاقاتهم مع عبد الناصر، لدعم مطالبته بالكويت والسيطرة على نفطها، لم يكن قليل الدلالة تأكيد قاسم في مفاوضات استمرت ثلاث سنوات مع شركات النفط لم يحصل منها العراق على أي مكسب، على عائدات نفط الكويت للعراق واعداً الشركات بتطبيق نفس شروط الاتفاق الذي سيبرمونه معه على نفط الكويت حين يبسط العراق سيادته عليه.

هكذا جاءت مطالبة قاسم المرتجلة بالكويت، لتُعبر عن نوايا قاسم

الوطنية وحماسته المتهورة ضد الشركات الاحتكارية، فضلاً عن وجه من صراعات الحرب الباردة التي استنزفت جهد وسيادة العديد من بلدان العالم الثالث ووحدتها.

وفي العراق أُستُخدم قاسم والحزب الشيوعي لمنع الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وكان شعار مشاركة الحزب الشيوعي في الحكم، والهاب الصراع مع عبد الناصر والقوى الوحدوية سلاحاً لإخافة الدوائر الغربية وتطمينها في آن واحد واظهار قدرة السوفيات ونفوذهم في العراق. وربما نجد في هذا مايُفسر خذلان السوفيات والشيوعيين لقاسم في حملته الكويتية، وتراجعهم عن مطلبهم "اليساري"!! في المشاركة بالحكم، فضلاً عن نزول القوات البريطانية والمصرية تالياً في الكويت.

لم يُصدر الحزب بياناً أو يتخذ موقفاً رسمياً، بل اكتفت القيادة القطرية، تجنباً للحرج القومي، بإصدار تعليمات داخلية تُشكك في جدية قاسم وتعتبر مطالبته بالكويت ضرباً من المناورة لإستعادة شعبيته، فضلاً عن تأكيدها على ضرورة احترام إرادة الشعبين الكويتي والعراقي وتوحيدهما بعد زوال الحكم القاسمي وتحرر الكويت من قيود المعاهدة مع بريطانيا. وكنا في الواقع ننتظر موقف القيادة القومية الذي أُعلن بعد فترة قصيرة في بيان مطوّل، برأت فيه العمل الوحدوي العربي من الضم القسري والإلحاق عن طريق الغزو العسكري، وهاجمت قاسم بسبب استهتاره بالمشاعر القومية. وجاء موقف الحزب القومي متوافقاً مع موقف عبد الناصر آنذاك، غير ان موقف القيادة القومية لم يستطع ان يُزيل المرارة والشعور الداخلي بالاحباط، بسبب تطور العداء لقاسم الى حد نزول قوات عربية بدلاً عن القوات البريطانية لحماية الكويت.

وبعد ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ واجه الحزب الملف الكويتي، مثل الملفات الهامة الاخرى، دون موقف، مدروس ومتفق عليه. ولم يعد

موقفه القومي العام حين كان حزباً معارضاً، كافياً وملائماً، وبرغم ان اهتمامنا الاول آنذاك، كان انجاز الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية، أو على الأقل وحدة سورية والعراق، فقد كنا مدركين لضعف الدولة والمشاكل الداخلية مع الاكراد والشيوعيين، والصعوبات المالية والاقتصادية، فضلاً عن ذكرى نزول القوات البريطانية، وبعدها العربية في الكويت، الامر الذي جعل نظرتنا اقرب الى الواقعية، وجسّد امامنا الاهمية القاريّة لهذه الامارة الصغيرة.

وعلى أثر إتصال الكويتيين في نيسان (ابريل) ١٩٦٣ اثار طالب شبيب وعبد الستار لطيف وحازم مسألة الكويت والعلاقة معها، وطُرح موضوع الاعتراف بها كدولة، غير ان اعضاء المجلس الآخرين لم يكونوا مُهيئين نفسياً وسياسياً لبحث الامر. وتقرر تأجيل الموضوع، ولكن فشل ميثاق نيسان الوحدوي وتأزم العلاقات مع الاكراد و تدهور الوضع الاقتصادي، فتح الباب واسعاً لإعادة البحث وبايجابية ملموسة.

وامام ضغوط شركائنا في السلطة وفي مقدمتهم عبد السلام عارف والبكر وعمّاش وطاهر يحيى وحردان التكريتي وعبد الستار لطيف، فضلاً عن نصائح عبد الناصر والقيادة القومية، لم يبق أي موقف معارض لمبدأ الاعتراف بالكويت، وأتخذ الخلاف طابعاً يتصل باخراج الاعتراف وشروطه.

وتمسكّنا في قيادة الحزب بضرورة الغاء اتفاق ١٩ حزيران ١٩٦١ المُبرم بين شيخ الكويت والحكومة البريطانية، وابرام اتفاقات اقتصادية وعسكرية وسياسية مع الكويت كشرط للاعتراف. غير ان ذاك الخلاف مع شركائنا في السلطة، لم يُحل في المجلس الوطني لقيادة الثورة، ولا في اجتماعات مشتركة مع القيادة القطرية، بل تمّ حله عبر الاتصالات الخاصة في اقبية وصالونات

بغداد وعواصم اخرى، وترددت روايات وقُصص عديدة في هذا المضمار لا أجد نفسي قادراً على تأكيد أي منها أو نفيها، وقيل ان اسماءً كمحمد سعيد النقيب وموفق الخضيري وناصر الحاني وعبد العزيز بركات وحردان التكريتي وطالب شبيب وجبران مجدلاني، كان لها دور في قرار الاعتراف بالكويت، إلا ان ذلك كما قلت يبقى في إطار الحدس والاستقراء وتبقى الحقيقة حبيسة سرائر اولئك الذين استطاعوا فعلاً ترتيب الامر.

وفي لقاء مع البكر وعمّاش، أكدا لحمدي عبد المجيد ولي، خواء الميزانية وعجز الدولة عن دفع رواتب الموظفين وتغطية نفقات الجيش إذا استمرت الحال كما هي، وابلغنا البكر ان عبد العزيز الوتاري وزير النفط آنذاك نقل اليه قرار شركات النفط تخفيض الانتاج ٨٪ ورغبتها في تسريح عدد من العمال، الامر الذي يجعل اعترافنا بالكويت انقاذاً للوضع المالي المتدهور كما صوره البكر، خاصة وان الكويتيين وعدوا بدفع ثلاثين مليوناً من الدنانير العراقية ثمناً رسمياً للاعتراف. وفي مساء احد تلك الايام دعا حازم جواد القيادة القطرية للاجتماع، وعرض عليها موقف شركائنا في السلطة مؤكداً لنا عزمهم وحماستهم للإعتراف بالكويت، وتأجيل البت بموضوع اتفاقية ١٩ حزيران ١٩٦١، وطلب الاتفاق على موقف حزبي يمكن الدفاع عنه وإلزام الآخرين به. بقي معظم اعضاء القيادة متمسكين بضرورة الغاء اتفاقية ١٩ حزيران وعدم تحميل الحزب مثل هذه الخيارات الصعبة وعدم التسرّع في حسم المسألة، غير ان المسألة حُسمت في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء الذي حضر جلسته عبد السلام عارف وأذيع قرار الاعتراف من دار الإذاعة.

وبعد ايام وصل الى بغداد وفد كويتي للشكر برئاسة وزير الاعلام وبعد تناول الغذاء، تحدث معهم عارف عن الرغبة في بناء مجمّع لوزارة الاعلام في الاراضي المقابلة للقصر الجمهوري.

ومع الثلاثين مليوناً من الدنانير التي حوّلت الى البنك المركزي العراقي، وصل مبلغ مليوني دينار باسم عارف الذي امر بايداعها في حساب الخزينة العامة لبناء المجمّع الاعلامي.

■ مصادر الخلاف

دعا ميشيل عفلق في أيار ١٩٦٣ إلى مجلس قومي استثنائي في بيروت عقدت جلساته في منزل السفير العراقي ناظم جواد، وقد ناقش المجلس، الذي حضرته وكانت فيه وفود حزبية من سورية والعراق ولبنان والأردن وأقطار أخرى، وضع الحكم في البلدين، وظهر جلياً عجز الحزب وقيادته القومية وقياداته القطرية عن إدارة السلطة بمفرده. وأذكر أنني بقيت حتى اليوم الثاني للمجلس صامتاً لاأشارك في أيّ نقاش، الأمر الذي حمل عفلق على سؤالي عن سبب سكوتي، وكنت في الواقع طيلة يومي النقاشات أحاول أن أتصور من الذي في الولايات المتحدة وبريطانيا يجتمع الآن لتقرير مصير العراق وسورية والمنطقة، مقارناً بيننا نحن الموجودين هنا، دون أي دراسات أو خبرات أو معلومات، وبينهم. وحين أعلمت عفلق بهذا التصوّر أمتعض أمام أعضاء المجلس وراح يتحدث عن الحزب والأمة.

خرج المجلس بتوصيات عامّة وناقش مسألة دور العسكريين في السلطة وعلاقتهم بالحزب والصلة بين الدولة والحزب وضرورة الحفاظ على مسافة معقولة بينهما، دون أن تكون لتوصياته هذه أي تأثيرات واقعية. كذلك أوصى بالتهيئة لعقد مؤتمر قومي وإجراء انتخابات حزبية في القطرين تسبق هذا المؤتمر. وأعتقد الآن أن غرض عفلق من ذلك المجلس كان خدمة صراعاته الحزبية والسلطوية داخل سورية في محاولة لتقوية مواقعه، بدليل عدم دعوة أي من العسكريين السوريين والعراقيين إليه كما بدليل عقده

في بيروت علماً أننا "نحكم" قطرين.

وأنتهزت فرصة المجلس القومي في بيروت للاقتران بزميلة دراستي في كلية الصيدلة، الفتاة الكردية التي اخترتها زوجاً أسكُن اليها. وعلى رغم انني من الداعين إلى تحرر المرأة وطلاقها من قيود القيم التقليدية القديمة، واحترامي المتمردات على ارث المجتمع، كنت حريصاً على الزواج من فتاة تقدّس ذلك الارث وتأخذها تلك التقاليد. وكعربي من العراق مازالُ شهريار مستلقياً في واحة من واحات سرائره وصحاريها، يستيقظ حيناً كالمارد، ويتضاءل احياناً، أحسُ أنني تقمّصت روح ذلك البدوي وفلسفته في: شهرزاد، وأم البنين، والشرف الرفيع.

عند اجراء الانتخابات فازت في سورية والعراق العناصر المعارضة لتيار عفلق والبيطار والمطالبة بتجديد فكر الحزب وتحديث تنظيمه ونقله نوعياً إلى مستوى يؤهّله تمثيل أوسع الناس وتحقيق مصالحهم. والواقع أنه منذ آذار كان التنسيق قائماً بشكل دائم بين هؤلاء المجددين في سورية والعراق. وجاءت تجربة البعث في الحكم وتباين وجهات النظر والخلافات بين الأجنحة والتيارات لتعزز ذلك.

فاز في سورية حمود الشوفي ومحمود نوفل ومحمد بصل ونور الدين الاتاسي وابراهيم ماخوس وحافظ الاسد ومحمد عمران وصلاح جديد وخالد الحكيم وطارق أبو الحسن ورسب صلاح الدين البيطار، وفي العراق علي صالح السعدي وحازم جواد وحمدي عبد المجيد وحميد خلخال ومحسن الشيخ راضي وصالح مهدي عمّاش وأحمد حسن البكر وأنا، فيما رسب طالب حسين شبيب الذي تعادلت معه في الدورة الأولى ثم هزمته في الثانية بفارق صوت واحد. وهذه النتيجة لم تكن تُعبر عن التكوين السياسي للمؤتمر فحسب، بل أيضاً عن مضاعفات خروج علي

من وزارة الداخلية وجوابي على إلحاح طالب وعبد الستار لطيف بترشيح حازم بدلاً عني لتلك الوزارة. وكان على أثر ذلك أن استقال حازم من القيادة بما عمّق الأزمة ودفعها إلى مشارف الانفجار.

أما توجهاتنا النظرية وطروحاتنا الفكرية آنذاك فساهمت في تعميق الخلاف وهدم الجسور مع عفلق من جهة، ومع حلفائنا في السلطة من جهة أخرى، فضلاً عن دفعها الطرفين للتحالف ضدنا تالياً.

فقد جاءت وحدة مصر وسورية عام ١٩٥٨ لتهزّ الحزب وفكره، ولتمتحن ما دبّجه عفلق من افكار منذ اوائل الاربعينات، حول مسائل عديدة. والواقع أن مانسميه فكر الحزب ونظريته العامة لم يعدوا ماكتبه عفلق من مقالات وما القاه من خُطب. بدوره فالصراع مع عبد الناصر لم يكن كله حول من يحكم، وكيف يُصنع القرار، بل تجاوز ذلك ليطال الموقف من قضايا اساسية تتعلق بهموم المواطن اليومية وبمستقبله، ونمط التطور الاقتصادي الانتاجي والمعاشي، والتحول الاجتماعي، والدولة ومؤسسات المجتمع المدني، والسياسة الخارجية العربية والدولية، فضلاً عن السياسة الفلسطينية.

وكان عبد الناصر قطع شوطاً بعيداً في هذه المضامير، وبلور ثوابت ومواقف خاصة به وبمصر. وهو لئن أكتشف أهمية البُعد العربي للثورة المصرية وعمّقه من خلال نضاله ضد الاستعمار والمصالح الاجنبية وعبر الوحدة، فإن البعث أكتشف أثناء الوحدة، ومن خلال تحالفه وخلافه مع عبد الناصر، تخلّفه في ميادين اخرى وحاجته الى تحديد رأيه فيها. على سبيل المثال، وقف عارياً أمام الاصلاح الزراعي ومشاكله، بل مشكلة الارض والانتاج الزراعي، وقوانين العمل ونمط الانتاج والسياسة المالية

والضرائبية والملكية الخاصة ودور القطاع الخاص وطبيعة المرحلة التاريخية وموضوع التحول الديمقراطي في المجتمع ومفهومه للاشتراكية وسُبل الانتقال اليها، فضلاً عن طبيعة دولة الوحدة والموقف من المسألة الفلسطينية.

ولم يكن ميشيل عفلق ليسمح لعبد الكريم زهور أو جمال الاتاسي أو شبلي العيسمي أو صلاح البيطار، أو أي من أعضاء القيادة القومية آنذاك مثل عبد الرحمن منيف وفيصل الخيزران وغسان شرارة، أو لغيرهم، ان يحددوا رأياً للحزب، وكان يؤجل إعطاء الرأي حتى يبلوره هو نفسه وليس غيره، ولو جاء ذلك بعد أشهر أو سنوات على الحاجة إليه. وإذا ماتجرأ قائد حزبي آخر، أو قيادة، على صياغة موقف للحزب، فان عفلق كان يلوذ بالصمت ثم يعود لينكره وليبرئ حزبه منه.

أمام هذا السد العالي، المانع لأية محاولة لتجديد فكر الحزب وتطويره، وامام ضغط النضال الحزبي وتساؤلات الحياة، بدأت تتسرب الى الحزب استعارات ماركسية، ستالينية وتروتسكية وماوية، وافكار فابية وليبرالية، وطروحات وجودية واسلامية، مقابل ذلك راحت تتبلور اجتهادات ومناهج محلية وقطرية متباينة.

ولم نكتفِ في العراق بإستعارة النمط اللينيني للحزب الطليعي، بل تجاوزنا ذلك أحياناً، حين تحدثنا في مجالسنا الخاصة، وقبل تسلّمنا السلطة، عن الصراع الطبقي و"الاشتراكية العلمية" والطريق العربي اليها. ورفضنا مفهوم عفلق للشعب والامة فضلاً عن تبشيرنا بالديمقراطية الشعبية وتشهيرنا بالبرلمانية ومؤسساتها.

ولم يكن ذلك فقط بسبب وجود عناصر كعلي السعدي وحازم جواد وعبد الستار الدوري ومحسن الشيخ راضي وحمدي عبد المجيد وحميد خلخال وطالب شبيب وانا، في قيادات الحزب

العليا، ممن ينحدرون من أصول فلاحية وعمالية، أو متأثرون بالفكر الماركسي الكلاسيكي، بل أيضاً بسبب تأثيرات الحزب الشيوعي العراقي وهيمنته على الفكر السياسي النضالي. أكثر من ذلك لجأ البعث في أحيان كثيرة، لاعن إيمان حقيقي راسخ، الى تبني طروحات فكرية اوروبية، ماركسية أو ليبرالية، في صراعه مع خصومه وخاصة في خلافه مع عبد الناصر، الأمر الذي يُفسر سرعة الارتداد والتراجع عن تلك المفاهيم في مراحل لاحقة.

ولئن كُنّا نُبشر بتلك الآراء قبل تسلّمنا السلطة، بحذر واستحياء، ونهرّبها الى عقول الحزبيين، فإننا شعرنا بثقة أكبر، بعد نجاحنا في السيطرة على سورية والعراق، في اننا قادرون على تحقيق انجاز آخر يُعزز من قوتنا ومن التفاف قطاعات شعبية أوسع حولنا، ذلك هو تطوير الحزب وفكره، وتحريره من الرومانسية والعمومية وصوفية عفلق. ورحنا نصنّف الحزبيين والحلفاء، الى يمين ويسار، وبسبب قلة زادنا الثقافي، ونقص عُدتنا في الوعي والتجربة، سقطنا في رومانسية ماركسية، وصوفية يسارية!!

في اليوم الثاني قدم كريم شنتاف استقالته إلى البكر ولم تنجح جميع الجهود التي بذلت للتقريب بين وجهات النظر والحفاظ على الحد الأدنى من وحدة الموقف الحزبي. وكنا أثناء المؤتمر اتفقنا مع عفلق على أن يعرض الطرفان، طالب وحازم من جهة ونحن من جهة أخرى، وجهتي النظر حيال مشاكل الحكم وعلاقة الحزب بالدولة والخلافات الدائرة. وبالفعل عرض علي وحازم وجهتي نظرهما وكان مفروضاً أن نقف، محسن وطالب وأنا، للإدلاء بوجهة نظرنا أيضاً، إلا أن عفلق، وبعد أن رأى تطور أجواء المؤتمر ومزاجه الموالي لنا، طلب رفع الجلسة للإستراحة، ومارس ضغوطاً هائلة عليّ وعلى الآخرين مستخدماً رفاقه من أعضاء القيادة القومية وكبار العسكريين لمنعنا من ذلك. ولا بأس من الاشارة هنا

إلى أن رأي حازم جواد كان يتلخص في ان القرارات والتوصيات التي اتخذها المؤتمر القطري وانتخب غالبية الأعضاء على أساسها تستوجب استلام هؤلاء السلطة وانسحابه هو ومن يمثّل منها.

قبيل ذهابنا إلى المؤتمر القومي السادس وعلى أثر استقالة حازم وكريم شنتاف، عقدنا اجتماعات مغلقة مع البكر وعمّاش وأنور الحديثي وناقشنا خطورة الموقف وانهيار الثقة بين أعضاء القيادة خاصة بعد زيارة عفلق وجديد وعمران السابقة، وطرحنا معهم ضرورة إعتقال عارف وحازم وطالب لأننا اعتقدنا آنذاك أن المسألة لاتقف عند حدود الخلافات الحزبية وتباين وجهات النظر بقدر ماهي مؤامرة تستهدف إنهاء حكم الحزب. وافق البكر إلا انه اشترط عدم اقتتال البعثيين ورفض إسالة أية قطرة دم منهم. وفاجأنا أنور الحديثي في هذا اللقاء بانه سبق وفاتح طاهر يحيى وأبلغنا استعداده للتعاون معنا ضد عارف، الأمر الذي حملنا على توجيه اللوم إلى الحديثي لإيماننا بأن يحيى كان أقرب لعارف ولرشيد مصلح وللآخرين منه إلينا. إتفقنا آنذاك على السيطرة على دار الإذاعة وكنت آنذاك المسؤول الحزبي عن كتيبة الدبابات الرابعة التي انتقل مقرها إلى القصر الجمهوري، فأبلغت قيادتها بالأمر وطلبت إليها عدم إطاعة أية أوامر لاتصدر عني، كما ابلغنا منذر الونداوي وقيادة الحرس القومي بهذا التوجه وطلبنا اليهم الاستعداد للسيطرة على المراكز الحساسة واعتقال الضباط المناوئين. وقمنا بحملة مكثفة من الاتصالات بالعسكريين والمدنيين، غير أن البكر عاد في اليوم التالي وبتأثير عمّاش وتواطئه مع الآخرين، إلى التردّد ونصحنا بالتريث إلى مابعد المؤتمر القومي السادس.

في هذه الفترة كان شبّان الصف الثاني في الحزب، في قيادة بغداد وقيادة الحرس القومي، قد يئسوا من قدرة رفاقهم في

القيادة على حسم الموضوع لصالح الحزب، فعقدوا اجتماعاً سرياً في قيادة الحرس القومي حضره أبو طالب الهاشمي ومنذر الوندواي وأحمد العزاوي وصباح المدني وعدنان عبود وصباح محمد يحيى وغانم عبد الجليل وآخرون، وقرروا التحرك واعتقال عبد السلام وحازم وطالب وضباط آخرين. وفعلاً توجّه منذر إلى القصر الجمهوري يرافقه بعض أعضاء الحرس بهدف اعتقال رئيس الجمهورية إلا اننا أوقفنا المحاولة وأرسلنا محسن الشيخ راضي إلى المجتمعين لثنيهم عن قرارهم وللتنسيق معهم.

بدأت الخلافات مع الأيام الاولى لتسلّمنا السلطة، إذ تصرّف الأعضاء المتفرغون من القيادة القطرية للعمل الحزبي، وهم محسن الشيخ راضي وكريم شنتاف وحمدي عبد المجيد وأنا تؤيدهم في ذلك قيادات الصف الثاني وقواعد الحزب، على أساس أن الحزب هو السلطة العليا دستورياً، وأن قرارات مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء يجب أن تخضع لمصادقة القيادة. ومن خلال مشاكل السلطة اليومية ومسؤولياتها بدأ التناقض في وجهات النظر بين قادة السلطة من بعثيين وعسكريين غير بعثيين، وبين قادة الحزب ممن لم يشاركوا في السلطة. وبحكم التربية الطويلة لحزب معارض ولأفكار وطروحات ثورية، تصور الكثيرون منّا أن الدولة أصبحت دولة الحزب الثورية، واستصعبوا بالتالي أن لاتتجاوب قيادات الدولة وأجهزتها وتنقاد بسهولة إلى قرارات الحزب وسياسته.

ففي الريف والقطاع العمالي، ومنذ سقوط قاسم، بدأ الإقطاعيون وأرباب العمل يتصرفون وكأن ٨ شباط عودة عن ١٤ تموز ١٩٥٨، الأمر الذي قاد إلى صدامات مصحوبة بحرص من قواعد الحزب وقياداته الدنيا على نفي هذا التصور من جهة، والضغط من جهة أخرى على أجهزة الدولة ومؤسساتها للتصرف بما يعبر عن إشتراكية الحزب وعدائه للإقطاع والرأسمالية. وقد تفاقم بعض

الحوادث إلى الحد الذي حمل حردان التكريتي، الضابط البعثي وعضو مجلس قيادة الثورة، على اعتقال قادة نقابيين والاعتداء عليهم بالضرب.

وإلى خلافنا حول قانون الأحوال الشخصية، كانت قوة "الحرس القومي" ونموه سببين في خلاف يومي مع العسكريين ومعظم وزراء الحزب مستغلين في ذلك تجاوزات بعض منظمات الحرس واعتداءاتها على أمن الناس، وضعف قيادته في إحكام السيطرة وعدم تطهيره من العناصر الانتهازية والمصلحية.

على الجانب الآخر كان حازم وطالب حريصين على التوفيق بين طموحات الحزب وبين إبقاء التحالف الصعب في سلطة شباط كي لاتضيع السلطة من الحزب. ففي رأيهما أن سلطة منقوصة خير من العودة إلى المعارضة. وقد بذل حازم بالخصوص ولاسيما في الأشهر الأولى جهداً ملموساً لإشراك قيادة الحزب في معظم القرارات التي كان مجلسا قيادة الثورة والوزراء في صدد إصدارها. إلاّ أن جهوده لم تثمر خاصة بعد القرار المتعلق بقانون الأحوال الشخصية والاعتراف بالكويت على عكس رأينا وتحذير عمران وجديد، فضلاً عن أن إخراج علي من وزارة الداخلية كان قد حسم موقفه وانحيازه إلى القيادات الحزبية الدنيا. وقد أدّى هذاإلى انقطاع التفاهم والحوار بيننا، محسن وأنا من جهة وحازم من جهة أخرى، ورحنا نأخذ عليه عدم احترامه لرأي القواعد الحزبية، بل عدم حرصه، كما كان الأمر سابقاً، على مخاطبة هذه القواعد والإتصال بها.

هكذا شكلت مسألة علاقة الحزب بالسلطة، ودوره في قيادتها، سبباً في خلاف راح ينمو سريعاً، وظهور نهجين راحا يتباعدان: نهج يسعى إلى تحويل السلطة إلى سلطة ثورية خاصة للحزب دون إدراك واقعي لطبيعتها وتحالفاتها ومراكز قواها، ونهج

يحرص أصحابه على إدامة السلطة ويريد إخضاع الحزب وقواعده لموجبات ذلك دون أن يبذل جهداً ملموساً لتثقيف البعثيين وتوعيتهم بوعي جديد تتطلبه الظروف الجديدة.

وما لاشك فيه أن الصراع بين القيادة القومية والبعث في سورية مع عبد الناصر، ورغبة عفلق في استخدام بعث العراق وحكمه في معركته مع القاهرة من جهة، ومع "اللجنة العسكرية" في دمشق من جهة ثانية، سرّعا تعمّق الانقسامات داخل العراق.

أما علي صالح السعدي فتدهورت علاقته بالعسكريين، بعثيين وغير بعثيين، بسرعة، وبدأ يحاول تقوية مواقعه داخل السلطة مستعيناً بالحزب وبطموحات قواعده ومعبراً عنها في معظم الأحيان بطرق استفزازية مرتجلة غالباً ما أساءت إلى الحزب. ففي خطابه في الموصل هاجم الإقطاع وأصحاب رؤوس الأموال بلغة تحريضية وثأرية لاتتناسب مع وعيه وموقعه، الشيء الذي اعطى كبار العسكريين والقوميين في السلطة الذريعة للإصرار على إخراجه نهائياً من الحكم. وفي مساء أحد الأيام استدعاني البكر، رئيس الحكومة آنذاك، الى غرفته وأعلمني باستقالة عدد من الوزراء، خصوصاً منها القوميون، مضيفاً إن جميع من فاتحهم في الاستيزار اعتذروا بسبب وجود علي في الحكومة. وادّعى أن بعضهم كصديق شنشل وناجي طالب وحسين جميل اشترطوا خروجه منها للمشاركة فيها. وحاولت عبثاً إفهام البكر أن استقالة الوزراء القوميين تقف وراءها أسباب أخرى منها الصراع مع عبد الناصر وانعدام دورهم في الحكم فضلاً عن الاعتراف بالكويت، وانضمّ إلينا حردان التكريتي وطاهر يحيى وعبد الستار عبد اللطيف وطالب شبيب وأجمعوا على ضرورة إخراج علي من الحكم مع تحذير مباشر من أن بقاءه سيضطر الجيش وقادته إلى التحرك لفرض هذا الأمر.

وطلبوا إليّ بإعتباري عضواً في المكتب السياسي للحزب ومسؤولاً عن الدعوة لجلساته، دعوة المكتب وإبلاغهم قراره قبل العاشرة مساءً، موعد نشرة الاخبار آنذاك. رفضت ذلك بشدة وتذكرت تحذيراتي لحازم قبل ٨ شباط وشعرت بضغط هائل وبمشاعر حزن وقلق. وأعلمتهم بأننا نرفض إخراج علي من السلطة وبأن الحزب قادر على ضبطه وتصحيح نهجه في الحكم فضلاً عن تأكيدي على التصرفات الأخرى والانحرافات التي كانت تصدر عن أعضاء آخرين في الحكومة ومجلس قيادة الثورة، متمسكاً بأن ما يؤخذ على علي لايستوجب إخراجه من الحكم، وبأن هذه الخطوة ستبدو وكأنها إخراج الحزب من السلطة.

هدّدني البكر بالاستقالة من رئاسة الحكومة وطلب تكليف شخص آخر، وبعد نقاش حادّ تم الاتفاق على إخراج علي من وزارة الداخلية وتسلّمه وزارة أخرى أقترحت مناورة أن تكون وزارة الاصلاح الزراعي أو وزارة الصناعة، الشيء الذي رفضوه، فتم الاتفاق كتسوية على تسليمه وزارة الثقافة والإرشاد وإلغاء منصب نائب رئيس الوزراء، وكان ذلك في شهر آيار، شريطة أن يحظى ذلك بموافقة المكتب السياسي للحزب وموافقة علي نفسه.

دعوت المكتب إلى الاجتماع وكنا لانزال في بناية مجلس السيادة (البلاط الملكي القديم) في الساعة السابعة مساءً، ومما زاد حرج موقفي أن حمدي عبد المجيد ومحسن الشيخ راضي عضوي المكتب كانا في دمشق حينذاك في اجتماع للقيادة القومية وستار الدوري في الصين الشعبية، وقبل اجتماعنا اتصل بي طالب شبيب وعبد الستار عبد اللطيف وحاولا إقناعي بتسلم وزارة الداخلية خلفاً لعلي، مضيفين أهمية تسلّم قائد حزبي لهذه الحقيبة وما اتمتع به برأيهم من وعي ومرونة وقابليات تميزني عن بقية رفاقي، الأمر الذي رفضته بإصرار مقترحاً، بدلاً مني، حازم جواد لأنه الوحيد المعادل حزبياً لعلي بحيث لا يبدو التعديل الوزاري

انتكاسة للحزب، خصوصاً إذا أخذت بالاعتبار أهمية الوزارة المذكورة، فضلاً عن تهيُّبي تسلّم مسؤولية رسمية مباشرة وخضوعي لضغط نفسي فيه قدر من الصوفية.

اجتمع المكتب السياسي وعرضت على اعضائه الموقف المتأزم وبعد نقاشات طويلة تم الاتفاق على ماكنت توصلت إليه مع البكر والآخرين، وعند وصول علي متأخراً الى الاجتماع طلب إعادة المناقشة والاستماع الى آراء الاعضاء. في هذه الاثناء كانت غرفة عبد السلام عارف تعج بكبار العسكريين وقادة الدولة ممن ينتظرون قرار الحزب. وانزعج علي من القرار واعتبره مؤامرة على الحزب واستهدافاً ظالماً له شخصياً وحاول تعطيله، غير انِ ميزان القوى والحسابات الهادئة حملته على الاذعان للقرار. عُدت الى البكر والقادة العسكريين وحازم وطالب وابلغتهم قرار الحزب حيث كانوا في غرفة رئيس الجمهورية وطلبت اليهم تأجيل اعلان التشكيل الوزاري يوماً واحداً ليتسنى لنا ايضاح الامر للجهاز الحزبي، إلا انهم اصّروا على إذاعته مساء ذلك اليوم. وبتسلّم علي وزارة الثقافة والارشاد، وحازم وزارة الداخلية، بقي الدكتور مسارع الراوي وزير الارشاد دون عمل، فأقترحت استحداث وزارة باسم وزارة شؤون الوحدة العربية تسلّم حقيبتها الدكتور الراوي الذي بقي دون مقر ولاعمل جديّ حتى سقوط الحكم.

كان لخروج علي من وزارة الداخلية أثر سلبي على وضعنا في السلطة وفي صفوف الحزب، كما تزايدت الشكوك بين اعضاء القيادة وبدأنا نشعر بقوة حلفائنا العسكريين وقدرتهم على املاء المواقف والسياسات على الحزب، وغادرنا الوهم بان الحزب وقيادته هما السلطة العليا في البلد. وبعد ايام على اعلان التعديل الوزاري وصل الى بغداد عفلق ومحمد عمران وجبران مجدلاني وآخرون، وعقدوا معنا اجتماعات مشتركة لبحث ازمة السلطة، وناقشنا مطوّلاً مشاكل الحزب ودوره في توجيه السلطة ورسم

سياستها وتباين المفاهيم حول ذلك، وابدى حازم جواد استعداده للانسحاب من الحكم مقترحاً تسلّمنا السلطة وادارتها بالوجه الذي نراه، الامر الذي اعتبرناه مناورةً لاحراجنا مع حلفائنا العسكريين. وعلى رغم الاحترام والتأثير اللذين كانت القيادة القومية تتمتع بهما آنذاك، إلا ان تلك الازمة كشفت مجدداً عن عجزها وبُعدها عن فهم المشاكل الداخلية في الحزب وفي العراق.

وفي ختام تلك الاجتماعات وباقتراح من حازم تم دمج القيادة القطرية بمجلس قيادة الثورة في محاولة لمنع ازدواجية مركز القرار وتوسيع المشاركة في صنعه. واذكر اننا، حمدي ومحسن وانا، اعتذرنا عن تسلّم راتب عضوية المجلس وفضلنا العيش عل رواتبنا الحزبية الضئيلة طيلة الاشهر الخمسة الاولى، وعندما اضطررنا لاسباب قانونية لتسلّم المبالغ المتراكمة تبرعنا بها للحزب.



الفصل التاسع

المؤتمر القومي السادس

سادت اجواء الحزب اثناء الانتخابات التي سبقت المؤتمر القومي السادس، نزعة المعارضة للسلطة واتهام بعض رموزها بالانحراف والعلاقات المشبوهة وبدأت تتردد تعابير اليمين واليسار. الى جانب ذلك سادت أوهام كبيرة عن قدرة الحزب على إيقاف التدهور وتصحيح مسار السلطة من طريق مؤتمراته وقراراتها، وبرزت أهمية الوحدة الثنائية مع سورية كمنفذ للخلاص من نمو سلطة العسكر وانقاذ موقف الحزب. وبسبب استعار وتيرة الحرب مع الشعب الكردي تزايد نفوذ العسكريين في المجلس الوطني لقيادة الثورة وراحوا يتذرعون بها لعرقلة وتعطيل أي إجراء يحقق مكاسب للعمال والفلاحين والحزب. يومها نصح سعدون حمادي بطي المطالب والشعارات التي تستفز الجيش وقياداته المحافظة، كالوحدة الثنائية والتحويل الاشتراكي والاصلاح الزراعي الجذري، الامر الذي لم يلق منّا اصغاءً، فضلاً عن تصورنا أن النزاع مع العسكريين والخلاف مع حازم وطالب كانا تجاوزا خطوط التراجع.

لم يبق معنا غير الضباط الشبان ذوي الرتب الصغيرة، ولم نبذل جهداً مميزاً لتنظيمهم وتعبئتهم بإتجاه ضبط وحداتهم العسكرية والتهيؤ لقيادتها عند الحاجة، كما أن تنسيقنا مع البكر وعبد

الكريم نصرت وخالد مكي الهاشمي ومنذر الونداوي وعمّاش وأنور الحديثي لم يكن فعّالاً وجدياً.

أما الضباط القوميون والناصريون، الذين ابعدهم عن الحزب الصراع مع عبد الناصر، واسباب اخرى ثانوية، فراهنوا على عبد السلام عارف وطاهر يحيى، ولم يعد ممكناً التحالف معهم لإنجاز الوحدة الثنائية، فضلاً عن إنقاذ سلطة البعث.

والغريب ان عبد الناصر في صراعه مع البعث أسقط من حساباته البعث كله على اختلاف اجنحته، ولم يحاول النفاذ الى الحزب أو إقامة تحالفات ميدانية تعزز الاتجاهات الوحدوية والوطنية فيه وفي السلطة، وربما كانت تجربته الفاشلة مع الريماوي والركابي سبباً يضاف الى مسؤولية اجهزة المخابرات والمباحث المُخترقة في أغلب الظن.

فهي عملت على تهديم الجسور وتصعيد الامور وخلطها ومنع أي لقاء أو شكل من أشكال التضامن والوحدة، وذلك كله سوّد صورة عبد الناصر عندنا، خصوصاً تحت وطأة الإنطباع الذي خلّفه علي بعد زيارته إلى القاهرة.

وبدل ان نتجه الى تنظيمات الحزب في الجيش، لكسب ولائها وتوسيع دائرة نفوذنا فيها، حيث القوة والحسم، اتجهنا الى الحزب المدني، القطري والقومي، متوهمين ان أي تغيير في السلطة ومراكز القوى يجب أن تسبقه قرارات حزبية تمنحه شرعيته وديمومته.

ولابد من الاقرار اليوم ان رياح الغلو الايديولوجي والحماسة الحزبية، كانت تكتسح من امامها كل قديم ورث في الحزب وافكاره وطروحه. وإذا أردنا استعارة تعابير ذلك الزمان اللينينية، فإن اليسارية الطفولية وجدت لها مرتعاً خصيباً في حزبنامقابل يمينية جامدة ومتحجرة. لقد كنا قبل تسلّمنا السلطة مأخوذين

برغبة عاصفة في تحديث الحزب، وتجديد إطاراته النظرية ليكون قادراً على التعامل مع العصر وأهلاً لتحّمل مسؤولية قيادة الحكم والجماهير، فضلاً عن حاجته الى الصمود في وجه الناصرية والحركة الشيوعية الناهضتين آنذاك.

والواقع أن الحزب كمؤسسة سياسية اتخذ، في بلد كالعراق يدين مجتمعه بالقبلية والعنصرية والطائفية، مضموناً عصبوياً وعشائرياً، رغم كل الشعارات واللافتات الفلسفية التي تبرقَعَ بها هذا التنظيم أو تسّملَ فيها خصمه. ولعلّ المواطن العراقي، المتفرّد والمأسور بإيمانية معتقدية وقبلّية، وجد في الحزب العصبوي، ما وجده شاعر القبيلة وفارسها في قومهما. ومع ان الحزب اصبح هدفاً مُقدساً بذّاته، وأذاب خصوصية منتسبيه في بوتقة الكُل العقائدي، فإن "ألانا" المُصادَرة والمقهورة بقّيت مشدودة الى ولاءاتها القديمة، وفي الوقت نفسه رأت في التحديث والتجديد وسيلةً لغلبة احزابها وكسر الخصوم. وليس قليل الدلالة ان نرى تفتُح الكثير من الافكار والتنظيرات المُجددة أيام شدّة المعارك بين البعث وعبد الناصر من جهة، وبين الشيوعيين والبعث وعبد الناصر من الجهة الثانية، وانقلاب الجميع على اعقابهم بعد هدوء المعركة.

وحين طويت لنا وسادة الحكم وأمسكنا بناصية السلطة، برزت الحاجة الى امتلاك نظرية تضعنا على يسار عبد الناصر والحزب الشيوعي. ولئن سمح عفلق بسبب الصراع مع الزعيم المصري بتبني بعض الافكار الديمقراطية وتوجهات في التحويل الاشتراكي ومفاهيم عن دولة الوحدة، فإنه سرعان ماتنكر لذلك بعد تسلّم الحزب السلطة في بلدين.

إذن رحنا بعد تسلّمنا السلطة نبحث عن نظرية لحزبنا، ونعمل على تخليص افكاره من العمومية والمثالية، الشيء الذي كان عفلق يكره

الحديث عنه رافضاً مايسميه النظريات الوافدة والايديولوجيات المستوردة والافكار الغريبة عن اصالة الامة، معتبراً الامة العربية بسبب تلك الاصالة وتراثها العظيم، قادرة على صُنع اجاباتها الخاصة عن تساؤلات الحياة والمجتمع، فضلاً عن ان القومية العربية، برأيه، وجود وحب قبل كل شيء.

وأمام اصراره هذا على رفض التجديد، ومقاومة إعادة النظر في فكر الحزب ونقده، اتسم الخلاف معه بالكثير من التأزّم والتشنج، فبدأ يستعين علينا بالسلطة وجنرالاتها تارةً، وبشيوخ الحزبيين تارة أخرى، ولم تجد الاصوات العقلانية المُجددة موقعاً لها تستطيع التأثير منه على أي من طرفي الصراع. غير أن اطمئناننا الى ضعف موقف عفلق ومن معه، وخاصة في سورية، شجعنا على تصعيد الامور الى مراتب تمس جذور الفكر القومي وأسسه، سواء في مفهومه للامة والصراع الطبقي والاشتراكية العربية، أو في موقفه من الحرية وأسس البناء الديمقراطي للمجتمع والدولة، فضلاً عن تصوّره للوحدة العربية والقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في إنجازها وعلاقتها بالاشتراكية. وما أضاف عاملاً إضافياً الى اطمئناننا، وقوف قادة حزبيين كمنيف الرزّاز وجبران مجدلاني وجمال الاتاسي ومنصور الاطرش وعبد الكريم زهور وياسين الحافظ، وقادة عسكريين بعثيين كحافظ الاسد وصلاح جديد وعبدالكريم الجندي وحمد عبيد واحمد حسن البكر وعبد الكريم مصطفى نصرت وانور الحديثي وخالد مكي الهاشمي ومنذر الونداوي وآخرين معنا.

آنذاك سيطرت على اجتماعاتنا في المجلس الوطني لقيادة الثورة رتابة واضحة، وبدأت قضايا الحكم اليومية والروتينية تستهلك معظم الجلسات فيما ذبُلت مشاعر الود والثقة بين اعضائه. ولم تكن هناك سياسة مُتفق عليها حزبياً يمكن ان يعتمدها المجلس مرجعاً لقراراته وتشريعاته، سوى ذلك المنهاج المرحلي الذي أهمله

الجـميع. وفي أحيـان كـثـيـرة فضلّنا طبخ القـرارات خـارج الاجتماعات وقبل انعقاد الجلسات الرسمية، أو إصدارها بالاتفاق مع سكرتير المجلس انور الحديثي دون علم الآخرين، بسبب تفشي حوار الطرشان في المجلس. ففي الوقت الذي كان فيه حميد خلخال وزير العمل والشؤون الاجتماعية يُلح في كل جلسة على مناقشة التعديلات على قانون العمل وتشريعها بسرعة ويُجابَه بالتأجيل والتسويف، كان البكر وعمّاش مهتمين بمسائل التسليح والتجهيز للجيش العراقي الذي يُقاتل الاكراد، وشبيب بتعيين السفراء وتعديل رواتبهم ومخصصاتهم وصرف المرتبات التقاعدية لرجال العهد الملكي. وكان البكر اقترح بعد الاعتراف بالكويت تسمية عبد الجليل الراوي سفيراً في الكويت بناءً على طلب الكويتيين انفسهم، اما عارف فاقترح تعيين حميد قادر السامرائي سفيراً، وأصر على رفض تعيين الدكتور تحسين معلة للمنصب نفسه.

وخلافاً للظاهر كانت علاقتنا بعلي السعدي تتدهور بسرعة، فبرغم وجود قناعات مشتركة عدة تجمعنا، حمدي ومحسن وابو طالب الهاشمي وحميد خلخال وسعدون حمادي وانا وآخرين به، إلا انه كان بعيداً في الوقت نفسه، عصياً على أي التزام، متحرراً من قيد أي اتفاق. هكذا لم نستطع أن نضع معه أية خطة لمواجهة الموقف المتدهور، حزبياً وسلطوياً. وفي المرات القليلة التي اجتمعنا به لبحث قوانا في الجيش وموقف الضباط وتهيئة الحرس القومي، كنا نسمع بتفاصيل ماتحدثنا به بعد يوم أو يومين من أبعد الناس، الأمر الذي ألجأنا اكثر الى البكر ومنذر الونداوي وعبد الكريم نصرت والحديثي، وعزز في نفوسنا ضرورة توظيف ثقل الحزب القومي في صراعنا. وبات واجباً لوم علي أو توجيه النقد الى بعض تصرفاته التي كانت تسيء للحزب والسلطة كمنعه لفؤاد الركابي من العودة الى العراق وتسفيره عبد الرحمن منيف الى خارج العراق. وفي الوقت الذي كان فيه البكر وعارف وطاهر يحيى

وغيرهم يسكنون في مقرات عملهم ويتصلون بالضباط والوحدات العسكرية والحزبيين، كانت عُزلة القيادة تزداد وتتعاظم، وذوت هيبتُها وسلطتُها في نفوس العسكريين.

كنا بحاجة ماسة الى علي كقائد حزبي مرموق يتمتع بشعبية واسعة في اوساط الحزب، ولكونه على معرفة بضباط الجيش منذ كان مسؤولاً عن المكتب العسكري، فضلاً عن شجاعته وجرأته. غير أننا فشلنا في حمله على فهم طبيعة الصراع وماتوجبه من تحالفات ذات طابع جديد، ومن اساليب مختلفة في العمل. واشتدت الحملة الدعاوية ضدنا، وشارك فيها حزبيون وعسكريون واوساط من خارج الحزب والسلطة، واخْتُزِلتْ كل اسباب الخلاف في شخص علي، واستهدف الانتقاد ارتياده المطاعم الشعبية وعدم احترامه هيبة الحكم وتردده على المقاهي والاحياء العمالية، فضلاً عن معاملته الفجة لبعض الضباط والوزراء. وكنّا، حمدي ومحسن وانا، لانكف عن نقده ولومه على بعض تلك التصرفات، وحين انتقدته علناً في المؤتمر القطري الاستثنائي مُعلناً فشله في تمثيل الحزب من موقع السلطة، أبلغ محسن استعداده لسماع نقدي في الجلسات الخاصة وليس في المؤتمرات، الامر الذي رفضه محسن وحذره من نهجه هذا. ومع ذلك كان ادراكنا المحدود لطبيعة الصراع، يمنعنا من السقوط في احابيل عفلق او حلفائنا في السلطة، وكنا نعي ان المعركة الحقيقية ليست حول حُسن السلوك وبهاء الهندام والنهج الفردي، بقدر ماتدور حول هوية الحزب والحكم، ونهجهما السياسي والفكري.

واللافت ان عفلق الذي رافق الاعداد لإنقلاب شباط (فبراير)، ونصح بالمغامرة في حينها، ووسم يوم ٨ شباط ١٩٦٣ بـ "بداية التاريخ العربي الحديث!!"، عاد بعد سقوط ميثاق ١٧ نيسان وزوال خطر الوحدة مع مصر، ليُعيب علينا قلّة عُدتنا وعددنا، ويتحالف مع عمران وجديد والبكر وامين الحافظ وطاهر يحيى ضدنا،

وليضع مصير الامة وحزبه في عام ١٩٦٨ بأيدي عصابة من خمسة اشخاص، وذلك عندما لاحت ظلال الوحدة مع عبد الناصر ثانية على العراق، مانحاً صدام حسين لقب "القائد الضرورة" الذي "وهبه الله لنا".

فبعد الثامن من شباط (فبراير)، والثامن من آذار (مارس) ١٩٦٣، انتشت قواعد الحزب وقياداته واوساط شعبية عريضة، بموجة من التفاؤل أعقبت انهيار حكم قاسم "الانعزالي" وحكم الانفصال في سوريا، وتسلّم البعث، الحزب الوحدوي الاشتراكي، السلطة في البلدين. ولم تنجح جهود قاسم والرئيس السوري ناظم القدسي ولا الجهود التي بذلها ناصر الحاني السفير العراقي في بيروت آنذاك وجهات اخرى، في ايقاف الهجوم المضاد للقوى الوحدوية. ولكن موجة التفاؤل سرعان ماتكسّرت، وبدا واضحاً أي نصر أجوف ومهزوز يكمن وراء ذاك الصراخ الوحدوي وتلك المزاودات القومية، كما برعمت بذور السياسة التي انتهجها الحزب في اعوام ١٩٦١ - ١٩٦٣ تحت شعار: النضال ضد الانفصال والانعزالية والنضال ضد الناصرية في آن واحد، الامر الذي قاد الحزب الى تحالفات مشبوهة وحدوياً ووطنياً، والى تكريس وحدوية ذاتية وانفصالية موضوعية.

■ دور لصدّام وطارق عزيز

اما حازم جواد الذي لم يكن يقلُّ عنا حماسةً للوحدة، والذي تعلّمنا منه الحرص على الحزب وهويته الوطنية، فلم يستجب لمحاولاتنا، حمدي ومحسن وانا، لإيجاد صيغة وسط تُنقذ الحزب والحكم من علي واندفاعه وفرديته، ومن رجعية العسكريين وتسلّطهم. وفي محاولة لتجنّب القرارات الحزبية تنضح بمزيج من الخوف والاستخفاف، اقترح طالب شبيب عقد اجتماع عام

لاعضاء الحزب وانصاره من مدنيين وعسكريين في صالة سينما النجوم لاستفتائهم حول السياسة الواجب اتباعها.

واصطفت وراء حازم، بسبب واقعيته وخلاف علي السعدي معه، فضلاً عن الثقة بينه وبين عارف والبكر، مجموعة واسعة من الضباط والحزبيين، مظهرين حرصاً على الحزب وسلطته وعقلانية مُصطنعة، وكان في مقدمة هؤلاء عبد الستار عبد اللطيف ومحمد المهداوي وجميل صبري وعلي عريم وذياب العلكاوي التكريتي. ومارس عفلق وعمران وجديد دوراً انتهازياً مزدوجاً، بدأ بتحذيرهم لنا من المؤامرة الاميركية وانتهى بتسليم السلطة الى عارف، مروراً بتحريض حازم وطالب والبكر وعمّاش ضدنا وتحذيرهم من تآمرنا. ولم تكن تلك المجموعة من الضباط متجانسة الدوافع والاهواء، ولم يكن ولاؤها للحزب صادقاً، الامر الذي جعلها اقرب الى عارف والتقاليد العسكرية، ورصيداً وهمياً لحازم. فعندما هاجم عبد السلام عارف الحزب في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ كان هؤلاء الضباط قادةً للوحدات والقطعات التي نزلت الى الشوارع.

ومع تقدم العملية الانتخابية، بدأت ترتفع نبرة اليسار في الحزب بمواجهة عربدة اليمين وتعاليه خارج الحزب، وامتزج الصراع على السلطة بخليط من البحث عن هوية تقدمية للبعث وتثبيت شرعيته كقائد وحيد لها، وربما مع شيء غير قليل من التحاسُد والتنافس الشخصي. وحدها قواعد الحزب وقياداته الدنيا حسمت موقفها بوعي وعفوية في تلك المرحلة التي اتسمت بالغموض وتداخل المواقف، وادركت ما كنا نسميه البُعد الوحدوي والبُعد الطبقي للصراع، كما أدركت انها استُخدمت في انجاز مهمة لاتخدم طموحاتها في الثورة القومية الاشتراكية وفي مستقبل افضل للعراق والامة العربية.

بلغ الصراع درجة عالية من التوتر، وبدأت عناصر حزبية وعسكرية تتسلل ليلاً الى القصر الجمهوري للاجتماع بالبكر وعارف وطاهر يحيى وتنقل لهم ماكان يدور في الاجتماعات والمؤتمرات الحزبية وماتُطالب به قواعد الحزب وقياداته الدنيا من اجراءات اشتراكية وتأميمات وتطوير قانون الاصلاح الزراعي وتطهير الجيش واجهزة الدولة، فضلاً عن الوحدة الفورية الكاملة مع سوريا. وكان في رأس هؤلاء المُخبرين صدام حسين التكريتي واحمد طه العزوز وطارق عزيز وحسن الحاج وداي وآخرون. وقد عرض صدام حينئذٍ على بعض المسؤولين استعداده لإغتيال علي السعدي وانهاء المشكلة!!

ولابد من الاستدراك هنا في مايتصل بالوجه الآخر للصراع بين اليمين واليسار، إذ ليس من الأمانة ولا الدقة العلمية إطلاق هذه التسميات للتعبير عمّا حصل فعلاً. ذلك ان المطالبة بتأميم الصناعات الكبيرة والبيوتات المالية، الاجنبية والوطنية، والتطبيق الجذري للاصلاح الزراعي والقضاء على نفوذ شركات النفط الاحتكارية، فضلاً عن انجاز الوحدة الثنائية، لاتكفي لتكوين موقف يساري، ولاتُغيّر من هذه الحقيقة مهاجمة الخصم ووسمه باليمينية والرجعية.

فالموقف اليساري موقف قابل للتحقيق، يأخذ بالاعتبار الظروف التأريخية والمعطيات الواقعية. وربما استطعنا القول اننا وقواعد واسعة من الحزب والنقابات العمالية والمهنية كنّا نُعبّر آنذاك عن نوايا يسارية وأحلام ثورية، ولم نكن قادرين بسبب غموض فكر الحزب، وقوة حلفائنا العسكريين وتماسكهم في السلطة، والحرب مع الشيوعيين والاكراد، فضلاً عن الصراع مع عبد الناصر، ان نفعل شيئاً للتعويض عن ضعفنا غير اللجوء الى العنف والارهاب الفكري والتشهير، فضلاً عن الاستعانة بالبعثيين اليساريين والحرس القومي.

فقد اتسعت تنظيمات الحرس المسلحة لتضم في صفوفها اعداداً كبيرة من العمال والفلاحين وشباناً من الطبقة الوسطى ودون المتوسطة. ولئن تشكّل الحرس لتأدية مهمات محددة ومكّملة لقدرات الجيش والاجهزة الامنية، فان قيادته ومنظماته، وبرضى ضمني وتشجيع منّا، راحت تُمارس صلاحيات ومهمات غير محدودة، وغدت في الايام الاخيرة سلطة نافست، إن لم نقل الغت احياناً، سلطة الجيش والادارات الحكومية والقضائية وحتى الحزبية. ولم يكن الحرس القومي يمتلك الضبط والتماسك العسكريين بما يجعله مؤسسة ذات رصيد يمكّنه ان يلعب دوراً مؤثراً وحاسماً، بل لعله كان اقرب الى كم متناقض، رخو ومسلح. ففي الوقت الذي كان يُطارد فيه الشيوعيين ويلاحق فلولهم، كانت منظمات اخرى منه تعتقل الاقطاعيين وارباب العمل وبعض رموز الرجعية الدينية وضباطاً في الجيش، وعندما اكتشفنا ضلوع العميد رشيد مُصلح الحاكم العسكري العام في مؤامرة لقلب النظام بالتواطوء مع الاردن، توجه الملازم احمد العزاوي من قادة الحرس الى مكتبه لاعتقاله، ولكن تدخل البكر وطاهر يحيى حالا دون ذلك. وبرغم كل مظاهر القوة والحزم التي احاطت بالحرس، وقد بلغ تعداده اربعين الفاً، فإنه بقي بمثابة تهديد اجوف للجيش ولحلفائنا العسكريين.

وعلى صعيد آخر كان لتصرفات منظمات عدة في الحرس القومي، ان أساءت ودون مُبرر مقبول، الى العلاقة مع اوساط شعبية وعسكرية واسعة، ومارست عنفاً واعمالاً عدوانية واستولت على ممتلكات العديد من الناس، الامر الذي عزّز عزلتها الشعبية واضعفها كثيراً. وكان اخطر مافي الامر ان الحزب وقواعده والنقابات العمالية والمهنية لم تُميّز نفسها عن منظمة الحرس القومي، بل بلغ التداخل حداً لم نستطع، ولم يستطع الناس معه، التمييز بين موقف الحزب وجناحه اليساري وبين الحرس.

في المقابل كان اليمين، المُتمثل اساساً في الجيش وقياداته العليا، متماسكاً موحّداً، مُمتلكاً وضوحاً في الرؤية. وعلى العكس منّا، كانت تلتف حوله وتؤيده اوساط عدة عراقية وعربية من خارج الحزب والتيار القومي، خصوصاً في الاوساط المحافظة والبرجوازية الكبيرة، وكان ذعر الجيش من الوحدة الثنائية مع سورية لحمة اخرى يشدّ أطرافاً كثيرين. وقد دلّت تجارب المنطقة ان امضى الاسلحة لكسر الوحدة. هو سلاح الضد النوعي، حيث لم تنجح القوى الرجعية والاقطاعية في سورية، ولا الحزب الشيوعي وقاسم في العراق، في منع الوحدة وابعاد خطرها كما نجحت الحركات القومية كالبعث او الضباط القوميين إسماً.

ولعلي لا أبالغ في القول انه كان في مقدور حازم جواد اعتقالنا، او تدبير حادث سير لأحدنا، او على افضل الاحتمالات عزلنا عن مسؤولياتنا، كما كان في امكاننا فعل الشيء نفسه له أو لغيره من خصومنا آنذاك، إلا ان تربيتنا الحزبية وقيمنا النضالية كانت لاتتسع لمثل هذه التطلعات الاجرامية. وبرغم ان نظرية المؤامرة، واطروحة تواطوء الآخرين المخالفين كانت تسكن في اعماق عقلنا السياسي، فانها لم تستطع قطع اواصر الرفقة والثقة والاخوة التي تصلّبت صروحها على مدى سنوات من النضال والعمل الوطني المشترك. ربما كنّا، نحن وحازم، قاصرين عن فهم آلية السلطة واستيعاب الفرق بين تسلّمها وادامتها في بلدٍ نفطي مُرشح للوحدة مع عبد الناصر كالعراق.

■ أي حزب؟ أية إيديولوجيا؟

عند التحضير للمؤتمر القومي الخامس، الذي عُقد في حمص في أيار (مايو) ١٩٦٢ اصرّ عفلق على عدم دعوة ممثلين عن سورية، مُنكراً خلافاً لواقع الحال، وجود تنظيم حزبي هناك. في حين ان

المجلس القومي، الذي انعقد في برمانا بلبنان أواخر ١٩٦٠، قرر إعادة تنظيم الحزب في سورية، وكما اسلفنا كُلّف عبد الغني قنّوت تشكيل قيادة قطرية لم تحظ برضى عفلق آنذاك.

ومنذ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ وحتى آذار (مارس) ١٩٦٣، لم تستطع القيادة القومية ولا اللجنة الثلاثية التي انتدبها المؤتمر القومي الخامس، ان تُنجزا كثيراً على صعيد بناء تنظيم حزبي واسع ومؤثر. إذ لم يتعد اعضاء التنظيم القومي ٣٠٠ عضو، وكانت سياسة عفلق، المعادية للانفصال والمعادية لعبد الناصر، وماجّرته من مواقف انتهازية، سبباً في عزلة الحزب عن اوساط شعبية واسعة وعسكرية مؤثرة.

وامام خطر عودة عبد الناصر، بشروط او دون شروط، تعاون وتحالف جميع هذه التيارات بعد الثامن من آذار. وبفضل ذكاء وتماسك اعضاء اللجنة العسكرية وجرأتهم، استطاع الحزب ان يفرض هيمنته على الحكم وان ينفرد به تالياً. وتمت الاستعانة آنذاك بعفلق والبيطار ونور الدين الاتاسي ويوسف زعين وبعض انصار الحوراني وشخصيات بعثية مستقلة عن أي من تلك التنظيمات، وتعامل عفلق بانتهازية بالغة مع التكوين المركب للحزب والسلطة حينئذٍ. فهو من جهة كان مرتاحاً للتشنّج ضد عبد الناصر ومنسجماً مع رغبة الكثيرين في تصفية انصاره في الجيش، ومن الجهة الثانية، كان يستخدم بحماسة محسوبة بدقة، مطلب إعادة الوحدة لإحراج "القطريين" واعضاء اللجنة العسكرية وكسب الانصار، في صراعه معهم على السلطة.

فـ "اليسار البعثي السوري" الذي كنا نبني عليه الآمال في انقاذ وضعنا في العراق، نما وترعرع في خضم الصراع مع القيادة القومية والصراع ضد عودة عبد الناصر، وكان العسكريون عموده الفقري ومركز قوته وثقله. وهو وان بدا قوياً ومتماسكاً، لكنه في واقع الامر مُشظً واسير تناقضات عنيفة.

وحين انعقد المؤتمر القومي السادس في دمشق في ٥-٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر)شارك "اليسار" البعثي السوري حاملاً معه كل صراعاته وتناقضاته، دون ان يفجّرها علناً، مطمئناً الى ان الحملة على عفلق وقيادته وسلطته، عامة وشاملة ولاتحتاج الى تورّطه المكشوف. اما نحن فلم يكن هدفنا من المؤتمر تطوير فكر الحزب وتقليص سلطات عفلق فقط، بل كنّا نأمل ان نحدّ من سلطة العسكر ونفوذه على الحزب في العراق، وتعزيز سلطة اليسار البعثي قطرياً بشرعية قومية، فضلاً عن انجاز الوحدة الثنائية.

حشدنا للمؤتمر خيرة العناصر الحزبية واكثرها وعياً، وحرصنا، علي وحمدي وابو طالب الهاشمي وانا، على حضور جميع جلساته، كما قمنا خلال فترة انعقاده بالاتصال بأغلب رفاقنا اللبنانيين والاردنيين والسوريين، ولاسيما العسكريين منهم، كحافظ الاسد وصلاح جديد ومحمد عمران وامين الحافظ وعبد الكريم الجندي وحمد عبيد وسليم حاطوم، لشرح الموقف المُعقّد والخطر في العراق. وكنّا مدركين ضعفنا وحاجتنا الى توسيع تحالفاتنا مع العسكريين في العراق وسورية. ومن خلال هذه اللقاءات والحوارات شعرنا بالحاجة الى الواقعية وضرورة ترحيل بعض خلافاتنا ومطاليبنا الى فترات لاحقة، وربما مع شيء من الانتهازية رحّبنا بمشاركة العسكريين في القيادة القطرية السورية وتعظيم دورهم في المؤتمر القومي، في حين كنا ضد صعود العسكريين العراقيين الى القيادات الحزبية العليا.

كنا نلتقي مساء كل يوم، علي وحمدي وياسين الحافظ وجبران مجدلاني وحمود الشوفي وخالد الحكيم ومحمود نوفل وانا، لتقويم الموقف ومعالجة المستجدات. وبسبب الاغلبية الساحقة التي كنّا نملكها في المؤتمر اصبح اطمئناننا راسخاً الى مرور التقرير العقائدي الذي كتبه ياسين الحافظ وقدّمه الى المؤتمر جبران مجدلاني وتمّ اقراره برغم المعارضة الشرسة التي اظهرها عفلق

وبعض المحافظين والمتحالفين معه سياسياً. فقد اتهمنا عفلق بالشيوعية واعتبرنا رتلاً خامساً اخفاه الحزب الشيوعي في صفوف البعث، ثم عاد لإتهام بعضنا بالتواطوء مع عبد الناصر واجهزته والتآمر على الحزب والامة العربية. وذكرّني سلوكه ذاك بمواقف سابقة عشتها معه، واستعداده للتخلي عن اقرب الناس وليّ الحقائق وتزويرها عندما تتعرض سلطته الفكرية والسياسية للخطر.

تحدث عفلق في كل جلسة من جلسات المؤتمر، وسيطر عليه الذُعر من استعاراتنا الماركسية وخطر الغائنا السمة القومية والوحدوية للحزب، خصوصاً حين اكدنا في اللجنة العقائدية ان القومية مرحلة من مراحل الانتقال الى الاشتراكية. وفاته، ربما بسبب قوة تهديدنا لسلطته الحزبية والفكرية، اننا كنّا بعثيين وقوميين حتى النخاع في استلهامنا بعض الطروحات الماركسية، ومأخوذين بمحاولة تعريب الماركسية التي كان بدأها وتبنّاها عدد من المفكرين والمناضلين العرب كياسين الحافظ والياس مُرقص وجمال الاتاسي. وفي الوقت نفسه كان ضغط الواقع الحزبي والعسكري، وتسلمنا الحكم في بلدين عاملين ملحّين في اتجاه توفير الاجابة عن حاجات واقعية ملموسة.

واعترف عفلق بضرورة التجديد وتوسيع فكره ونقله من عفويته التي ظهر فيها، غير انه استمر في الدفاع عن اصالة ذلك الفكر واستشهد بمقالاته واحاديثه القديمة في التأكيد على علميته وتميّزه عن الشيوعية والماركسية ورفضه لهما بسبب تجاهلهما العامل القومي والحرية. وبعد ان اقرّ انه هو الذي وضع افكار الحزب وعقيدته، اتهمنا بالتزوير والتحريف حين اشرنا في اللجنة العقائدية الى مثالية فكر البعث وغيبيته، ورفض الاعتراف بان ذلك كان من اسباب الانشقاقات الحزبية.

كذلك الغى المؤتمر باغلبية كاسحة دستور الحزب، بخيره وشرّه،

ووضع مفهوماً عصرياً للوحدة بعيداً عن وله الصوفية والمثالية المنافية لحاجات الحداثة وقيمها. وأسقط إيمان عفلق السابق لكل معرفة والملهم لها، وحاول وضع ملامح كنا نسميها علمية لنظرية المعرفة. فالعوامل الذاتية والإيمانية ليست كافية برأينا لبناء وحدة عربية، والتجزئة السياسية الطويلة خلقت خصوصيات واقعية، اقتصادية واجتماعية وسياسية، الى جانب الخصوصيات النظرية العامة التي يلهج بها الفكر القومي.

وإذا كانت الوحدة إطاراً بشرياً واقتصادياً ملائماً للتقدم والنهضة، فإن العمل في سبيلها مرتبط جدلياً، وضمن ظروف العرب التاريخية، بالعمل في سبيل الاشتراكية. ووجدنا انفسنا بحاجة الى تسمية وتحديد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في إنجاز الوحدة، ففي الوقت الذي أيّدنا فيه الوحدة البرجوازية، كوحدة ١٩٥٨ ومشاريع الوحدة الثلاثية والثنائية، واوجبنا النضال في سبيلها، اعتبرنا ان ليست هناك طبقة برجوازية عربية واحدة بل برجوازيات نمت مصالحها وتطورت بوتائر متناقضة اقليمياً بسبب تداخل آليات انشطتها بنيوياً بالمركز المالي والصناعي العالمي، الامر الذي جعلها بعيدة عن الوحدة وعن توحيد السوق العربية، إن لم تكن معادية لهما.

أما الحرية، الركن الثاني لشعار الحزب، فقد انتقد المؤتمر تجريدها عن بُعديها السياسي والاجتماعي. وبسبب الجذور التي تمتد الى الخمسينات، اعتبر البرلمانية والتعددية السياسية وتداول السلطة دستورياً، مما نصّ عليه دستور الحزب، نهجاً برجوازياً ادخله الغرب الاستعماري الى بلداننا. ولم يكن فشل التجربة البرلمانية، برأينا آنذاك، بسبب الممارسات الخاطئة والتطبيقات المشوهة، بل بسبب تعبيرها عن مصالح الاقطاع والرأسمالية، فاعتبرنا ظاهرة الانقلابات العسكرية العربية نتيجة حتمية للبرلمانية على النمط الغربي.

وتمشياً مع "موضة" ذلك الزمان وتقاليده "الثورية"، قدّمنا الديمقراطية الشعبية بديلاً عن البرلمانية وصندوق الاقتراع، وحرصنا على اقرار مبدأ الحزب الواحد الذي يقود عملية التحويل في المجتمع، واقررنا مبدأ الحزب القائد، الذي هو حزبنا، ليقود المجتمع ومؤسساته المدنية.

واللافت ان عفلق لم يُجادل كثيراً في هذا الباب، عندما ناقشناه في اللجنة العقائدية، كما جادل وقاتل عند مناقشة الوحدة والاشتراكية. وعندما أعاد طبع قرارات المؤتمر القومي السادس، بعد سقوط حكم الحزب في العراق، اهمل التقرير العقائدي والقرارات الخاصة به، واثبت موضوعة الحزب الواحد والقائد، وغالى في تزوير القرارات وتحريفها لكي يحصر السلطة العليا لذلك الحزب بالقيادة القومية.

اما رفض المؤتمر "الاشتراكية العربية" واعتبارها شعاراً فارغاً خالياً من أي مدلول علمي، فلم يزعج عفلق فحسب، بل اثار معارضة شديدة احتجنا اياماً لإقناع الكثيرين من اعضاء المؤتمر بأن الخصوصية القومية للاشتراكية ترسم طريقاً عربياً للاشتراكية. فليس هناك سوى اشتراكية واحدة غير ان سُبل الوصول اليها وتطبيقاتها مختلفة، وحذّرنا في حينه من ان تبقى مواقف الحزب ردوداً وانفعالات على الماركسية و "الفكر الاشتراكي العلمي".

واخيراً أدان المؤتمر تقديس فكر الحزب لـ "الملكية الفردية" وصيانتها، واعتبر ذلك سبباً في تشوّه السيماء الطبقية والاجتماعية للحزب، وبعده عن العمال والفلاحين. ولهذا اضفنا ان الاشتراكية هي "الملكية العامة لوسائل الانتاج" والطريق الى النهضة العربية المنشودة، وطالبنا حكومتي سورية والعراق بتأميم وسائل الانتاج الاساسية والتجارة الخارجية والبنوك ووسائل

النقل والملكيات الزراعية الكبيرة، فضلاً عن تأميم النفط والغاء الاحتكارات النفطية الاجنبية. وتحدث في هذا المجال حمدي عبد المجيد وعلي السعدي وطارق ابو الحسن وجبران المجدلاني وحمّود الشوفي وجمال الاتاسي وانا، واكدنا على غياب رؤية واضحة ومفهوم مُحدد عن الاشتراكية العربية، سوى بعض الردود والاعتراضات على مقولات وطروحات الماركسية والشيوعية، كالصراع الطبقي والاممية والحتمية التاريخية والوحدة العربية والدين والملكية الخاصة والارث. واجمعنا على ضرورة نزع الهوية القومية عن الاشتراكية وحصرها في طريق الانتقال اليها، فضلاً عن التأكيد على اشتراكية قوميتنا لا العكس، الامر الذي حمل عفلق على الرد علينا بأن الاشتراكية هي من صميم القومية العربية، وأنه رغم عدم وجود نظرية عربية عن الاشتراكية، فإننا استطعنا ان نكون اشتراكيين ثوريين وصادقين دون ان نكون تابعين للحزب الشيوعي. واكّد ان هذا الفراغ تُرك عن قصد لكي تُعطي التجربة العربية مفهوماً جديداً للاشتراكية، تملؤه العبقرية العربية بالتفصيلات والشروح التي تربط الحرية بالاشتراكية.

ولم تكن احاديث ومداخلات البيطار ومنصور الاطرش وشبلي العيسمي وخالد العلي وخالد اليشرطي بعيدة عن هذا المنحنى، غير ان العيسمي اكّد على الحرية واهميتها وسُبل التعبير عنها سواء في مجال الاشتراكية او غيرها، ودافع عن البرلمانية والتعدد السياسي والحزبي وتداول السلطة دستورياً كما انتقد الديمقراطية الشعبية ونظام الحزب الواحد.

وفي الجلسة السادسة من جلسات المؤتمر، وبعد نقاشات حادة وجهنا الى عفلق سؤالاً مُحدداً واضحاً حول ما إذا كان بالامكان القول باشتراكية عربية ام بالطريق العربي الى الاشتراكية؟ فأجاب : انا افهم من الاشتراكية العربية - الطريق العربي الى الاشتراكية.

وعندما قرر المؤتمر إعادة النظر في التراث الفكري والسياسي للحزب وتنقيته وإعادة صياغته بما يتناسب والعصر، غادر عفلق قاعة الاجتماع.

وراء هذا الصراع، الذي استعر كما اسلفنا، بين يمينية هرمة ويسارية طفولية، كان يستعر في الخفاء صراع من نوع آخر. فكما ذهبنا الى دمشق حاملين صليب خطيئتنا ومشاكل تحالفاتنا التي اوصلتنا الى الحكم، احضر السوريون صراعاتهم معهم. ولئن كان وفدنا موّحداً، الى حدٍ كبير، في اهدافه ونواياه، فإن الوفد السوري لم يكن كذلك. إذ كانت حماسة السوريين لاهبة لإضعاف عفلق وتحديد سلطة قيادته على القيادة القطرية السورية، وكانوا حريصين، خصوصاً العسكريين منهم، على تجنب الاحتكاك المباشر به وبأنصاره، ربما بسبب شعورهم أن المعركة الحقيقية ليست في المؤتمرات بل في التكنات العسكرية.

فقد شنّ عفلق هجوماً مركزاً على القيادتين القطريتين السورية والعراقية، متهماً كلتيهما بالاقليمية والتمّرد على الاشراف القومي واوامر القيادة القومية. والواقع أن قيادتي البلدين كانتا منغمستين في مشاكل واقعية وملموسة، ولم يكن وعظ عفلق وارشاده القومي كافيين لحلها، ولا كان نزوعه لاحتكار السلطة وفرضها على العراق او سورية مقبولاً او ممكناً. ولعل الغياب الواقعي للقيادة القومية، وحضورها الوهمي، هما السبب في الكثير مما عاناه الحزب وواجهه من المشاكل.

ففي العراق واجهنا ضغط حلفائنا العسكريين، الذين غامرنا بناءً على نصيحة عفلق وقيادته القومية بتسلّم السلطة معهم، وواجهنا المسألة الكردية التي اغفلها الحزب القومي واعتبرها "مؤامرة استعمارية" اداتها قيادة عنصرية واقطاعية، وعانينا من غياب البرنامج السياسي والدراسات التي تكفلت القيادة القومية

اعدادها وتحضيرها، فضلاً عن نزاعنا مع الشيوعيين وتدهور علاقتنا بعبد الناصر بسبب سقوط ميثاق نيسان والصراع بينه وبين الحزب القومي في سورية. ومع كل الذي تقدم واحساسنا الملموس بضعف القيادة القومية وعجزها فقد اعطيناها دوراً مميزاً وتعاملنا معها كسلطة حزبية عليا.

اما في سورية فكما اسلفنا، كانت غالبية القيادات الحزبية والقواعد، حتى تلك المنضوية تحت راية القيادة القومية، متحفظة على عفلق إن لم تكن معادية له، منذ ايام الانفصال. وليس قليل دلالة ان اللجنة الثلاثية التي انتدبها المؤتمر القومي الخامس لاعادة التنظيم في سورية، وكنت عضواً فيها، لم تكن تستطيع كسب ثقة اي حزبي او منظمة حزبية إلا بعد التأكّد من عدم تبعيتها لعفلق. كما ان اللجنة العسكرية لم تسمح بحضورنا، حمدي وانا، بعض اجتماعاتها إلا بعد ان تعهدنا بعدم نقل مايدور الى عفلق والبيطار والحوراني. ومن اللافت حقاً ان يتوهّم عفلق بعد الثامن من آذار ١٩٦٣، ان هؤلاء الذين يحمّلونه مسؤولية حلّ الحزب وتخريب الوحدة، والمشاركة في اقامة النظام الدكتاتوري والتمهيد للانفصال، سيعيدونه الى المركز الاول في القرار، وسيخضعون لاوامره تحت غطاء واه من الشرعية الحزبية.

وفي الوقت الذي كان صراخ عفلق الديمقراطي والوحدوي، مدوياً ضد عبد الناصر ايام الانفصال وبعدها، فان موقفه في المؤتمر القومي السادس لم يكن افضل من الموقف قبل مباحثات الوحدة الثلاثية واثناءها. فقد تحدث عن ضرورة ان لا تكون الوحدة الثنائية اندماجية كاملة وابقائها جزئية ومنفتحة على باقي الاقطار المتحررة، واشترط ان تكون اتحادية تنمو مؤسساتها الاتحادية العليا بالتدرج وعلى مدى فترة انتقال كافية، واكّد على ان حزبنا لاغيره، سيقود الحكم ويديره في الدولة الجديدة، واقّر مبدأ الحزب الواحد والقائد والمنظمات الشعبية والمهنية والنقابية. كما تحدّث

البيطار مُحَذراً من التسرّع في توحيد سورية والعراق، وحين سألته عن المدة التي يراها مناسبة كفترة انتقال لدولة الوحدة، طلب سنتين الى ثلاث، في حين كان اقترح في القاهرة سنةً واحدة كفترة انتقال للوحدة الثلاثية.

لم نشعر طيلة أيام المؤتمر بحرص أي طرف سوري على استمرار حكم الحزب في العراق، ولا بقلقهم، باستثناء افراد معدودين. وباصرارا منّا وبمساعدة رئيس المؤتمر حمدي عبد المجيد، قرر المؤتمر عقد جلسة خاصة لمناقشة مشكلة الحكم والحزب هناك.

وتحدث علي السعدي في تلك الجلسة باسهاب وصراحة فأشار الى طبيعة التحالفات التي اوصلتنا الى السلطة، ومحاور الصراع وخطره على استمرار الحزب في الحكم، واقترح تدخل الحزب قومياً وسورياً لدعم حكمه، مؤكداً اهمية الوحدة الثنائية، ومشيراً الى تواطؤ عفلق وعمران مع خصوم الحزب، كما سخر من الاتهامات بالشيوعية والناصرية واعتبرها دليلاً على الافلاس واصراراً على تشويه كل محاولة تجديد وتحديث في الحزب.

وتحدّث حمدي عبد المجيد مُشيراً الى غياب القيادة القومية وتقصيرها في معالجة الوضع المتأزم في العراق، واشار الى انه كعضو في تلك القيادة، حرص على وضع الحقائق امامها باستمرار، إلا ان معالجاتها كانت دائماً ناقصة او مترددة، ووجه اللوم الى عفلق لتفسيره الامور بمقاييس ذاتية وشخصية، ولفت نظره الى ما كان يردده علينا دائماً حين كان يزور بغداد حول ضرورة التمييز بين الاخطاء وقلة التجربة وبين التآمر والتواطوء مع اعداء الحزب، ملمحاً الى إخباره وجديد وعمران لنا عن المؤامرة الاميركية. ومن ثم مؤيداً اقتراح علي بصدد تدخل الحزب قومياً وسورياً لإنقاذ الموقف في العراق.

وعاد عفلق الى الحديث، فهاجم القيادة القطرية العراقية واتهمها

بالتكتل واساءة استخدام السلطة والخروج على سلطة القيادة القومية، واشار الى ان هذا التكتل (يقصد اليساري) موجود قبل الثامن من شباط وله وشائج مع بعض البعثيين السوريين، كما اعترف بوجود تآمر على الحزب وتشجيع اعضاء من القيادة القطرية لبعض العسكريين واستعدائهم عليه. وارجع عدم نقده هذه الاخطاء والتصرفات لوجود تآمر على البعث، طالباً الى اعضاء الوفد العراقي كشف الحقائق وعرضها امام المؤتمر والتخلّص من روح التكتل والتمرّد على سلطة الحزب القومية. وكانت مفاجأة لنا وللمؤتمرين ان يقف صدام حسين التكريتي، وكان مُنتدباً لعضوية المؤتمر، ليُهاجم القيادة والتيار اليساري في العراق، مُعدداً جملة من الاكاذيب والقصص المُصنّعة، كرشوة القيادة للعمال والفلاحين واجبارهم على تنظيم مظاهرات والاثراء الشخصي واساءة استخدام السلطة واشاعة روح التكتل في الحزب والتحريض ضد القيادة القومية، فضلاً عن الإساءة لهيبة الحكم والتردد على المحال والمطاعم الشعبية.

وجدت من الواجب تذكير عفلق ولو تلميحاً بسنوات ما قبل ٨ شباط ١٩٦٣، وتحدثت عن واقع الحزب في العراق آنذاك وطلباته المحدودة الواضحة من القيادة القومية، سواء الدراسات والاسناد المعنوي والفكري، او المشاركة في ادارة البلد، واشرت الى مجيء القيادة القومية الى بغداد خالية الوفّاض وانها عندما قررت تفريغ اثنين من اعضائها للإقامة في بغداد اشترطا دفع رواتب ١٣ شهراً مُقدماً وتعويضات سكن وطلبات اخرى، الامر الذي صدمنا وازعجنا كثيراً وحمل احد اعضاء القيادة على مخاطبتهما بقسوة غادرا على اثرها بغداد، وكان يمكن ان نُقدم لهما اكثر من ذلك لو انهما لم يشترطا ذلك.

وحدثت المؤتمر عن إلحاح عفلق علينا بالمُغامرة، برغم معرفته بظروف الحزب والعراق آنذاك، خوف استيلاء عبد الناصر على

العراق. وبكثير من التحفّظ اشرت الى معرفة عفلق بتناقضات الحزب الداخلية ومعرفته بالنزاع والتنافس، دون ذكر الاسماء، بين علي وحازم، وذكّرته بسفرته الى بغداد برفقة عمران وجديد والحديث الخاص الذي جرى بيننا لـ "إصلاح" الامور في العراق والنتائج التي ترتبت عليه.

واخيراً، تساءلت عمّا فعلته القيادة القومية، وعما فعله عفلق بالذات منذ المجلس القومي في ايار (مايو) ١٩٦٣ في بيروت، ومنذ حديثي المطوّل معه في دمشق في احدى زياراتي لها، إذ وضعت امامه كل الحقائق وطمأنته الى ولاء التيار الذي انتسب اليه للحزب وحرصه عليه، طالباً اليه التمييز بين الاخطاء وتوجهات في الحزب قد تكون معارضة له، وبين مواقف معادية لكل الحزب وسلطته، ودعوته الى التحرك انقاذاً لسلطة الحزب في العراق. وكان جوابه عن ذلك ان نصحني بالابتعاد عن ياسين الحافظ.

وقبل ختام حديثي اشرت الى حديث صدام حسين، وتساءلت إن كان بإمكانه اثبات اي من الاكاذيب التي اطلقها، وطلبت اليه توفير الادلة من هؤلاء الذين شجعوه على التعريض بنا.

وامام رغبة اكثرية السوريين، وماكانت تقتضيه اولويات الصراع عندهم في ابقاء عفلق عليلاً غير ميت، عاش المؤتمر حالة من الشعور بالعجز وغياب التأثير الفعلي في الاحداث، وبدأت الاتصالات الجانبية ومفاوضات الكواليس و "التطبيقات"، تُسيطر على اجواء الاجتماعات.

وصل الى دمشق حازم والبكر وعمّاش في طائرة خاصة للمشاركة في تلك الجلسة التي عُقدت قبل يوم او يومين على انتهاء اعمال المؤتمر. لم يتحدث حازم ولا البكر أوعمّاش، ولكنهم شاركوا في الاتصالات والاجتماعات التي كانت تتم على حواشي المؤتمر، خصوصاً مع قادة الدولة والحزب في سورية، الامر الذي بلور

التحالفات وحسم المواقف، وعزّز الى حد ما موقف عفلق وعمران، خصوصاً بعد ما ابدى البكر وعمّاش حرصاً كاذباً على الحزب، بتمسكهما بعفلق وحرصهم على بقائه في رأس الحزب.

كان المؤتمر قد اصدر قراراً بالوحدة الثنائية بين سورية والعراق، وطلب الى حكومتي البلدين انجازها في مدة اقصر من شهرين، كما طلب تسمية الدولة الجديدة: الجمهورية العربية الديمقراطية الشعبية، وكلّف القيادة القومية تسمية عاصمتها ووضع العلم الجديد لها.

الى جانب ذلك، اتخذ المؤتمر قرارات وتوصيات اخرى، تتعلق بتطهير الجيش وبنائه على اسس عقائدية واعادة تدريبه وتأهيله وتسليحه. كما قرر تطهير اجهزة الدولة ووزاراتها وتخفيض المرّتبات العالية بدءاً باعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء. اما العلاقة مع عبد الناصر، فقد رفض المؤتمر الدراسة التي قدمها عفلق والقيادة القومية حول تجربة الوحدة عام ١٩٥٨ واكد ان الجماهير العربية تعتبر ان المسؤول عن انتكاس التجربة وميثاق نيسان هو الحزب وليس عبد الناصر، الامر الذي يستدعي وضع دراسة جديدة صريحة وموضوعية، كما طلب الى الرفاق المسؤولين عن غموض فكر الحزب والذين قبلوا بحله وارتكبوا اخطاء خلال تجربة الوحدة، ان يتقدموا بنقد ذاتي مُسجل لكل اخطائهم الى المؤتمر.

اما بخصوص الموقف من القوميات والاقليات القومية والدينية المتساكنة معنا، فقد طلب المؤتمر انهاء النزاع المسلّح مع الاكراد، والعمل على حل المشكلة سلمياً باقرار الحقوق القومية للشعب الكردي والاسراع في تطبيق مشروع اللامركزية. وكانت مقدمة التقرير العقائدي التي اصرّ عفلق على رفضها وطلب اعادة صياغتها من قبل القيادة القومية الجديدة، اقرّت حق تقرير المصير

للشعب الفلسطيني والشعب الكردي.

وبعد سقوط الحكم في العراق تراجع ميشيل عفلق عن الكثير من القرارات والمواقف التي اضطر اليها تحت ضغط المؤتمر وظروفه. فلم ينشر التقرير العقائدي ولامقدمته، وادعى ضياع اشرطة التسجيل الخاصة بجلسات المؤتمر واتهمنا بسرقتها !! وتراجع عن الطريق العربي الى الاشتراكية، ونشر بدلاً عن ذلك كله كراساً متواضعاً اكتنز متنه بقرارات تؤكد سلطة القيادة القومية وتفرّدها بالقرار، قطرياً وقومياً، الامر الذي يخالفه واقع الحال.

وانتخبت قيادة قومية جديدة من عفلق وامين الحافظ وصلاح جديد وحمود الشوفي وعلي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد ومحسن الشيخ راضي وأحمد حسن البكر وصالح مهدي عمّاش وجبران مجدلاني وخالد العلي ومنيف الرزّاز.

جاءت القيادة القومية حلاً وسطاً توفيقياً، بسبب نصيحة السوريين بعدم تفجير الموقف وترحيل بعض الاجراءات الى أن تحين ظروف حزبية وسياسية اكثر ملاءمة، إلا ان خصومنا فضّلوا توجيه ضربتهم قبل مجيء تلك الظروف، وقبل قيام الوحدة بين سورية والعراق. ففي الوقت الذي كنّا نقوي فيه مواقعنا حزبياً ونعبئ قواعد الحزب وقياداته، كان الآخرون في سورية والعراق يعدون العدة داخل الجيش وفي اوساط الضباط، ويعززون علاقاتهم مع حلفائنا من غير البعثيين في العراق.

إستقبلت قواعد الحزب وقياداته نتائج المؤتمر القومي السادس وقراراته بحماسة وارتياح كبيرين. فهي من جهة وجدت فيها نصراً للتيار اليساري التحديثي وتعزيزاً لمواقعه في أعلى سلطة حزبية، وضمنت له الأكثرية في القيادة القومية. وبرغم انتخاب عفلق وخالد العلي، فإن مواقف منيف الرزّاز الرصينة والنزيهة جعلته رصيداً دائماً وإيجابياً للمجددين، ومن الجهة الثانية بدا أن

تلك المواقف صالحة لإطلاق محاولة لصياغة وثيقة نظرية يمكن اعتمادها دليلاً للعمل في إنجاز الوحدة والتحول الاشتراكي، وانهاء تردد الحزب والحكم في العراق.

غير أن العناصر اليمينية والمحافظة، داخل الحزب وخارجه، لم تكن غافلة عمّا جرى في المؤتمر القومي السادس وتهديده لمواقعها ومصالحها، ولا ساهية عن الاتفاقات التي تمّت في دمشق مع رفاقنا في القيادة القطرية السورية، حول الاسراع في إعلان الوحدة الثنائية وتطهير الجيش والحزب واجهزة الدولة. وكنّا على علم بتحركات العميد رشيد مصلح وتآمره مع الاردن وبعض الضباط ورؤساء القبائل وحماية البكر وطاهر يحيى له، فضلاً عن تحركات عبد السلام عارف وبعض الضباط القوميين. وقد استغل هؤلاء الحرب ضد الشعب الكردي ليحكموا سيطرتهم على وحدات الجيش ويؤمّروا اتباعهم عليها ساعدهم في ذلك خلو الحزب من الضباط ذوي الرتب العالية. وعندما كنّا في دمشق اثناء المؤتمر، اقترحت على حمدي عبد المجيد مُفاتحة الفريق امين الحافظ وصلاح جديد وحافظ الاسد بارسال قوات مُدرعة ودبابات لحماية حكم الحزب في العراق، مثلما ارسلوا سابقاً قوات لمحاربة الاكراد، واعتبارها قوات اضافية لإسناد فهد الشاعر وعسكرييه خصوصاً بعد فشلها في كردستان. ولكن حمدي لم يتحمّس للفكرة بل لم يعتقد انها ممكنة التحقيق.

مُقابل ذلك ازددنا يقيناً بأن حازم وطالب فقدا المبادرة ولم يعد بإمكانهما السيطرة على الموقف والتحكّم فيه، خصوصاً بعد المؤتمر القومي السادس. وحازم خسر الكثير من شعبيته ورصيده في الحزب، وتضاءل تأثيره تالياً على ضباط الجيش والحرس القومي. ولكنه لم يفقد غيرته على الحزب وهويته الوطنية، فضلاً عن حرصه على استمرار حكم البعث. وهؤلاء العسكريون الذين تحالفوا معه، ماكانوا ليستمرّوا في تحالفهم دون ان ينزع حازم تلك الغيرة

ويتخلى عن ذلك الاخلاص. ولو ان عفلق وصلاح جديد وامين الحافظ استطاعوا تثبيته في قيادة الحزب والحكم تخلّص منه العسكريون بعد حين. وبنظرة فاحصة إلى جذور هؤلاء الضباط الاجتماعية والسياسية، وولاءاتهم الطائفية والقروية، يتضح عداؤهم للحزب ولهويته الوطنية وتركيبته السوسيولوجيّة التي حلمنا بها متعاليةً على الولاءات الضيّقة والصغرى. كذلك واجه ميشيل عفلق مأزقاً كبيراً، وفقد سلطته وهيبته، ولم يعد بإمكانه انقاذ حازم وطالب أو التصدي لكسر إرادة الحزب ومؤتمراته الشرعية بالتعاون مع اعداء الحزب، او الاقلية العسكرية، وهو ماراهن عليه الأخيران.

واللافت اننا وحازم كنّا نُسرع في التباعد عن بعضنا، ولم يبذل الطرفان جُهداً حقيقياً للتفاهم ومنعِ الانهيار. واستطاع الطرف الثالث، ومذاق السلطة الشهي ان يُزعزعا في أشهر معدودة، مابنته سنوات النضال الطوال من ثقة واطمئنان.

هكذا وجدت بغداد يوم عودتي اليها في ٢٥ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٣، تجيش بإعصار يوشك ان ينفلت. وبعد اجتماعي مع قيادة فرع بغداد سارعنا الى عقد ندوات ولقاءات حزبية لشرح احداث المؤتمر القومي السادس ونتائجه المحتملة، كما اجتمعنا مع قيادة الحرس القومي واستعرضنا مواطن القوة والضعف في صفوفنا، خصوصاً وضعنا العسكري. وبرغم تفاؤل اعضاء قيادة الحرس، فإنني كنت قلقاً جداً من غياب التعبئة المُنظّمة لأنصارنا في الجيش، وخامرني شعور بأننا نلهث وراء الاحداث ولانصنعها، كما خُيِّل لنا. وحين اجتمعت الى ضباط كتيبة الدبابات الرابعة، اعجبني موقفهم الحاسم والواضح، ماعدا قلائل منهم، واعلمني ضباطنا هناك ان المدعو علي عبد السلام، الذي اغتيل في بغداد في السبعينات وترددت شائعات عن علاقته بـ CIA، مُنِحَ رتبة رائد مؤقت وارسله طاهر يحيى الى الكتيبة للتدرب على قيادة الدبابات

بذريعة انه من الذين يقاتلون الاكراد. ولكنه حوّل الكتيبة الى مضافة وديوان لإقامة الولائم والبذخ على الضباط، واعلموني ان البكر وطاهر يحيى ورشيد مُصلح فضلاً عن عبد السلام عارف كانوا من الوجوه المألوفة في تلك الدعوات.

وبعد عودة حمدي ومحسن من دمشق عقدنا عدة اجتماعات مع علي والبكر وعمّاش وخالد مكي الهاشمي وعبد الكريم نصرت ومنذر الونداوي وانور الحديثي لبحث الموقف المتفجر. وبسبب ادراكنا لخطورة الموقف، وعلمنا ان القرارات الحزبية من دون اسناد عسكري تبقى لغواً وثرثرةً ايديولوجية، آثرنا تأجيل استخدام سلطة الدولة وادواتها القسرية الى مابعد المؤتمر القطري. وكان املنا ان الانتخابات التكميلية لإضافة خمسة اعضاء الى القيادة القطرية، بدلاً من الاعضاء الذين انتخبوا للقيادة القومية، ستعطينا اغلبية كاسحة في القيادة وشرعية كافية، خصوصاً بعد ان لمسنا التبدل في موقف البكر، وتردد عمّاش الذي قارب التخاذل.

ففي اجتماعنا مع البكر، بعد عودتنا من المؤتمر، اسمعنا لغةً جديدة غير التي كان يُحدثنا بها من قبل، لغة تعطلّت فيها نبرة الحزم والقرار، وراح يتساءل عن موقفنا من عفلق والقيادة القومية. وبعد ان أكدنا له تمسكّنا بقرارات الحزب وتذليل خلافاتنا مع عفلق، أشرنا الى تآمر بعض الضباط وفي مقدمتهم رشيد مُصلح وعارف وصحبه القوميون لافتين نظره الى الخطر الحقيقي. إلا ان ما استوقفنا فعلاً، تساؤله عمّا إذا بحثنا في دمشق أو اتفقنا على تسمية القيادات السياسية والعسكرية لدولة الوحدة. وفي معرض نفينا القاطع ابلغناه بنيّتنا عزل عارف وتنصيبه هو رئيساً للجمهورية بدلاً منه، كما اوضحنا له ان ثقل العراق السياسي والاقتصادي والبشري سيعطيه دوراً قيادياً في دولة الوحدة.

تركت هذه اللقاءات انطباعاً مُحبِطاً عندنا، وتزايدت مخاوفنا من الرهان على العسكريين الكبار. والبكر شخصية موهوبة القدرة على توظيف مظهره البسيط وقدراته الفكرية والسياسية المحدودة، وكثيرون هُم اولئك الذين خُدعوا به ووسموه بالسذاجة. لكنه يستبطن مكراً لاحدود له، وقدرة على خداع الخصم والغدر به. وكان من الصعب علينا آنذاك ان نجزم إن كان معنا ام علينا. وحده علي السعدي نصح بترك البكر والحذر منه، بل أكّد تواطؤه مع الآخرين، غير اننا لم نكن نملك الخيار في تجاوز البكر وعمّاش، وربما فسّرنا موقف علي آنذاك بأنه انفعال بدور البكر في اخراجه من وزارة الداخلية.

أما عمّاش الذي كان ضالعاً معنا منذ بداية الخلاف، إن لم أقل أنه ساهم في تسعيره، فقد سيطرت عليه نزعة توفيقية حادة، وبدا متردداً ومتخاذلاً عندما لاحت نُذر الصدام، وراح يتجنب اللقاء مع العسكريين الشبان وخصوصاً في الدروع والدبابات، الذين كان يهمهم الاطمئنان الى وجود أصحاب رتب عليا معنا، كما فضّلَ انتداب الرائد سامي سلطان سكرتيره والبعثي القديم بدلاً منه. وخلافاً لكل توقعاتنا، لم يتصرف عمّاش كوزير للدفاع ويستخدم سلطاته العسكرية الواسعة، ولاهو استثمر تراثه القديم كقائد حزبي وعسكري، بل اختار أرذل السُبل فصار ظلاً للبكر اتقاءً لهجمات عبد السلام عارف وعبد الستار عبد اللطيف وحردان التكريتي.

وربما كان لعلي السعدي دور في إبعاد هؤلاء العسكريين الكبار عنّا وتأزيم العلاقة معهم، فضلاً عن اهماله علاقاته القديمة بهم، وسمعته المهزوزة في اوساط الجيش كقائد حزبي.

ومايؤيد عُزلتنا عن اوساط العسكريين ان اجتماعات موّسعة عديدة، حرص عبد السلام عارف على عدم المشاركة في بعضها،

كانت تُعقد وتُتخذ فيها قرارات، وكان من روّاد هذه الاجتماعات وقادتها، فضلاً عن البكر، المقدم عبد الستار عبد اللطيف والمقدم محمد حسين المهداوي والمقدم جميل صبري والمقدم علي عريم والمقدم محي محمود واللواء طاهر يحيى التكريتي والعميد رشيد مصلح التكريتي والعقيد ذياب العلكاوي التكريتي والمقدم حماد شهاب التكريتي والعقيد سعيد صليبي والعقيد الطيار حردان التكريتي. وبسبب تحذير عفلق لحازم وطالب في المؤتمر القطري السابق من هؤلاء العسكريين ومن استعدائهم على الحزب، توهّمنا ان خصومنا ايضاً سيحترمون الحزب ومؤتمراته، ولم يخطر ببالنا احتمال تحالف عفلق وعمران مع جديد والبكر وطاهر يحيى ورشيد مصلح والآخرين لكسر الارادة الحزبية بقوة السلاح. ولئن كانت ثقتنا بتمسك حازم بالتقاليد الحزبية راسخة، فإننا لم نتوقع قبوله ومسايرته عفلق والحلفاء العسكريين في اللجوء الى القوة العسكرية، خصوصاً ان ردود فعل الحزب وقواعده كانت معروفة واحتمالات ان يقفز الطرف الثالث الى السلطة شبه مؤكدة.

ولو استطاع عفلق آنذاك ان يحجب الشمس عن العراق لفعل، فقد اعماه حقده علينا، علي وحمدي ومحسن وانا وسائر رموز التيار اليساري، لتجرئهم على النيل من قداسة فكر الحزب، واطفائهم الهالة الرهبانية التي أحاطت بمؤسسه.

■ المؤتمر القطري

في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣ عاد الى بغداد علي وحمدي ومحسن بعد الانتهاء من اعمال القيادة القومية، وبإعتباري رئيساً للمؤتمر القطري العراقي، ابلغوني بالدعوة إلى عقد مؤتمر قطري عصر يوم ١٩٦٣/١١/١١، لإستعراض قرارات المؤتمر القومي السادس، وإضافة أعضاء عسكريين الى المؤتمر

وانتخاب خمسة اعضاء لإكمال الشواغر في قيادة القطر. كما ابلغوني أن ميشيل عفلق وأمين الحافظ وصلاح جديد سيحضرون المؤتمر كممثلين للقيادة القومية. وكانت القيادة القطرية قررت، قبل انعقاد المؤتمر القومي السادس تعيين عشرة اعضاء عسكريين في المؤتمر القطري لتوسيع قاعدة التمثيل ولإشراك الضباط في صنع القرارات الحزبية والسياسية العامة، وكما أذكر تمّ تكليف علي وحازم والبكر وعمّاش تسمية هؤلاء. ومن قراءتنا لميزان القوى، ازداد اطمئناننا لصعود خمسة اعضاء من الجناح اليساري الى القيادة، وتوقعنا ان الاعضاء الاكثر حظاً في النجاح هم عبد الستار الدوري وفائق البزّاز وابو طالب الهاشمي ومحمد زكي يونس ومنذر الونداوي.

ابلغنا رفاقنا بعد عودتهم من دمشق، انهم بحثوا ازمة الحزب في العراق مطوّلاً في اجتماعات القيادة القومية، وان العلاقات مع عفلق والبكر تحسّنت بسبب المصارحة والنقد الذاتي والحرص على وحدة الحزب، ونقلوا ان البكر وعمّاش ابديا قلقهما من نشاط رشيد مُصلح وعارف التآمري، فضلاً عن نشاط بعض الضباط الحزبيين الذي سيصب شاؤوا ام أبوا في المجرى نفسه، فضلاً عن محاولتهم طمأنة عفلق إلى أن هدفنا تطوير الحزب وفكره وليس الغاءه. بدوري نقلت اليهم حديثي مع البكر حول رئاسة الدولة الجديدة ورغبته في معرفة موقفنا من عفلق وقيادته واقترحت على علي زيارته وتجديد الثقة بينهما.

وفي صباح ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) وصلتني برقية من عفلق يعتذر فيها عن الحضور ويقترح تأجيل المؤتمر من دون ذكر الاسباب. ولم اكترث كثيراً لعدم حضوره وربما فرحت في حينها لاقتناعي بان في حضوره ضرراً، خصوصاً إذا ما رافقه صلاح جديد. ولعلي كنت حانقاً عليه، بسبب منعه لي ولمحسن ولحمدي من التحدث في المؤتمر القطري السابق، وخوفه من افتضاح أمر

حديثه "السري" معنا عن ضلوع البعض في المؤامرة الاميركية. اتصلت بحازم وعلي وحمدي والبكر وعمّاش وابلغتهم أمر البرقية، واقترحت عقد المؤتمر في موعده وترك الخيار له في التأجيل، فأيدوا جميعاً ذلك.

لم يتبادر الى ذهننا أي شك بسبب ورود البرقية واقتراح التأجيل، وحين تحدثت الى حازم والبكر وعمّاش لم ألمس أي مؤشر يدعو الى الحذر والانتباه. وكان احد رفاقنا، احمد العزاوي من قيادة الحرس القومي، اقترح قبل أيام على المؤتمر تهيئة حراسة وحماية له، إلا أننا لم نوافق حرصاً على عدم استفزاز العسكريين وحازم. وحين اقترح ابو طالب الهاشمي انذار كتيبة الدبابات الرابعة وتأمين حمايتها للمؤتمر، وجدنا ذلك اكثر استفزازاً واستدعاءً للحسم العسكري. وفي الوقت الذي كنا نحذر فيه الجميع ونوزّع الشك على الجميع، لم نحذر براءتنا أو نشك في حيطتنا. وعلمنا لاحقاً ان المقدم محمد حسين المهداوي، ملحقنا العسكري في دمشق، اجتمع مطوّلاً مع عفلق وجديد وعمران، كلٍ على انفراد، قبيل مغادرته الى بغداد للمشاركة في المؤتمر القطري الإستثنائي، وانه ابلغهم قرار الضباط في حسم الموقف من خلال المؤتمر القطري، وهذا ماسيُفسر لاحقاً طريقة تعامل هؤلاء وردود فعلهم على الاحداث.

كان موعد الاجتماع السادسة مساءً، في بناية المجلس الوطني. وعند بدء الجلسة قُرئت برقية عفلق، وطلبت الى المؤتمر اتخاذ القرار الذي يرتئيه. وبعد نقاش تقليدي شابه الكثير من إضاعة الوقت، قرر المؤتمر الاستمرار في جدول اعماله. كان جميع اعضاء مجلس قيادة الثورة، ماعدا عارف، اعضاء في المؤتمر القطري، ولفت نظري وجود طالب شبيب وعودته الى بغداد قبل الموعد المتوقع، حيث كان في نيويورك. وسألتُ البكر وعمّاش قبل بدء الجلسة إن كانوا اعدوا قائمة الضباط المطلوبة اضافتهم الى

المؤتمر إلا أن البكر طلب تأجيل ذلك لجلسة مقبلة. وبعد تقديمي كلمة موجزة عن اعمال المؤتمر القومي السادس، أثيرت تساؤلات عدة انصب أكثرها حول علاقة الحزب بالحكم والتعديلات التي اجريت على النظام الداخلي والخطوات العملية التي ستسبق قيام دولة الوحدة، واستغرق ذلك قرابة ساعة واحدة أعلنت بعدها فتح باب الترشيح للانتخابات التكميلية.

وفيما كنّا نسجّل اسماء المرشحين اندفع الى قاعة الاجتماع عشرات الجنود المدججين بالسلاح، وعشرات الضباط يتقدمهم المقدم محمد حسين المهداوي الملحق العسكري في دمشق، شاهرين رشاشاتهم هاتفين بشعار الحزب. كان مشهداً مُضحكاً أن أرى العميد رشيد مُصلح ملوّحاً برشاشه ومُردداً: أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة. في هذه اللحظة بالذات خاطبت البكر بلغة العيون فتجنّب نظراتي. في الواقع كان المشهد كله مُضحكاً. شلّة من الضباط لايجمعهم جامع سوى العداء لقاسم والشيوعية، ارتدوا بزّة الحزب للتخلص منهم ومن الحزب معاً، وهاهم ينجحون في ذلك. ولكن الغريب في الأمر انهم شاركونا النسب البعثي ونابذوا من داخله، وكان تمسّكهم بالبعث وهم يهاجمون مؤتمره القطري المشهد الاخير من مسرحية لا علاقة لها بصراعنا مع حازم.

الى جانب المهداوي ورشيد مُصلح، الذي أُعدم هو الآخر اوائل السبعينات بتهمة التجسس لحساب الـ CIA، كان المقدم علي عريم والمقدم فهد جواد الميرة والمقدم صلاح الطبقجلي والمقدم محي محمود والمقدم زكريا السامرائي والعقيد سعيد صليبي والمقدم حميد السرّاج والمقدم منعم حميد والمقدم الطيار حسين حيّاوي التكريتي والمقدم جميل صبري والرائد عبد الله مجيد، المرافق الأقدم لعبد السلام عارف، والمقدم حميد التكريتي، المرافق الأقدم للبكر، والنقيب الاحتياطي عزيز شهاب وآخرون كثيرون

بلغوا الاربعين ضابطاً. انتشر الجنود في ارجاء القاعة على أتم الاستعداد الميداني، ثم تقدم المهداوي الى وسط القاعة قائلاً: جئت من دمشق واتفقت مع الاستاذ ميشيل عفلق الأمين العام للحزب على ضرورة اقتلاع بؤر الفساد والانحراف من الحزب، ومايجري هنا الآن يجري مثيله في دمشق.

وقبل أن يسترسل أكثر، قاطعته باعتباري رئيساً للمؤتمر، وطلبت اليه والى بقية الضباط والجنود مغادرة القاعة فوراً، إن ما يفعلونه مؤامرة على الحزب، لكن المقدم حميد التكريتي طلب اليّ مغادرة منصّة الرئاسة وصوّب رشاشه نحوي مُهدداً بإطلاق النار. وبحماسة تلك الأيام وتقاليدها الدموية، رددت على التحدي وطلبت اليه المباشرة بإطلاق النار إن كان رجلاً حقاً!! فاحت في اجواء القاعة للحظات رائحة الموت، وكنت أرى الحقد الأسود في عيون بعض الضباط والحزبيين، وربما كان فيهم من تمنى إنطلاق رصاصات حميد التكريتي لتُعدّل مسار الحزب وتقتلع جذور ما اعتبروه "الانحراف"، ولكنه خيّب ظنهم. وبحركة سريعة ومتوترة قفز علي السعدي بإتجاه المنصة وسحبني صارخاً: إنه انقلاب عسكري، انزل.

وضجّت القاعة بالاحتجاج والصياح والشتائم. وطلب الانقلابيون الى طاهر يحيى التكريتي تسلّم رئاسة المؤتمر، فاعتلى المنصة وحاول تهدئة النفوس الثائرة، وتحدّث عن الأخوّة والمحبة وضرورة حل خلافاتنا بسلام!!، ثم أعطى الكلام للمهداوي ثانية. وقبل ان يتحدث ضجّت القاعة وترك معظم المؤتمرين أماكنهم لمغادرتها، إلا أن الضباط والجنود المسلحين منعوهم واوصدوا ابواب القاعة دونهم.

عندها أصرَّ سعدون حمادي على المغادرة وأعلن أن مايجري مؤامرة لن يشارك فيها، ولعلّنا نجد في جواب المقدم علي عريم

على إصرار سعدون بعضاً من أسباب الانقلاب ودوافعه. إذ قال: أخرس عبد الزهرة!!. والزهراء هي فاطمة بنت النبي محمد، وفقراء الشيعة درجوا على تسمّية ابنائهم بـ "عبد الزهراء" تقرّباً من النبي محمد ومن زوجها الامام علي بن ابي طالب. ويُقال أن إسم والد سعدون أو جدّه عبد الزهراء. وكما هو واضح أراد علي عريم ان ينتقص من سعدون حمادي لشيعيته.

بعد أن أُعيد المؤتمرون الى اماكنهم بأخوّة ومحبة، كما أراد الانقلابيون وطاهر يحيى، أستأنف محمد المهداوي حديثه، وحرص سعدون حمادي، ارضاءً لقيمه الحزبية العريقة، ان يتخذ لنفسه مكاناً قصيّاً ويستقل عن المؤتمرين.

بدأ المهداوي يُعدد "انحرافاتنا" عن خط الحزب القومي، واتجاهنا نحو الشيوعية، وتمرّدنا على سلطة القيادة القومية، وتآمرنا مع بعثيين منحرفين سوريين لترسيخ النهج عينه في سورية، وأشار الى تعاوننا مع عناصر شيوعية مُخربة من خارج الحزب، في إشارة عفلقية واضحة الى ياسين الحافظ والياس مُرقص. ثم عاد الى "جرائمنا" في العراق، فعدد تجاوزات الحرس القومي، وتحدّينا لسلطة المجلس الوطني لقيادة الثورة والتآمر عليه، ومحاولتنا فرض آرائنا ونهجنا السياسي بالقوة، واخيراً منعِنا الضباط من عضوية المؤتمر القطري والمراكز الحساسة.

وطلب المهداوي من المؤتمر عزل القيادة السابقة وانتخاب قيادة جديدة، معلناً ان قادة الانحراف، علي وحمدي ومحسن وابو طالب وأنا، معتقلون تقرر القيادة الجديدة مصيرهم، وأوعز الى الجنود والضباط تجريدنا من أسلحتنا وتقييد معاصمنا بالحديد. وفي خضم ضجيج المؤتمرين واحتجاجاتهم، وصراخ بعضهم: إنها مؤامرة اميركية، إنهم عملاء الـ CIA، هجم علينا بعض الضباط والجنود وجردونا من مسدساتنا الشخصية، الأمر الذي أفقد

المقدم أنور الحديثي أعصابه فتهجّم على حردان التكريتي ثم سحب مسدسه مهدداً بالانتحار، إلا أن الانقلابيين هيمنوا عليه وجرّدوه من مسدسه وأعادوه الى مكانه. تكررت محاولات الخروج ومغادرة القاعة دون جدوى إذ كانت مهمة الانقلابيين انهاء "اعمال المؤتمر" حسب الخطة المرسومة.

وقف العميد رشيد مُصلح خطيباً، وأورد الأدلة الدامغة على ضلوعنا في تحالف مع الشيوعيين. فقد أطلقنا، كما قال، سراح الآلاف منهم، وأعدنا المئات منهم الى وظائفهم. وتذكرت، وهو مسترسل في خطابه، الرشاوي والأتاوات التي كان يفرضها على اهالي المعتقلين من خلال وسطاء كنا القينا القبض على بعضهم، كما تذكرت استلامه مبالغ من الاردن من وسطاء آخرين. وكنت جالساً الى جانب البكر، فهمست في أذنه مُذكراً إياه بمآثر صاحبه، وأسهب رشيد مُصلح في تعداد خطايا الحرس القومي، وتحديه لسلطته كحاكم عسكري عام، وتهديد بعض اعضاء قيادة الحرس له شخصياً، واندساس الشيوعيين في وحداته.

كان مشهداً مُضحكاً، وكنت افكرّ آنذاك في رفاقنا خارج أسوار القاعة وبناية المجلس الوطني، وفي قيادة الحرس وكتيبة الدبابات الرابعة والنقابات والمنظمات المهنية. وهل هُم ياتُرى يعلمون بما يجري، وكيف خفي علينا وعليهم هذا الأمر، وهل هو أمر دُبرّ في ليل معتم أم انه خطة قديمة؟ وندمت اننا لم نوافق على رأي أحمد العزاوي في حماية المؤتمر، واننا لم نحذر سذاجتنا. وقررت محاولة مغادرة القاعة علّني أرى من يوصل الخبر، فأخبرت طاهر يحيى رغبتي في الذهاب الى دورة المياه، ورافقني ضابط وجنديان بسلاحهم، وكانت الانوار مطفأة، والحراسات مشددة في ممرات البناية، والظلام يُغطي فناء البناية الخارجي، وأمام هذه الاجراءات عدت خالي الوفاض الى القاعة.

كان البكر وعمّاش وحازم وطالب صامتين، اما نجوم الحفل فكانوا الى جانب المهداوي، عبد الستار عبد اللطيف وعلي عريم وطارق عزيز وصدام حسين وصلاح الطبقجلي ورشيد مصلح وحسن الحاج وداي وطاهر يحيى. توالت الخطابات والكلمات بحماية الجنود المسلحين، وهوجمنا بحرية تامة، إلا أن أحداً لم يجرؤ على تجاوز أدب النقد السياسي، سوى محمد المهداوي، المخوّل من عفلق والذي أستعمل كلمات الفساد والانحراف. وهوجم عمّاش وحاولوا إهانته وتوجيه اللوم إليه في كثير من المسائل، إذ الشخصية بين عمّاش وعبد الستار عبد اللطيف مُثقلة بإرث من الكراهية والتباغض منذ كانا ضابطين صغيرين، الامر الذي طبع علاقاتهما لاحقاً.

تحدّث المهداوي مجدداً طالباً الى المؤتمرين انتخاب قيادة جديدة، واقترح لائحةً ضمّت الى جانبه البكر وطاهر يحيى التكريتي وعبد الستار عبد اللطيف وحردان التكريتي وطارق عزيز وكريم شنتاف وعدنان القصاب، فضلاً عن حازم وطالب وعمّاش. واللافت أن تلك القائمة المُعدّة سلفاً احتوت إسمي عبد الستّار الدوري وفائق البزاز، فرفضا المشاركة وطلبا شطب اسميهما، إلا أن مداهمي المؤتمر أعلنوا فوز القائمة كما هي، وكذلك فوز الدكتور تحسين معلة عضواً احتياطاً.

وإذا أردنا توزيع اعضاء القيادة الانقلابية على الولاءات العسكرية والمناطقية والمذهبية، رأينا أنها احتوت ستة من العسكريين وثلاثة من الشيعة وتسعة من وسط العراق السُني ومسيحياً واحداً. مقابل ذلك كانت القيادة التي انتخبها المؤتمر القطري السابق تضم اثنين من العسكريين واربعة شيعة من ثمانية هم العدد الإجمالي للقيادة. أما قيادة القطر في الثامن من شباط (فبراير) ١٩٦٣، فإنها ضمت خمسة اعضاء شيعة هم حازم وطالب ومحسن وحميد خلخال وأنا، الى جانب الدوري وعلي السعدي

وكريم شنتاف من السنة.

علمت لاحقاً ان اجتماعاً عُقد في ساعة متأخرة من مساء العاشر من تشرين الثاني في القصر الجمهوري حضره الى جانب البكر، عبد الستار عبد اللطيف ومحمد المهداوي وجميل صبري وطالب شبيب وحردان التكريتي وحازم، وربما كانت الخطة التفصيلية لمداهمة المؤتمر أُقرت في هذا الاجتماع. ومع أن البكر ادعى ان هذا الاجتماع ناقش رغبة بعض الضباط بالمشاركة في المؤتمر القطري، إلا أن تصرّفه لاحقاً كذّب ادعاءه، ثم إن هناك من يقول ان محمد المهداوي اصرَّ في الاجتماع عينه على تصفيتنا جسدياً وان البيان الذي قرأه البكر في القيادة الانقلابية كان أعد في الاجتماع.

واخبرنا وسام الزهاوي الموظف في وزارة الخارجية آنذاك، أن وزير الخارجية طالب شبيب كان طلب منه صباح يوم ١١/١١ العودة الى الوزارة مساء اليوم لإعداد جوازات سفر وللإستحصال على موافقات بعض الدول الاوروبية على زيارة مسؤولين رسميين إليها. والطريف ان موفق الخضيري التاجر العراقي المعروف أعلم فاروق عريم بتسفيرنا الى خارج العراق في الساعة الثامنة من مساء يوم ١١/١١ ولم يكن المؤتمر الاستثنائي أنهى اعماله حينئذ.

كان محمد المهداوي متوتراً ومشحوناً بالحقد علينا، وبعد اعلان فوز قائمتهم طلب الى الجميع مغادرة القاعة ماعدا اولئك الخمسة أو الستة الذين ستقرر القيادة مصيرهم. وبسبب الاحتجاجات والاستنكار، اقترح احدهم اجتماع القيادة في احدى غرف المجلس الوطني واعلان قرارها أمام المؤتمرين.

ومن المُفيد التسجيل هنا ان علي السعدي، برغم مجادلته الضباط وردّه على الاتهامات والذرائع كلها، فإنه لم يُقاوم علناً عملية

الانتخابات المسرحية ولم يطعن بشرعيتها كما فعل الكثيرون وانا منهم، ويبدو انه كان عارفاً بالمدى الذي يمكن ان يبلغه حقد بعض الضباط وتهورهم، خصوصاً إذا ماتذكر اعدام الثمانية والعشرين سجيناً شيوعياً في قصر النهاية وماتسرّب من معلومات تقول ان الإعدام تمّ بسبب اجتماعنا بقياداتهم، ومحاولتنا فتح صفحة جديدة مع الحزب الشيوعي.

لم تغب القيادة الانقلابية عن قاعة الاجتماع اكثر من خمس عشرة دقيقة، عادت بعدها ليعلن البكر نيابةً عنها بياناً طويلاً بانتهاء اعمال المؤتمر القطري الاستثنائي في جو رفاقي وشعور عالٍ بالمسؤولية، وانتخاب قيادة قطرية جديدة، قررت: تكليف البكر تشكيل حكومة جديدة وإبعادنا علي وحمدي ومحسن وابو طالب الهاشمي وأنا، الى خارج العراق لمدة ستة اشهر، واعلان اسماء القيادة الجديدة على الرأي العام مع انزال اقسى العقوبات بكل من يُسرّب اخبار المؤتمر واحداثه الى الخارج!!

واعلمني الدوري لاحقاً ان البكر اخرج من جيبه فور بدء الاجتماع بياناً معداً سلفاً وباشر بقراءته، وحين اعترض الدوري وابلغ الحاضرين باستقالته ورفضه المشاركة في الاجتماع، ايّده في ذلك فائق البزاز، رفض المجتمعون مناقشة الامر، واستمر البكر في القراءة واعلان القرارات الاربعة. وكان اسم منذر الونداوي على قائمة التسفير إلا ان بعض المجتمعين طلبوا حذفه بسبب موقفه المتوازن وتراجعه في المؤتمر، ولجأ منذر الى تصنّع موقف الحياد والموضوعية عند مداهمتهم المؤتمر واستطاع بمكر ودهاء استيعاب مهاجمتهم له. وامام اصرار الدوري يؤيّده البزاز على رفض القرارات، مؤكدين انه لاتوجد في الحزب عقوبة التسفير والنفي، لجأ البكر وعبد اللطيف ومحمد المهداوي الى انهاء الاجتماع وطلبوا اليهما العودة الى المؤتمر.

نقلونا الى القصر الجمهوري في سيارات عسكرية خاصة، ورافق كلاً منّا ضابطان مع بعض الجنود، فيما بدت مظاهر الانقلاب في الشوارع متممة لقعقعة السلاح داخل قاعة المؤتمر، فالانوار مطفأة والحراسات شديدة والحواجز متوالية والاعصاب متوترة، فضلاً عن ان المجهول كان يلف الموقف ويسيطر على الجميع. وانتابني شعور حادّ بأننا مواجهون الموت، وبدأ سجل الثورات والانقلابات وغدرها بابنائها ينبسط امامي. لم ينبس مرافقاي بكلمة واحدة، وعلى قصرْ المسافة بين المجلس الوطني والقصر الجمهوري، فإن شريطاً طويلاً من الاحداث والخلافات والاحتمالات كان يخطف ذاكرتي التي استعادت تحذيرات منذر الونداوي القديمة، وقناعته ان فخاً مُعداً لاعتقالنا في أحد اجتماعات المجلس الوطني لقيادة الثورة التي قرر آنذاك مقاطعتها. فيما وازددت قناعةً بان حازم وطالب، رغم مشاركتهما في الانقلاب، عاجزان عن حمايتنا في ما لو قرر العسكريون قتلنا، كما بدأت استعيد وصاياي الى زوجتي ان لاتحزن ولاتهن إن قُتِلتْ.

وقبيل وصولنا الى بوابة القصر الجمهوري تذكرت عفلق وحديث محمد المهداوي، وحاولت الربط بين برقية عفلق واعتذاره عن الحضور الى بغداد وبين ماحصل. ومن تجربتي معه ادركت حرصه على حفظ خط الرجعة والتبرؤ من العمل في حال فشله.

واللافت ان سيارة طالب شبيب توقفت عند بوابة القصر الجمهوري الى جانب السيارة التي كانت تقل علي، وحين راح علي يشتم طالب ويتهدده ويتوعده، أنكر شبيب علاقته أو علمه بالامر، واخبرني لاحقاً ان البكر وعبد اللطيف وحازم، استدعوه بالحاح قبل يومين فقط من نيويورك، حيث كان يُشارك في جلسات الجمعية العامة للامم المتحدة، وعند عودته الى بغداد وجد امامه خطة كاملة وقراراً لم يكن امامه سوى القبول به.

قادونا الي غرفة البكر فيما ذهب بعض الضباط الى غرفة عارف ليزفّوا البُشرى. واستؤنف معنا جدل عقيم شارك فيه البكر وحردان، مملوء باللوم والعتاب على نهجنا وسياستنا. اكدنا لهم ان هذه مؤامرة على الحزب وان وراءها اهدافاً ابعد من اللوم والعتاب ومن تسفيرنا، وان هذا العمل سوف لايمر بسهولة ودون عقاب. كان عمّاش ساكتاً وخائفاً، ولم يتحدث علي كثيراً، بل كان قلقاً على زوجته من الانتقام والاذلال بسببه. وتردّى البكر رداء البلاهة والسذاجة إذ قال: لم أكن أدري انهم سيوصلون الامر الى هذا الحد، جاؤوا وقالوا اننا ابطال رمضان ونريد المشاركة في المؤتمر القطري فوافقت، على أية حال سوف لن يطول غيابكم!! وخيّم سكون على الغرفة، وكانت انظارنا متجهة الى الابواب. ربما كنّا اسرى مشاعر شبيهة بمشاعر قاسم يوم ٩ شباط (فبراير) ١٩٦٣، إذ لم نكن نعلم ما يجري في الخارج، ولا موقف كتيبة الدبابات الرابعة وضباطها الشبان والحرس القومي وقواعد الحزب، وتذكرت طبيعة الجيش في بلداننا ووعيه وولاءاته، وكيف تحرّك ضد قاسم في صبيحة ٨ شباط جنود وضباط شيوعيون وقاسميون.

كانت الساعة قاربت الثانية صباحاً، وتحدّث عمّاش مخاطباً البكر طالباً اليه البحث عن وزير آخر للدفاع، إذ هو لايستطيع الاستمرار في المسؤولية ويود الذهاب الى البيت. ومع اننا فوجئنا بضعف موقفه وتخاذله وهو القائد العسكري الحزبي الاعلى رتبةً، فإنهم منعوه من مغادرة القصر. وكان بعض الضباط الذين داهموا المؤتمر يترددون على غرفة البكر بين الحين والآخر ويعودون الى غرفة عارف.

اما حردان التكريتي وحازم وطالب فكانوا منهمكين في إعداد جوازات سفرنا وتهيئة الطائرة التي ستنقلنا. لم يتحدث معنا حازم أو طالب واقتصر لقاؤنا معهما على دقائق معدودة. لقد حجبا عنّا هدف رحلتنا، وحين أصرّ علي على استصحاب زوجته اشترطا

موافقة عارف على ذلك، وأعلمني الدوري لاحقاً أنه استكبر ان يطلب هؤلاء الذين قرروا تسفيرنا باسم المؤتمر القطري وقيادة الحزب موافقة عارف، ومع ذلك فانه عندما اقترب من غرفته سمع ضحكاً وضجيجاً مَرِحاً، وشاهد هناك عبد اللطيف ومحمد المهداوي وحازم وطالب، فحرص الدوري على توجيه الكلام إلى الحاضرين كلهم، إلا أن عبد السلام عارف طلب إليه ابلاغ علي بالسفر فوراً دون زوجته وإلا فانه سيسفره بضرب الاحذية.

عند وصول موكب السيارات العسكرية الى قاعدة الرشيد الجوية، كانت الساعة قاربت الثالثة صباحاً. وودعنّا عند سلّم الطائرة الدوري وفائق البزاز وجعفر قاسم حمودي وبعض اعضاء المؤتمر الآخرين، إذ كان هاجس هؤلاء هاجسنا نفسه لجهة الخوف من احتمال التعرّض للغدر، وارادوا التأكد من سفرناكذلك. ومما استرعى انتباهي ان مشاعر الضباط الذين تجمهروا حولنا كانت مختلفة، ففي حين استمر محمد المهداوي وحردان التكريتي وعلي عريم ورشيد مُصلح في تشنّجهم، كان بادياً على البعض الآخر التردد وعلائم الندم فتصرّفوا معنا بتودد ملموس كحميد السرّاح وعبد الله مجيد.

كانت الطائرة التي نقلتنا مُخصصة لنقل البضائع، الأمر الذي اضطرنا إلى افتراش ارضها. جلس مقابلنا خمسة ضباط من القوة الجوية شاهرين بنادقهم الرشاشة يقودهم المقدم حسين حياوي التكريتي، ولا أدري اليوم سبب ذعرهم وتوترهم آنذاك. ربما كان السبب نفسه الذي يحمل الكثيرين من السجّانين على الذعر من سجنائهم.

بعد مدة على أقلاع الطائرة تذكّرت قطار نقل البضائع الذي اتجه في تموز جنوباً الى سجن السلمان، فهمست في أذن حمدي عبد المجيد: ناقل واحد ووسائط نقل مُختلفة.

■ الهزيمة : بين مدريد ودمشق

في العاصمة الاسبانية التقينا الاعلام الغربي للمرة الاولى في حياتنا. لم يكن أيٍ منّا يتقن لغةً اجنبية. وكما هو الحال مع قادة الاحزاب الثورية والسرّية، فإن تعلّم فقه السياسة وفنّها يبدأ لحظة تسلّم السلطة أو الاقتراب منها، ويكون ذلك في غالب الأحيان دون مستشارين أو مرشدين. وفي الحقيقة كان يستقر في اعماقنا احتقار بالغ للثقافة الغربية، واستخفاف بمعارفها الثرّة. وأذكر اننا حين كنّا طلاباً في المدارس المتوسطة والثانوية، لم نُعر اهتماماً لمادة اللغة الانكليزية، اللغة الاجنبية الوحيدة التي كانت تدرّسها مدارس العراق آنذاك، تعبيراً عمّا كنا نعتبره شعوراً وطنياً، وكنّا نقابل بالهزء اقراننا الذين يجيدونها. وحين التحقت لاحقاً بحزبٍ ثوري، تعمّق ذلك "الشعور الوطني" واكتسى بعداً سياسياً، ورحتُ اعتبر، كرفاقي الآخرين، هؤلاء الذين درسوا في الغرب أو عاشوا في ربوع بلدانه ونهلوا من ثقافته، جواسيس وعملاء لدوائر المخابرات الاستعمارية.

بسبب هذا الفهم درجت الاحزاب الثورية، ومنها حزبنا، على عزل هؤلاء وحجرهم في تنظيمات خاصة بعيداً عن الجسد المناضل للحزب. وبتأثير ثقافات الحرب الباردة والطروح الستالينية التي بشّرَ بها الحزب الشيوعي العراقي بكفاءة، فضلاً عن الهيمنة الاستعمارية على العراق، رفضنا عن وعي وتصميم وربما بفخر واعتزاز، كل ما أتانا من الغرب في مجال الفكر والفلسفة واعتبرناه سُمّاً رأسمالياً هدفه استعمارنا ثقافياً، اللهم ماعدا ملذات الغرب ومآكله وبعض مظاهر تمدّنه. وفي نفوسنا ذوى الفرق بين الجندي البريطاني في قاعدة الحبانية وبين اليوت ودانتي وكنت.

ارجأنا عقد مؤتمرنا الصحافي الى حين وصول هاشم الربيعي

وسيف الاعظمي الى مدريد للقيام باعمال الترجمة، ومع اننا اتفقنا على ماسنقوله ونُعلنه إلا اننا لم نُحسن توجيه خطابنا وصياغته. فمن جهة حدّثنا الرأي العام الغربي العارف بحربنا ضد الشعب الكردي وثأرنا الدموي من الشيوعيين وحكمنا العسكري، بالخلاف حول التحويل الاشتراكي والوحدة واليمين واليسار في الحزب وتواطوء العسكريين على الشرعية الحزبية. ومن الجهة الثانية حاولنا التبروء من سياسات الحكم وممارساته الدموية.

كان همّنا آنذاك الانتقال الى دمشق والتعامل مع احداث بغداد من هناك. وبسبب تسليم الملازم الطيار طاهر التكريتي جوازات سفرنا الى العميد شاكر محمود شكري، السفير العراقي في مدريد آنذاك، اتصلنا بالقيادة القومية والسلطة في دمشق لتيسير انتقالنا الى هناك. غير ان الوعود والتمنيات المعسولة من عمران ابقتنا في مدريد حتى يوم ١١/١٧. والواقع اننا تابعنا الموقف في بغداد، ليس فقط من طريق اتصالاتنا المباشرة، وماكنا نتسلّمه من منظمات الحزب وسفاراتنا في اوروبا، بل ايضاً من خلال تصرّف السفير العراقي معنا. فإن هو زارنا وقدم مظاهر الولاء والود، اطمأنت نفوسنا، لكنها سرعان ماعادت الى الاضطراب والقلق إذ احتجب عنّا وتهرّب من ملاقاتنا. وخلال الايام الخمسة التي قضيناها هناك، رثينا لحاله من كثرة تبدّل المواقف وتضارب الاخبار، وربما بدوره ايضاً رثى لحالنا.

كان موقف دمشق الرسمي مماثلاً لموقف بغداد، وكان الحرص متساوياً على ابقائنا في مدريد حتى احتواء ردود الفعل، الامر الذي حملنا على تدبير وثائق السفر من سفارتنا في لندن. وما ساعدنا كثيراً على مغادرة مدريد موقف السفير السوري آنذاك الشاعر نزار قباني الذي غمرنا بلطفه وكرمه الاموي، وهلال ناجي الملحق الصحافي العراقي، فضلاً عن تعاون وتفهم وزارة الخارجية الاسبانية.

في بغداد سيطرت قيادة فرع بغداد والحرس القومي، وبدعم من بعض الضباط، على معظم مرافق الدولة ومفاصل المدينة، فاحتلت دار الاذاعة والتلفزيون ودور الصحافة والبريد والبرق والهاتف والطرق والجسور ومحطات الطاقة الكهربائية ومياه الشرب. وتدفقت الى شوارع بغداد تظاهرات عمالية وفلاحية ومنظمات مهنية تُطالب بعودة القيادة الشرعية وتشجب الانقلاب. ولم تنجح مفاوضات القيادة الجديدة مع قيادة بغداد في نزع فتيل التفجير، بل على العكس، أُهين البكر ووجهت اليه عند اجتماعه معها اتهامات بالتآمر على الحزب.

الى جانب ذلك نشط حردان التكريتي وسعيد صليبي وطاهر يحيى، بالتنسيق مع عارف، في الاتصال بالوحدات العسكرية وقادتها في بغداد وخارجها، واستدعوا طائرات اسناد من كركوك الى قاعدة الحبانية، ووضعوا الجيش في حال الانذار. واعلمني سعدون غيدان لاحقاً ان طاهر يحيى كان استدعاه من كركوك، حيث كان آمراً لكتيبة دبابات، وطلب اليه التهيوء للزحف على بغداد إذا اقتضى الامر. في الوقت نفسه استدعى حردان التكريتي منذر الونداوي وطلب اليه العودة الى قيادة الحرس القومي، وكنّا قبل أشهر، في محاولة لتخفيف التوتر، وافقنا على نقل الونداوي الى آمرية جحفل اللواء الجوي وتعيين العقيد عبد الستار رشيد آمراً للحرس. وامام تحفّظ الونداوي على العودة، اتصل حردان التكريتي بحازم وطاهر يحيى اللذين ايّدا حردان في طلبه واصدرا امراً لمنذر بذلك. والواقع ان حردان أراد ابعاد منذر عن القوة الجوية وقيادة الجحفل الجوي خوفاً من سيطرته عليها. وبسبب اهمال عمّاش تدريب قوات الحرس القومي على قيادة الدبابات ومقاومتها، وتنفيذ قراراتنا السابقة، بقيّ تسليح الحرس خفيفاً وعادياً. وامام قوات الانضباط العسكري بقيادة العقيد سعيد صليبي ومدرعاتها واستقدام حردان التكريتي طائرات اسناد من

قاعدة كركوك الى قاعدة الحبانية، لم يُشكل الحرس تحدياً جدياً للجيش.

كان منذر الونداوي ونجاد الصافي وصباح المدني واحمد العزاوي وجعفر قاسم حمودي وفائق البزاز وغانم عبد الجليل وصباح محمد يحيى وآخرون يشرفون على الموقف من قيادة الحرس، فضلاً عن العقيد خالد مكي الهاشمي والعقيد كريم نصرت والرائد فارس حسين والمقدم انور الحديثي وضباط شبان آخرين. وبسبب هياج قواعد الحزب والحرس واندفاعاتها غير العقلانية انفلت الموقف ولم تعد قيادة بغداد تملك خياراً آخر غير المواجهة العسكرية، خصوصاً امام وعود عمّاش والضباط الآخرين بتحريك القطعات العسكرية والدبابات. والغريب ان عمّاش أكّد لقيادة بغداد مساء ١١/١٢ ان عواطف البكر معها وانه لايوافق على ماحصل، فيما القرار، بحسب ماذكر، تعييني وتعيين محسن الشيخ راضي سفيرين بعيد احتواء الوضع وتطويقه.

في مساء ١١/١٣ جاءنا السفير العراقي الى الفندق، حاملاً برقية من بغداد تطلب عودتنا، كما اعلمنا ان مندوباً من القيادة القومية سيصل، ولم ينس دعوتنا الى العشاء في منزله تلك الليلة، وعلى الجانب الآخر أكد لنا نجاد الصافي قرار عودتنا، وعلمنا لاحقاً ان منذر الونداوي اتفق مع قيادة بغداد والحرس وضباط آخرين مساء ١١/١٢ على ضرورة استثمار الموقف والمبادرة بالتحرك قبل أن يتحرك الآخرون. وفعلاً اتجه صباح ١١/١٣ الى قاعدة الحبانية وانطلق من هناك فقصف القصر الجمهوري، وبدقة عالية وجه صواريخه الى داخل غرفة عارف، واعلمني الدوري لاحقاً انهم كانوا غادروا وعارف الغرفة قبل قصف منذر بدقائق. كما قصف قاعدة الرشيد الجوية وقيادة القوة الجوية ومقر الانضباط العسكري. ولم تتحرك بموازاة هذا العمل أي قطعات ارضية فبدت واضحة عزلتنا عن الجيش فضلاً عن التنسيق السيئ والوعود

الكاذبة. وحين عاد الونداوي الى قاعدة الحبانية فوجيء باغلاق الكتيبة السورية المرابطة هناك مدارج المطار وسيطرتها على القاعدة الامر الذي اضطره للنزول في مطار الهضبة القريبة من القاعدة.

ويبدو ان اخبار تحرّك قيادة بغداد تسرّبت، إذ أن شكري الحديثي وهو من الحزبيين القدامى والقريبين من حازم كان اعلمه واعلم البكر صباح ١١/١٣ بتفاصيل الحركة وبسيطرة منذر على قاعدة الحبانية إلا انهما لم يكترثا. بعد القصف الجوي سقطت كل الاقنعة وراح حردان التكريتي وطاهر يحيى وسعيد صليبي بالتنسيق مع عارف يهيئون قواتهم ويحركونها، وتمّ احتجاز نعمة فارس وسعدي طعمة الجبوري وهاشم السامرائي ومحمد اسماعيل ورياض قدو من ضباط كتيبة الدبابات الرابعة وابعادهم عن الكتيبة.

وفي اليوم عينه دعا البكر الى اجتماع في القصر الجمهوري حضره الى جانبه حازم وطالب وطارق عزيز والدوري وعبد اللطيف وعمّاش، وبعد الحاح البكر شارك عارف في اللقاء. وهناك اقترح الدوري مغادرة حازم وطالب العراق واعلان الامر للرأي العام لتهدئة الخواطر واشعار قواعد الحزب والحرس باستعداد السلطة الى عقد اتفاق تسوية، الامر الذي استهجنه حازم وحذّر من الفراغ القيادي فيما إذا حصل ذلك بينما سكت عارف والبكر.

كانت إذاعة بغداد تحت سيطرة قيادة بغداد آنذاك، وكانت تهاجم الانقلابيين بعنف وشدة وتعرّض باشخاصهم، ولم تكفّ المنظمات الحزبية والنقابية عن التظاهر في شوارع بغداد، فيما كان طاهر يحيى في مقره بوزارة الدفاع يهيئ للحسم العسكري وهو على اتصال دائم بالبكر وعارف ينقل إليهما تفاصيل مايجري في البلد. بعد حين غادر عارف والبكر غرفة الاجتماع والتحق بهما الآخرون

ماعدا الدوري. وعلمت لاحقاً ان عارف أبدى استهجانه لما اقترحه الدوري، وعرض عليهما بدلاً عن السفر، السكن في القصر الجمهوري واعلان مغادرتهما البلاد على الرأي العام، اكثر من ذلك عرض مغادرتهما بغداد بالطائرة و النزول في قاعدة كركوك العسكرية.

واستطيع القول الآن ان عارف إنما أراد الايغال في اضعاف حازم وطالب من جهة، وانهاء سلطة الحزب مستخدماً قياديّيه وضباطه من جهة اخرى، من دون الاساءة المكشوفة الى حازم والتنكر للجميل الذي اغرقه فيه. ومن المفيد ان نسجل هنا ان الأخير كان صاحب الفضل الاول في تسمية عارف رئيساً للجمهورية، فالى جانب انه وجد فيه بطلاً جاهزاً ومن قادة ١٤ تموز ١٩٥٨، فان اعجابه الشخصي به وبشجاعته، حمله على إقناع علي وطالب والقادة العسكريين بترئيسه.

هكذا، وخلافاً لطبيعته، صبر عارف على ثمرة حكمه حتى نضُجت ووضعها البعثيون انفسهم بين يديه. إذ حين عاد البكر وعمّاش وعبد اللطيف وحازم الى الاجتماع مع الدوري سأله شبيب ان كان حقاً يعتقد ان سفرهم سيهدىء الغليان، ويبدو انهم نجحوا في إقناعه وإقناع حازم بمغادرة العراق.

وبرغم النوايا الطيبة والسذاجة السياسية الكامنة وراء اقتراح الدوري، فإنه لبى بالضبط مايريده عارف وحردان ويحيى وسعيد صليبي والبكر وخلق فراغاً قيادياً في الحزب والسلطة، فضلاً عن وضعه قيادة بغداد والحرس في مواجهة مباشرة مع العسكريين. واللافت ان قيادة بغداد لم تطلب مغادرة حازم وطالب العراق ولم تؤيد اقتراح الدوري.

في مساء ذلك اليوم وصل الى بغداد وفد من القيادة القومية ضم الى جانب عفلق رئيس الدولة السورية الفريق امين الحافظ

وصلاح جديد ويوسف زعين. وبدل ان يتجه هؤلاء الى القصر الجمهوري حيث قادة الحزب والدولة، انتقلوا من المطار الى قيادة الحرس للاجتماع مع قيادة فرع بغداد، الامر الذي أثار حفيظة عارف والضباط الكبار، فضلاً عن امتعاض حازم وطالب والقادة الحزبيين الآخرين. والغريب ان عفلق الذي كان يأخذ علينا قلة اهتمامنا بهيبة الدولة ومُغالاتنا في التمسك بالطقوس الحزبية انزلق هو الآخر الى هذا النهج عندما شُبّه له الإمساك بزمام الامور.

وكانت اخبار الاحداث في بغداد وصلت الى دمشق صباح يوم ١١/١٢ واستقبلت بمشاعر مختلفة، ففي حين استبشر بها البيطار وعفلق وعمران واعتبروها حلاً أمثل وانقاذاً للحزب، انتفضت قواعد الحزب وقياداته وبدأت إذاعة دمشق تبث برامج ومواقف معادية لما جرى في بغداد داعية الى عودة القيادة الشرعية.

ولم يكن عفلق عازماً على التوجه الى بغداد بل جعل ينتظر تطور الامور باتجاه امتصاص ردود الفعل "المحدودة". غير ان احداث يوم ١١/١٣ وسيطرة قواعد الحزب والحرس على المرافق العامة وقصف القصر الجمهوري وقاعدة الرشيد، افقدته توازنه وحملته على قرار السفر.

هناك واجه عفلق عاصفة عاتية من الانتقاد ووجهت اليه اتهامات صريحة بالتواطوء مع اعداء الحزب، فوجد نفسه مرة اخرى في مواجهة الذين تصدّوا له ولفكره وسلطته في المؤتمر القومي السادس، وفي مواجهة اصرارهم الثابت على رفض نتائج المؤتمر القطري الاستثنائي وعودة القيادة الشرعية.

وما أزعج عفلق وأغاظه اكثر ان قيادة بغداد رفضت التحدّث اليه والى اعضاء وفده باعتبارهم لايمثلون القيادة القومية، واصرّت على حضور كامل اعضاء تلك القيادة، والحوار معهم كهيئة

مسؤولة، الامر الذي اضطره الى استدعاء باقي اعضاء القيادة من دمشق. وعلى رغم ان ذلك لم يُغيّر كثيراً من الامر إلا انه كشف عن المدى المتدنّي الذي بلغته منزلة عفلق في الحزب آنذاك.

بعد هذا اللقاء العاصف، تأكد عفلق من صحة تحالفه مع اليمين العسكري ونهجه الرافض عودة القادة المُبعدين، وحينما غادر قيادة الحرس كان اشدُّ تصميماً على منح الشرعية لاي كان ماعدا هؤلاء الذين يهددون سلطته وتفرّده. اما قيادة بغداد فتصرّفت باندفاع وانفعالية من دون حسابات واقعية للقوى الميدانية وولاءاتها، وبلا خطة لكسب الحلفاء وشل حركة الخصوم.

كان اعضاء قيادة بغداد مثلنا، ابناء الحزب المعارض، تحكمهم وتوجه تطلعاتهم اهداف كبيرة لاتتناسب وقدراتهم الواقعية الملموسة فضلاً عن ايمانية مُتعالية على الواقع الاجتماعي والسياسي. والواقع اننا، هم ونحن، غرفنا من المنهل عينه، وانتشينا بما نضح من كؤوس الاوكار السرية غلواً وعنفاً ولاعقلانية. ولئن كنّا في تعاملنا مع الناس والاحداث السياسية، نعتقد اننا نُمثّل قدر الامة وانبياءها الصغار، فان تأثيرات الفكر الماركسي وحتميّاته اضفت الى ذلك الإعتقاد مااعتبرناه مسحةً طليعيّة تقدمية.

في ساعة متأخرة من مساء ١١/١٣، التقى عفلق والوفد المرافق له مع عارف والبكر في القصر الجمهوري، وكان حازم وطالب رفضا اللقاء معه وغادرا بغداد الى بيروت. والغريب ان طارق عزيز الذي لم يكن طرفاً في الصراع بدا مذعوراً ومتلهفاً لمرافقتهم.

هكذا بقي الحزب دون رأس، وغاب عن مركز القرار أي قائد حزبي يمكن ان يؤثر في سير الاحداث. وحين اجتمع عارف بعفلق والوفد المرافق له، لم يُهاجم الحزب ولاقياداته، بل ركزّ هجومه على قيادة الحرس، فضلاً عن امتعاضه من تجاهل وفد القيادة القومية

له ولمركزه. وامام طلبه معالجة القيادة القومية للأزمة، الشيء الذي أثار نرجسية عفلق وظمأهُ للسلطة، سارع الاخير الى عرض عضوية الحزب على عارف! ولا ادري اليوم إن كان عفلق قد رأى أن الأمر أنتهى الى عارف فاراد مشاركته في السلطة مقابل بث إذاعة بغداد وتلفزيونها الاعلانات عن الوحدة والحرية والاشتراكية؟ أم انه كان ثملاً باوهام قوته وسلطة القيادة القومية؟ بل ربما كان اسير المعلومات الكاذبة التي اسرّه بها محمد المهداوي، وقد بقيّ عارف زمناً طويلاً يتندر امام زوّاره ويسخر من مؤسس حزبنا ودعوته له إلى الانتساب الى الحزب. وإذا صح ماقيل عن عرض عفلق عضوية الحزب في وقت سابق على عبد الناصر، وما اشيع عن عرض الحزب الشيوعي العراقي الشيء نفسه على قاسم، كان تأثير الانتهازية وشهوة السلطة بالغين في النهج السياسي المُعاصر، الامر الذي يفضح تأرجح الاحزاب العقائدية، ومنها البعث، مابين القائد والرمز، وبين ادعاءات الحداثة واحترام المؤسسات.

وبدل أن يلجأ عفلق والقيادة القومية الى إعادة الشرعية للحزب، أو تشكيل قيادة من قدامى الحزبيين وذوي الاسماء التاريخية، كعبد الستار الدوري وكريم شنتاف وحميد خلخال ودّحام الالوسي وجعفر قاسم وشمس الدين كاظم وصفاء محمد علي ومنذر الونداوي وصالح عمّاش وغيرهم ممن لاتحضرني اسماؤهم الآن، تسلّم هو شخصياً قيادة الحزب والحكم في العراق، والغى القيادتين القطريتين، القديمة والجديدة، داعياً الى اجتماع في وزارة الدفاع يوم ١١/١٧. لقد ضمّ ذاك الاجتماع الى جانبه البكر وعمّاش ويوسف زعيّن والدوري ومن العسكريين امين الحافظ وصلاح جديد وعبد الستار عبد اللطيف ومحمد المهداوي وحردان التكريتي وقيادتي بغداد والحرس.

في ذاك الاجتماع تساءل امين الحافظ غير مرة عن احتمال

استغلال عارف الفراغ السياسي وقيامه بانقلاب عسكري، وامام تأكيد قيادة بغداد على وجود التآمر واصرارها على إزاحة عارف وعودة المُبعدين، رفض عفلق والبكر وأكدا سيطرتهما على القوات المسلحة وقدرتهما على الامساك بالسلطة. الى ذلك قرر الاجتماع تشكيل حكومة برئاسة البكر واعلن القيادة القومية سلطةً عليا على الحزب والحكم في العراق. والطريف ان عفلق شكل مكتباً عسكرياً من طاهر يحيى ورشيد مصلح وسعيد صليبي وحردان التكريتي، فضلاً عن البكر وعمّاش، مانحاً الشرعية الحزبية لهؤلاء الذين داسوها وتآمروا على حزبه، طالباً الى جميع العسكريين الخضوع لاوامرهم.

حين ابلغنا السفير العراقي في مدريد بقرار عودتنا، طلب علي اجتماعاً تداولياً لبحث مايجب عمله حال وصولنا الى بغداد. ولم يقف خلافنا مع علي في هذا الاجتماع عند حدود تحليل اسباب الازمة والصراع فحسب، بل تناول ايضاً مدى مسؤوليتنا نحن عن تدهور الوضع، فضلاً عن الموقف من الضباط الذين داهموا المؤتمر واصراره، هو، على اعتقالهم واعدامهم. هكذا تفجرت خلافاتنا مع علي فاعتذرنا، محسن وانا، عن العودة معه الى بغداد. والحق أن تدهور علاقتنا بعلي هو مالم يحجبه عن الانظار سوى مسار الاحداث في بغداد واليأس من الإستظلال برايات النصر.

قررنا مغادرة مدريد بجوازات سفرنا المزوّرة، وفي عصر ١١/١٧ توجهنا الى المطار لنستقل الطائرة المغادرة الى اثينا ومنها الى بغداد. وهناك فوجئنا بوجود مندوب من وزارة الخارجية الاسبانية ونزار قباني في مطار مدريد ليسّهلا لنا امر المغادرة، إذ زوّدنا قباني بجوازات سفر سورية اصلية. وفي فجر ١١/١٨ اعلمنا الملحق العسكري السوري في اثينا بتحرّك عارف وبانباء المعارك الدائرة في بغداد بين دبابات الجيش وطائراته وبين افراد الحرس القومي، الامر الذي حملنا على التوجه الى دمشق.

لاحقاً علمت ان عارف وحلفاءه اعتقلوا في ١١/١٧ الكثير من الضباط البعثيين الشبّان في القوة الجوية وكتائب الدبابات، وفي صبيحة الثامن عشر من الشهر نفسه اقتحم علي عريم وصلاح الشبيب مكتب عمّاش واعتقلاه، وقيل انه أُرسل سفيراً الى القاهرة بناءً على طلبه. وبدورهم فإن عفلق وصحبه كانوا مايزالون في بغداد، فيما انباء الاعتقالات والصدامات المسلحة تصله بكل تفاصيلها.

شارك معظم الضباط الذين داهموا المؤتمر في قيادة الدبابات والطائرات التي هاجمت قواعد الحزب والحرس، وكان احمد حسن البكر وطاهر يحيى وسعيد صليبي وحردان التكريتي، الذين عيّنهم عفلق قيادة للمكتب العسكري يقودون العمليات العسكرية ضد الحزب المدني. ذلك أن عفلق كان طلب مساء يوم ١١/١٨ الى البكر والجواري وعزت مصطفى وعبد الستار عبد اللطيف الاشتراك في حكومة العهد الجديد ودعمه. واتصل حازم جواد من بيروت بعمران يطلب منه ايقاف الحملة الإذاعية ضد عارف وحكمه لأن ماتمٌ في بغداد، حسب قوله، إنما حصل بالاتفاق مع عفلق والبيطار.

وبعد ان سيطرت قوات الانقلابيين على دار الإذاعة، بدأ صدام التكريتي وطارق عزيز يوجهان البرامج ويذيعان النداءات باسم القيادة القومية مطالبين البعثيين بالكف عن المقاومة والتعاون مع الحكم الجديد. وبالغ عفلق في تهافته، فعين قيادة قطرية لحزب العراق من طاهر يحيى والبكر ورشيد مصلح وعمّاش (الذي أُبعد عن العراق) وحردان التكريتي، لكنه عاد فاستبدلها بعد أن أمتلأت السجون باعضاء حزبه. فقد أتضح ان عارف ويحيى ورشيد مصلح وحردان التكريتي كانوا اكثر وفاءً لولاءاتهم الفكرية والسياسية من عفلق.

بعد عودة الأخير ومعه الحافظ وجديد من بغداد، ابلغونا بضرورة مغادرتنا الاراضي السورية كشرط من شروط الحكم الجديد هناك للحفاظ على علاقاته الودية مع الحكم في دمشق، فضلاً عن سلامة القوات السورية الموجودة في العراق. وكان عفلق، قبل مغادرته بغداد، اصدر بياناً يطلب فيه الى جميع البعثيين العراقيين التعاون مع عارف وحكومته واصفاً حركته بالتصحيح.

وامام احتجاج قواعد الحزب وقياداته في سورية والاقطار الاخرى، سارع عفلق وعمران وجديد الى الدعوة الى مؤتمر قومي عقدوه في بناية المسرح العسكري، وشكّل الأمين العام لجنة تحضيرية للمؤتمر استبعد منها العراقيين، تماماً كما فعل حين استبعد السوريين عندما دعا الى المؤتمر الخامس في حمص. وفي ١٣ شباط (فبراير) ١٩٦٤ عقد المؤتمر القومي السابع في قاعة المسرح العسكري في دمشق، فقاطعت المؤتمر ولم تستجب لدعوته منظمات حزبية واسعة، تمثلت في فروع العراق ولبنان واليمن وليبيا ومنظمات غزة والمغرب ويوغوسلافيا وبريطانيا وثلاثين عضواً من ممثلي سوريا، الذين شكلوا لجنة تحضيرية مقابلة ودعوا الى مؤتمر قومي آخر.

هكذا بين الحين والحين، كان يدوي انهيار داخلي في الحزب، وتتصدع صفوفه وتضيع قواعده في تيه بلا ضفاف. وفي كل انفجار وخلال كل أزمة، يتمزق الحزب وتذوب حدوده، ويسيطر على قواعده وانصاره مزيج من المشاعر المتناقضة، مزيج من الشعور بالخوف والحرص على سلامة الحزب "ووحدته" ومن الشعور بغربتهم عن الحزب، وعدم مسؤوليتهم عما حدث، بل اكثر من ذلك الشعور بالعجز عن انقاذ مايمكن انقاذه.

وبدل ان يحاول عفلق في هذا المؤتمر بحث الازمة بهدوء وموضوعية لمعرفة اسباب السقوط، الفكري والسياسي، استمر في

هجومه علينا متهماً إيانا بالشيوعية والتكتل والانحراف عن خط الحزب القومي. بل انحدر الى حد التشكيك بولاء علي صالح السعدي العربي، في إشارة الى نسبه الكردي، الامر الذي اطلق في اجواء المؤتمر تنابذاً عنصرياً ومزّق الحُجب عن ثوابت الاسياد والموالي الساكنة في اعماق فكر عفلق.

وعلى رغم مقاطعة الكثير من الوفود الحزبية المؤتمر وانسحاب البعض الآخر، قررت القيادة القومية المنبثقة منه، فصلنا من الحزب وتشكيل قيادة قطرية للعراق ضمّت الى البكر حردان التكريتي وطاهر يحيى التكريتي ورشيد مُصلح التكريتي وصدام حسين التكريتي وعلي عريم وفؤاد شاكر مصطفى وعبد الكريم الشيخلي.

في مطار المزّة العسكري لم يكن في وداعنا غير حافظ الاسد. ومع ان الآخرين، وفي مقدمهم عفلق وعمران وجديد، لم يكن همّهم سوى الصراع على السلطة في سورية وابعاد شبح عبد الناصر، فإن حافظ الاسد كانت له رؤية مختلفة للامر مدركاً تماماً الدور الذي لعبه هؤلاء في احداث العراق.

غادرنا، علي وحمدي ومحسن وابو طالب وانا، دمشق الى اثينا. ومن هناك عدنا باستثناء علي، بجوازات مزوّرة الى لبنان، لكن لم نستطع دخول اراضي سورية. وفي المرة الوحيدة التي تسللنا فيها، محسن وانا، مشياً على الاقدام عبر الحدود من البقاع اللبناني الى دمشق برفقة رياض رعد، عضو قيادة قطر لبنان آنذاك، اعتقلتنا السلطات السورية في صباح اليوم التالي واعادتنا الى لبنان.

ومن جهته بدأ عفلق يستعين علينا بالسلطة في سورية لمنعنا من الاتصال بالحزب في العراق، وكان يوسف زعين رئيس الوزراء السوري آنذاك حريصاً على عدم إزعاج عفلق والحكم في العراق،

وعلى أثر تسلّل ابو طالب الهاشمي عبر الحدود السورية الى العراق والقاء القبض عليه، طلبت الينا السلطات اللبنانية مغادرة اراضيها، معلّلة ذلك بضغط الحكومتين العراقية والسورية.

كانت تجربة البعث في الحكم، هذه التجربة التي بدأت في ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣، نقطة تحوّل حاسمة في حياة الحزب بمجمله. ففي مواجهة المشاكل الاجتماعية والسياسية، اهتزّ إطار الحزب وامتُحنت افكاره للمرة الاولى على محك الواقع الملوس. وعاش البعث، قواعد وقيادات، أزمة عنيفة هزّت الوجدان القومي والطبقي لكل مُنتسب، ومزّقت وحدته التنظيمية الشكلية وانسجامه الظاهري.

فالشعارات العريضة الغامضة، التي تجّمعت حولها عناصر متباينة في منطلقها الفكري وفي منشئها الطبقي، تكشفت عن تناقضات سلبية وعدائية لايمكن التوفيق بينها، فضلاً عن أن العناصر التي تحالفت مع الحزب تحت راية تلك الشعارات العريضة لم يكن خلافها معه حول مدى الالتزام بها فحسب، بل ايضاً حول وجود هذا الالتزام من أساسه.

وفي بداية تجربة البعث في حكم العراق لم يكن واضحاً وجود جناحين، يمين ويسار، في الحزب. ذلك أن مجرد وجود جناحين يفترض قدراً من الوضوح والوعي لم يكن متوافراً في الحزب. ففي حمى النضال ضد قاسم والشيوعيين، كان الرفض رابط الحزب وعامل وحدته، وكانت أخوّة النضال السري السلبي وقسوته سبباً هاماً في تغطية التناقضات أو كبتها. فالحاضر كان مركز اهتمام الجميع، والاحساس بالزمن واستشراف المستقبل كان ممنوعاً.

غير ان تسلّم السلطة أجبر الجميع على الانتقال من التمرّد السلبي الى الفعل الايجابي المرتبط بالمستقبل وآفاقه، أي أن التحول الى الوعي في إطار فكر عفلق القومي التقليدي بدا

مستحيلاً.

واللافت ان الفكر القومي الراهن مايزال أسير الانفعال وردود الفعل، تفصله عن وعي المستقبل وأستشراف متطلباته لاعقلانية وتقليدية ساطعتان، مما يجعله معيناً نظرياً سخياً للاستبداد والدكتاتورية.

لقد عشت وسط هذين الإستبداد والدكتاتورية، مرةً كنت فصيلاً في معسكر ضحاياهما، ومرةً كنت جزءاً من معسكر أصحابهما. مرةً كنت ضحية ومرة كنت جلاداً.

وحين أنظر الآن الى أبنائي، وقد صاروا شباناً وشابات، أعرف انني متأكدٌ من أمرٍ واحد، هو انني لا اريدهم أن يكرروا هذه السيرة التي كتبتها.

-انتهى-

فهرس الاعلام

ت

ث

ج

ح

ز

س

ش

ص

ل

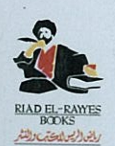
م





هاني الفكيكي

- ولد في بغداد في العام ١٩٣٦.
- انتسب إلى حزب البعث في العام ١٩٥٤.
- شارك في مسؤوليات قيادية في مؤتمرات الحزب وهيئاته القيادية.
- كان عضواً في قيادة قطر العراق ومجلس قيادة الثورة في العام ١٩٦٣. وعضواً في قيادة قطر سورية بعد المؤتمر القومي الخامس حتى العام ١٩٦٣.
- فُصل من البعث في العام ١٩٦٤.
- أسس مع ياسين الحافظ وحمدي عبد المجيد وآخرين حزب البعث اليساري، ومن ثم حزب العمال الثوري في العام ١٩٦٥.
- فُصل من الدراسة في كلية الصيدلة في العام ١٩٥٩. وعاد فأكمل دراسته فيها وحصل على ليسانس علوم الصيدلة في العام ١٩٦٩.
- اعتقِل عشرات المرات منذ عاد البعث الى الحكم في تموز ١٩٦٨ وحتى مغادرته العراق في تموز ١٩٧٩.
- توفي في لندن في ١٨ كانون الثاني ١٩٩٧ ودفن في دمشق.




1855131897